

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

الاتجاهات النحوية لدى القدامى

دراسة تحليلية

في ضوء المناهج المعاصرة

حليمة أحمد محمد عمارة

عميد كلية الدراسات العليا

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

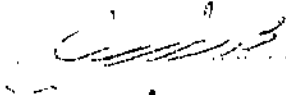



قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في اللغة العربية وآدابها، بكلية
الدراسات العليا في الجامعة الأردنية

تموز، ١٩٩٥م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٥ وأجيزت

أعضاء اللجنة

التوقيع

- | | | |
|---|----------------|-----------------------------------|
|  | (مشرفاً) | الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة |
|  | عضواً | الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة |
|  | عضواً | الأستاذ الدكتور نهاد الموسوي |
|  | عضواً | الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الحموز |

الإهداء

إلى والدي الحبيبين

سائلة الله سبحانه وتعالى أن يرحمهما كما ربياني صغيرا

وإلى

أخي إسماعيل

وفاءً و عرفاناً

وإلى

مخيمر

وشيماء وآلاء وإيناس وعزيزة

رمزاً لمودتهم

وثمره لصبرهم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	ج
المحتويات	د
ملخص باللغة العربية	ط
مقدمة	١
الفصل الأول: المناهج اللغوية والدرس النحوي عند المعاصرين	٩
تقديم	١٠
المبحث الأول: المنهج التاريخي المقارن	١٣
جهود المستشرقين في درس العربية	١٥
المنهج التاريخي التطوري	١٨
الباحثون العرب المتأثرون بالمنهج التاريخي	٢١
مآخذ على المنهج التاريخي	٢٢
المبحث الثاني: المنهج الوصفي	٢٤
أهم أسس المنهج الوصفي	٢٤
١- مدرسة براغ	٢٨
٢- الوصفية الأمريكية	٣٠
أ. الشكلية	٣٠
ب. التوزيعية	٣١
أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكية	٣٢
٣- المنهج الوصفي السياقي	٣٣
أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٣٥
المنهج الوصفي الإحصائي	٣٧
أبرز الباحثين العرب المتأثرين بهذا المنهج	٤٠

٤٢	المبحث الثالث: المنهج التوليدي التحويلي، ويشمل:
٤٢	١- أهم الأسس التي قام عليها هذا المنهج
٤٧	٢- أبرز التعديلات التي أجريت عليه
٤٨	٣- أبرز الباحثين العرب المتأثرين به
٦٠	الفصل الثاني: الاتجاهات النحوية عند النحاة العرب القدماء
٦١	تقديم
٦٤	المبحث الأول: الاتجاه الوصفي
٦٤	١- وصف الكلمة المفردة
٦٦	٢- وضع المصطلحات وتعريفها
٦٩	٣- القياس الوصفي
٧٤	٤- التعليل الوصفي
٧٩	٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي
٨٢	٦- اللهجات
٨٧	٧- عناصر الموقف الكلامي
٨٧	أ. التنفيذ
٩٠	ب. البعد الاجتماعي
٩٤	المبحث الثاني: الاتجاه العقلي
٩٤	١- الاتجاه العقلي الفلسفي
٩٤	أ. أثر الفلسفة الإغريقية في التفكير النحوي
٩٦	ب. بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة
١٠١	٢- الاتجاه العقلي المنطقي
١٠١	أ. القياس المنطقي
١٠٧	ب. التعليل المنطقي
١١٣	٣- الاتجاه العقلي المعياري
١١٣	المعيارية ومستويات اللغة
١١٦	المعيارية والشواهد

١١٧.....	المعياريّة والأمثلة المصنوعة
١١٨.....	المعياريّة والجوانب التعليمية
١٢١.....	المعياريّة والعمل النحوي
١٢٥.....	المعياريّة بين الشكل والمضمون
١٣٦.....	المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي:
١٣٦.....	١ الملح التاريخي المقارن
١٤٣.....	٢ الملح التاريخي التطوري
١٤٩.....	الفصل الثالث: موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والمحدثين
١٥٠.....	تقديم
١٥١.....	المبحث الأول: المنهج الوصفي
١٥١.....	١- التفريق بين اللغة والكلام
١٥٢.....	٢- العلاقة بين الدال والمدلول
١٥٧.....	٣- اللغة والنظام
١٥٩.....	٤- مبدأ المكونات المباشرة
١٦٦.....	٥- التوزيعية
١٧٢.....	٦- المُعَلِّم وغير المُعَلِّم
١٧٥.....	٧- النظم
١٧٨.....	٨- القياس الوصفي
١٨١.....	٩- التعليل الوصفي
١٨٧.....	١٠-الاتجاه الوصفي الاجتماعي
١٨٨.....	السياق اللغوي
١٩٠.....	السياق العاطفي
١٩٢.....	السياق الثقافي
١٩٥.....	التنظيم
١١٨.....	مآخذ على المنهج الوصفي

٢٠.....	المبحث الثاني: المنهج التحويلي
٢٠١.....	١- العلاقة بين الفكر واللغة
٢٠٣.....	٢- ثنائية (الكفاية-والاداء)
٢٠٣.....	٣- السليقة
٢٠٥.....	٤- الدلالة
٢٠٨.....	٥- التعليق
٢١١.....	٦- الجملة البسيطة والمركبة
٢١٢.....	٧- الجُمْلُ المُلْتَبِسة
٢١٥.....	٨- توحد المعنى وتعدد المبنى
٢١٨.....	٩- عناصر التحويل
٢١٨.....	التقديم والتأخير
٢٢١.....	قواعد الحذف
٢٢٧.....	التضييق
٢٢٨.....	الزيادة
٢٣٤.....	التوسعة
٢٣٦.....	الإحلال
٢٣٨.....	المبحث الثالث: المنهج المعياري
٢٣٨.....	١- أمثلة على مفهوم المعيارية في المناهج اللغوية الحديثة.
٢٣٨.....	أ- المعيارية في المنهج الوصفي
٢٤١.....	ب- المعيارية في المنهج التحويلي
٢٤٢.....	مآخذ على المعيارية التحويلية
٢٤٥.....	٢- تقويم المعيارية في التراث النحوي العربي
٢٥١.....	المبحث الرابع: المنهج التاريخي
٢٥١.....	١- تأصيل ليس
٢٥٢.....	٢- تأصيل الاسم الموصول
٢٥٤.....	٣- تأصيل مذ ومنذ
٢٥٤.....	٤- تأصيل لفظ الجلالة (الله)

٢٥٧.....	٥- تأصيل أداة النداء (هيا)
٢٥٧.....	٦- تحديد معيار للحكم على الدخيل
٢٥٨.....	٧- تأصيل علامة الجمع
٢٥٩.....	٨- تأصيل تاء التانيث
٢٦٠.....	٩- الإعراب والبناء
٢٦١.....	١٠- مزايا المنهج التاريخي
٢٦٩.....	الفصل الرابع: تعدد تقويم الظاهرة اللغوية بتعدد النظرة المنهجية إليها، في:
٢٧٠.....	تقديم
٢٧١.....	أسلوب التنازع
٢٧٨.....	أسلوب الشرط
٢٩٣.....	أسلوب الاستثناء
٢٩٩.....	أسلوب التوكيد
٣٠٦.....	لغة (يتعاقبون فيكم)
٣٠٩.....	لا النافية للجنس
٣١٦.....	تقدم الاسم على الفعل
٣٢٠.....	كان-بين الفعلية والحرفية
٣٢٤.....	الخاتمة
٣٣٠.....	المصادر والمراجع العربية
٣٤٤.....	الدوريات
٣٤٦.....	المراجع الأجنبية
٣٤٧.....	ثبت المصطلحات الإنجليزية
٣٥١.....	الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص الرسالة
الاتجاهات النحوية لدى القدماء . دراسة تحليلية،
في ضوء المناهج المعاصرة

حليمة أحمد محمد عميرة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة

الهدف من هذه الدراسة أن تتبّع الخيوط المنهجية المتعددة، التي وردت في الفكر النحوي التراثي. فقد بدت بعض الاتجاهات على نحو من النضج والتكامل عند القدماء، وبدا بعضها خطوطاً عريضة، وخطوطاً متناثرة، لا تشكل نسيجاً منهجياً واضحاً، ولكنها تصلح إرهاصات ومقدمات، لما آلت إليه في مسيرة تكاملها في العصور اللاحقة. ولا شك أن الاستعانة بتطور الدرس اللغوي الحديث في إيضاح المناهج في صورتها الحديثة، كان معيناً في تحقيق هذا الغرض، وقد كان التنبّه إلى ما بين وجهي المقابلة من فروق زمنية، أو منطلقات فكرية، مستلزماً مهماً في الموازنة بين المناهج الحديثة وجذورها القديمة.

وقد تشكلت الدراسة في أربعة فصول. عرّض في الفصل الأول (الاتجاهات اللغوية والدرس النحوي عند المعاصرين) أهم الأسس المنهجية التي قامت عليها أظهر المناهج المعاصرة، متمثلة في المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، والمنهج التوليدي التحويلي، وعرّض في الفصل الثاني (الاتجاهات النحوية عند القدماء)، أهم الاتجاهات المنهجية في التفكير النحوي متمثلة في الاتجاهات الآتية:

- ١- الاتجاه الوصفي والوصفي الاحصائي.
- ٢- الاتجاه العقلي، ويشتمل على الاتجاه الفلسفي، والمنطقي والمعياري).
- ٣- الاتجاه التاريخي (المقارن، والتطوري).

وعرّض في الفصل الثالث (موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والمحدثين) كثير من الموازنات بين التفكير النحوي القديم والحديث، وقد لم هذه الموازنات بعض الأطر المنهجية، ممثلة فيما يأتي:

- ١- المنهج الوصفي.
- ٢- المنهج التحويلي.
- ٣- المنهج المعياري.
- ٤- المنهج التاريخي.

وعرض في الفصل الرابع (اختلاف تقويم الظاهرة اللغوية باختلاف النظرة المنهجية إليها) نماذج من أساليب البحث اللغوي، وذلك ليتسنى بيان تعدد تفسير الظاهرة من خلال المناهج المختلفة، في نظرة تكاملية، تسعى إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية، وتسخير المناهج لتعمقها، والوقوف على جوهرها.

مقدمة

يواجه منهج النحاة القدماء في دراسة الظاهرة اللغوية وتلقيدها نقداً كبيراً في أوساط الباحثين المحدثين، فمنهم مَنْ يرى أن البحث اللغوي عند العرب «خليط من ألوان التفكير، ومزيج من طرائق البحث، بالإضافة إلى ما يبدو في هذا الأسلوب من قصور، وما يظهر فيه من ضعف يُقْعِدُه عن الوصول إلى هدفه الحقيقي ... وأنهم وقعوا في أخطاء منهجية لا يقرأها البحث الحديث»^(١).

ومنهم مَنْ يرى أن الدراسات اللغوية القديمة اتسمت بسمة «الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تَبَعاً وعلى استحياء»^(٢). وعلى هذا فإن المعطيات النحوية العربية القديمة ناقصة، ولا تعالج كل صور الكلام، وهي تنتحل تراكيباً مصطنعة للدلالة على قواعد النحاة.

ومنهم من نقد النحاة لاهتمامهم بالحركات، ووصف جهودهم النحوية بأنها اقتصرت على دراسة أحوال أواخر الكلمات من حيث الإعراب والبناء، يقول إبراهيم أنيس: «النحو العربي قَصَرَ نفسه على تعرفِ أحوالِ أواخرِ الكلماتِ إعراباً وبناءً، فبحثهم قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء»^(٣)، وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أبعد من ذلك فشكك في القيمة الدلالية لهذه الحركات.

وقد طرح هؤلاء الباحثون وغيرهم في سبيل إصلاح الاتجاه القديم لدراسة اللغة آراء تقوم في مجملها على تأثر واضح بالمناهج الغربية المعاصرة، حتى بلغت

(١) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٤٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م، ص ٢٥.

(٢) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٧٢م، ص ١٢.

(٣) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ص ٢٢٦.

هذه الحلول بين بعض الباحثين المحدثين من المنتميين إلى المنهج الواحد، حد التعارض وذلك نحو دعوة تمام حسان لدراسة اللغة دراسة تبرز المعنى وتؤكد عليه، متأثراً بالمنهج الوصفي؛ في أحد امتداداته المتمثلة بالمدرسة الإنجليزية، وعلى رأسها فيرث Firth، ودعوة حسن عون إلى دراسة اللغة من خلال التركيز على الشكل، متأثراً بالمنهج الوصفي في امتداد آخر له متمثل في مدرسة بلومفيلد Bloomfield.

لا شك أن هذه النظرات النقدية للمحدثين، بمثل ثمرة ما أملت عليه مناهجهم المتعددة، وهي نظرات تستهدف تقويم جهد منهجي عند النحاة القدماء. وهذا ما أكد في النفس إحساساً بأن النظرة المنهجية من أهم ما ينبغي أن تتوجه إليه الأنظار، وقد كان هذا الإحساس الدافع الحقيقي وراء اختيار هذا الموضوع. إن الآراء السابقة في مجال تعارض الآراء بين العلماء، ليست سوى نماذج يسيرة للآراء المتعددة التي تثبت أن الظاهرة اللغوية كيان معقد، يحتاج لاكتشافه مزيداً من الأضواء، أو قلّ مزيداً من المناهج، التي تحيط باللغة، وتكشف النقاب عن أسرارها. وقد سعت هذه الدراسة إلى طرح تساؤلات منها:

هل التزم النحاة القدماء بخيط منهجي واحد، صنعوا منه نسيج تفكيرهم النحوي؟ أو كانت لهم توجهات فكرية متعددة أسهمت في صنع هذا النسيج؟

ما الملامح المنهجية المتنوعة؟ وما مدى استثمارهم لها؟ وكيف وفقوا بين الاتجاهات المنهجية التي اختطوها؟ وإذا ما حدث تعارض بين الاتجاهات، فكيف كان تصرفهم؟ وكم كان انعكاس ذلك على تفكيرهم اللغوي سلباً وإيجاباً؟ وإلى أي مدى يمكن أن تُعدّ الاتجاهات التراثية مقدمات تلتقي مع الاتجاهات المنهجية المعاصرة؟ هل تعدد النظرة المنهجية للظاهرة اللغوية سمة إيجابية أو سلبية؟

وهل وفق المحدثون في الإلمام بصورة متكاملة للنسيج المنهجي عند القدماء؟ أو أن هؤلاء اهتموا إلى بعض الخيوط المنهجية وفاتهم أن يكونوا الصورة المتكاملة التي ألفت منهج التراث اللغوي النحوي.

هذه الأسئلة كانت تمثل نوعاً من الهاجس الذي كان يشغل الباحث ويدفعها نحو الإجابة عن مواطن الاستفهام هذه.

وعلى هذا فالبحث يرمي إلى تتبع الخيوط المنهجية المتعددة التي وردت في الفكر النحوي التراثي، إذ بدت بعض الاتجاهات على نحو من النضج والتكامل، وبدا بعضها خطوطاً عريضة، وخطوطاً متناثرة، لا تشكل نسيجاً منهجياً واضحاً، ولكنها تصلح إرهابات ومقدمات لما آلت إليه في مسيرة تكاملها في العصور اللاحقة.

ولا شك أن هذا الإحساس بأهمية المنهج ساور بعض الباحثين المُحدثين، ومن ثم فإنه ينبغي للباحث في الدراسات الإنسانية -بوجه خاص- أن يستعين بما يمكن أن يكون دراسات سابقة، وفرت اضاءات على طريق البحث، حتى يعرف الباحث من أين يبدأ؟ وماذا ينبغي أن يحقق؟ وانطلاقاً من هذا المبدأ، فقد أفدت من أقرب المؤلفات التي تمسّ موضوع بحثي من ذلك:

دراسة «تقويم الفكر النحوي»، لعلي أبو المكارم، وهي دراسة تُعنى عناية خاصة بالجوانب المعيارية التقليدية، ولكنها لا تكاد تستفيد شيئاً يذكر من مناهج البحث اللغوي الحديث في تقويم الفكر النحوي.

ومن الدراسات التي وقفت عليها مؤلفات تمام حسّان، نحو «اللغة العربية مبنائها ومعناها» و«مقالات في اللغة والأدب» وغيرها. وهي مفيدة بلا شك في تقديم تصور للدرس اللغوي الحديث، إلا أنها لا تعنى كثيراً بإظهار المنطلقات المنهجية التراثية.

ومن الدراسات التي أفدت منها دراسة نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء النظر اللغوي الحديث، وقد حاول من خلالها أن يربط بين نظرية النحو العربي، والمناهج المعاصرة، وهي محاولة قيّمة أضاءت أمام الباحث هذا المسعى نحو تقويم الدرس اللغوي القديم من منظور معاصر. ومن ذلك أيضاً مؤلفات مازن الوعر، نحو «دراسات لسانية تطبيقية». فقد حاول من خلالها أن يقدم دراسة تطبيقية، لبعض أبواب النحو وفقاً لمنهج لغوي معاصر، هو النظرية التوليدية

التحويلية. وقد مثلت هذه الدراسة نوعاً من الربط بين القدماء والمحدثين من خلال التماس أوجه الشبه بينهم في إطار هذه النظرية.

أما منهج هذه الدراسة، فإنه يقوم على محاولة الإلمام بالمحاور المنهجية ومحاولة استكشافها من بين تراكمات الفكر النحوي فليست الغاية في المعلومات والجزئيات، ولكن في كيفية تأثير هذه الأسس، تبعاً لاختلاف النظرة المنهجية في إعادة ترتيب المادة النحوية، على نحو أو آخر، بحسب المنهج وطرائق العرض. ولذا فإن استقراء النصوص النحوية من خلال تتبع المنهج الذي يظهر فلسفة التبويب، وكيفية المعالجة، يقصد استخلاص الصور المنهجية، سيكون المنهج المتبع في هذه الدراسة، ولا شك في أن الاستعانة بتطور الدرس اللغوي الحديث، وإيضاح المناهج في صورتها الحديثة سيكون عوناً في سبيل تحقيق هذا الغرض، ولذا كان لزاماً أن تلم هذه الدراسة بهذه المناهج، مع التنبيه إلى ما بين وجهي المقابلة من فروق زمنية أو منطلقات فكرية، فالقدماء شقوا طريق المناهج بأمثلة محدودة وخطوات ابتدائية. أما المحدثون، فجلّوا هذه الخطوات ورسموا معالمها بدقة نسبية، وأما منطلقات القدماء فكانت ترسمها أهداف فكرية وتعليمية محددة، تمخضت عن إنضاج النظرة المعيارية التي تسعى إلى تأطير اللغة في سبيل التأصيل الذي يرمي إلى حفظها من الضياع، وعلى سبيل التعليم الذي يسهل على الناشئة من أهلها، والمقبلين عليها من غيرهم، أن يلمّوا بها. على أن تكون هذه المعايير منوطة بالنمط القرآني، ساعية إلى تثبيته والحفاظ عليه.

وقد وقعت هذه الدراسة في أربعة فصول:

الفصل الأول: المناهج اللغوية والدرس النحوي عند المعاصرين، وقد عرضت في هذا الفصل لأهم الأسس المنهجية التي قامت عليها أبرز المناهج المعاصرة، في المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج التاريخي The Historical Linguistics

غلب هذا المنهج بشقيه التطوري والمقارن على البحوث اللغوية في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ويسعى المنهج التاريخي التطوري إلى تتبع الظاهرة اللغوية في اللغة الواحدة، لبيان ما يطرأ عليها من تغيرات صوتية وصرفية ودلالية، عبّر رحلة استعمالها زماناً ومكاناً.

ويركز المنهج التاريخي المقارن على بحث الظاهرة اللغوية في أكثر من لغة، وذلك بهدف تأصيلها، وقد عرضت لأبرز الباحثين المحدثين العرب، الذين تأثروا بهذا المنهج، وحاولوا الاستفادة منه في دراسة اللغة العربية.

وكان من دواعي البحث في هذا المنهج، ما قد يجده المرء من إرهاصات له عند القدماء، على شكل إشارات عابرة، سعينا إلى إبراز أمثلة منها في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: المنهج الوصفي Descriptive Linguistics:

ويتناول هذا المنهج دراسة لغة واحدة، أو لهجة واحدة، في زمن بعينه، ومكان بعينه. وقد عرضت للأفكار الرئيسية التي قام عليها هذا المنهج، ممثلة في آراء «دي سوسير» de saussure الذي يعدُّ مؤسس علم اللغة المعاصر، وذلك لما قدمه من أفكار متميزة، كتعريفه للغة، وتمييزه بين اللسان والكلام، وبيانه للعلاقة بين الدال والمدلول وغيرها.

ومن ثمَّ عرضت لأهم الاتجاهات التي تفرعت ضمن حدود المنهج الوصفي وهي:

- ١- مدرسة براغ وأبرز أعلامها ترويتسكوي.
- ٢- المدرسة السلوكية وأبرز أعلامها بلومفيلد.
- ٣- المدرسة التوزيعية، وأبرز أعلامها، هلمسليف.
- ٤- الاتجاه الوصفي السياقي (مدرسة فيرث).
- ٥- الاتجاه الوصفي الإحصائي.

إن تناول المنهج الوصفي يعد من متطلبات النظر في أصوله الأولى عند القدماء. وهو أمر أغرى بعض الباحثين المحدثين بوصف بعض الجهود اللغوية التراثية بأنها جهود وصفية^(١).

(١) فولف ديتريش فيشر، انظر: المراحل الزمنية للعربية الفصحى، للمستشرق، ترجمة إسماعيل عمارة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، العدد (١٢/١٣)، ١٩٨٧.

المبحث الثالث: المنهج التحويلي The Transformational Generative Linguistics

وقد عرضت لأبرز الأسس التي قام عليها هذا المنهج، وذلك نحو انطلاقه في تفسير الظاهرة اللغوية بوصفها تمثل قدرة فعّالة، مختصة بالإنسان، ومن ثمّ فإنّه منهج يهتم بالتمييز بين الكفاية اللغوية التي هي ملكة ذاتية تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة، وتمثل البنية العميقة للكلام.

والأداء اللغوي، وهو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين وتمثّل البنية السطحية للكلام.

ومن ثمّ عرضت لأبرز التعديلات التي طرأت على هذا المنهج مما أغرى بعض الباحثين المحدثين بإجراء بعض الدراسات التطبيقية لهذا المنهج على اللغة العربية، والموازنة بينه وبين بعض ملامحه عند القدماء.

الفصل الثاني: الاتجاهات النحوية عند القدماء، وقد عرضت فيه لأهم الاتجاهات المنهجية في التفكير النحوي عند النحاة العرب القدماء، وقد تركّز الحديث على المباحث الآتية.

المبحث الأول: الاتجاه الوصفي، والوصفي الإحصائي.

المبحث الثاني: الاتجاه العقلي متمثلاً في:

أ. الاتجاه العقلي الفلسفي.

ب. الاتجاه العقلي المنطقي.

ج. الاتجاه المعياري.

المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي ممثلاً في:

أ. الاتجاه التاريخي المقارن.

ب. الاتجاه التاريخي التطوري.

الفصل الثالث: موازنة بين الاتجاهات المنهجية عند القدماء والمحدثين.

وقد أوزنت في هذا الفصل بين الاتجاهات النحوية القديمة والمناهج اللغوية

المعاصرة وذلك من خلال إجراء موازنات في المباحث الآتية:

- المبحث الأول: المنهج الوصفي.
- المبحث الثاني: المنهج التحويلي.
- المبحث الثالث: المنهج المعياري.
- المبحث الرابع: المنهج التاريخي.

الفصل الرابع: اختلاف تقويم الظاهرة اللغوية باختلاف النظرة المنهجية إليها.

وقد عرضت في هذا الفصل لنماذج من أساليب البحث اللغوي حتى يتسنى بيان تعدد تفسير الظاهرة من خلال المناهج المختلفة، في نظرة تكاملية تسعى إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية، وتسخير المناهج لتعمقها والوقوف على جوهرها.

وقد تطلبت مني هذه الدراسة أن أعود إلى عدد كبير من المصادر التي يمكن قسمتها إلى المجالات الآتية:

- ١- المصادر النحوية.
- ٢- كتب تفسير القرآن ومعانيه وإعرابه.
- ٣- الدراسات اللغوية المعاصرة، سواء أكانت تلك التي تشرح أصول المناهج المعاصرة، أم الكتب المترجمة، أو تلك الدراسات التي اشتملت على تطبيقات لأي من هذه المناهج على اللغة العربية.

وفي الختام، يسعدني أن أسجل أجل الشكر والعرفان، لأستاذي الأستاذ الدكتور محمود حسني، الذي لقيت فيه خُلق العالم، ولطف الإنسان بمرافقته هذا البحث منذ أن كان فكرة، حتى أصبح دراسة مرسومة في فصول تتوجه بإرشاداته وتستكمل بملاحظاته، فله مني شكر العارف بما بذل، والدعاء أن يجزيه الله عني خيراً ما يجزي الصالحين.

وأجد واجباً عليّ في هذا المقام أن أتوجه بالشكر الجزيل لأخي الدكتور إسماعيل عمایرة الذي تكرّم بترجمة بعض النصوص المتصلة بالدراسات السامية، مما ساعدني في الوقوف على الأصل التاريخي لبعض الظواهر، ولما قدمه لي من ملاحظ نافعة ونصائح سديدة أفدت منها ما وسعني ذلك.

كما أتوجه بشكر خاص لأسرتي التي شاطرتني السهر ليالي طوالاً، وهي تنتظر اليوم الذي يستوي فيه هذا العمل على سوقه.

ويسعدني أن أتوجه بصادق الشكر والامتنان إلى

الأستاذ الدكتور:

والأستاذ الدكتور:

والأستاذ الدكتور:

الذين سيتفضلون عليّ بقراءة هذه الدراسة ومناقشتها، وإني على يقين من أن ملاحظاتهم سترقى بها إلى درجة عالية تحتم عليّ أن انتظرها بكل سرور.

والله ولي التوفيق

٤٥٧٩٤٩

الفصل الأول

المناهج اللغوية والدرسي النحوي
عند المعاصرين

تقديم

يهدف هذا الفصل إلى التعريف على المناهج اللغوية الحديثة، وذلك بعرض الأسس المنهجية التي قامت عليها هذه المناهج في الغرب، ومن ثم عرضاً لأبرز الباحثين العرب المتأثرين بتلك المناهج، والذين أُسِّمت عروضهم النظرية بتطبيقات واسعة على اللغة العربية. وأهم هذه المناهج :

١- المنهج التاريخي والتاريخي المقارن.

٢- المنهج الوصفي والوصفي الإحصائي.

٣- المنهج التحويلي.

ويجدر بنا قبل التفصيل في هذا البحث أن نحدد المقصود بمصطلحي الصرف والنحو عند القدماء والمحدثين.

يُدرس علم اللغة^(١) حديثاً على أنه نظام مستقل، شأنه في ذلك شأن سائر الأنظمة التي تسهم في تكوين النشاط الإنساني، وهي مكونة من مجموعة من المستويات المتداخلة لا يفصل بينها إلا لأغراض البحث، وهي:

١- المستوى الصوتي Phonetics

٢- المستوى الصرفي (علم بناء الكلمة) Morphology

٣- المستوى النحوي (علم التراكيب أو علم بناء الجملة) Syntax

٤- المستوى المعجمي Lexicology

٥- المستوى الدلالي Semantics

(١) يطلق على علم اللغة تسميات، علم اللسان واللسانيات (في جامعة الجزائر)، والألسنية (في الجامعة التونسية، واللغويات وترجمة لمصطلح Linguistics، وتتداخل هذه المصطلحات تداخلاً يدعو إلى ضرورة توحيد المصطلح.

(٢) انظر على سبيل المثال، محمود فهمي حجازي أسس علم اللغة العربية. القاهرة، ١٩٧٩، ص. ٣٣.

ولا نجد تمايزاً واضحاً بين هذه المستويات عند القدماء، وبخاصة، المستوى الصرفي والمستوى النحوي اللذين انضويا تحت لواء علم النحو.

فقد عرف ابن جني النحو بأنه: «انتحاء سمّت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها ردُّ به إليها»^(١)

وربما. كان هذا أكثر وضوحاً في تعريف أبي حيان حيث قال: «علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين:

قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الأفراد، فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعرابي وسمي هذا القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين، والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو: ضَرَبَ، وضارِبٌ، وتضارِبٌ واضطرابٌ والتصغير والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر وغير ذلك...، وقسم تتغير فيه الكلمة، لا لاختلاف المعاني، كالنقص، والإبداع، والقلب، والنقل، وغير ذلك»^(٢)

وكذلك الحال عند الباحثين المحدثين فهم يرون أن علم النحو يشمل: (٣)

- ١- المورفولوجيا Morphology، وهو يقابل المستوى الصرفي (علم بناء الكلمة).
- ٢- السنطاكس Syntax، وهو ما يقابل علم التراكيب أو علم بناء الجملة.

ومع أن المستوى النحوي يشمل نظرياً المستويين السابقين (الصرفي، والتركيب)، غير أن أذهان الباحثين قديماً وحديثاً تنصرف في الغالب إلى المستوى التركيبي عند ذكر المستوى النحوي، وربما عاد ذلك إلى ظهور مؤلفات مستقلة في المستوى الصرفي للغة.

(١) ابن جني الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ج١، ص ٤٣.

(٢) السيوطي، الهمع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، ج١/٢٢٨.

(٣) انظر: Leonard Bloomfield: Language, George Allen and Unwin, London, 1950, P.184.

وسوف يستند هذا البحث في موازانتة وأمثلتة إلى المستوى النحوي بمعنى (معرفة أحكام تركيب الكلمات في الجُمْل) وقد نستعين ببعض الأمثلة الأخرى، إن كان ذاك ضرورياً لخدمة أغراض البحث.

المبحث الأول

المنهج التاريخي المقارن

Comparative Linguistics

اتسمت دراسة اللغة في أوروبا، قبل عصر النهضة، بالتوجه إلى خدمة النص من خلال الوقوف على جملة المعايير والقواعد التي تُعين في فهمه، ولا يخلو ذلك من اتكاء على النظر العقلي المجرد، والفلسفي أحياناً، في إيجاد العلل والأقيسة التي كانوا يرونها لازمة لتعليل معاييرهم، ولا أدل على ذلك من عودتهم إلى الأطر الفلسفية لدى أرسطو وأفلاطون.^(١)

ولمّا بدأ عصر النهضة، واتصل الغربيون بالأمم الأخرى، بدوافع أبرزها : الاستيلاء على خيرات تلك الأمم، ونشر مبادئهم الثقافية، كان لا بد من دراسة لغات تلك الأمم، وقد وضعوا لها قواعد ومعاجم.^(٢)

وصادف ذلك تأثر مناهج دراسة اللغة بنظرية «دارون» في التطور التي شكلت منهجاً في دراسة العلوم الطبيعية، حيث نظر اللغويون إلى اللغات واللهجات على أنها كائنات يمكن تصنيفها بحسب أنواعها. فقسّموا اللغات -على ذلك- إلى أسر، كآسرة اللغات الهندية الأوروبية واللغات السامية، ولغات الأورال ... كما هي الحال في التاريخ الطبيعي.^(٣)

وأصبح وكُدُّ الباحث اللغويّ التاريخي، أن يدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أن يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من التطور،

(١) نابف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧، ص (٩٥-١٠٠).

وانظر (١) ماريو باي، لغات البشر، ترجمة صلاح العربي، قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ١٩٧٠م، ص ١٥.

(ب) David Crystal: Linguistics. Penguin Books, 1974. p. 40.

(٢) عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط ٦، القاهرة، د.ت، ص ٤٨.

(٣) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب. مطبعة جامعة الرياض، الرياض ١٩٧٧م، ص (٦-٩).

محاوياً الوقوف على سره، وقوانينه المختلفه^(١)، كاشفاً عن أصلها التاريخي وواقعها، متنبئاً بمستقبلها، وحتى يصل إلى هذا التصور، فإنه يحاول «توفير أقدم المصادر التي استعملت في هذه الظاهرة اللغوية المدروسة، كالنقوش المكتوبة، أو الدواوين الشعرية، ثم يبدأ في وصف الكلمة صوتاً وصرفاً ومعنى، ويهتم بما طرأ عليها من تغيرات عبّرَ رحلة استعمالها، مكاناً وزماناً»^(٢)، انطلاقاً من أن اللغات يغلب في سيرة حياتها - أن تتحور تاركة أثارها في خليفاتها، «فاللغة اللاتينية لم تمت في الحقيقة من الناحية التاريخية، بل أصابها تغيرات عميقة أنتجت أشكالاً حديثة لها، أبرزها البرتغالية، والقشتالية، ولغة بروفانس، والفرنسية، والإيطالية، ولغة رومانيا، والإسبانية. وقد بلغ من شدة هذه التغيرات وعمقها، أنا نحس إذا نظرنا إلى الأشكال الحديثة لللاتينية بأنها لغات مختلفة»^(٣).

وقد كان لكشف «السير وليام جونز» الانجليزي عام ١٧٨٦م للغة السنسكريتية أثر في التقدم الحقيقي لعلم اللغة التاريخي المقارن،^(٤) ذلك أنه اكتشف شيئاً من العلاقة بين اللغة السنسكريتية واللغات الأوروبية القديمة، من الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية وتابعه في ذلك شليجل F. Schlegel ، الذي دعا إلى دراسة اللغة السنسكريتية باعتبارها منطلقاً للمقارنات اللغوية، ثم جاء فرانتس بوب F. Bopp، الذي ألف أول كتاب في علم اللغة المقارن سنة (١٨٣٣-١٨٥١) وقد حاول أن يستخرج ملامح اللغة الهندية-الأوروبية الأولى، اعتماداً على مقارنة اللغات الأوروبية المختلفة في محاولة التعرف على اللغة الأقدم التي خرجت عنها هذه اللغات ثم أخذ الاتجاه المقارن منحى أكثر دقة، محاولاً الاستفادة من البحث في اللغات باعتبارها أداة توضح جوانب من التاريخ اللغوي القديم،

(١) رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ١٩٨٠م، ص ١٨٨.

(٢) إسماعيل عمايره، المستشرقون والمناهج اللغوية عمان، ١٩٩٢م، ص ٢٦.

(٣) محمود السمران، اللغة والمجتمع، ط ٢، دار المعارف بالاسكندرية ١٩٦٣م ص ١٦٧.

(٤) انظر: محمود حجازي، أسس علم اللغة العربية، ص ١٢٩.

وانظر: عبد الغفار هلال علم اللغة بين القديم والحديث، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٩٦.

ويضعون من خلالها مجموعة من القوانين التي تفسر التغير التاريخي، ولعل من أبرز العلماء في هذا المجال شلايسر A. Schleicher، الذي ألف كتاباً في النحو المقارن للغات الهندية-الأوروبية، وتابعه في ذلك لكسين Leskien، ونولدكه Noldoko، وبروكلمان C. Brockelmann^(١).

جهود المستشرقين في درس العربية

لم يقتصر اهتمام الأوروبيين باللغات الهندية-الأوروبية، بل تعداها إلى ما عُرف باللغات السامية وكان سلوتسر Schlozer (١٧٩٨م)، أول من أطلق هذه التسمية على اللغات: العبرية والعربية والآرامية والحبشية^(٢).

وكان من أبرز أهداف بحث اللغات السامية قراءة العهد القديم The old Testament، في نصه العبري، بالاستفادة من اللغة العربية التي كانت معروفة لدى بعض الباحثين الأوروبيين، ومحاولين اختيار صدق المقولة الواردة في التوراة (العهد القديم) بأن العبرية أصل اللغات.

ومن ثم اتسعت أهداف الدراسة المقارنة ودوافعها^(٣) ووافق ذلك اكتشاف كثير من النقوش في أنحاء مختلفة من الشرق، ومما يذكر أن ليتمان E. Littmann جمع من منطقة الصفاة قرب دمشق نقوشاً كثيرة، واستطاع من خلالها أن يحلّ حروف الأبجدية الصفوية، وألف في ذلك كتاباً سنة ١٩٠١م^(٤).

وقد لوحظ أن خطوط النقوش الثمودية والحيانية والصفوية تشبه خطوط اللغة العربية الجنوبية القديمة، ومن ثم، فقد اتسعت دائرة اللغات السامية، فأصبحت تشمل، الأكادية والكنعانية والآرامية، واليمانية، والحبشية، والثمودية،

(١) محمود حجازي. أسس علم اللغة العربية، ص ١٢٩-١٣٦.

(٢) محمود حجازي. أسس علم اللغة العربية، ص ١٣٥ وانظر: هاشم الطعان. مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية / منشورات وزارة الثقافة العراقية ١٩٨٧م، ص ٣

(٣) انظر: إسماعيل عميرة المستشرقون والمناهج اللغوية. عمان، ١٩٩٢، ص ٤٣-٤٦.

(٤) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية. القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٥١.

والمحيانية، والصفوية،^(١) ثم عشر المستشرقون على أربعة نقوش قديمة قريبة إلى العربية في منطقة قريبة من الصفاة من حيث المادة اللغوية والأسلوب أكثر من قرب النقوش الثمودية والصفوية إليها، وهذه النقوش هي : نقش النُمارة، ونقش زَبْد، ونقش حرّان ونقش أم الجمال.^(٢)

وقد صنفت اللغات السامية إلى ثلاثة أصناف :-

الأول :- لغات مندثرة، لا يُعرف منها إلا مفردات وعبارات وذلك كالكنعانية القديمة.

الثاني :- لغات لها نصوص مكتوبة، إلا أننا لا نجد متكلماً بها الآن، كالأكدية والسبئية.

الثالث :- لغات ما تزال تعيش على ألسنة المتحدثين بالعربية ولهجاتها، وما يزال نفر قليل من الناس يتحدثون السريانية والحبشية.^(٣)

وقد توالت جهود المستشرقين في دراسة العربية، من ذلك دراسة شولتسر Schlozer، التي قام فيها بمقارنة العبرية بالعربية، وجاء بعده كل من إيفالد Ewald وفلهاوزن Willhawsen، فألفاً في اللغة العبرية، مستخدمين العربية في المقارنة، كما حاول مثل ذلك نولدكه Noldeke، في السريانية. وفي عام ١٨٩٠، ألف وليم رايت W. Wright كتابه «محاضرات في النحو المقارن للغات السامية».

كما ألف بعده بعام كل من (لاجارد وبارث) كتابهما «بحوث في أبنية الأسماء السامية»، كما ألف تسيمرن Zimmer، كتاباً بعنوان «النحو المقارن للغات السامية».

وجاء بعد هؤلاء المستشرق «كارل بروكلمان C. Brockelmann» فألف كتابه «الأساس في النحو المقارن للغات السامية» الذي نشره عام ١٩١٣م، وفي عام

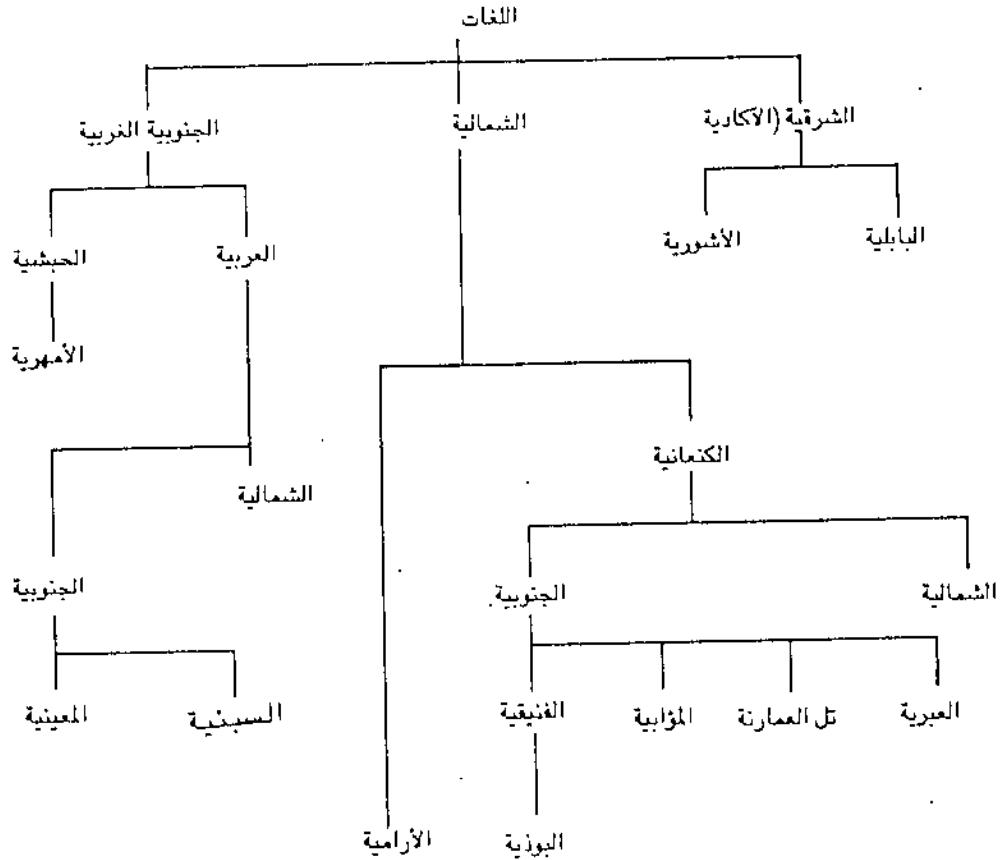
(١) نولدكه. اللغات السامية. ترجمة. رمضان عبد التواب مطبعة الكمالية، القاهرة. ١٩٦٣م، ص ٨.

(٢) إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، القاهرة ١٩٢٩، ص ١٩٤.

(٣) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص ٥٥.

١٩٢٨، نشر المستشرق بيراجشتريسر Bergstrasser ، كتاباً بعنوان «المدخل إلى اللغات السامية»^(١).

ويمكن ملاحظة موقع اللغة العربية في هذا التخطيط العام للغات السامية^(٢).



ومما يلاحظ أن التوافق الكبير بين لغتين في المفردات لا يعدُّ دليلاً قوياً على انحدرهما من أصل واحد، فالمفردات التركيبية تشكل نسبة عالية في اللغة اليونانية الحديثة مقارنة مع عدد المفردات اليونانية القديمة فيها، ومع ذلك فاللغة اليونانية الحديثة مشتقة من اليونانية القديمة، وليست من التركية^(٣).

(١) إسماعيل عميرة المستشرقون والمناهج اللغوية، ص(٥٠-٦٠).

وانظر: محمود السعمران، علم اللغة، بيروت، د.ت. ص. ٢٥.

(٢) رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص. ٣٦.

(٣) محمود السعمران علم اللغة، ٢٥٢.

والمفردات العربية في اللغة التركية تشكل نسبةً جدُّ كبيرةً ومع ذلك، تظل
التركية في أسرة اللغات الهندية-الأوروبية.^(١)

المنهج التاريخي التطوري

أما المنهج التاريخي التطوري Historical Linguistics، فهو فرع على التاريخي
المقارن ويهدف إلى دراسة اللغة الواحدة في مستوياتها الصوتية والصرفية
والنحوية والدلالية، بقصد تتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن
محددة، ليرى ما أصابها من تطور، محاولاً الوقوف على سر هذا التطور وقوانينه
المختلفة، مثال ذلك، دراسة أصوات العربية الفصحى دراسة تبدأ من وصف
القدماء لها، أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه، وتتبع تاريخها، منذ ذلك الزمن
حتى العصر الحاضر، ومن هذا المنظور يمكن أن تُدرَسَ أية ظاهرة صرفية أو
نحوية.

وقد بدأ هذا الفرع عند علماء اللغة الغربيين بدراستهم لمجموعة اللغات
الهندية الأوروبية، يدرسون كل لغة على انفراد ثم انتقل ذلك إلى اللغات الأخرى
في العالم.

وقد حظي المنهج التاريخي بوجه عام بمكانة مرموقة في علم اللغة،^(٢) بيد أن
إفراط الأوروبيين في تطبيق المنهج المقارن أدى بهم إلى محاولة بناء الصورة الأم
لبعض اللغات، كالهندية-الأوروبية، والسامية.

ويؤكد نولدكه Noldeke على صعوبة بناء أية لغة أم غير معروفة وذلك
بقوله: "وإننا نريد أن نوجه سؤالاً لمن يظن أن إعادة البناء الكامل للغة السامية
الأولى، ولو بالقريب أمر ممكن، والسؤال هو: هل يستطيع أحسن العارفين

(١) إسماعيل عمارة. المستشرقون والمنهج اللغوية. ص. د.

(٢) ماريو باي. لغات البشر. ترجمة صلاح العربي. القاهرة، ١٩٧٠م ص ٧٤.

باللهجات الرومانية كلها (الإيطالية، والفرنسية، والإسبانية)، أن يعيد بناء الأصل القديم لهذه اللهجات، وهو اللغة اللاتينية، لو فرض أنها غير معروفة الآن^(١).

ولاشك أن دراسات المستشرقين للغة العربية من منظور تاريخي كانت نافعة لها، فقد أدت إلى «تصحيح كثير من اجتهادات النحويين الخاطئة، وفصلت في كثير من خلافهم الذي كانوا يدورون به أو يدور بهم في إطار جدل عقيم بعيد عن طبيعة اللغة»^(٢)، وذلك عن طريق التأصيل لهذه الظواهر، مثال ذلك، تأصيلهم لظاهرة الإعراب، فقد أثبتت الدراسات التاريخية أن الإعراب كان موجوداً في اللغات السامية، يقول المستشرق براجستريسر G. Bergstrasser : «إن الإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية، وفي بعضه الحبشية، ونجد أثراً منه في غيرها أيضاً»^(٣).

وقال المستشرق يوهان فك J. Fuck : «احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية، التي فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي»^(٤).

فاللغة الأكادية بفرعيها : البابلية والآشورية، كانت تشتمل على الإعراب كاملاً، كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة، مثال ذلك ماورد في قانون حمورابي (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م).

Summa awelum awelam Ubbima بمعنى «إذا اتهم إنسان إنساناً».

إذ نجد awelum الأولى بمعنى : "إنسان" في حالة الرفع، وهي مرفوعة بالضممة، أما الميم الأخيرة فهي تقابل التنوين في اللغة العربية، و awelam الثانية

(١) اللغات السامية، ص ١١.

(٢) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، عمان، ١٩٧٦، ص ١٩٩.

(٣) التطور النحوي، أخرجه وصححه وعلق عليه، رمضان عبد التواب القاهرة، ١٩٨٢ م، ص ١١٦.

(٤) يوهان فك، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة رمضان عبد التواب القاهرة، ١٩٨٠ م، ص ١٥.

في حالة المفعول به، وهي منصوبة بالفتحة وبعدها التميميم كذلك^(١) فالإعراب، إذن، سامي، ذو دلالة في العربية، وفي غيرها من شقيقاتها الساميات، كاللغة الأوغاريتية والأكادية.

وهذا يؤكد أن قطرباً من القدماء، وإبراهيم أنيس من المحدثين، قد جانبهما الصواب في تصورهما للإعراب في العربية، فقد ذهب قطرب إلى أن الحركات جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، يقول: "وإنما أعربت العرب كلامها، لأن الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمکنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام"^(٢).

وتابع قطرباً في رأيه هذا إبراهيم أنيس ناقلاً إياه عن إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو"، بل إن إبراهيم أنيس ذهب إلى أبعد مما جاء عند قطرب فهو يرى أن النحاة اخترعوا قواعد الإعراب على نظام النحو في اللغات الأخرى كال يونانية -مثلاً- ففيها فرق بين حالات الأسماء التي تسمى Cases، ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة وكانما قد عز على النحاة ألا يكون في العربية أيضاً مثل هذه ال Cases، فحين وافقت الحركة ما استنبطوه من أصول إعرابه قالوا عنها: إنها حركة إعراب، وفي غير ذلك سموها حركة أيضاً أتى بها للتخلص من التقاء الساكنين"^(٣).

وهذا لا يعني أن الرد عليهم كان عسيراً، فقد رد عليهم مجموعة من الباحثين برودود عقلية مقنعة^(٤) ولكن ما أسفرت عنه الدراسات التاريخية يُعدُّ وثيقة تشكل

(١) رمضان عبد التواب فصول في فقه العربية. ص ٢٨٢.

(٢) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك القاهرة، ١٩٥٩م، ص ٧.

(٣) إبراهيم أنيس. من أسرار العربية. ط ٢، الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٦، ٢٩.

(٤) انظر من هذه الردود:

(أ) مصطفى صادق الرافعي. تاريخ أداب العرب. مطبعة الأحيار ١٩١١م، ص ٢٣٩-٢٥٤.

(ب) صبحي الصالح. دراسات في فقه اللغة. ط بيروت ١٩٦٢م، ص ١٢٩-١٣١.

(ج) مهدي الخزومي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. ط. مصطفى الحلبي، ١٩٥٨م، ص ٢٤٧.

حجة دامغة على أصالة الظاهرة الاعرابية، ولذا جاء ردُّ الباحثين الذين ارتكزوا على أسس تاريخية أكثر علمية واقناعاً.^(١)

الباحثون العرب المتأثرون بالمنهج التاريخي

تأثر بالمنهج التاريخي كوكبة من الباحثين العرب، برز منهم محمد عطية الأبراشي في كتابه (المفصل في قواعد السريانية)^(٢)، ومن ثم أسهم عبد المجيد عابدين في كتابه (المدخل إلى دراسة النحو العربي)، وقد عرض في كتابه لفكرة هامة، وهي أن المنهج التاريخي يسهم في تصحيح بعض المسائل الخلافية التي كانت محتدمة بين النحاة القدماء، ولم يسعفهم فيها المنهج التاريخي وذلك لعدم معرفتهم باللغات السامية.^(٣)

ثم أسهم خليل نامي في كتابه (دراسات في اللغة العربية)، وقد تنوع إنتاج بعض الباحثين، وذلك نحو رمضان عبد التواب الذي ترجم كتاباً لنولدكه بعنوان (اللغات السامية) عام ١٩٦٢، وألّف كتاباً بعنوان (التذكير والتأنيث في اللغة)، إضافة إلى النظرات التاريخية في كتابه (دراسات في فقه اللغة المقارن) عام ١٩٦٩، حاول فيها إلقاء ضوء تاريخي على بعض القضايا الخلافية بين النحاة.

ثم يسهم إبراهيم السامرائي ببحوث تاريخية أبرزها (فقه اللغة المقارن)، عام ١٩٦٨م.

ويسهم محمود فهمي حجازي في بحوثه مبيناً أهمية المنهج التاريخي، ومن أبرز كتبه علم اللغة. ويسهم إسماعيل عمايره^(٤) بإنتاج متنوع، فقد بين في كتابيه

- (١) انظر: عبد الواحد وافي. فقه اللغة، ص ٢٠٤-٢١٠.
- رمضان عبد التواب فصول في فقه العربية، ٣٧٦.
- إبراهيم السامرائي. دراسات في اللغة/ص ١٦.
- (٢) انظر طبعة بولاق، ١٩٣٥م.
- (٣) عبد المجيد عابدين المدخل إلى دراسة النحو العربي الحديث في ضوء اللغات السامية، ط١، مصر، ١٩٥١م ص ٩٣.
- (٤) يصدر إسماعيل عمايره سلسلة بحوث لغوية تاريخية عن دار حنين للنشر. عمان، صدر منها:
(أ) ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية.
(ب) معالم دراسة في الصرف الأبنية الفعلية المهجورة.
(ج) المستشرقون وتاريخ صلتهم بالعربية، بحث في الجذور التاريخية للظاهرة الاستشراقية.
وانظر: (د) ظاهرة بجد كفت بين العربية واللغات السامية. إسماعيل عمايره مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عدد ٤٢، ١٩٩٢.
- وانظر: (هـ) خصائص العربية في الأسماء والأفعال - دراسة مقارنة في ضوء اللغات السامية، ط٢.

(المستشرقون والمناهج اللغوية)، أهمية المنهج التاريخي في دراسة الظاهرة اللغوية، وأبرز جهود المستشرقين في دراسة العربية، ثم درس بعض الظواهر في العربية دراسة تأصيلية وذلك نحو (معالم دراسة في الصرف) و (ظاهرة التانيث) في اللغات السامية، والعدد، ومناهج التأصيل في التراث اللغوي، وقد عرّف بظاهرة (بِجْدُ كِفْتُ) وهي ظاهرة مطردة في اللغات السامية، وهي ليست كذلك في العربية، وبين ما يمكن أن يترتب على أطراد هذه الظاهرة في الساميات على العربية. مما ساعده في تفسير ظاهره الترادف وسوف نستأنس ببعض آراء هؤلاء الباحثين في ثنايا البحث إن شاء الله.

ماخذ على المنهج التاريخي :

ويظل المنهج التاريخي مع إضاءاته النافعة، يعاني من عقبات تجعل الحقيقة مستمرة في اختفائها أحياناً، من ذلك ما يأتي:

١- هذا المنهج وبخاصة المقارن، يتعامل مع نصوص قديمة في شكلها المكتوب، وليس في صورتها المنطوقة المفقودة مما يثير تساؤلاً: فهل يحتمل أن تكون لغة الكتابة المدونة تختلف اختلافاً بيناً عن لغة الكلام في العصور التي كُتِبَتْ فيها؟^(١)

٢- قلة النقوش التي عُثِرَ عليها في اللغات السامية بعامه إضافة إلى حداثتها نسبياً، فاقدم نص وصل إلى أيدي الدارسين هو نقش النُمارة الذي يعود إلى عام ٢٢٨م^(٢)، إضافة إلى بقايا نقوش متفرقة على الحجارة تعود إلى القبائل العربية البائدة كالثمودية، والليمانية، والصفوية، مما يشير إلى أن حَقَباً في تاريخ اللغة العربية مازالت مجهولة.

٣- الكشوف الأثرية لم تنته بعد، وهذا يعني، أن الأحكام التي يُسفر عنها المنهج التاريخي غير ثابتة. فقبل مائة عام مثلاً كان يشيع بين الدارسين أن الشعر

(١) انظر: ماريو باي. لغات البشر. ص٧١-٧٢.

انظر: رمضان عبد التواب فقه اللغات السامية ص٥٥.

وانظر: إسماعيل عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية. ص٥٢.

(٢) انظر: إسماعيل عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية ص٥٢.

الجاهلي يُمثل أقدم ما وصل إلينا من العربية، ثم أسفرت الكشوف الأثرية عن أنماط من العربية مُمثلة في العربية النبطية، والنقوش اللحيانية، والثمودية، والصفوية، وهي قبائل عربية شمالية تمازج لهجاتها عناصر عربية جنوبية وأرامية.^(١)

إلا أن هذا المنهج يبقى نافعا، ولا بأس في إعادة الصياغة في أحوال معينة، كلما جد في الأمر جديد.^(٢)

(١) انظر: ماريو باي، لغات البشر. ص٧٢. محمود السعمران علم اللغة. ص٣٤١.

(٢) مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي. لبنان، ١٩٨١م ص١٩ وانظر: عيد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث. ص٨.

المبحث الثاني.

المنهج الوصفي

Descriptive Linguistics

في أوائل القرن العشرين، انحسر ربط الظواهر اللغوية بما يحدث في العالم الطبيعي، ونظر إلى اللغة على أنها بنية أو نظام System «عناصره المختلفة يعتمد بعضها على بعض، ووجود هذا النظام مهم بالنسبة لفهم كل من التغير اللغوي، واللغة من حيث هي لغة»^(١).

وقد أضفت محاضرات فرديناند دي سوسير التي نُشرت عام ١٩١٦م صفة العلمية على منهج دراسة اللغة، وأصبحت أساساً لعلم اللغة الحديث، وأبعدت الأمور الميتافيزيقية التي تبتعد بالظواهر اللغوية عن الوصف الدقيق لها، ومن ثمَّ نُحِيَ المنهج التاريخي المقارن (Diachronic) الذي كان سائداً، وأصبح البحث اللغوي الوصفي الذي يسميه (synchronic) ذا أولوية عليه.^(٢)

أهم أسس المنهج الوصفي

لعل أهم الأسس التي استند إليها الوصفون والتي استمدوها من دي سوسير تتمثل في النقاط الآتية:

١- تتكون اللغة من اللسان والكلام، واللسان يمثل ثروة باطنة وخفية، لا يفصح عنها إلا الكلام، واللسان نسق نحوي، أي نظام من العلاقات والقواعد والأشكال، موجود بالقوة الإعتباطية لا بالفعل الذي يتسم بالتروي والتفكير، ومعنى ذلك أنه موضوع مجرد غير قابل للإدراك بشكل مباشر، إذ لا ينقاد للملاحظة بسهولة، ولا يتأتى إلا بواسطة التفكير، فاللسان «ظاهرة جماعية

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص ٣٤١.

(٢) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي وآخرين ص ٣٥٧

يتوحد عليها الناطقون بها، وتمثل نموذجاً كلياً ومعياراً لتجليات اللغة، وهي ظاهرة نفسية غير مدركة ولا محسوسة، تشكل نسقاً من العلاقات والقواعد والأشكال النحوية»^(١).

أما الكلام فهو الإنجاز اللفظي المتنوع، الذي انتقل من مرحلة الغموض والكمون في العقل الباطن ليصبح رموزاً مستحضرة واضحة تعبر عن مدلولاتها، وعلى هذا فإنه يترتب بالمنهج الوصفي أن لا يتركز البحث في اللغة على استقصاء أصولها التاريخية البعيدة، وإنما يتركز في دراسة تراكيبها، وأصواتها، وخصائص مفرداتها، على النحو الذي تداوله الناس تداولاً حياً لامن خلال النصوص المكتوبة.

٢- تعدد العلاقة بين الألفاظ والمعاني، علاقة اعتباطية وهو ما عُرف بنظرية (الدليل)^(٢)، فالدالُّ هو اللفظ المصوت أو الصورة الصوتية، والمدلول هو المعنى الذهني، والعلاقة بينهما هي الدلالة. والاعتباطية لا تعني أن الدالُّ خاضع للاختيار الحر للذات المتكلمة وإنما تعني أنه غير معلل، أي أنه اعتباطي بالنظر إلى المدلول الذي لا يربطه به أي رابط طبيعي في الواقع، أي أننا حين نقول: «رجل»، فلا علاقة عقلية بين (ر ج ل)، هذه الأصوات الثلاثة ومفهوم «رجل» في الواقع الخارجي.^(٣)

ويشير دي سوسير إلى أن الكلمات المناسبة للطبيعة (المحاكية لها)، ربما دفعتنا إلى الاعتقاد بأن اختيار الدالِّ ليس دائماً اعتباطياً، ولكنه يشير إلى أن هذه الكلمات محدودة العدد، وأنها فقدت شيئاً من طابعها.

٣- إن مهمة الباحث اللغوي، أن يدرس اللغة المنطوقة في جميع مستوياتها، الفصيحة والعامية، فأي حالة من حالات اللغة تكون نتاجاً لعوامل تاريخية،

(١) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة صالح القرماضي وآخرين، ١٩٨٥م، ص ٢٦٨. وانظر: - حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، دار بوبقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧م، ص ٢٨.

(٢) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ص ٢٦٨. وانظر: حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص ٤٤.

(٣) انظر المرجعين السابقين، الأول، ص ٢٥٢ والثاني، ص ٤٩.

بمعنى أن الزمن ضامن لاستمرارية اللسان، ومغيّر له في الآن نفسه،^(١) على أن يفصل بين هذين المنهجين، فإما أن يُدرس وفق المنهج الوصفي (حالة اللغة في وضع الثبوت، في فترة زمنية محددة)، أو وفق المنهج التاريخي الذي يتتبع الظاهرة في مراحل زمنية مختلفة. وقد يتجاوز ذلك بحثها في اللغة الواحدة إلى بحثها في لغات متقاربة، وذلك كأن يشرح الانتقال في فعل الكينونة من المفرد إلى الجمع (est-sont)، في اللغة الهندية الأوروبية إلى (ist-sind) في الألمانية، إلى (est-sunt) في اللاتينية إلى (est-sont) في الفرنسية، الخ.^(٢)

ويرى الوصفيون أن تحديد المنهج من شأنه أن "يجنب اللساني السقوط في المزالق التي وقعت فيها اللسانيات التاريخية، ووقع فيها النحو التقليدي، فانشغال النحوي التقليدي - عند الوصفيين - بتثبيت المعايير حال دون الإحاطة بالظاهرة اللغوية من جميع جوانبها، واللسانيات التاريخية لم يسعفا منها في فهم طبيعة اللسان وكشف نسقيته".^(٣)

وعلى هذا فالوصفيون ينادون بأن تُدرس اللغة دراسة وصفية فاللغة الحقيقية هي التي يستخدمها الناس فعلاً، لا اللغة التي يعتقد البعض أن على الناس أن يستخدموها.^(٤)

٤- التفريق بين اللغة ظاهرة ذهنية إنسانية متكاملة، ذات قواعد وأصول قائمة في أذهان الناطقين بها، واللغة كأداة يستعملها الإنسان في مجرى حياته اليومية، وهي مستوحاة من الأسس الذهنية ومبنية عليها^(٥)، وقد اهتم دي

(١) رشيد العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين. مقالة منشورة بمجلة المورد، العراق، المجلد ١٨، العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٨.

(٢) جورج مونان. علم اللغة. ترجمة نجيب نمازي. دمشق د.ت، ص ٥٠.

وانظر: دي سوسير. دروس في الألسنية العامة ص ٤.

(٣) حنون مبارك، مدخل للسانيات دي سوسير، ص ٦٢.

(٤) ماريو باي، لغات البشر، ص ١.

(٥) مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٠.

وانظر: حنون مبارك. مدخل للسانيات سوسير، ص ٨٢.

سوسير بدراسة اللغة، كإداة وظيفية، ولم يهتم بدراستها كظاهرة ذهنية، إلا أن مجرد التفريق بين هذين المستويين للغة، فتح آفاقاً منهجية جديدة، كما سنوضح فيما بعد.

٥- الدراسة الوصفية للغة، هي النظر في علاقة كل عنصر من العناصر اللغوية الداخلية بغيره من العناصر الأخرى المكونة للنظام اللغوي)، وذلك لأنه لا قيمة للمفردة إلا من خلال السياق وقد شبه ذلك دي سوسير بلعبة الشطرنج، يقول: (إن القطعة اللسانية بمفردها ليست عنصراً من عناصر لعبه اللسان، لأن هذه القطعة في مادتها الصرف وخارج موقعها، وباقي شروط لعبة اللسان، لا تمثل أي شيء بالنسبة للمتكلم).^(١) ومن هنا يرى أن تقسيم اللغة التقليدي إلى فروع كالأدوات والصرف، والنحو، تقسيمات وهمية،^(٢) وإن كانت ذات نفع عملي، ذلك أن مجموعة أشكال اسم ما لا تصبح وحدة استبدالية، اعرابية، إلا بالمقارنة مع الوظائف المرتبطة بمختلف الأشكال، وبالعكس، فإن هذه الوظائف لا تكون قابلة لأن تُدرج ضمن الصرف، إلا إذا ناسب دليل صوتي محدد كل وظيفة من تلك الوظائف، فالصرف الإعرابي المعين ليس جدولاً من الأشكال، ولا فئة من التجريدات المنطقية وإنما هو عبارة عن تأليف بين جدول الأشكال والتجريدات المنطقية فالأشكال والوظائف متعلقة بعضها ببعض، ومن الصعب، أن نفصل بينها، ومن وجهة النظر اللسانية، ليس للصرف موضوع واقعي يمكنه من تشكيل مجال معرفي متميز عن التركيب.

وقد ترك دي سوسير بصمات على البحث اللساني، وتأثيراً متفاوت الوقوع من اتجاه إلى آخر، وإن كانت غالبية الاتجاهات ظلت قائمة على المرتكزات النظرية والمنهجية عنده، مع ما ورد فيها من تطوير أو تصحيح لبعض المفاهيم، وأهم هذه الاتجاهات :-

(١) حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص ٨٤

(٢) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي وآخرين ص ٢٥٨ وانتظر: رشيد العبيدي الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، ص ١٢.

وهو اسم لجماعة من اللغويين منهم^(١) (جاكوبسون وروس براغ ونيكولاي ترويتزكوي Troybestzkoy)، طبقت هذه المدرسة مبادئ النظرية البنائية، غير أنها وبخاصة ترويتزكوي- خالف دي سوسير في عدّه الدراسة التاريخية الفونولوجية تلحظ الوقائع المعزولة فقط، وذهب إلى أن الفونولوجيا التاريخية ينبغي أن تدرس النظام الفونولوجي على أنه كيان عضوي في حالة تطور، وذلك حتى يصبح للتغيرات الفونولوجية معنى ومبرر للوجود.^(٢)

وقد ميزت هذه المدرسة بين الأصوات الوظيفية والأصوات غير الوظيفية ورأت أن على الباحث الفونولوجي ألا يهتم إلا بالأحداث ذات القيمة الوظيفية، وعلى هذا تعدّ هذه المدرسة مجددة لمفهوم الفونيم بأنه (الصوت الذي يقوم بوظيفة محددة في اللغة)^(٣)، أي أنها أعطته مدلولاً وظيفياً، وقد كان دي سوسير من قبل يركز على الجانب العضوي والجانب السمعي للفونيم يقول^(٤) : «الفونيم : مجموع التأثيرات السمعية والحركات النطقية، كل منهما يشترط الآخر» وقد حددت هذه المدرسة طرق تحديد الفونيمات، وتمييز متغيراتها. وذلك بإعداد طرق لتصنيف التعارضات التي تقوم بينها، أثنائية هي أم متعددة أم متفرقة أم سالبة أم متكافئة؟ وهكذا أصبح من الممكن تعريف الفونيم على أنه مجموعة من الخصائص الفونولوجية المميزة التي تجعله يتعارض مع كل الفونيمات الأخرى.^(٥)

إضافة إلى اهتمام هذه المدرسة بأسس تحليل الظواهر المصاحبة للكلام، مثل اللهجة والذبيرة، وذلك من خلال دراسة وظائف الذبيرة التي تحدد قيمة وحدة صوتية، والذبيرة التي تحدد مناطق التركيز في نطق الكلمات.^(٦)

(١) محمود السمران. علم اللغة. ص ٢٤٤.

وانتظر : حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير. ص ١٦٥.

(٢) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ت نجيب غزاري ص ١٠٨.

(٣) السابق، ص ١٠٥.

(٤) عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام بيروت، ١٩٨٤، ص ١١٩.

(٥) جورج مونان علم اللغة، ترجمة نجيب غزاري، ص ١٠٧.

(٦) السابق، ص ١٠٨.

وميزت هذه المدرسة الخصائص التي تعرض للفونيمات،^(١) إذ قد تشترك كلمتان في (الفونيمات) المكونة لكليهما، ولكن إحداهما تنطق بلحن أو تنغيم، وتُنطق الثانية بتنغيم آخر، وهذا ما أطلق عليه تروبتزكوي اسم (كرونيم chronem) بمعنى (فونيم النغمة وقد يكون الاختلاف في مدة استمرار الصوت، أي كمية الصوت الواحد هي التي تؤدي إلى اختلاف في المعنى، وهذا ما أطلق عليه تونيم (Tonem)، بمعنى "الفونيم الكمي".

كما أسهمت هذه المدرسة في تحديد مفهوم علمي للفرق بين الدراسة التاريخية والدراسة الوصفية، الذي ذكره دي سوسير من قبل، فبينت أن الدراسة التاريخية للظواهر اللغوية يجب أن تكون تابعة للدراسة الوصفية للنظام اللغوي المحدد بفترة زمنية معينة، وذلك انطلاقاً من أن معرفة النظام اللغوي يجب أن تسبق معرفة التغيرات التي طرأت عليه.

ومن أبرز توجهات هذه المدرسة على المستوى اللغوي التركيبي، أنها نظرت إلى اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامي، هي: المتكلم والمستمع والأشياء أي عناصر الموقف المحسنة وأوضاعها التي هي موضوع الكلام، ويقوم الرمز اللغوي على التوازن وهذه العوامل،^(٢) وكذلك فأنها تنظر إلى الجملة من منظور وظيفي Functional sentence perspective، في مستوياتها الثلاثة: المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، والمستوى الكلامي، الذي يتفاعل فيه المستويان الأولان في عملية التواصل اللغوي.^(٣)

وبذلك فإن هذه المدرسة تلتقي في بعض توجهاتها الوظيفية مع المدرسة السياقية الوصفية، حتى شكلت معها بُعداً منهجياً أكثر اتساعاً، هو البعد الوظيفي لدراسة اللغة، غير أن هذا البعد يظل في إطار المنهج الوصفي بوجه عام.^(٤)

(١) محمود السعران، علم اللغة، ص ١٩٨.

(٢) انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٤.

(٣) يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد (٣) - الكويت، ١٩٨٩ م، ص ٧٣.

(٤) حلمي خايل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١٣٥، وانظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨١-٩٧.

١- الشكلية ومن أبرز أعلامها : سابينر (Edward Sapir) ، الذي يُعد مؤسساً لعلم اللغة الشكلي^(١) (Formaliste)، وصاحب كتاب (اللغة) Language . وينطلق سابينر من فكرة الفصل بين الشكل والوظيفة، فهو يرى أن المتكلم يعتمد إلى توظيف الشكل (الكلام المنطوق) لنقل فكرة معينة. يقول : «إن نظام الأشكال شيء، واستعمال هذا النظام (لتحديد الوظائف) شيء آخر»^(٢).

ويقول : «إننا مضطرون للاستنتاج بأنه من الممكن والواجب أن يدرس الشكل اللغوي باعتباره نظاماً، بغض النظر عن الوظائف التي ترتبط به»^(٣).

ويرى جورج مونان أن «عدم التوازن المنهجي أو التقليل من قيمة العلاقة العميقة بين الشكل والوظيفة في النظام اللغوي، لا يؤثر تأثيراً خطيراً في فكر سابينر، لأن مفهوم الوظيفة لم يغب عملياً من ذهنه لحظة واحدة»^(٤) ومن المفاهيم التي برزت عند سابينر أيضاً التطور الداخلي المثالي يقول : «تُظهر اللغات جميعاً ميلاً غريباً نحو تطوير وسيلة، أو عدة وسائل قواعدية خاصة على حساب وسائل أخرى».

ويقول : «لقد رأينا أن في كل لغة نظاماً صوتياً داخلياً ذا مخطط محدد، ونعرف الآن أن في اللغة ميلاً واضحاً نحو نظام الشكل القواعدي، ويتوجه هذان الاتجاهان الغامضان والقويان نحو شكل محدد دون أي عائق»^(٥).

ب- التوزيعية Distributionalism : ومن أبرز أعلامها بلومفيلد، الذي يرى أن اللغة نتاج ألي، واستجابة كلامية كحافز سلوكي ظاهر، محاولاً تجنب العودة إلى

(١) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ٨٨.

وانظر: خليل معايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، جدة، ١٩٨٤م، ص ٤٢.

(٢) المرجع الأول السابق، ص ٨٨.

(٣) السابق، ص ١٨٩.

(٤) السابق، ص ٨٩.

(٥) السابق، ص ٨٩.

المعنى في الدراسة اللغوية، يقول: «لا يجوز الاعتقاد بأنه من الممكن تفسير وقائع لغوية غامضة من خلال فرضيات فلسفية أو سيكولوجية أكثر غموضاً منها»^(١).

ويرى أن «اكتشافات عالم اللغة الذي يدرس الرمز اللغوي هي ذات قيمة أكبر بالنسبة لعالم النفس، إذا هو لم يشوهها، بتصورات سيكولوجية مسبقة»^(٢).

ولبلومفيلد نظرية تقوم على توزيع المكونات الأساسية للجملة بطريقة الاستبدال^(٣) (Lacommuation)، بمعنى أن تحل كلمة محل أخرى في القسم القواعدي أو المعنوي نفسه، وذلك نحو أن تقول (أكل عمرو أو أكل زيد)، حيث يتبادل عمرو وزيد الموقع ذاته.

وضرب بلومفيلد المثال التالي :

المكونات الأساسية في جملة Poor john Ran away

هي Poor john + ran away

وأن المكونات الأساسية لـ poor john هي Poor و john والمكونات الأساسية لـ Ran away هي الكلمة Ran والتركيب away المؤلف من way+ a .

ولعل أبرز نقد وجه للمنهج السلوكي بوجه عام هو التركيز على دراسة الشكل اللغوي، ومحاولة الوصول إلى المعنى بطرق خارجية، يقول «ليش» Leech: «إن مشكلة اتجاهات أوجدن وريتشاردز وبلومفيلد في دراسة المعنى أن كلاً منهم حاول شرح السيمانتيك على ضوء متطلبات علمية أخرى»^(٤).

(١) جورج مورتنان، ترجمة نجيب غزاوي، علم اللغة، ص ١١٥

(٢) السابق، ص ١١٦.

(٣) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، عمان، ١٩٨٠م، ص ٣٢.

وانظر: جورج مورتنان، علم اللغة في القرن العشرين، ص ١١٧.

(٤) G.Leech, Semantics, penguin Books, 1974, P.71.

وقد طور هاريس هذه الفكرة (المكونات الأساسية) في كتابه الذي يعد المؤلف الرئيس في علم اللغة التوزيقي^(١) *Distributional Linguistics*، وهو بعنوان *Methods in structural Linguistics*.

فاعتمد على توزيع الفونيمات في المباني الصرفية لإبراز القيمة الخلافية بينها^(٢)، ولتعد المميز الذي يؤدي الدور الرئيس في بناء الكلمة، فلكي نعرف مثلاً ما إذا كان (L) و (r) يكونان فونيمين بالإنجليزية، يكفي أن نلاحظ أنهما يميزان بين كلمتين *Life* و *Rife*، فهذا التمييز يقوم على معنى هاتين الكلمتين غير أن هاريس، وكما يشير جورج مونان، لجأ إلى المعنى لجوءاً عفويّاً غير منظم، وكان عليه «أن يجعل الطريقة التوزيعة وسيلة تحليل فريدة وشمولية وبدل اعتبار المعنى إليه منهجية مساعدة وبسيطة واختيارية، فإن كل شيء يجري وكأن اللجوء إلى المعنى وسيلة لا مناص منها، وعلى ارتباط وثيق بطبيعة القضايا اللغوية نفسها، فيما تعتبر الآليات التوزيعة إحدى الإمكانيات المتاحة للغوي، من بين إمكانات أخرى، لحل بعض المشكلات وليس كلها، وعلى هذا الأساس، فقد كان كل اللغويين، ومنذ زمن بعيد، توزيعين»^(٣).

وقد استفاد من ذلك تشومسكي في بنائه للنظرية التوليدية التحويلية.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالوصفية الأمريكية

تأثر عبد الرحمن أيوب بهذا المنهج، ودعا إلى دراسة اللغة العربية من خلاله، وذلك بقوله: «وازدهرت اليوم مدرسة تسمى بالمدرسة التحليلية الشكلية (school of formal analysis)، وتنوعت نظرياتها، وأصبحت الدراسة اللغوية في بعض صورها أشبه بالمعادلات الرياضية»^(٤).

(١) محمود السعمران. علم اللغة، ص ٣٠٩.

وانظر: مصطفى لطفى، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي، ص ٢٥.

(٢) خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ٤٧.

(٣) جورج مونان. علم اللغة في القرن العشرين، ص ١٨٥.

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي، ج١، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٧، ص هـ. ومن المقدمة.

ويرى أن هذه المدرسة تتسم بأساسين هامين في التفكير اللغوي العلمي هما:

- ١- الموضوعية : ويقصد بها ألا تطبق على لغة قواعد لغة أخرى.
 - ٢- الوصفية : ويقصد بها أن يكتفي الباحث اللغوي بوصف اللغة شأنه في ذلك شأن البنّاء الذي يتبين بناءه حجراً حجراً دون أن يحرك أي حجر عن موضعه.
- وقد اتجه عبد الرحمن أيوب إلى نقد التفكير النحوي من خلال دعوته إلى الالتزام بهذه المدرسة كجزء من الثقافة العربية، التي أسماها تقليدية قائلاً:
- «فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي»^(١).

وسوف نعرض لبعض آراء عبد الرحمن أيوب في الفصل الثالث إن شاء

الله.

٣- المنهج الوصفي السياقي :- Contextual Approach

أبرز علماء هذا المنهج "فيرث Firth" الذي تأثر بالعالم البولندي مالمينوفسكي، الذي استعمل «سياق الحال» context of situation، بدلالة خاصة تشير إلى جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، مثل شخصية المتكلم والسامع، والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالسلوك اللغوي كحالة الجو وأثر النص الكلامي في المشتركين، كالامتناع أو الألم^(٢).

وقد حدد فيرث المعنى بأنه كل مركب من مجموعة من الوظائف اللغوية، وأهم عناصر هذا الكل هو الوظيفة الصوتية، ثم المورفولوجية والنحوية والقاموسية والوظيفية والدلالية لـ(سياق الحال)^(٣).

وحتى يصل الباحث إلى معنى نص لغوي، فلا بد من أن يدرس هذه العناصر

مجتمعة.

(١) دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٥٠.

(٢) محمود السعران، علم اللغة، ص ٢٢٨.

(٣) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، الكويت، ١٩٨٢م، ص ٧٢.

ويشترط فيرث على الباحث جملة من الوصايا أهمها: (١)

١- ينبغي أن يحدد الباحث معاني الأشكال النحوية على المستوى النحوي والمعجمي بالنسبة لنظام اللغة موضوع البحث.

٢- ينبغي على الباحث أن يصف اللغة من داخلها، دون الاتكاء على تصنيفات مسبقة في الذهن، وعليه أن يحدد قائمة بعناصر هذه اللغة، وأن يوزعها، ويحدد وظائفها ومعناها على المستوى النحوي بمصطلحات خاصة بالنظام النحوي الذي تتبعه اللغة، وأن يبين مدى استعمال هذه الأقسام في اللغة.

٣- على الباحث أن يقيم هذه الأقسام على أسس شكلية لا تصورية فلسفية.

٤- على الباحث أن يدخل في اعتباره عناصر (سياق الحال). (٢)

ويتميز هذا المنهج بأنه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي، وأنه يعالج الكلمات باعتبارها أحداثاً وأفعالاً وعادات تقبل الموضوعية والملاحظة في حياة الجماعة المحيطة بنا. (٣)

ومن مزاياه أيضاً أنه لم يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة يقول «ليش» Leech: «إن البحث عن تفسير الظاهرة اللغوية خارج إطار اللغة يشبه البحث عن منفذ للخروج من حجرة ليس لها نوافذ ولا أبواب، المطلوب منا أن نقتنع بتقصي ما هو موجود داخل الحجرة، أي أن ندرس العلاقات داخل اللغة» (٤).

وأخذ على هذا المنهج، أنه لم يقدم نظرية شاملة للتركيب اللغوي، واكتفى بتقديم نظرية لعلم الدلالة، "Semantic" (٥) مع أن المعنى ينبغي أن يكون مركباً من الأصوات والنحو والمعجم والدلالة، وأخذ عليه أيضاً أنه بالغ في فكرة السياق، إضافة إلى أنه لم يُعرّف مصطلح السياق Context تعريفاً واضحاً تماماً.

(١) محمود السمران، علم اللغة، ص ٢٣٨.

(٢) محمود السمران، اللغة والمجتمع، رأي ومنهج، بنغازي، ليبيا ١٩٥٨، ص ١١.

(٣) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٢.

(٤) السابق، ص ٧٢.

(٥) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٢.

أبرز الباحثين العرب المتأثرين بالمنهج الوصفي السياقي

ومن أبرز الباحثين المحدثين، الذين تأثروا بنظرية السياق، تمام حسان في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية ١٩٥٨م) الذي راوح فيه بين نقد التفكير اللغوي العربي القديم الذي وصفه بالمعيارية، وبين طرحه للمنهج الجديد. يقول: إنه فكر في: «أمر الدراسات العربية القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها، مستضئاً بمناهج الدراسات اللغوية الحديث»^(١).

ثم بدأ بطرح مفهوم مدرسة فيرث عن اجتماعية اللغة، من حيث هي عنصر من عناصر النشاط الاجتماعي والفردي. وعمدَ خطرهما في حياة الفرد لا يقل عن خطرهما في حياة المجتمع، وهي الأداة الوحيدة التي تمكن الفرد من الدخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، وإذا كان العُرف هو الذي يحدد المقاييس الاجتماعية، فإن العُرف أيضاً هو الذي يحدد معايير الاستعمال اللغوي، فالمتكلم الذي يستعمل لغة المجتمع الذي نشأ فيه، إنما يستعمل أصواتها وصيغها، ومفرداتها وتراكيبها حسب أصول استعمالية معينة.^(٢)

ومن ثمَّ فإن إغفال هذا العنصر الاجتماعي في اللغة، يحرم الدراسة اللغوية من أقوى خصائصها، وإذا كان كل نشاط اجتماعي، تتم دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فاللغة من حيث هي نشاط اجتماعي يجب أن تُدرس كذلك بالملاحظة والوصف^(٣) وبهذا نرى أن تمام حسان أمام وصفية تعطي أهمية بالغة للمعنى، وهي بذلك تختلف عن وصفية عبد الرحمن أيوب التي تحتكم إلى الشكل دون المعنى كما مرَّ بنا، وقد طبق تمام نظريته على اللغة العربية في كتابه «اللغة العربية مبنائها ومعناها، ١٩٧٣م».

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية مكتبة الأنبار المصرية، القاهرة، ١٩٥٨ ص ١.

(٢) السابق، ص ٥-٩.

(٣) السابق، ص ١٤-١٥.

وهو يوضح الهدف من دراسته ابتداءً بقوله: «والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث، أن ألقى ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله، منبثقاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(١).

أما عن مادة الكتاب ونظريته، فيقول: «وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى، فلا بد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط، بل في كل لغة من لغات العالم، لا بد أن يكون موضوعها الأول، والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة، هو اللغة، وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة»^(٢).

ومن ثم نرى أن تمام حسّان يعطي اهتماماً كبيراً للمعنى انطلاقاً من المنهج الوصفي، وليس استناداً إلى ما صدر عنه القدماء، ذلك لأنه يرى دراسة القدماء اتسمت بسمّة «الاتجاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها المعنى إلا تبعاً وعلى استحياء»^(٣).

ويوضح تمام حسان المقصود بالمعنى بقوله: «إنه المعنى الوظيفي، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام، أو في السياق على حد سواء، والثاني المعنى المعجمي للكلمة، وكلاهما متعدد ومحتمل خارج السياق، وواحد فقط، في السياق، والثالث المعنى الاجتماعي، وهو معنى المقام، وهو أشمل من سابقه لأنه يشملهما ليكون بهما وبالمقام معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية ... وهذا التشقيق للمعنى، هو ما أسهمت به الدراسات اللغوية الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغوي، وسنحاول في هذا الكتاب أن نطبقه على اللغة العربية الفصحى»^(٤).

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص ١.

(٢) اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٩.

(٣) السابق، ص ٢٨-٢٩.

(٤) السابق، ص ٢٨-٢٩.

ويعدُّ محاولته التطبيقية هذه تجديداً يجعل منها "أجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبيويه وعبد القاهر"^(١).

وسوف أقف على بعض آرائه في ثنايا البحث إن شاء الله.

ومن الباحثين الذين تأثروا بنظرية السياق أيضاً محمود السعران، فقد مثلتُ عنده آخر المدارس اللغوية التي اهتمت بالمعنى، وقد وقف عندها بالتفصيل عارضاً لآراء مالينوفسكي الذي أقام عليها فيرث نظرية سياق الحال، ويرى السعران أن هذه المدرسة تنظر إلى المعنى على أنه وحدة مركبة من مجموعة من الوظائف اللغوية الصوتية والفونولوجية والنحوية والمعجمية.

ولكي نصل إلى حقيقة المعنى لا بد من تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات اللغوية مع بيان العوامل الخارجية والسياق الاجتماعي، أو بعبارة أخرى، المعنى المقالي، والمعنى المقامي للكلام^(٢) غير أن تأثر السعران بقي نظرياً يمكن تلمسه من خلال تأمل الكتاب، وإنما قصد إلى التعريف بالأصول العامة للمناهج المختلفة، وبأهم المؤلفات فيها، وذلك مساعدة منه للقارئ كي يكون على بينة من المذاهب اللغوية المختلفة.^(٣)

المنهج الوصفي الإحصائي :-

يعد المنهج الإحصائي ثمرة من ثمار المنهج الوصفي، حيث اتجهت اللسانيات إلى دراسة اللغة دراسة علمية، بصورة منتظمة مبنية على الملاحظات المدروسة دراسة إحصائية، وكان من أبرز روادها في الغرب بلومفيلد "Bloomfield" الذي دعا إلى تجديد القواعد التي يجب أن تتبع حتى يكون كلام المستعمل للغة صحيحاً نحوياً^(٤) والعالم الألماني "بوزيمان" A. Busemann الذي اقترح أن يكون المنهج الإحصائي أساساً في تمييز الأساليب، وذلك كتمييز لغة الأدب من لغة العلم

(١) تمام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٩.

(٢) علم اللغة، ص ٣٢٧ وما بعدها.

(٣) السابق، ص ٣.

(٤) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس دمشق، ١٩٨٩م، ص ١٢٦.

وتمييز لغة الشعر من لغة النثر، وتمييز اللغات المستخدمة في الأجناس الأدبية^(١)، وخلص الفرض الذي وضعه بوزيمان-أنه من الممكن تمييز النص الأدبي بواسطة تحديد النسبة بين مظهرين من مظاهر التعبير :

أولهما : التعبير بالحدث Active Aspect أي الكلمات التي تعبر عن حدث أو فعل.

وثانيها : التعبير بالوصف Qualitative Aspect أي الكلمات التي تعبر عن صفة مميزة لشيء ما.

ويتم حساب هذه النسبة -بإحصاء عدد الكلمات التي تنتمي إلى النوع الأول وعدد كلمات النوع الثاني، ثم إيجاد حاصل قسمة المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، ويعطينا حاصل القسمة قيمة عددية تزيد وتنقص تبعاً لزيادة ونقص عدد كلمات المجموعة الأولى على المجموعة الثانية، وتستخدم هذه القيمة باعتبارها دالةً على أدبية الأسلوب، فكلما زادت كان طابع اللغة أقرب إلى الأسلوب الأدبي، وكلما نقصت كان أقرب إلى الأسلوب العلمي^(٢).

وقد انعكس الاهتمام بالمنهج الإحصائي في الغرب على المستشرقين، حيث أفادوا منه في دراسة العربية، وبخاصة في مجال المفردات، وذلك نحو العمل الذي قام به (هانز فير) في معجمه (معجم اللغة العربية المعاصرة، عربي-ألماني)^(٣)، وقد تُرجم إلى الإنجليزية، والدراسة التي قام بها "لانداو"، والتي تناول فيها المفردات الشائعة في الصحافة والمفردات الأساسية للنثر الأدبي^(٤).

Jakob M. Landau. A word count of modern Arabic prose. New York. 1959.

وكذلك الدراسة التي أعدها المستشرق الألماني هارتموت بويتسين (H. Bobzin)

(١) سعد مصلوح. الأسلوب. دراسة لغوية إحصائية. ط٢، دار الفكر العربي، ١٩٨٤م، ص٢٨.

(٢) سعد مصلوح، الأسلوب، دراسة لغوية إحصائية. ص٦٠.

(٣) إسماعيل عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية. ص١٢٢.

(٤) السابق. ص١٢٤.

ضمن دراسات في النحو العربي-الألماني المقارن، وقد تُرجمت إلى العربية بعنوان^(١) «الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة».

وقد استفاد الباحثون الغربيون من دراساتهم الإحصائية في مجالات عديدة منها: (٢)

- ١- في مجال المعجمات:- قام الباحثون الغربيون بتوزيع نتائج دراساتهم الإحصائية على معجماتهم اللغوية، مما أسفر عن وجود معجمات متخصصة حسب المستوى الثقافي أو العلمي أو مستوى العمر ... إلى غير ذلك من أهداف، كقيام بعض الموسوعات اللغوية.
- ٢- في مجال التعليم:- حيث ساعدهم ذلك في اختيار الكتب التعليمية وفق المراحل المختلفة.
- ٣- في مجال الثقافة:- إذ ساعدتهم الدراسة الإحصائية في معرفة المستوى الذي يتناسب مع هذه الفئة من الناس أو تلك وفقاً لاختلاف السن أو الثقافة أو المهنة أو البيئة.
- ٤- في المستوى التاريخي:- وذلك انطلاقاً من أن الدراسة الإحصائية ينبغي أن تكون متجددة، لأن اللغة متطورة من حيث المفردات والأساليب.

ولهذا المنهج بعض المحاذير أهمها: (٣)

- ١- عدم الثبوت والانسجام "Consistency" بمعنى أن نتائج دراسة العينة التي قد يطمأن إلى أنها تمثل الواقع اللغوي في أواسط البلاد، قد تختلف إلى حد ما عن نتائج العينة المختارة من أقصى البلاد.

(١) هارتمون بوبتسين، الأفعال الشائعة في العربية المعاصرة، ترجمة إسماعيل عمارة، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض، ١٤٠٥ هـ.

(٢) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص(١٢٦-١٣٠).

(٣) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص١٧٨.
وانظر: إسماعيل عمارة، المستشرقون والمناهج اللغوية، ص١٣١.

٢- الدراسة الإحصائية، تغفل بعض الحقائق المتعلقة بمؤلف النص المدروس، والمتلقي، والسياق النفسي والاجتماعي.

ومن الباحثين العرب الذين تأثروا بالاتجاه الوصفي الإحصائي سعد مصلوح في كتابه (دراسات إحصائية استطلاعية في العربية المعاصرة)^(١)، طبق فيه دراسات إحصائية على عناوين الصحف العربية في كل من مصر وليبيا والسودان، وكذلك نبيل علي في كتابه (اللغة العربية والحاسوب)^(٢) وقد أورد المؤلف في ختامه قائمة ثرية ببحوث مقترحة في مجال اللسانيات الإحصائية.

وكذلك فقد دعا نهاد موسى إلى ضرورة الاستفادة من الدراسة الإحصائية، بوصفها حلاً علمياً، يعالج ظاهرة التنوع اللغوي على نحو علمي منضبط، ذلك أنها تسهم في إيضاح ما هو مستعمل في الواقع اللغوي بالقياس إلى غيره، بالإضافة إلى أنها تبين -على وجه التحديد- القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والمفردات التي بها تتقوم الفصحى، وبمعرفتها تتحقق المعرفة بالفصحى، خاصة بلا حشو ولا عامية، مما يلقي ضوءاً على القواعد ذات السيورة في الاستعمال اللغوي، وهذا يسهم بلا شك في تيسير تعلم العربية وتعليمها بما يتناسب مع المراحل التعليمية المختلفة.

وقد قدم دراسة إحصائية قيمة، درس من خلالها باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق^(٣) وذلك بإحصاء قواعد الاستثناء الموجودة في ستة من الكتب الأصول، ثم إحصاء لدوران هذه القواعد في نصوص عديدة متنوعة تقع ضمن زمن الاحتجاج اللغوي، وقد أسفر البحث -فيما أرى- عن نتائج هامة، تفتح المجال أمام الباحثين لمراجعة ظاهرة تعدد القواعد النحوية في الباب الواحد، كما أنها تهيئ الفرصة أمام التربويين لانتقاء القواعد الأكثر تداولاً بما يتناسب مع مراحل التعليم المختلفة.

(١) منشورات. الخرطوم. ١٩٨٥، ص ١-٣٣.

وانظر: الدراسة الإحصائية للأسلوب (بحث في المفهوم والإجراء والوظيفة). منشورات عالم الفكر المجلد العشرون، العدد الثالث، ١٩٨٩م. ص ١٢-١٤.

(٢) منشورات القاهرة. دار تعريب. ١٩٨٨م. ص ٥٣٦-٥٥.

(٣) مجلة دراسات. الجامعة الأردنية. المجلد السادس. العدد الثاني ١٩٧٩م (ص ١٠-٩٨).

وعلى هذا فإنه يمكن الاستفادة من هذا الاتجاه في الأمور الآتية :-

- ١- إنجاز وصف دقيق للعربية الفصحى، كما هي، من خلال واقع الاستعمال، وليس كما هي في كتب النحو.
- ٢- إنجاز وصف دقيق للعربية المعاصرة على اختلاف تنوعاتها الإقليمية والاجتماعية.
- ٣- إنجاز معجم تاريخي للغة العربية.
- ٤- إتاحة الفرصة أمام التربويين للإفادة من نتائج هذه الدراسات الإحصائية في وضع المناهج وفقاً للمراحل المختلفة، ووفقاً لدوران القاعدة في الاستعمال وليس وفقاً لما هي موجودة عليه في كتب النحو.
- ٥- تعد الدراسات الإحصائية حلقة مكملة للجهود النحوية القديمة.

المبحث الثالث.

المنهج التوليدي التحويلي

Transformational and Generative Linguistics

منهج حديث نشأ في الخمسينات، بعد أن وضع تشومسكي كتابه "التراكيب النحوية" "Syntactic structure" (١).

يعد تشومسكي اللغة قدرة فعالة فطرية مختصة بالإنسان، ومن هنا رأى أن التحليل اللساني، ينبغي أن يشرح اللغة من الداخل، وليس من الخارج، وعدّ شرح الظاهرة اللغوية بمصطلح سلوكي إنما هو غضُّ لِخَلْقِ اللغوي اللامتناهي (٢) وهذه تشكل نقطة خلاف رئيسة مع النظرية النحوية الوصفية Descriptive Grammar (٣)، ومن هنا فالمنهج التوليدي التحويلي، منهج ذهني يهتم بالحقيقة الكامنة، أي أنه يركز على التمييز بين الكفاية اللغوية وهي «مَلَكَةُ» ذاتية، تتمثل في القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عملية تكلم اللغة وتمثل البنيسة العميقة للكلام، (٤) وبين الأداء اللغوي وهو «الاستعمال الآني للغة ضمن سياق

(١) للتوسع في التعرف على الإطار النظري لهذه النظرية، انظر :

أ- مازن الوعر. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧.

ب- مازن الوعر. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

ج- الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٨٢م.

د- ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت ١٩٨٢م. /هـ- جون ليونز. نظرية تشومسكي اللغوية، تحقيق حلمي خليل. دار المعرفة، الاسكندرية-١٩٨٥م.

(٢) مازن الوعر قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. ص ١١٥.

(٣) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة بيروت. ١٩٧٥.

(٤) ميشال زكريا، الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ٧.

معين»^(١). وتمثل البنية السطحية للكلام، ومن ثمَّ ركز المنهج على بناء نماذج فرضية استنباطية للغات تنطلق من وجود «تركيب باطني» أو «بنية عميقة» لكل جملة، وهذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق بالفعل أو يرسم بالكتابة، فيسمى بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية^(٢)، والعلاقة بين البنية العميقة "Deep structure" والبنية السطحية "Surface structure"، تتم بواسطة ما أسماه تحويلاً "Transformation".

وقد مر هذا المنهج في عدة مراحل، وكان من أبرز الأسباب المؤدية إلى ذلك ما وجه إليه من نقد يتعلق بدراسة التراكييب على حساب الدلالة، فقد اعتبر تشومسكي العملية النحوية مستقلة عن العملية الدلالية أو المعنى، فما هو نحويٌ يختلف عما هو دلاليٌ، بالرغم من أن العلاقة بين النحو والمعنى علاقة نسبية يمكن أن تكون لها جوانب إيجابية، فقد ذكر تشومسكي في المنهج الذي وضعه سنة (١٩٥٧)، في كتابه السابق الذكر، ثلاثة مستويات لدراسة اللغة لم يكن من بينها المستوى الدلالي، وهي :-

١- المكون التوليدي :- وهدف هذا المكون اللغوي، هدف توليدي تنظيمي، فهو توليدي لأنه ينتج عدداً غير محدود من الجمل، وتنظيمي لأنه يعطي معاني نحوية منظمة ومنسقة.

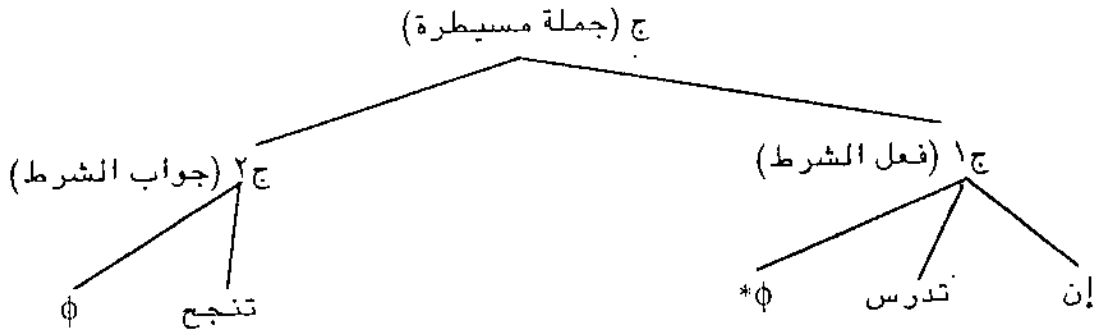
ويمكن تعريف الجملة التوليدية، بأنها أقل عدد من الكلمات، يؤدي غرضاً في جملة مفيدة، بشرط أن تكون جملاً خبرية، لا إنشائية، مثبتة لا منفية، مبنية للمعلوم لا للمجهول، ويعمل هذا المستوى من خلال نوعين من القواعد التوليدية^(٣).

(١) ميشال زكريا. الألسنية التوليدية والتحويلية، ١٩٨٣، ص ٧.

(٢) مازن الوعر. قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٨٤.

(٣) مازن الوعر. نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٥٢.

أ- التفريع :- وأراد تشومسكي من خلاله أن يصور العملية العقلية التي تتم عند الكلام، وذلك كأن نقول : "القلم"، فالقلم وحدة قائمة بذاتها وهي مكونة من (أل+قلم)، ومن هنا فهو يرى أنه لا بد من تفريع الجملة إلى أصغر وحدة ممكنة فيها، مع الانتباه إلى ما بين الجملة ومكوناتها من تحكم مباشر، وذلك كتحكم الجملة بمكونات فعل الشرط، وجواب الشرط^(١)، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي في الجملة الشرطية (إن تدرس تنجح).



ب- المعجم : وهو مسؤول عن إعطاء المفردات على أساس دلالتها الصحيحة وهذا يعني أن المفردة الواحدة لا تكون في التركيب إلا بناء على وظائفها الاجتماعية، إذ إن المعجم يتأثر بالأغراض الاجتماعية.

٢- المكون التحويلي :- وهذا المكون قادر على تحويل الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية، وهناك نوعان من التحويلات^(٢).

أ- التحويل الوجودي :- وهو الذي يتم بنطق الجملة التوليدية، وبذلك تكون قد نُقلت من البنية العميقة إلى البنية السطحية، وقد كان وجوباً، لأنه الوسيلة التي يتم بها الكلام.

(١) سمير ستيتية. أنظمة التركيب في جملة الشرط العربية. مقبول للنشر في مجلة كلية الآداب. الجامعة الجزائرية.

(*) φ: رمز للعنصر الخالي.

(٢) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية، ص ٥٢.

وانظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية. دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م، ص ٥٥.

ب- التحويل الجوازي :- ويمكن أن يتم هذا النوع من التحويل أو لا يتم، وذلك كالتحويل إلى جملة الشرط، والاستفهام، والنداء، والتعجب، وغيرها. وتعتمد التحويلات على عدد من العمليات النحوية أهمها^(١):-

١- الزيادة Addition ، وتتمثل في زيادة عنصر جديد لم يكن له وجود في التركيب، ويعبر عنه رياضياً :-

$$أ \text{ — } \langle \text{ أ + ب } .$$

٢- التوسعة :- Expansion : وتتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة، أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل التحويل، ويُعبّر عنه رياضياً بـ

$$أ \text{ — } \langle \text{ أ + ب } / .$$

ولما كانت التوسعة في ظاهرها زيادة، ولكنها متضمنة في أحد عناصر التركيب الأساسي للجملة، فإنه لا بد من التمييز بينها وبين الزيادة في التعبير الرياضي بما يدل على ذلك، وذلك بأن يعبر عن الزيادة رياضياً بـ

$$أ \text{ — } \langle \text{ أ + ب } : \text{ ب } \text{ (٢)}$$

أي أن "ب" مضافة إلى "أ"، وهي ليست متضمنة فيها، ويعبر عن التوسعة رياضياً بـ

$$أ \text{ — } \langle \text{ أ + ب } : \text{ ب } \text{ (٣)}$$

أي أن "ب" مضافة إلى أ، بحيث أن "ب" متضمنة فيها وكذلك يعبر عن العملية الثالثة والرابعة بقانون رياضي واحد.

(١) الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية. مجلة المورد، مجلد ١٨، عدد (١)، ١٩٨٩م، من (٤٣-٥٥).

وانظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٥٥.

(٢) سمير ستيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، مجلة المورد، مجلد ١٨، عدد ١١، ١٩٨٩، ص ٤٣.

وانظر: محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٥.

(٣) السابق، ص ٤٣.

والعمليتان هما :-

٣- الحذف Deletion : ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب، دون أن يكون متضمناً في عنصر موجود.

٤- التضييق Reduction: ويتمثل في حذف عنصر من عناصر التركيب مع كونه متضمناً في عنصر موجود.

ويعبر عنها رياضياً بـ

$$A + B \rightarrow A$$

أو

$$A + B \rightarrow B$$

ويحسن التمييز بينهما بتعديل الصيغة الرياضية بما يتناسب مع معنى كل منهما فيعبر عن الحذف رياضياً بـ

$$A + B \rightarrow A : B \quad (١)$$

أي يتحول التركيب المكون من العنصرين "أ و ب" إلى "أ"، فلا يكون العنصر "ب" متضمناً في العنصر "أ" ويعبر عن التضييق رياضياً بـ

$$A + B \rightarrow A : B \quad (٢)$$

أي يتحول التركيب المكون من "أ و ب" إلى "أ"، بحيث يكون العنصر "ب" متضمناً في العنصر "أ".

٥- الإحلال "Replacement" : ويتمثل في إحلال عنصر جديد بدل التركيب الأساسي للجملة، بحيث يكون دالاً على وروده في الذهن وذلك نحو التصديق في جملة الاستفهام بنعم أو لا.

(١) سمير ستيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، ص ٤٣.

(٢) السابق، ص ٤٣.

٦- التقديم والتأخير Permutation: ويتمثل في إعادة ترتيب عناصر الجملة ويمثل رياضياً بالمعادلة: أ — ب

٣- المكون الصوتي الصرفي :- وهو مجموعة القواعد الصوتية والصرفية التي تعمل على صياغة التركيب الأساسي أو التركيب المشتق في شكله النهائي^(١).

أبرز التعديلات التي أجريت على المنهج التوليديّ التحويليّ.

كان من أبرز العلماء الذين أخذوا على تشومسكي عدم اهتمامه بالجانب الدلالي، كاتز (katz) وفودور "Fodor"، وبوستيل "Postal"، الذين قاموا بدراسات أوضحوا فيها ضرورة التركيز على الجانب الدلالي في دراسة اللغة^(٢)، فكما أن التحويل يتم على المستوى التركيبي، فإنه يمكن أن يتم على المستوى الدلالي، وقرن هؤلاء العلماء التحويلات الدلالية بالتحويلات التركيبية جعلهم يعرفون بأصحاب المدرسة التوليدية الدلالية، وربما كان كتاب بوستيل "On Raising" من أهم الكتب التي ألفت فيها.

ومن ثم فقد طور تشومسكي منهجه مستفيداً من جهود هؤلاء وغيرهم سنة ١٩٦٥م، بما أسماه بالمنهج المعياري، وقد جعله مشتملاً على المستوى الدلالي إلى جانب المستويات السابقة، وهذا المستوى يعطي البنى أهمية التقديرات الدلالية من خلال القواعد الدلالية التي تضم معاني الأركان اللغوية المختلفة، من أجل إنتاج التمثيل الدلالي المركبي^(٣).

ثم طور منهجه سنة ١٩٧٧ بأعمال "من أجل ضبط القواعد التوليدية والتحويلية المتمثلة في منهج الضوابط على القواعد، وما زال يطور في منهجه مستفيداً من الجهود اللغوية بعامة، مكوناً إطاراً لنظرية تعرف بنظرية العامل

(١) مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٥٣.

(٢) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٠٢.

(٣) السابق، ص ٥٦.

والربط الإحالي "Government and Binding Theory"^(١) ركز فيها على ربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة، والبنية السطحية، من خلال تقديمه لنوعين من القواعد التفسيرية والدلالية^(٢):-

١- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة.

٢- قاعدة تفسيرية دلالية ثانية للبنية السطحية.

وربما دفع هذا الربط بين التركيب والدلالة، بعض الباحثين العرب للمقارنة بين هذه النظرية والنحو العربي القديم، كما سنوضح في فصلٍ قادم إن شاء الله.^(٣)

الباحثون العرب المتأثرون بهذا المنهج

ويمكن تصنيف تأثر الباحثين العرب المحدثين بالنظرية التوليدية التحويلية إلى فريقين :-

الأول :- مجموعة من الباحثين، حاول كل منهم المقارنة والربط بين جهود اللغويين العرب القدماء، والأسس التي قامت عليها النظرية التوليدية التحويلية، محاولين توضيح أوجه الاتفاق بينهما، وبخاصة أنهما يصدران عن أساس عقلي في تفسير الظاهرة اللغوية.

وماترتب على ذلك من قضايا كالحذف والتقدير والأصلية والفرعية والعامل، تلك القضايا التي مازال الوصفيون يعدونها من نقاط الضعف عند النحاة العرب، ومن أبرز هؤلاء الباحثين :-

(١) قحنايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ٨٨.

وانظر: جون ليونز. نظرية تشومسكي اللغوية، ت. حامي خليل، ص ٥.

(٢) مازن الومر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص ٦٤.

(٣) انظر: الفصل الثالث، ص ٢٤٩.

عبد الرحمن الحاج صالح في مقالاته في مجلة اللسانيات^(١) وعبد الراجحي في كتابه "النحو العربي والدرس الحديث"^(٢)، ونهاد موسى في كتابه "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث"^(٣)، وسوف أعرض لبعض من أرائهم في ثنايا البحث.

الثاني :- مجموعة من الباحثين حاولوا تطبيق النظرية التوليدية التحويلية على بعض أبواب اللغة العربية، ولعل أبرز هذه المحاولات :-

محاولة محمد الخولي، التي طبق فيها نظرية فيلمور (Charles Filmore)،

وهي نظرية طورها فيلمور في نهاية الستينات، وعرفت بـ (قواعد الحالة الإعرابية Case Grammar)، ومن ثم فإن الخولي رآها هي الأنسب لدراسة العربية ويقصد فيلمور بالحالة الإعرابية مجموعة المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة، مما يدور حوله من أحداث كمعرفة من يقوم بعمل ما، ومن يقع عليه حدث ما، وما الذي حدث، ومتى وقع ذلك الحدث الخ.

ويوضح الخولي رؤية فيلمور هذه بالأمثلة الآتية :-

- ١- فتح محمدُ الباب.
- ٢- فتح المفتاحُ الباب.
- ٣- انفتحَ البابُ على يديَّ محمد.
- ٤- فتحَ محمدُ البابَ بالمفتاح.

في الجملة الأولى الفاعل الظاهري هو محمد، ولكنه المفتاح في الجملة الثانية، والباب في الجملة الثالثة، إلا أن العلاقة الحقيقية لكل من هذه الأسماء

(١) مدخل إلى علم اللسان الحديث (١، ٢، ٣)، اللسانيات

المجلد الأول. الجزء الأول. ١٩٧١م.

والمجلد الأول. الجزء الثاني. ١٩٧١م.

والمجلد الثاني. الجزء الأول. ١٩٧٢م.

(٢) منشورات. بيروت. ١٩٧٩م.

(٣) منشورات. بيروت. ١٩٨٠م.

الثلاثة بالفعل، تختلف من كل جملة إلى الأخرى، ففي الجملة الأولى نرى أن محمداً هو الفاعل الحقيقي، وفي الجملة الثانية (المفتاح) هو الأداة، التي فُتِح بها الباب، أما في الجملة الثالثة، فإن الباب هو الذي وقع عليه الحدث بالفعل، وفيلمور (Filmore)، يرى أن الأشكال الخارجية للجمل لم تؤثر على العلاقات المعنوية بين الأسماء الثلاثة المختلفة، فالأمر الجدير بالاهتمام إذن، هو العلاقات المعنوية الأساسية في الجمل، ولذلك يجب أن تصبح هذه العلاقات هي النقطة المركزية التي يجب أن يعالجها التحليل اللغوي ويحاول تفسيرها.^(١)

ومن التعديلات التي أدخلها فيلمور Filmore على نظرية تشومسكي أنه أثبت أن العبارة الاسمية والجار والمجرور في مستوى التركيب العميق واحد، وعلى هذا الأساس أجرى الخولي تعديلاً على القانون الخامس أما القوانين الأساسية التي اعتمدها فيلمور فهي :-

١- الجملة —————	مشروطية + فعل مساعد + جوهر. ^(٢)
٢- أما المشروطية فهي	الروابط الخارجية
	ظروف الزمان
	أدوات الاستفهام
	أدوات النفي
	وما يشابه ذلك

(١) محمد الخولي. قواعد تحويلية. ٦٩.

وانظر: نايف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ٣١.

(٢) محمد الخولي. قواعد تحويلية. ص ٦٩.

٣- أما الجوهر — فعل + (محور)^(١) + مفعول به غير مباشر^(٢) + كلمات^(٣) + أداة^(٤) + فاعل^(٥). وقد أجرى الخولي على الجوهر تعديلاً فأصبح.

٤- المحور — العبارة الاسمية.

٥- العبارة الاسمية — حرف جر + معرف^(٦) + جملة + اسم.

وقد عدل الخولي العبارة الاسمية بأن قدّم الاسم على الجملة، فأصبح القانون.

العبارة الاسمية — حرف جر + معرف + اسم + جملة^(٧).

وعلى هذا فإن جملة مثل :

في البيت طفل يلعب [كما هو في قانون فيلمور] يصبح [في البيت يلعب
مفل] على القانون المعدل، وهو المقصود على مستوى الإخبار في العربية.

أما في الجملة الأولى فإن (يلعب) تعد صفة.

ثم وضع الخولي القوانين المفرداتية Lexical Rules: وهي تشمل كل المعلومات الترتيبية، والمعلومات الصوتية التي تطلبها القواعد الخاصة بكل مفردة، ومعظم المعلومات التي تقدمها قوانين المفردات تأتي على صورة خواص موجبة (+) أو سالبة (-).

(١) المحور Ergative: هي الكلمة محور التركيز في الجملة.

(٢) مفعول غير مباشر Indirect object: يشير إلى المفعول به الأول للأفعال التي تأخذ مفعولين وذلك نحو "أعطيت سميراً كتاباً".

(٣) مكان: مكان وقوع الفعل. ويطابق ظرف المكان في العربية.

(٤) الأداة: ما يستعان به لتنفيذ الفعل نحو: كتبت بالقلم.

(٥) الفاعل: يقصد به الفاعل الحقيقي، فالفاعل في فتح المفتاح الباب، الشخص المنفذ وليس المفتاح.

(٦) المعرفة Determiner: مثل ال التعريف. وضمائر الإضافة نحو كتابي.

(٧) انظر هذا التعديل في: محمد الخولي. قواعد تحويلية للغة العربية. ٦٧.

ووضع القوانين التحويلية : وهي مجموعة القوانين التي تنقل الجملة من البنية العميقة Deep structure إلى البنية السطحية Surface structure، وقد صاغ ستة وثلاثين قانوناً طبقها على عينة مختارة مكونة من اثنين وخمسين جملة، تمثل أبواباً متنوعة في العربية.

ومثال ذلك : تحليل الخولي لجملة فعلية فعلها متعدي إلى مفعولين.

أعطى الولدُ علياً كتاباً.

الجملة — < مساعد + فعلية + (حرف جر + اسم) + (حرف جر + اسم).

قانون أساسي — < أعطى + لـ + كتاب + (+ علي + من + ال + ولد).

قانون تحويلي (قانون تبادل المفعول به والفاعل).

— < أعطى + .. + ال + ولد + لـ + علي + لـ + كتاب.

قانون تحويلي (حذف جار الفاعل أو المبتدأ) — < أعطى + .. + ال + ولد + .. + علي + .. + كتاب

قانون تحويلي (قانون الحركات)

— < أعطى الولدُ علياً كتاباً.

ثم أشار الخولي إلى أن هناك قانوناً يُدعى قانون تحويل الأفعال الخاصة، ووظيفته أنه يجيز حذف أو تعويض بعض الأفعال المتعدية، مثل أفعال الإغراء والتحذير والاستثناء وذلك مع إبقاء المفعول به منصوباً بتأثير الفعل المحذوف.

والوصف التركيبي لهذا القانون (١).

+ س * + اسم	الزم
	احذر
	ينادي

(١) محمد الخولي : ب. قواعد تحويلية . ص ١٤٧.

س : يمثل رمزاً لتغطيته أي عنصر محتمل الوجود.

ويرى الخولي أنه يمكن تحليل خمسة تراكيب من خلال هذا القانون، هي :
الإغراء، والتحذير، والاستثناء، والمفعول معه، والنداء.^(١)

إن المتأمل لمحاولة الخولي يرى أن :

١- هناك كثرة واضحة في القوانين، التي استعملها الخولي، إلى درجة يحس معها القارئ أنه أمام قواعد رياضية صارمة.

٢- ذهب الخولي إلى أن القوانين المعجمية هي التي تزودنا بصفات الأسماء المستعملة، وقد كان الأولى أن تستخلص هذه القوانين من واقع الاستعمال اللغوي.

٣- جعل الجملة التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل جملة أساسية وذلك نحو (أكرم الولدُ زيداً) و (أكرم زيداً الولدُ) بينما هي جملة محولة عنها.

وقد حاول مازن الوعر الإفادة من جهود اللغويين العرب القدماء، ومن أنظار النظرية التوليدية التحويلية ممثلة في فرضية العالم الأمريكي «ولتر كوك» (١٩٧٠-١٩٧٨م)، وذلك رغبة منه في تفسير الظاهرة اللغوية تفسيراً تركيبياً دلالياً، وبخاصة أنه أخذ على النحاة العرب إغفالهم لبعض وجوه الدلالة.

ولهذا فهو يرى أن التراكيب الأساسية في العربية يمكن أن تمثلها المعادلة التالية.

ك (التركيب) ← (أداة) أ - إسناد (إس).^(٢)

والإسناد (إس) ← (مسند م) - مسند إليه م إ - فضله (ف)

(١) محمد الخولي. قواعد تحويلية. ص ١٤٧.

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ٩٨.

جملة	ويمكن أن يكون المسند م
فعل	
اسم فاعل	
ركن اسمي	
صفة	
جار ومجرور	
ظرف	
...	

جملة	ويمكن أن يكون المسند إليه
اسم فاعل	م ! — <
ركن اسمي	
...	

جملة	ويمكن أن تكون الفصلة ف — <
ركن اسمي	
موصوف وصفة	
جار ومجرور	
ظرف	

أما الأداة، فهي إضافة مازن الوعر على البنية العميقة، وذلك لأنها تُسهم في تحويل التركيب الأساسي إلى تراكييب مشتقه جديدة وقد تكون.

+ نفي	أد — <
+ استفهام	
+ شرط	

وكذلك فقد أضاف (الحركات الإعرابية)، إلى البنية العميقة لأثرها في التعبير عن الدلالة في اللغة العربية.

وقد انطلق من معطيات النحو العربي في تقسيم تركيب الجملة إلى (١):-

- أ- تركيب اسمي، يتكون من (مبتدأ + خبر) نحو : زيدٌ شاعر.
- ب- تركيب فعلي، يتكون من (فعل + فاعل) نحو : جاء زيد أو ضارب هو عمراً.
- ج- تركيب ظرفي يتكون من (مبتدأ وخبر شبه جملة) مثل : زيد في الدار.
- د- تركيب شرطي يتكون من (تركيبين اثنين يعملان كتركيب واحد) وذلك نحو إذا أنت أكرمت الكريم ملكته.

وعلى هذا فقد بدأ بالتطبيق على التراكيب العربية الأساسية معتمداً على الأدوار الدلالية التي اقترحها العالم «ولتركوك» والذي يعتمد فيه على المصطلحات التالية: (٢)

٢- مجرب = مج

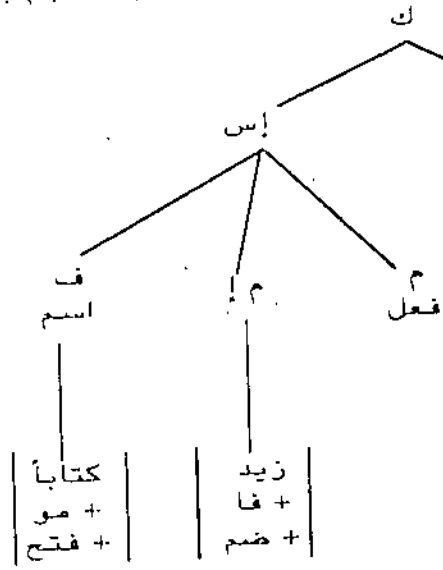
١- فاعل = فا

٤- مكان = مك

٣- مستفيد = مس

٥- موضوع = مو

مثال ذلك أنه يصف البنية العميقة لتركيب (قرأ زيد كتاباً) بالشكل الآتي (٣):

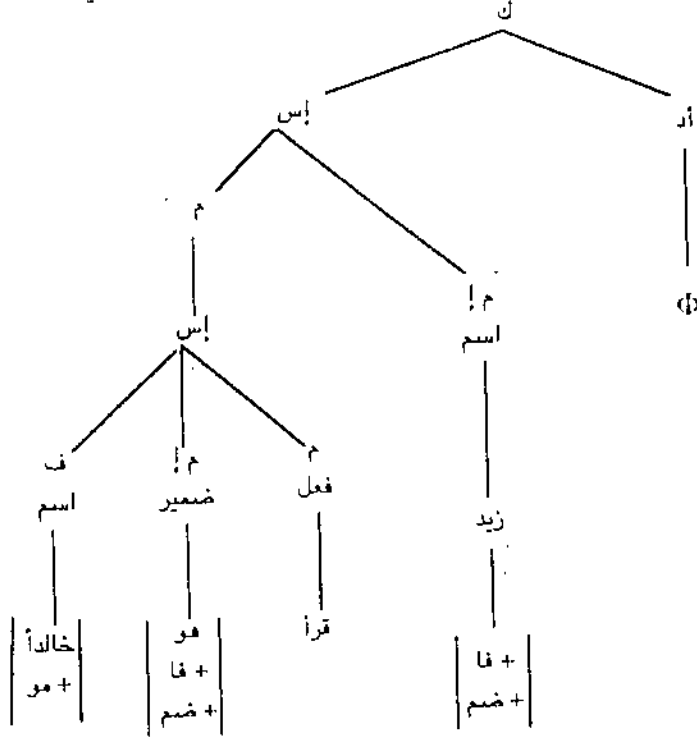


(١) نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ٢٠-٢٢.

(٢) نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ٩٤.

(٣) السابق. ص ٩٥.

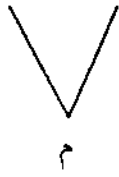
ويصف البنية العميقة لتركيب (زيدُ قرأُ كتاباً) بالشكل الآتي (١) :



ثم يجري الوعر تطبيقات متنوعة على باب الاستفهام، وسأعرض لبعض منها في ثنايا الفصل الثالث.

وأرى أن الوعر كان موضوعياً في ارتكازه على معطيات النحو العربي القديم، يبدو ذلك من خلال تحليله تركيبياً مثل "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه". على أنه تركيب اسمي مكون من :

خير من أن تراه



تسمع بالمعيدي



وكانه بذلك يقدر بدلاً من (تسمع بالمعيدي) (سَمَاعُكَ) (بالمعيدي).

وكذلك فقد أعاد التركيب الظرفي إلى التركيب الاسمي بعد أن حاول تحليله تحليلاً يفسر فكرة النحاة القدماء بتعلق الظرف أو الجار والمجرور، قال ابن يعيش: أعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو (زيد في الدار) و

(١) انظر. نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ٩٥.

(عمرو عندك)، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة، لأن الدار ليست من زيد في شيء، وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير (زيد استقر عندك) أو (حدث أو وقع)، فهذه هي الأخبار، في الحقيقة، بلا خلاف بين البصريين، وإنما حذفها وأقمت الظرف مقامها إيجازاً لما في الظرف من الدلالة عليها^(١). وعلى هذا فقد عدّ البنية العميقة للجملة^(٢):

زيد في الدار هي :
[] []

م ! م

زيد (يكون هو) في الدار
[] []

م ! م

زيد (كان هو) في الدار
[] []

م ! م

غير أن تطبيقات الوعر على اللغة مازالت محدودة تكاد لا تتجاوز باب الاستفهام.

وكذلك عرف ميشال زكريا بالنظرية التحويلية موضحاً أنها تسعف في تعميق دراسة اللغة^(٣)، ووضع التعديلات التي طرأت على النظرية وبخاصة ما

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٩.

(٢) انظر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة، ص٣.

(٣) الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية، ٧، وانظر : الجملة التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، ص٢٦.

عرف بـ(النموزجية الموسعة) ويقضي هذا التعديل ببقاء تحديد الدلالة موكولاً بصورة أساسية إلى البنية العميقة، ففيها يتم تحديد معاني المفردات وتكتسب العلاقات النحوية التي تتشكل فيها، ومنها الفاعل والمفعول الدلالات الخاصة بها.^(١)

ومن هؤلاء الباحثين أيضاً: عبد القادر الفاسي الفهري الذي حاول تطبيق النظرية التحويلية، مختاراً فرضية العالمة الأمريكية برزنان (١٩٧٨).

وتتسم محاولة الفهري بأنه لا يستند فيها إلى معطيات النحو القديم، وربما كان ذلك بسبب اعتقاده أن اللغة التي وصفها سيبيويه ليست هي الموجودة حالياً بالنظر إلى كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية، وعلى هذا فلا بد من إعادة درس العربية من جديد.^(٢)

وربما أسهم تصور الفهري هذا في استخدامه لمصطلحات جديدة، إضافة إلى اتكائه على اللهجة المغربية في بعض أمثله.^(٣)

ولا يخفي أن تصور الفهري ليس موضوعياً، بالنسبة إلى اللغة العربية، وهي ذات خصوصية جعلت منها ثابتة نسبياً على مدى العصور، ألا وهي ارتباطها بالقرآن الكريم، ولا أظن أن هذه الحقيقة بحاجة إلى تأكيد، فقد شهد بها علماء العربية وغيرهم.

على أن هذا لا يعني أن لا تُدرس الظاهرة اللغوية من جديد لأن في هذا دعوة إلى وصل الجديد بالحديث، حتى تظل صورة العربية ناصعة، وتظل مناهجها مواكبة للتطور.

ومن الباحثين الذين تأثروا بالمنهج التحويلي من حيث المصطلح خليل عميرة، وذلك في كتابه (في نحو اللغة وتراكيبها)، أما من حيث المنهج، فمناهجه

(١) انظر: بكري محمد الحاج، التراث وجذور الألسنية. مؤتمر النقد الأدبي الثاني، إربد. جامعة اليرموك. ١٩٨٨م ص٩.

(٢) اللسانيات واللغة العربية. دار تويقال. الدار البيضاء، ١٩٨٥م، ج١، ص٨١.

(٣) اللسانيات واللغة العربية، ج١، ص١١٧، ١١٨.

وصفي، حاول فيه أن يفيد من معطيات النحو القديم، ليصل إلى تصور أفضل يجمع بين إدراك بُعدي المبنى والمعنى معاً.

وهو ينطلق من تعريف للجمله النواة (التوليدية) على أنها تقع في الأطر الآتية^(١):

١- توليدية اسمية ويمكن أن تكون على أي نمط من الأنماط الآتية :

أ- اسم معرفة + اسم نكرة.

ب- اسم استفهام + اسم معرفة.

ج- شبه جملة + اسم نكرة.

٢- توليدية فعلية.

أ- فعل + اسم مرفوع.

ب- فعل + اسم مرفوع + اسم + اسم + اسم.

وهذه الجمل تفيد في وضعها التوليدي معنى إخبارياً. إلا أنها قد تفيد معاني أخرى، وذلك بتعرضها لعناصر التحويل الآتية :

١- الترتيب.

٢- الزيادة.

٣- الحذف.

٤- الحركة الإعرابية.

٥- التنقيح.

وقد أدرك استعماله لمصطلحات المنهج التحويلي، فألحق فروقاً وتوضيحات على دلالة المصطلحات كما يراها هو، وكما يراها التحويليون. وأسمى محاولته بـ(النظرية التوليدية التحويلية المعدلة)، ثم أتبع آراءه هذه بتطبيقات، صدرت في كتابين^(٢)، وسوف أقف على بعض من آرائه في ثنايا البحث.

(١) خليل عمارة في نحو اللغة وتراكيبها. ص ٨٠.

وانظر: خليل عمارة في التحليل اللغوي. الزرقاء الأردن. ١٩٨٧م، ص ٨٨-٩٠.

(٢) في التحليل اللغوي. وآراء في الضمير العائد، ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان ١٩٨٩م.

الفصل الثاني

الاتجاهات النوعية عند النخلة العرب القدماء

تقديم

دراسة اللغة ظاهرة قديمة، فقد كان للهنود دراستهم اللغوية المتميزة بالوصف، ومن أشهر نحاتهم : (بانيني) الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد، ويعد خير النحويين الوصفيين القدماء.^(١)

وكان لليونان دراسات لغوية، في أصوات اللغة وتراكيبها، فدرسوا العلاقة بين الألفاظ والمعاني، إلا أن دراستهم اعتمدت على الفلسفة والمنطق. وللرومان كذلك دراسات في اللغة اللاتينية (بدأت منذ القرن الثاني قبل الميلاد)، نهجوا فيها منهج اليونانيين في لغتهم، ولكنهم لم يبلغوا شأنهم، أو شأو الهنود في دراستهم، مع خطئهم في قياس لغتهم على لغة تخالفها منهجاً واتجاهاً وطبيعة.^(٢)

وقد أولى العرب العربية -باعتبارها لغة القرآن الكريم- أكبر قسط من العناية والاهتمام، وازدهرت العلوم اللغوية عندهم ازدهاراً كبيراً، ووصل إلينا كثير من تلك الدراسات عن طريق المخطوطات التي كُتِب لها البقاء، ولا شك أن "الكتاب" لسيبويه، يعدُّ من الآثار التي تشهد بفضل النحاة السابقين قبله، كما أنه ظل يمثل منارة للنحاة التاليين له، وإن بدت بينهم بعض الخلافات في الرأي، وقد أخذت هذه الخلافات تتضح شيئاً فشيئاً بين البصريين والكوفيين.

وما الخلافات التي نجدها بين البيئات الجغرافية كالبصرة والكوفة إلا تشعبات يسيرة، تبقى مشدودة -فيما أرى- إلى أصول عامة تقوم عليها أركان المدرسة الواحدة، ولا مانع بعدئذ من أن يختلف نحوي مع نحوي في إطار هذه المدرسة، إذ نجد أن البصريين فيما بينهم أو (الكوفيين)، يختلفون في المسألة الواحدة، فربما وجدنا رأياً للمبرد يخالف فيه رأي سيبويه، بل لقد ألف المبرد

(١) عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٢.

(٢) محمود السمران، علم اللغة، ص ٣٥٢.

كتاباً في الرد عليه، بعنوان (الرد على سيبويه)، وقد ذكر ابن جني أن المبرد أسماه (مسائل الغلط).^(١)

والكسائي والفراء من الكوفيين، ومع ذلك نجد بينهما خلافات في مسائل كثيرة^(٢)، ومظهر الاختلاف في الرأي مظهر طبيعي. يحدث في إطار أي تفكير إنساني، لغوياً وغير لغوي.

بل إن ما قيل من تفريعات سُميت بالمدرسة البغدادية والمصرية والأندلسية لا تتجاوز ما يمكن أن تتفرع عنه المدرسة الواحدة. وتبقى الأطر المنهجية العريضة أصرة كبرى تجمع ما تفرق منها في أصول ثابتة^(٣)، وأرى أن هذه النظرة إلى الجهود النحوية مجتمعة يجعلها تشكل قاعدة متينة للموازنة بينها وبين الجهود اللغوية المعاصرة، على أن هذا لا يقلل من أهمية تقسيم التراث النحوي إلى مدارس لخدمة أغراض تعليمية في مراحل معينة.^(٤)

وقد تميزت المراحل الأولى، من الدراسة النحوية، على يد النحاة الأول باتجاه البحث إلى استقراء الماثور عن العرب وهذا ملمح وصفي، وإعمال الفكر لاستخراج القواعد، بقصد معياري، وبعد ذلك حدث تمايز بين دراسة الصرف والنحو، وكتاب "التصريف" لأبي عثمان المازني من أوائل الكتب التي ألفت في الصرف^(٥)، وكان هذا التمايز بين النحو والصرف لأسباب تعليمية.

(١) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، مصر ١٩٧١م، ص ٩٥.

(٢) انظر: أ- ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي د.ت، ج١، ص ١١٩، ج٢، ص ٦٦.

ب- الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، نشر محي الدين عبد الحميد، ط١، النهضة المصرية ١٩٥٥م، ج ٢، ص ٣٠.

ج- الرضي الإسترايادي، شرح الكافية ١٢٧٥هـ ج٢، ص ٢٢٤، ج٣، ص ٢٩٣.

د- الفراء، معاني القرآن تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٧٢، ص ٤٥.

(٣) علي أبو المكارم تقويم الفكر النحوي، بيروت، ص ٨٤.

(٤) انظر: محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط١، دار عمار، الأردن ١٩٨٦م ص ٤٤٤.

(٥) أحمد حسن حامد دراسات في أسرار العربية، نابلس، ١٩٨٦، ص ٥.

ونجد أن كثيراً من الباحثين المحدثين عندما يبحثون في منهج النحاة تكون غايتهم -في الغالب- تصنيف هؤلاء النحاة ضمن مدرسة الكوفة أو البصرة، دون الالتفات إلى السمات المنهجية عندهم. وذلك كأن يقال، لا يتطلب الباحث عناء كبيراً لكشف ميل ابن الأنباري إلى مذهب البصريين، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيوهن آراء الكوفيين، ويفسد أدلتهم على كثير من قضايا النحو، من ذلك ميله إلى فعلية نعم وبنس، خلافاً للكوفيين الذين يرون أن (نعم وبنس) اسمان، ويعد رأي الكوفيين فاسداً.

وما يعنيننا في هذا المقام أن نبحث عن الجوانب المنهجية التي تُشكّل الأسس التي انطلق منها النحاة القدماء، ولا يهمنا بعدئذ أن ننشغل بالفروق الجزئية التي تُميّز بصرياً من كوفي أو بغدادي، إلا بالقدر الذي يلقي الضوء على الاتجاه المنهجي عند هؤلاء.

فما هي الاتجاهات التي رسمت التفكير النحوي في دراسة الظواهر اللغوية؟

يمكن تصنيف هذه الاتجاهات إلى المباحث الآتية :

المبحث الأول: الاتجاه الوصفي.

المبحث الثاني: الاتجاه العقلي.

ويمكن دراسته من خلال الاتجاهات الثلاثة الآتية :-

أ- الاتجاه العقلي الفلسفي.

ب- الاتجاه العقلي المنطقي.

ج- الاتجاه العقلي المعياري.

المبحث الثالث: الاتجاه التاريخي.

ويمكن دراسته من خلال ملمحين :

أ- الملمح التاريخي المقارن.

ب- الملمح التاريخي التطوري.

المبحث الأول

الاتجاه الوصفي

يقوم المنهج الوصفي على أساس وصف اللغة في مستوياتها المختلفة، أي في أصواتها وأبنيتها الصرفية، وتراكيبها النحوية، ودلالاتها المعجمية والبلاغية. ولما كان النحاة يهدفون من دراستهم اللغوية إلى "انتحاء سَمْتِ كلام العرب"^(١)، كان لابد من إجراء وصف لهذه اللغة وذلك من خلال استقراء كلام العرب المطرد الفصيح المنقول نقلاً صحيحاً، وقياس ما لم ينقل على ما نقل إذا كان في معناه.^(٢) ولعل أبرز ملامح الاتجاه الوصفي عند النحاة يبرز في الآتي :-

١- وصف الكلمة المفردة

لما راقب النحاة الكلمة المفردة في أثناء استقراءهم كان من اليسير عليهم بالملاحظة التصويرية، رصد بعض الظواهر وتصنيفها :-

أ- ربطوا بعض أصوات الكلمات بالأصوات المشابهة لها، عند الإنسان وذلك نحو القهقهة، والتمطيق (حكاية صوت المتذوق إذا صوت باللسان) والددنة (كلام تسمع نغمته ولا تفهمه)، والصراخ والهمهمة والرنين^(٣)، أو الكلمات الدالة على أصوات الحيوان، وذلك نحو .. رغاء الناقة، وهدير الجمل، وصهيل الفرس، وخوار البقر، وثغاء الغنم، ونقيق الضفدع، وطنين الذباب ... الخ. أو الكلمات الدالة على أصوات الأشياء، وذلك نحو خرير الماء، والقرقرة (صوت الأنية إذا استخرج منها الشراب)، والنشيش (صوت غليان الشراب)، والشخْب (صوت اللبن عند حلبه) أو الكلمات الدالة على الأفعال التي يحدثها الإنسان أو غيره كالدقُّ والكسر والقرع والهدم، إلى غير ذلك.^(٤)

(١) ابن جني. الخصائص. ص ٢٤.

(٢) انظر: ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب تحقيق سعيد الأفغاني، سوريا، ص ٢٩٠.

(٣) أبو منصور الثعالبي. فقه اللغة وأسرار العربية مطبعة السعادة ١٩٢٣م ص ٢٠٢.

(٤) انظر: السابق. الصفحات ٢٠٣-٢١٦.

ب- ملاحظة العلاقة الاشتقاقية في الألفاظ، وذلك من مثل، كَتَبَ يَكْتُبُ، اُكْتُبُ، كاتب، مَكْتُوب، كِتَاب، مُسْتَكْتَب، فنسبوا هذه الكلمات إلى حروف مشتركة هي (ك، ت، ب)، ومن ثم كان من الطبيعي تصنيف الكلمات إلى مشتقة وغير مشتقة (١).

وقد لاحظوا أن العرب تشتق أحياناً من أسماء الأعيان وذلك كالاشتقاق من أسماء الذهب والفضة، وكذلك من المصدر الصناعي.

وقد فطن الخليل بن أحمد إلى ملاحظة ظاهرة أخرى، وهي ارتباط بعض مجموعات ثلاثية من الأصوات ببعض المعاني ارتباطاً غير مقيد بترتيب، فتدل كل مجموعة منها على المعنى المرتبط بها كيفما اختلف ترتيب أصواتها، واستفاد من هذه الملاحظة في معجمه (العين) دون أن يسميها، نلاحظ ذلك من خلال منهجه في المعجم حيث اعتمد فيه على شرح ما تفرع من المادة على طريق الاشتقاق العام وما تفرع منها على طريق الاشتقاق الكبير، فتكلم مثلاً عن (ضَامٌ وَضَمِي، وَضَمٌ، وَأَمْضَى) في موضع واحد (٢) وقد سلك ابن فارس في معجمه (مقاييس اللغة) نهجاً يوجه فيه عنايته إلى هذه الصلة وأوضح ذلك في كتابه الصاحبي (٣) وقد وجدت هذه الظاهرة توسعاً عند ابن جني، حيث أكثر من ضرب الأمثلة عليها، وذلك نحو قوله: (أصوات ق، س، و) تدل على القوة والاجتماع كيفما اختلف ترتيبها، فيوجد هذا المعنى في تراكيبها الخمسة المستعملة، وهي قَسَوَ (ومنه القسوة وهي شدة القلب واجتماعه)، وَقَوَسَ (ومنه القوس لشدتها واجتماع طرفيها)، ووقَسَ (ومنه الوقس، وهو ابتداء الجرب، لأنه يجمع الجلد، ويفلجه)، ووسق (ومنه استوسق الأمر

(١) جلال الدين السيوطي المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، دون تاريخ، الجزء الأول، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) الخليل بن أحمد معجم العين تحقيق عبد الله درويش ١٩٦٧م مطبعة العاني، بغداد، ص ١٧٢-١٧٤.

المصدر الصناعي: - هو ما يتكوّن بزيادة ياء النسب والتاء على اللفظ للتعبير عن المعنى الحاصل بالمصدر.

(٣) انظر: الصاحبي في فقه اللغة وستن العرب في كلامها - مطبعة المؤيد - المكتبة السلفية، القاهرة، ١٩١٠، ص ٩٨-٩٩.

أي اجتمع، (واللَّيْلُ وما وَسَقَ) أي جمع، وَسَوَّقَ (ومنه السوق لأنه استحثاث وجمع المسوق بعضه إلى بعض، ومنه كذلك السوق لما فيه من جمع واختلاط وشدة).^(١)

وقد انتقد السيوطي مبالغة ابن جني وذلك بقوله عن هذا الاشتقاق: "ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ... فلو خصوا كل معنى بحروف معينة فلم يدلوا مثلاً على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه شيء من حروف الإيلام والضرب لمنافاتها لهما، لضاق نطاق الأمر، واحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها ... ولا ينكر مع ذلك أن يكون بين التراكيب المتحدة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها، ولكن التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مَفْرَبٍ، ولم تحمل الأوضاع البشرية إلا على فهم قريبة، غير غامضة على البديهة فذلك أن الاشتقاقات البعيدة جداً لا يقبلها المحققون"^(٢) وشببه بهذا مبالغة ابن فارس في وصف ظاهرة النحت إلى درجة التحايل والتعسف.^(٣)

٢- وضع المصطلحات وتعريفها

ولاشك أن التفكير في المصطلح النحوي يشير إلى أن النحاة بدأوا بذهن علمي متفتح، فجردوا ظواهر لغوية واسعة بأسماء اصطلاحية وصفية ذات دلالة قوية على معانيها، وذلك نحو، الفاعل، والمفاعيل بأنواعها، والاستثناء والتمييز، والاسم والفعل، والمبني والمعرب ... الخ.

ولعل كتاب سيبويه يشير إلى مرحلة غير مستقرة في المصطلح، تشير إلى الملمح الوضفي عندهم بوضوح، وذلك نحو تعبيره عن المصدر المنصوب بالمفعول مطلق مع حذف فعله، بقوله: «هذا باب ما ينتصب فيه المصدر، كان فيه الألف

(١) ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد النجار، ج ٢ من ١٢٨.

(٢) السيوطي، المزهرة. تحقيق محمد جاد المولى وعلي الجاروي، دار إحياء الكتب، القاهرة. ج ١، ص ٢٤٧.

(٣) السابق، ج ١، ص ٢٣٢.

وانظر: ابن فارس، الصحاحي ص ٢٢٧.

واللام أو لم يكن فيه، على إضمار الفعل المتروك إظهاره، لأنه يصير في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل، كما كان الحذر بدلاً من احذر في الأمر»^(١).

وكذلك في وصفه لـ(كان وأخواتها) بطريقة يخاطب فيها أبسط الناس بطريقة تعليمية واضحة، يقول: «هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، فمن ثم ذكر على حدته، ولم يذكر مع الأول، ولا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجر في (ظننت) الاقتصار على المفعول الأول، لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر، كحالك في الاحتياج إليه ثمة»^(٢) وقد اختصرت كثير من عناوين الكتاب -فيما بعد- بطريقة موجزة، ولكنها ظلت تحمل في الكتاب سمة الوصفية، من ذلك، وضع النحاة لمصطلح التنازع بدلاً من وصف سيبويه له بقوله :

«هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك»^(٣).

وباب الاشتغال بدلاً من قوله: «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قَدْماً أو أُخراً، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم»^(٤).

وقد حرص النحاة على وضع تعريفات لهذه المصطلحات، يلاحظ أنها تناولت الوظيفة كما تناولت الشكل، يقول الزجاجي محدداً الاسم تحديداً وظيفياً : «فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض»^(٥)، ويتبع ذلك بتحديد شكلي، فيميز الاسم بانفراده بقبول الجر والتنوين ودخول الألف واللام عليه، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ومصغراً ومنادياً^(٦).

(١) سيبويه الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣م. ج ١ ص ٣٩٣.

(٢) السابق. ج١/٤٥.

(٣) الكتاب. ج١، ص ٧٣.

(٤) السابق. ج١، ص ٨١.

(٥) الجمل. تحقيق علي الحمد. الأردن. دار الأمل، ١٩٨٤، ص ١٧.

(٦) السابق. ص ١٨.

وكذلك أبو علي الفارسي، حدد الاسم وظيفياً بأنه: «ما جاز الإخبار عنه، وأدرج المصادر في طائفة الأسماء، فقال: «والاسم الدالُّ على معنى غير عين نحو العلم والجهل في هذا الاعتبار كالاسم الدالُّ على عين»^(١).

ثم ذكر له علامات شكلية يعرف بها، هي: جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له، وقد مثل لذلك بالغلام والفرس^(٢)، وعرف الكساني الاسم بأنه «ما وُصِفَ»^(٣).

ولاقت تعريفات النحاة القدماء نقداً من بعضهم مثل ابن فارس والبطلانيوسي، فقد حاول أحمد بن فارس أن ينقد جلَّ تعريفات النحاة للاسم، من ذلك نقده لتعريف الكساني السابق، ذاكراً بأنَّ هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء، ولكنها لا توصف مثل (كيف، وأين).

وذكر رأي الفراء في تحديد الاسم بأنه «ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام» ثم نقده ذاكراً أن «كيف، وأين» عدتُ من الأسماء وهي لاتنون ولا تضاف، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام^(٤).

غير أن أحمد بن فارس لم يذكر تحديداً مختلفاً عن رأي النحاة في الاسم، وكذلك البطلانيوسي. ذكر كثيراً من آراء النحاة وعقب عليها بقوله: «وجميع ما نكروه من هذه الأقوال لا يصحُّ أن يكون حداً للاسم، إنما هو رسم وتقريب لأن شرط الحدِّ أن يستغرق الحدود، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب إلى التحديد من بعض»^(٥)، ثم ذكر تحديداً للاسم بقوله: «الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه»^(٦).... ويعقب على

(١) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن الشاذلي، القاهرة ١٩٦٩، ص ٦

(٢) السابق، ص ٦.

(٣) أحمد بن فارس، الصحابي، ص ٤٩.

(٤) السابق، ص ٥.

(٥) انظر: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلانيوسي. في كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. بغداد ١٩٧٢م، ص ٥٦-٥٧.

(٦) السابق، ص ٦٦.

ذلك بقوله : "فقولنا "كلمة" لفظ تجمع الاسم والفعل والحرف، فهي كالجنس لهما، وقولنا : تدل على معنى في نفسها -فصل يخلص الاسم من الحرف، وقولنا على معنى غير مقترن بزمان - فصل يخلص الاسم من الفعل، واشتراطُ فيها الأفراد لئلا يلتبس بالجملة".^(١)

غير أننا نجد تعريفاً للزمخشري شبيهاً بالتعريف الذي ارتضاه البطليوسي وهو "الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران"^(٢) والتجرد عن الاقتران يعنى أن هذه الدلالة مجردة عن الاقتران بما يفيد المعنى الزمني، فالاسم لا يدل على الزمن بصيغته.

وربما كان سبباً في تعدد تعريفات الاسم عند النحاة، أن سيبويه لم يضع تحديداً واضحاً للاسم، واكتفى بالتمثيل له وذلك بقوله : «فالاسم رجل وقرس وحائط».^(٣) وربما عاد ذلك أيضاً إلى أن الاسم يشمل عينة لغوية واسعة، وهذا ما دعا بعض الباحثين المحدثين لإعادة النظر في تعريف الاسم ثانية، وبعض المصطلحات القديمة، وذلك ما سنوضحه في فصل قادم. إن شاء الله.

٣- القياس الوصفي

للقياس الوصفي أكثر من وجه منهجي، وسوف أقف في هذا المقام على الجوانب التي تظهر الوجه الوصفي فيه، فالنحاة يرون أن العربي نطق بالعربية سليقة، وقد فسرت السليقة بالطبيعة والسجية، أي «الخلق أو الصفة الراسخة أو المهارة اللغوية، يقال : فلان يتكلم بالسليقة، أي ينطق بالكلام صحيحاً من غير تعلم»^(٤)، والنطق السليقي مَطْلَب مهم يسعى الوصفيون للنظر إلى اللغة من خلاله.

(١) البطليوسي، الحال في إصلاح النخل من كتاب الجمل، ص ١٦٧.

(٢) المفصل، ص ٦.

(٣) الكتاب، ١٢/١.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر ص ١٢٦٤.

ولما كانت تربية ملكة لغوية عند الناس هدفاً من أهداف النحاة، تحفظ ألسنتهم من اللحن، وتجعلهم يستعملون صيغاً قياسية صحيحة، تتسم بالدقة في التعبير، واستعمال التراكيب بشتى أنواعها، في مقاماتها، محكمة مضبوطة دقيقة الدلالة، بل تجعلهم قادرين على ابتكار الألفاظ والعبارات لمعان جديدة أو قديمة، كان لابد من استنباط قواعد (معايير) نتيجة لاستقراءهم لكلام العرب، مراعين في ذلك اطراد الظاهرة اللغوية في النصوص المروية أو المسموعة، إذ إن أهم المصادر للمادة اللغوية هي الرواية، يقول محمد بن التيمي (ت سنة ١٢٠هـ)، «ما كُنَّا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»^(١)، والسماع، إذ كثيراً ما كان النحاة يخرجون إلى البادية بقصد سماع اللغة وتدوينها، ومن طريف ما قيل في ذلك من روايات لا تخلو من دلالة وصفية، بغض النظر عن مدى صدقها، أن الخليل بن أحمد دون ما سمعه في عشرين رطلاً^(٢)، والكسائي أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في التدوين^(٣)، وأبا عمرو بن العلاء ملأت كتبه عن العرب الفصحاء بيتاً له إلى قريب من السقف^(٤).

وقد أرسى دعائم هذا المنهج النحاة الأول كأبي عمرو بن العلاء الذي أجاب عن سؤال وجه له «قال ابن نوفل سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعت مما سميتة عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟، فقال : لا، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات»^(٥).

- (١) ابن عبد البر، مختصر جامع بيان العلم وفضله، دار الطباعة المنيرية، ١٢٢٠هـ، ج٢، ص٤٧.
- (٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٢٢٥، ج٢، ص١٦٤.
- (٣) ابن الأثيري، نزهة الألباء، طبع حجر، ١٢٩٤هـ، ص٢٩.
- (٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، النهضة المصرية، ١٩٤٨م، ج٢، ص١٣٧.
- وانظر: محمود حسني، قراءة أبي عمرو بن العلاء، دراسة علمية ونقدية، مجلة "دراسات" الجامعة الأردنية، المجلد ١٢ العدد الثالث، ١٩٨٥م، ص٨٦.
- (٥) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٣٤.

وكذلك ابن أبي إسحاق الذي قيل إنه: «أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرّح الععل»^(١)، وخير ما يمثل منهجه الوصفي في القياس جوابه حين سأل يونس: «هل يقول أحد الصويق؟ بمعنى الصويق قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»^(٢).

حتى أصبح النحو يُعرف بأنه: «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»، قال الكسائي: «إنما النحو قياس يتبع»^(٣).

وهذا يشير إلى أن هدف القياس الوصفي كان يركز على مدى اطراد الظاهرة، فالاطراد هو ما يشيع في النصوص فيفرض باطراده مراعاته والتزامه، ويصبح بذلك مقياساً للصحة والخطأ، أما ما لا يطرد، فإنه يُحفظ ولا يُقاسُ عليه.

وقد اتبع الخليل وسيبويه هذا المنهج في القياس، مما جعلنا نفهم قصد سيبويه من تكراره لعبارات نحو: «سمعنا من العرب»^(٤)، «سمعنا من يوثق به من العرب»^(٥)

و «هذه حجج سمعت عن العرب»^(٦)، و «هذا عربي كثير»^(٧).

وقد بلغ هذا القياس الوصفي مرحلة متطورة عند الخليل، يبدو ذلك في تنوع ألوانه^(٨)، إذ نراه أحياناً لا يشترط تشابه المقيس والمقيس عليه تشابهاً تاماً في جميع النواحي، لأن من كلام العرب أن يشبّهوا الشيء بالشيء، وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء. مثال ذلك، قياسه للنصب في حالة المنادى المضاف نحو: يا عبد

(١) السيوطي، بغية الوعاة، ص ٢٨٢.

(٢) السيرافي، أخبار النحويين البصريين تحقيق عبد المنعم خفاجة وآخر، ط الحلبي، ص ١٤.

(٣) القفطي، إنباء الرواة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣ ج ٢/٢٦٧.

(٤) الكتاب، ج ١، الصفحات ١٢٤، ١٥٥، ٢٣٠، ٢٥٢، ٣١٣، ٣١٩.

(٥) الكتاب، ج ١، الصفحات ٧٠، ٧٣، ٢٤٩، ٢٧٠، ٢٩٣.

(٦) الكتاب، ج ١، الصفحات ١٨٤، ٢٥٥.

(٧) الكتاب، ج ١، الصفحات ٤٨، ٢١٧، ٢٣١.

(٨) انظر: جعفر عباينة، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، عمان، ١٩٨٤، ص ٦١-٦٢.

الله، ونداء النكرة نحو : يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، بنصبهم لـ(قبلك وبعده) عند إضافتهما، يوضح ذلك سيبويه بقوله: "إنما جعل الخليل رحمة الله المنادى بمنزلة قبل وبعده، وشببه بهما مفردين إذا كان مفرداً فإذا طال وأضيف شببه بهما مضافين إذا كان مضافاً، لأن المفرد في النداء في موضع نصب، كما أن قبل وبعده قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة، لما لحقها التنوين وطالت، صارت بمنزلة المضاف".^(١)

وقد لاحظ الخليل أن تشابهاً في أصل التركيب بين النداء وهذه الظروف، فالأصل فيها النصب، لأنهم افترضوا أن الأداة (يا) سدّت مسدّ فعل محذوف وجوباً تقديره «أدعو» أو أنادي^(٢)، إلا أن هناك خروجاً عن هذا الأصل، في (قبل وبعده) إذا انقطعا عن الإضافة، وكذلك المنادى إذا كان مفرداً علماً أو نكرة مقصوده.

وقاس الخليل الفصل بين اسم (إن) وخبرها بالمبتدأ المحذوف والخبر الذي هو نعت منقطع، نحو : إنه المسكين أحق، على الفصل بين اسم إن وخبرها بالاختصاص، نحو : إننا تميماً ذاهبون، فالهاء في "إن" الأولى اسمها، وأحمق خبرها، وقد فصل بينهما بالمبتدأ والخبر، إذ التقدير : إنه هو المسكين أحق، والضمير المتصل بـ(إن) الثانية اسمها، و (ذاهبون) خبرها، وقد فصل بينهما بالاختصاص، وهو قولنا "تميماً"، ووجه الشبه بينها أن جملة المبتدأ والخبر في المثال الأول أفادت اختصاصاً لاسم (إن)، مثلما أفادته كلمة (تميماً) في المثال الثاني، ومن هنا فقد جاز حمل الأول على الثاني للنسبة في المعنى.^(٣)

ونجده أحياناً أخرى يقيم قياساً لا يخرج منه بحكم يكتسبه المقيس من المقيس عليه، كما هي الحال في القياس السابق، ولكنه يقصد منه الاستثناس بأمثلة توضح الفكرة التي يرجحها، من ذلك أنه دعم رأيه في تفسير الاسم المكرر في حالة المنادى المضاف، بحالات أخرى وردت في اللغة من شأن إيرادها أن يقنع برويته لها، فكان رأيه في نحو الشاهد «يا زيدَ زيدَ اليعملات الذئبل» أن «زيداً» الأول هو

(١) الكتاب، ١٩٩/٢.

(٢) الكتاب، ٣٠٣/١.

(٣) الكتاب، ج٢، ص٧٦.

المضاف إلى (اليعملات)، وأن زيدا الثاني توكيد للأول ولا تأثير له في المضاف إليه، يقول: «وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصباً، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا»^(١).

وقد مثل لذلك دعماً لرأيه بقوله على لسان سيبويه: «وقال الخليل (رحمه الله): هو مثل لا أبالك، قد عَلِمَ أنه لو لم يجن بحرف الإضافة قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام ها هنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله: يا تيم تيم عدي»، وذكر مثلاً آخر من شأنه أن يوضح رأيه وذلك بقوله: «وكذلك قول الشاعر إذا اضطر: (يابؤس للحرب) إنما يريد: (يا بؤس الحرب) فهو يريد أن يربط بين إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه، إذ الأصل: (يا بؤس الحرب) للتوكيد، كما هو إقحام (زيد) الثانية في جملة النداء».

وأحياناً ثالثة نجده يقيم الدليل لإثبات رأيه في الوجه الذي يراه راجحاً في القياس، مما يوحي بشيء من الجدل، من ذلك رأيه في عدم جواز إلحاق ألف الندبة على صفة المندوب، خلافاً ليونس كما يذكر سيبويه^(٢)، فقد حاول الخليل أن يقيم الدليل على ذلك قائلاً: «إن الظريف ليس بمنادى، ولو جازنا، لقلت: - وازيد أنت الفارس البطلاه، لأن هذا غير منادى، كما أن ذلك غير نداء»^(٣)، فقاس الصفة على الخبر وكلاهما خارج على النداء، وإنما الندبة للمنادى فما كان خارجاً عن النداء، فلا تدخله الندبة. ونلاحظ أنه قاس الصفة على الخبر لأنهما يتفقان في خروجهما عن النداء، وإن كانا مختلفين من جهة أن الخبر منقطع عن المندوب، وأن الصفة من تمامه، فليس من شرط المقيس والمقيس عليه عنده أن يتشابه في جميع أحوالهما.

(١) الكتاب، ج٢، ص٢٠٦.

(٢) السابق، ج٢، ص٢٠٦.

(٣) السابق، ج٢، ص٢٢٦.

(٤) السابق، ج٢، ص٢٢٥-٢٢٦.

ونرى أن سيبويه تأثر بأستاذه في قياسه، ولا يعني هذا أنه كان جامعاً فقط لآراء الذين سبقوه، كما قيل قديماً وحديثاً،^(١) بل نجده في أحيان كثيرة يوازن بين آراء العلماء الذين سبقوه في مسألة ما، ثم يحكم بالترجيح، ففي باب تحقير بنات الياء والواو عند الكلام على تصغير أحوى قال : (وأما عيسى فكان يقول أحيٌ ويصرف وهذا خطأ، ... وأما أبو عمرو فكان يقول أحيٌ، ... وأما يونس فيقول : هذا أحيٌ كما ترى وهو القياس والصواب).^(٢)

وهكذا رأينا أن القياس يتكئ على جانب الوصف أو إيجاد وجه الشبه في المماثلة بين ظاهرة لغوية وما يماثلها.

٤- التعليل الوصفي

يعدُّ التعليل في بعض أشكاله ملمحاً من ملامح التفكير الوصفي عند النحاة إذ من الطبيعي أن يتساءل النحاة عن سبب يقف وراء الظواهر اللغوية التي يدرسونها، ولا سيما أن التفكير في السبب، سمة إنسانية فُطر الإنسان عليها، بل حثه الله على النظر والعلم والتدبر والبحث عن الأسباب^(٣)، ثم إن الانتهاء إلى أسباب مقنعة من شأنه أن يدعم القواعد التي وصل النحاة إليها بقصد ضبط اللغة، ومن شأنه أن يجعلها ترتكز على دعائم محددة من الأهداف التي توخت اللغة تحقيقها من وجهة نظرهم.

ومن أبرز مظاهر الوصفية في التعليل ما يلي :-

أ. بدأ التعليل عند النحاة منذ نشأته على يد عبد الله بن أبي إسحاق الذي قيل إنه أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل، بهدف التعرف إلى الأسباب التي تقف وراء الظواهر اللغوية، وفي هذا يلتقي المعنى المعجمي للعللة، فمن معاني

(١) الكتاب، ج٢، ص٤١٢.

انظر تفنيد هذه الآراء في: علي النجدي، سيبويه إمام النحاة. مطبعة لجنة البيان العربي ١٩٥٣.

(٢) الكتاب، ج٣، ص٤٧٢.

(٣) استخدم القرآن الكريم مادة (نظر)، ١٢٦ مرة، ومادة (عرف) ٧١ مرة، ومادة (علم) ٨٥٢ مرة. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم الصفحات (٧٠٥-٧٠٧، ٤٥٨-٤٥٩، ٤٦٩-٤٨١).

مادة (عَلَّل) : السبب، ومنه : المعلل على وزن محدث : دافع جابي الخراج بالعلل، أي بما يُنتحل لذلك من أسباب، وفلان^(١) عليل ومعتل: مرض بسبب العلة، وقد اعتل، وهذه علتة: أي سببه.

ب. التوافق مع القواعد : من الملاحظ أن أسئلة النحاة وتعليلاتهم كانت تتضح عندما يجذون ما يخالف القواعد النحوية التي تشكل ظواهر عامة، وهذا يعكس كيف مثل اطراد القواعد النحوية، مَطْلَباً حاضراً في ذهن النحاة. مثال ذلك، مارواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال : «سمعت أعرابياً يقول : فلان لفوب -أحمق- جاءته كتابي فاحتقرها، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي؟ فقال : أليس بصحيفة؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيراً في كلامهم»،^(٢) من الواضح أن سؤال أبي عمرو بن العلاء كان مبعثه خروج الأعرابي عن قاعدة التذكير والتأنيث المعروفة.

ج. فهم المعنى:- من الملاحظ الهامة على التعليل في هذه المرحلة انبثاقه من الإحساس بضرورة فهم المعنى، يتضح ذلك من تفسير ابن جني لعبارة الفرزدق التي ردّ فيها -متذمراً- على سؤال ابن أبي إسحاق له عندما أنشد :

وعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ : كونا فكَانَتَا فَعَوْلَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

حيث سأل ابن أبي إسحاق:- «لِمَ لم تنصب (فعولان)» فقال الفرزدق : «لو شئت أن أسبِّحَ لسبِّحْتُ، فلم يفهم أحد مُرَادَهُ»، ثم علق ابن جني موضحاً ردّ الفرزدق بقوله: «لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعل ذلك، وإنما أراد: هما تفعلان، (وكان) هنا تامة غير محتاجة إلى خبر، فكانه قال : وعينان قال الله: احدثا فحدثتا».^(٣)

(١) ابن سلام. طبقات فحول الشعراء. ت محمود شاكر، القاهرة. ج١/١٤.

وانظر: لسان العرب. مادة (عَلَّل).

(٢) نزهة الألباء، ص٢٢.

(٣) نزهة الألباء، ص٢٠.

وانظر: الاقتراح، ص٥٩.

ويظهر الصدور عن المعنى كذلك في تعليل الخليل لعدم جواز ندبة النكرة وذلك نحو (وارجله) ويا رجلاه بقوله: «إنما قَبِحَ لأنك أبهمت، ألا ترى أنك لو قلت: وا هذه، كان قبيحاً، لأنك إذا نديت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخص ولا تبهم، لأن الندبة على البيان، ولو جاز هذا (أي ندبة المبهم) لجاز: (يا رجلاً ظريفاً)، فكنت نادباً نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا، وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذاك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه، لأنك إذا نديت تخبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم»^(١). في حين أنه علل لندبة المشهور لشهرته، وإن حَمَلَ سمة النكرة، يقول سيبويه: «وزعم أنه لا يستقبح: وا مَنْ حفر زمزماه، لأن هذا معروف بعينه، كأن التبيين في الندبة عذر للتفجع، فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب»^(٢).

د. الجزئية: - نلاحظ أن التعليل الوصفي بدأ جزئياً، بمعنى أنه كان يصدر عن موقف أو حالة بعينها، ولم ينسحب على ظواهر عامة، كما رأينا في المثالين السابقين، إلا أنه اتسع عند الخليل،^(٣) فنراه يحاول ربط الحالة الجزئية بما يماثلها، مما ساعده في وصف ظواهر لغوية عامة: من ذلك ما ورد في الكتاب: «وسألته -أي الخليل- عن أيهم لم لم يقولوا أيهم مررت به؟ فقال: لأن أيهم هو حرف الاستفهام لا تدخل عليه الألف، وإنما تُرِكَت الألف استغناء فصارت بمنزلة الابتداء، ألا ترى أن حدُّ الكلام أن تؤخر الفعل فتقول: أيهم رأيت، كما تفعل ذلك بالألف، فهي نفسها بمنزلة الابتداء، وإن قلت: أيهم زيدا ضرب، قَبِحَ كما قَبِحَ في متى ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل لأنهما من حروف الاستفهام، ولا يُحتاج إلى الألف فصارت كائين وأين، وكذلك من وما لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها، تقول: من أمة الله ضربها؟ نصب في كل ذا، لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى»^(٤).

(١) الكتاب، ج٢، ص ٢٢٧.

(٢) السابق، ج٢، ص ٢٢٧.

(٣) طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٣.

(٤) الكتاب، ج١، ص ١٢٦-١٢٧.

من الواضح أن الخليل استحضر جلّ أسماء الاستفهام لأنها تشترك مع أي التي ابتدأ الحديث بها، فأثبت الصدارة لأسماء الاستفهام فهي بذلك تتقدم الأفعال، ثم ربط تقدمها بمفهوم الابتداء.

ونرى سيبويه أيضاً يحاول تعليل ظواهر لغوية عامة، رابطاً بعضها ببعض فهو يعلل رفع المثني بالألف ونصبه وجره بالياء، قائلاً: «يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذلك أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه، والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى»^(١).

وكان سيبويه يشير إلى أن اللغة أرادت أن تفرق بين الظواهر المتقاربة، فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر، من ذلك :-

- ١- جعلوا علامة رفع المثني الألف، وليست الواو، حتى لا تلتبس مع جمع المذكر السالم المرفوع، مع أن الرفع من جنس الواو.
- ٢- جعلوا علامة جر المثني ياءً مفتوحاً ما قبلها ولم يكن ما قبلها مكسوراً حتى لا يلتبس المثني المجرور بجمع المذكر السالم.
- ٣- جعلوا نصب المثني بالياء ولم يكن بالألف، مع أن الفتحة من جنس الألف، لأن نصبه بالياء يجعله نظيراً لجمع المذكر السالم الذي ينصب أيضاً بالياء.
- ٤- الجر يختص بالاسم، فلا يتجاوز به إلى الفعل، فهو ألصق به، وأما الرفع فيكون للأسماء كما يكون للأفعال المضارعة، فلما كان الجر ألصق بالأسماء، انضم النصب إليه واستعار الياء التي هي سمته.

د- من سمات الوصفية في تعليل هذه المرحلة، المنهج الذي كانوا ينطلقون منه في الوصف، حيث كانوا يصدرون في تعليلهم عن روح اللغة ويلتزمون بتعليل ما هو

موجود في اللغة، وما هو مقنن في القواعد معاً، غير مغالين ولا مدّعين أن تعليلاتهم قطعية. سئل الخليل عن منهجه في التعليل فقال: «إن العرب نطقت على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علّته منه، فإن أكن أصبت العلة، فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له، فمثلي في ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبه النّظْم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّمًا وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعله كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجانز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجانز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما علّته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها»^(١)

لا يرغب الوصفيون في الإغراق في مبدأ التعليل، وأحسب أن الخليل في نصه المهم هذا لا ينادى عن المنهج الوصفي الذي يرى في التعليل اليسير تمكيناً لربط الظواهر في صورة تجسد ملامحها، حتى تبدو صورة مترابطة غير مفككة أو متكلفة.

ومن ثم يمكن تعليل عدم أفراد مصنفات خاصة بالتعليل، بله عنوانات أبواب، إذ لا يوجد في الكتاب غير باب واحد فقط هو: (باب علل ما تجعله من حروف الزوائد، وما تجعله في نفس الحرف)، ويمكن تعليل ذلك بأنهم انطلقوا فيه بعفوية تشير إلى رغبتهم، إما في فهم المعنى، أو في تثبيت الحكم النحوي وتأييده وتفسيره، وكل هذا ينضوي تحت لواء هدف عريض هو تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها.

وقد عبّر الزجاجي عن هذا النوع من العلل، فيما بعد بالعلل التعليمية وذلك بقوله: «فهي التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب ومثال هذا النوع من

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة ١٩٥٩م، ص ٦٦.

العلل في (إن زيدا قائم)، إن قيل لِمَ نصبتُم زيدا؟ قلنا (بأن) لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأن ذلك علمناه ونعلمه، فهذا ونحوه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب»^(١).

(٥) الاتجاه الوصفي الإحصائي :-

استعمل النحاة تعبيرات تحمل مضموناً إحصائياً وذلك نحو :-

- ١- مستفيض في كلامهم وأشعارهم. جاء في الكشف في قوله تعالى: "لا أقسم بيوم القيامة) : إدخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم وأشعارهم، وفائدتها تأكيد القسم"^(٢).
- ٢- الكثير :- ذكر ابن هشام في التفريق بين كم الخبرية والاستفهامية أن تمييز الخبرية واجب الخفض، وتمييز الاستفهامية منصوب، ولا يجوز جره مطلقاً خلافاً للفرأء والزجاج، وابن السراج وآخرين، بل يشترط أن تُجرَ (كم) بحرف جر، فحينئذ، يجوز في التمييز وجهان، النصب وهو الكثير، والجر خلافاً لبعضهم، وهو (بمن) مضمرة وجوباً لا بالإضافة خلافاً للزجاج.^(٣)
- وذكر أيضاً أنه يكثر حذف المفعول بعد «لو شئت»، نحو^(٤) قوله تعالى: (فلو شاء الله لهداكم أجمعين)، أي فلو شاء هدايتكم.
- ٣- كثير جداً :- وذلك حذف جملة القسم كثير جداً.^(٥)
- ٤- مطرد :- وذلك نحو : «حذف أن الناصبة، وهو مطرد في مواضع معروفة».^(٦)

(١) الإيضاح في علل النحو/تحقيق مازن المبارك، ص٦٤-٦٥.

(٢) الزمخشري، الكشف، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦، ج٤، ص٦٥٨.

(٣) مغني اللبيب./ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. القاهرة، مطبعة المدني. د.ت. ج٤، ص١٨٥.

(٤) السابق. ج٢، ص٦٣٣.

(٥) السابق. ج٢، ص٦٤٥.

(٦) السابق. ج٢، ص٦٤٥.

٥- الغالب :- وذلك نحو : «يمتاز مميز (كأي)، بأنه مجرور بمن غالباً ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك»^(١).

٦- القليل :- من ذلك أن «قد الاسمية تستعمل على وجهين، مبنية وهو الغالب لشبهها ب(قد) الحرفية في لفظها، ولكثير من الحروف ومُعربة وهو قليل»^(٢).

٧- غريب جداً :- وذلك نحو ما ورد في المغني «من معاني الكاف : المبادرة وذلك إذا اتصلت ب(ما) في نحو : سلّم كما تدخل، وصلّ كما يدخل الوقت، ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، وهو غريب جداً»^(٣).

٨- الشاذ، وذلك نحو «حذف أن الناصبة، وهو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها»^(٤).

ولا يخفى أن استعمال هذه التعبيرات، يشير إلى حضور فكرة الإحصاء في أذهان النحاة، بيد أن الإحصاء لا يشكل بُعداً منهجياً عندهم، وذلك للملاحظات أهمها ما يأتي:

١- عدم استقرار النحاة في تعريف محدد لهذه الألفاظ، إذ لم يوضحوا مرادهم ب(الكثرة)، فهي الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة أم القبائل جمعاء؟، وهي الكثرة النسبية القائمة على الاستقرار التام والعد واستخراج النسبة؟ فإذا كان الأول، فما حدّها؟ أي ثلاثة أم خمسة أم عشرة أم ماذا؟ وإذا كانت الثانية فما نسبة الكثير؟ وهل يمكن إجراء النسبة في كل ظاهرة لغوية؟ لقد ظلت هذه الألفاظ موضع غموض عند النحاة، وما نظنّ تفسير ابن هشام، فيما نقله عنه السيوطي يمثل اتفاقاً بين النحاة، وإنما هو مجرد اجتهاد منه لتفسير تعبيرات غامضة يكثر تردها، يقول ابن هشام: «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً

(١) المغني، ج١، ص١٨٦.

(٢) السابق، ج١، ص١٧٠.

(٣) السيوطي، المزهري ج١/٢٧٥. وانظر: مغني اللبيب، ج١، ص١٧٩.

(٤) السيوطي، المزهري، ج١/٢٧٥.

وانظر: مغني اللبيب، ج٢، ص٦٤٥.

وقليلاً ومطروداً. فالمتطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، دون الكثير
دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة
وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير، لا غالبها، والثلاثة قليل،
والواحد نادر»^(١).

وذكر بعض النحاة أن «الفرق بين الغالب والكثير أن ما ليس بكثير نادر،
وكل ما ليس بغالب ليس نادراً»^(٢).

ومن النحاة من ساوى بين مصطلحات الأصل والمتطرد والكثير والأكثر
والغالب، وهناك من ساوى بين الشاذ والقليل والأقل والنادر.

٢- عدم اعتماد إشاراتهم الإحصائية أساساً يستند إليه قياسهم، ذلك أن
البصريين قاسوا على المثال الواحد كنسبتهم إلى فعولة على فعلي مع أن ذلك لم
يرد عن العرب إلا في مثال واحد هو شنوءة وشنئي، مع أن النحاة يدركون أن هذا
القياس محصور في مثال واحد فقد عقب ابن جني على هذا النوع من القياس
بقوله: «... إن الذي جاء في (فعولة)، هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأت فيه
شيء ينقضه، فإذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان أيضاً صحيحاً في
القياس مقبولاً، فلا غرو ولا ملام»^(٣) في حين أنهم يعترفون بأن (فعيل) بمعنى
(مفعول) كثير في لسان العرب إلا أنهم لا يجيزون القياس عليه.

وهكذا نرى أن هذا النوع من الحصر عند القدماء يقوم على أساس انطباعي
تغليبي أكثر من قيامه على أساس رقمي، كما يفهم في العادة من المنهج الإحصائي
وهذا التغليب قد يتجه أحياناً إلى التعبير الرقمي، ولكنه في الغالب يستند إلى
خبرتهم باللغة.

(١) السيوطي، المزهري، ٤٣٤.

(٢) السيوطي، المزهري، ج١/٢٣٤.

(٣) الخصائص، ج١ ص ١١٦.

اللهجات:

شكل اهتمام النحاة باللهجات العربية خيلاً منهجياً وصفيًا، تناسب مع وعيهم للمستوى اللغوي الفصيح الذي يدرسون، ومن ثم جاءت دراستهم للهجات رافداً من روافد فهم هذا المستوى، وقد تمثلت دراسة النحاة للهجات في ملامح وصفية أهمها :-

١- محاولة الإلمام بالظواهر اللهجية، ووسمها بسمة بارزة فيها، وذلك نحو قولهم، كسكسة بكر، وغمغمة قضاة، وطمطممانية حمير. يروي الجاحظ أن أول من لقب للهجات باللقاب مميزة رجل من (جرم)، كان يجلس في مجلس معاوية بن أبي سفيان، «وقال معاوية يوماً : من أفصح الناس؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات، وتيامنوا عن كسكسة بكر، ليست لهم غمغمة قضاة، ولا طمطممانية حمير، قال : من هم؟ قال : قريش، قال : فمن أنت؟ قال : من جرم. قال: اجلس»^(١).

٢- تعريف هذه الظواهر اللهجية نحو تعريفهم لظاهرة الاستنطاء مع ذكر الشواهد عليها^(٢)، وهي عبارة عن جعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء، ومن الشواهد القرآنية لهذه الظاهرة، (إنا أنطيتناك الكوثر)^(٣) وجاء في الشعر، قول الأعشى^(٤) :

جِيادُكَ فِي الْقِيظِ فِي نَعْمَةٍ تُصانُ الْجَلالَ وَتُنطِي الشُّعيرا

وتعريفهم للتثنية، على أنها كسر حرف المضارعة، وعزاها صاحب لسان العرب إلى كثير من القبائل فقال : «وتعلم بالكسر، لغة قيس وتميم، وأسد، وربيعة، وعمامة

(١) الجاحظ، البيان والتبيين. تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ج٢، ص٢١٢.

(٢) السيوطي، الاقتراح تحقيق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، ١٩٨٦، ص٨٣. وانظر المزهري، ج١/ ٢٢٢.

(٣) سورة الكوثر، وهي قراءة الحسن وطلحة بن مصرف، انظر: تفسير القرطبي، القاهرة، ١٩٦٧م، ج٢، ص٢١٦.

(٤) ديوان الأعشى، بيروت، ١٩٦٠م، ص٩٩.

العرب، وأما أهل الحجاز، وقوم من أعجاز هوازن، وأزد السراة، وبعض هذيل، فيقولون : تعلم والقرآن عليها، وزعم الأخفش أن كل من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلا (تعلم)، بالكسر»^(١).

على أننا نلاحظ أن وقوف النحاة على ظاهرة اللهجات لم يكن وقوفاً متخصصاً، وإن كان ينبيئ بخيط منهجي وصفي. ولعل سبب ذلك أن النحاة كانوا معنيين بالتقعيد للمستوى اللغوي الذي نزل به القرآن الكريم، والذي يعد المستوى الأمثل للفصحى، وقد شاع على لسان قريش التي عدت أفصح العرب، يقول ابن فارس : «أجمع علماؤنا بكلام العرب، والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحلهم، أن قريشاً أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة، وذلك أن الله جل ثناؤه اختارهم من جميع العرب، واصطفاهم واختار منهم نبي الرحمة، محمد صلى الله عليه وسلم، فجعل قريشاً قطآن حرمه، وجيران بيته الحرام وولاته، فكانت وفود العرب من حجأها وغيرهم، يقدون إلى مكة للحج، يتحاكمون إلى قريش في أمورهم، وكانت قريش تعلمهم مناسكهم، وتحكم بينهم، وكانت قريش مع فصاحتها، وحسن لغتها ورقة أسنتها، إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»^(٢).

ويقول السيوطي : «ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وقلقلة بهراء وكسكسة ربيعة، وكشكشة هوازن، وتضجيع قيس وعجرفية ضبة»^(٣).

ومن ثم كان اهتمام النحاة باللهجات بقدر حاجتهم لفهم الظواهر اللغوية الموجودة في المستوى القرآني الذي يدرسون، ومن ذلك :-

١- خرجوا بعض الشواهد التي جاءت مغايرة لما عليه الفصحى، من خلال تعريفهم إلى اللهجات، وذلك نحو ظاهرة إلزام بعض القبائل المثنى علامة واحدة، في حالات

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (علم).

(٢) ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، ص ٢٣.

(٣) السيوطي، المزهري في علوم اللغة، ج ١، ص ١٢٨.

الرفع والنصب والجر، وقد أُثِرَتْ هذه اللهجة عن قبيلة بلحارث بن كعب، وأُثِرَتْ عن كنانة^(١)، وقيل «إنها أُثِرَتْ عنهما وعن خثعم وزبيد»^(٢)، ومن هذه الشواهد، قراءة (إن هذان لساحران)^(٣)، وَخُرِجَتْ عليها بعض أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، نحو: (لا وتران في ليلة)^(٤)، وبعض الشواهد الشعرية نحو:

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتهاها^(٥)

وكذلك أشاروا في باب الممنوع من الصرف إلى أن قبيلة أسد كانت (تصرف الوصف على وزن فَعْلَان)^(٦)، وهي بذلك تعرب أمثال سكران وغضبان وعطشان وحيران، بالحركات الثلاث وذلك نحو: (٧)

النجم حيرانُ.

ظننتُ النجمَ حيراناً.

وإذا كان العلم المؤنث على وزن (فعال)، نحو حَذَام وِرْقَاش فقد كان بنو تميم يمنعونه من الصرف فيقولون:

كُتِبَتْ حَذَامُ.

صَدَّقُوا حَذَامَ.

أرسلتُ لِحَذَامِ.

بينما كان الحجازيون يبنونه على الكسرة فيقولون:

كُتِبَتْ حَذَامِ.

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٧.

(٢) شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٤، ١٩٤٨، ص ٤٧.

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل، بيروت، ج ٣، عالم الكتب، ١٣٠، فأما قوله تعالى: «إن هذان لساحران»، فأمثل الأتوال فيها أن تكون لغة بني الحارث في جعلهم المثني بالالف على كل حال ...

(٤) السيوطي، الهمع ج١، ص ٤٠.

(٥) السابق، ج١/٤٠.

وانظر شرح الكافية، ج ٢، ص ١٦١.

(٦) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١/٦٦.

وانظر: ابن السكيت، اصلاح المنطق ص ٢٥٨.

(٧) أنظر: نهاد الموسى في تاريخ العربية ص ١١٥

صدّقوا حذام.

أرسلت في طلب حذام.

وجاء على لغتهم في البناء على الكسر.

إذا قالت حذام فصدّقوها فإن القول ما قالت حذام^(١)

وأشاروا إلى أن قبيلة هذيل تعرب الاسم الموصول، إعراب جمع المذكر السالم، يُرفع بالواو، ويُنصب ويُجرُّ بالياء، من ذلك قولهم:

وبنو تُوجيَّة الذون هم مُعطٌ مخدِّمة من الخزَّان^(٢)

نحن الذون صبَّحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا^(٣)

٢- أسهمت معرفتهم باللهاجات في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالتضاد والترادف، فرأوا أن ظاهرة الترادف قد تكون نتيجة «بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر للمسمَّى الواحد، من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى، ثم يشتهر الوضعان»^(٤).

وقد يكون نتيجة نطق القبائل للكلمة الواحدة مُبدلة صوتاً مكان صوت آخر، ومن ثم «تتقارب اللفظتان في اللغتين لمعنى واحد، حتى لا تختلف إلا في حرف واحد، ومن أمثلة الإبدال الأيم والأين للحية، وفناء الدار وثناء الدار. ومن أمثلة القلب، ربَّض ورضب وصاعقة، وصاقعة، وعميق، ومعيق»^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب ج٢، ص ٤٠.

وانظر: المبرد، المقتضب ج٢، ص ٤٩/ والبيت للجيم بن صعب والد حنيفة، وعجل بن بكر، وحذام هي زوجته.

(٢) ابن خالوية، إعراب ثلاثين سورة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ، ص ٢٠.

(٣) السيوطي، الهمع ج١، ص ٨٢.

وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك ج١/١٠١.

(٤) السيوطي، المزهرة ج١، ص ٤٠٥-٤٠٦.

(٥) السابق، ج١/٢٧٣.

وروى ابن جنّي عن الأصمعي، قال: «اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر بالصّاد، وقال الآخر: السقر (بالسين) فتراضيا بأول وارء عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما: إنما هو الزقر»^(١).

ويلتقي النحاة في هذا التصور الذي يؤول إلى أن يكون سبباً من أسباب ظاهرة الترادف مع رأي دارمستتر "Darmsteter" بقوله: «إن بعض الألفاظ مع تكونها ودورانها على الألسنة تأخذ شكلين مختلفين، يصبحان مع الاستعمال مترادفين»^(٢).

وتقليب النحاة لمثل هذه الظاهرة يدل دلالة واضحة على فهمهم للخطأ المنهجي الذي يسيرون على هديه، فقد أشاروا إلى أن الترادف الحقيقي ينبغي أن يكون في بيئة لغوية محددة زماناً ومكاناً وهم بذلك أرسوا معلماً مهماً من معالم المنهج الوصفي.

وذكر ابن جنّي: «وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به، فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان ... فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة ...، فإن أخلق الأمر به أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، فلحقت لطول المدّة واتصال استعمالها بلغته الأولى»^(٣)، واضح أن ابن جنّي يبحث الترادف من زاوية وقوعه في قبيلة واحدة، ثم يضع الموازين أو الاحتمالات التي كانت سبباً في وجود هذه المترادفات في هذه البيئة، وضمن هذه اللهجة، وبذلك فقد تكون رؤيته أكثر دقة وحصرأ والتزاماً بالمنهج الوصفي.

(١) الخصائص، ١/٢٧٤.

(٢) حسن ظانًا، كلام العرب دار المعارف، ١٩٧١، ص ١٠٣.

(٣) الخصائص، ج١، ص ٣٧٢.

١. التنغيم :-

من مظاهر الوصفية استحضر النحاة لعناصر الموقف الكلامي من سامع ومتكلم وظروف عامة. فقد اعتنى النحاة بطريقة نطق المتكلم بما قد يكون فيها من تلوينات صوتية سواء في ذلك ما كان مركزاً على الكلمة، وهو ما عرف بالثبُر، وَعَدُّ من وظائف الميزان الصرفي، أو ما كان مركزاً على الجُمْل، وهو مرتبط بالمعنى العام المراد إيصاله إلى السامع بهدف إبراز معلومة جديدة أو تأكيدها، في الجملة، وهذا ما عُرِف بالتنغيم.

والذي يعنينا هنا هو بيان دور القدماء في الإشارة إلى التنغيم، فقد أدركوا تماماً دقائق التلوينات الصوتية التي تظهر في نطق الجملة، وهي تنقل المعنى أو الدلالة من مستوى دلالي إلى مستوى آخر، وقد عدّها النحاة أحياناً مسوغاً للحذف في الجملة وهذا ما عبر عنه ابن جنّي بجلاء، فقد تحذف الصفة أحياناً، ويدل عليها الحال، وذلك فيما حكاه سيبويه^(١) من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون : ليل طويل، قال ابن جنّي : «وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل، لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملتته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والده رجلاً فتزيد في قوة اللفظ ب(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت ب(إنسان) وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن نممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتُقَطِّبُهُ، فيغني ذلك عن قولك : إنساناً لثيماً أو لِحِزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك»^(٢).

(١) الكتاب، ج١، ص ١١٥.

(٢) الخمناث، ج٢، (ص ٢٧٠-٢٧١).

إن ملاحظة الأمثلة التي ذكرها ابن جني للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ، والتمكين من التتمطيط وإطالة الصوت بالحرف المُعَيَّن عليه يكشف أنه لا يعني بكل هذه الصفات إلا ما يعنيه المحدثون بالتنغيم Intonation الذي يؤدي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة. (١)

وقد عبر ابن جني في نص آخر عن التنغيم، وإن لم يذكره بلفظة وإنما ذكره بإجراءاته، فتضام الاستفهام والتعجب لا وسيلة لحدوثه إلا بصورة تنغيمية، وشواهد هذا الأسلوب كثيرة في استعمالنا، فأحياناً نعبر عن تعجبنا ودهشتنا بصيغة سؤال لا نريد به الاستفسار، أي نخرج العبارة في صورة تنغيمية هابطة كقولنا: لا أدري كيف يختلف العرب وهم أخوة في الدين واللفة! فنحن لا نريد بذلك الاستفسار، وإنما نريد إنكار الأمر بصيغة منغمة يختلط فيها الاستفهام والتعجب، وهذا التلوين الصوتي هو الذي يفهم السامع المقصود فلا يبادر في الإجابة. يقول ابن جني: «لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً وذلك نحو قولك: مررت برجل أي رجل، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل، ولست مستفهماً، وكذلك مررت برجل أيماً زجل، لأن ما زائدة، ... وكقول الله سبحانه: (أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) (٢) إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيًا، أي ما قلت لهم». (٣)

وعلى أساس من التنغيم كان للبلاغيين أن يميزوا بين ألوان من الاستفهام والشرط والتعجب والقسم.

ويلتقي ابن سينا مع ابن جني في التعبير عن التنغيم وأثره الدلالي، فبين «أن الكلام مزدوج تركيبه من الحروف، ومما يقترن به إلى جانب الحروف من هيئة ونغمة». (٤)

(١) عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب مطبعة النور عمان، ١٩٨٥م ص ١٨٠.

وانظر: محمد حماسة، النحو والدلالة، القاهرة، ١٩٨٣م، ١٢٤.

(٢) سورة المائدة، الآية ١١٦.

(٣) الخصائص، ج ٢، ص ٢٦٩.

(٤) انظر رأي ابن سينا هذا لدى: عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ٢٦٤-٢٦٥.

وقد عدّ نغم الجملة ذا وظيفة تمييزية من حيث الدلالة الإبلاغية ويؤدي أحياناً دوراً وظيفياً على صعيد البنية النحوية، ولا سيما (في أقسام اللفظ المركب)، فيجب أن لا تتخلل هذه الأقاويل الطويلة إلا النبرات التي لا ينغم فيها، وإنما يراد بها الإمهال فقط، وربما احتيج أن تخلل الألفاظ المفردة، إذا كانت في حكم القضايا، خصوصاً حيث تكون سبيل الشرط والجزاء، كقولهم : لما التمس، (أعطيت) نبرة إلى الحدة، وهو عند الشرط، ويعقب (أعطيت)، نبرة أخرى إلى الثقل).

ويضيف ابن سينا موضحاً دلالة النبر والتنغيم بشكل أكثر جلاءً بقوله :
«بالنبرة يتحدد طابع الجملة إن كان نداءً أو تعجباً أو سؤالاً»^(١).

ويلاحظ أن هناك تداخلاً في فهم ابن سينا للنبر على مستوى الكلمة، والنغم على مستوى الجملة، فهو يجعل النبر، مكوناً من مكونات النغم الذي يقسمه إلى ثلاث هي (الحدة، والثقل، والنبرات)^(٢)، ولكنه عندما يدقق في النبرات يعبر عنها تعبيراً دقيقاً بقوله : «ومن أحوال النغم : النبرات، وهي هيئات في النغم مدّية، غير حرفية يبتدئ بها تارة، وتخلل الكلام تارة، وتعقب النهاية تارة، وربما تكثر في الكلام، وربما تقل، ويكون فيها إشارات نحو الأغراض، وربما كانت مطلقة للإشباع ولتعريف القطع وإمهال السامع ليتصور، ولتفخيم الكلام، وربما أعطيت هذه النبرات، بالحدة والثقل، هيئات تصير بها دالة على أحوال أخرى من أحوال القائل، أنه متحير أو غضبان أو تصير به مستدرجة للمقول معه بتهديد أو تضرع أو غير ذلك، وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها، مثل أن النبرة قد تجعل الخبر استفهاماً، والاستفهام تعجباً وغير ذلك»^(٣).

(١) انظر: عبد السلام المسدي التفكير اللساني في الحضارة العربية ص ٢٦٥.

(٢) السابق ص ٢٦٥.

(٣) السابق ص ٢٦٦.

شكلت الدلالة الاجتماعية خيطاً منهجياً وصفيّاً عند نحاة العربية أي تلك الدلالة المترتبة على سياق الحال "context of situation" الذي يحدد الإطار والبيئة للحدث، ويحيط بالظروف والملابسات التي صاحبته.

يقول ابن جنّي: «والذي يدلُّ على أنهم قد أحسوا ما أحسسنا وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم من إرادته وقصده، شيئان : أحدهما حاضر معنا، والآخر غائب عنا. إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا، فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب، ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصورها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والانس به والاستيحاش منه، والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود، بل الحالفة على ما في النفوس»^(١).

فهو يستعين في بيانه لما قصدته العرب، بما يشاهده من أحوال المتكلمين ووجوههم، ممن أتاحت له رؤيتهم في أثناء حديثهم أو يستعين بما نقله العلماء عن أحوال المتكلمين وسجلوه عن لم يحضر حديثهم، وبذلك تكون الدلالة الاجتماعية رافداً من الروافد الهامة في درس الظاهرة اللغوية، إذ لم تعتمد اعتماداً تاماً منقطعاً على ملاحظة الشكل الكلامي.

وكذلك فقد أشار ابن جنّي إلى أهمية الحدث غير الكلامي إضافة إلى الحدث الكلامي، في إدراك المعنى، فهو يرى أن التصرفات التي تبدر والملامح التي تتشكل على الوجه تصور ما في النفس تصويراً يقسم على صدق القول، ويوضح ذلك بقوله: «ألا ترى إلى قوله :

تقول -وصكّت وجهها- بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس؟

فالذي سمع كلامها مباشرة، أي قولها (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس)، وشاهدها تصك وجهها بيديها في الوقت نفسه سيكون أشدّ تأثراً، وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين.^(٢)

(١) الخصائص. ٢٤٥/١.

(٢) الخصائص ٢٤٥/١. والشاعر هو نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي. والمتقاعس: الذي يدفع صدره إلى الأمام والخلف بصورة متوالية.

بل يذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك، فيرى أن الحال المشاهدة (الحدث غير الكلامي)، يمكن أن ينوب عن اللفظ ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية، التي تترتب عليها المعاني الدلالية، يقول: "ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدّ سهماً نحو الغرض، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، وأصاب في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ. غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده: زيداً، أي أضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به."^(١)

«وعلى هذا يتخرج عندهم، حذف فعل القسم وذلك أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمراً لعلم السامع به.»^(٢)

بل لعل ظاهرة الحذف من أكثر الظواهر التي استبطن النحاة فيها النصوص اللغوية، وجمعوا في تفسيرها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، من ذلك تقديرهم للحذف في قول العرب: «أتميمياً مرة وقيسياً أخرى» بما يتناسب مع خروج صيغة الاستفهام إلى معنى التوبيخ، قال سيبويه: «وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فإنك في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوّن وتَنقُل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك.»^(٣)

وكذلك قدرّوا فعلاً ناصباً إذا ورد اللفظ منصوباً دون ذكر ناصب بناءً على قرينة لفظية أو حالية: كما في قولهم أهلاً وسهلاً ومرحباً، تقديره: وجدت أهلاً، وسلكت سهلاً، وصادفت رحباً، وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال، ولدلالة القرينة عليه.^(٤)

(١) السابق. وانظر: المبرد، المقتضب ج٢، ص ٨١.

(٢) المبرد، المقتضب ج٢، ص ٣٠٨.

(٣) الكتاب، ج١/٣٤٢.

(٤) الكتاب، ج١/٢٩٥.

وأشار ابن جنِّي إلى ضرورة الإحاطة بالأشياء الوثيقة الصلة بالموقف الكلامي، وضرب مثلاً لذلك بقوله: «وكذلك قول الآخر: قلنا لها قفي لنا، قالت: قاف، لو نقل إلينا هذا الشعر شيئاً آخر من جملة الحال، فقال مع قوله: «قالت: قاف (وأمسكت بزمام بغيرها)».. لكان أبين لما كانوا عليه، وأدلّ على أنها أرادت: وقفت أو توقفت، دون أن يظن أنها أرادت: قفي لنا! يقول لي: قفي لنا! متعجبة منه، وهو إذا شاهدها وقد وقفت، علم أن قولها (قاف) إجابة له، لا ردّاً لقوله وتَعَجَّبُ منه في قوله: (قفي لنا)»^(١).

وكذلك فقد أدرك ابن السراج قيمة الموقف الكلامي في فهم الظاهرة اللغوية، من ذلك ذكره لقيمة السياق في فهم دلالة بعض الأمثال نحو قولنا «رفع عقيرته»: إذا رفع صوته، فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع، ق، ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جداً، وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة»^(٢).

ومن الأدلة على أن اللغة لا تنفك عن السياق الاجتماعي إضافة إلى بنائها الداخلي، أن سيبويه اعتبر موقف الاستعمال فيصلاً لصحة التراكيب النحوية وخطئها، فقد يكون التركيب صحيحاً في موقف، وربما لا يكون كذلك في موقف آخر، مثال ذلك قول سيبويه: «... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر، فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً، وهو زيدٌ منطلقاً كان مُحالاً، لأنه إنما أراد أن يُخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو، وأنا، علامتان للمضمّر، وإنما يُضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أن رجلاً لو كان خُلفَ حائط أو في موضع تجهله فيه قلت: من أنت؟ فقال: أنا عبدُ الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً»^(٣).

ومن الأدلة التي تشير إلى إدراك النحاة لاندغام اللغة في نظامها الداخلي

(١) الخصائص، ج١/٢٤٦.

(٢) السابق، ١/٢٤٨.

(٣) الكتاب، ج٢/٨٠، ٨١.

الخاص بالحياة في مجالها الخارجي العام، أنهم احتفوا بالمواضع المتفقة بين النظام اللساني ونظام الوجود الخارجي، فاعتبروا أن المؤنث الحقيقي أقوى من المؤنث المجازي لأنه اجتمع له التأنيث من جهين، داخلي لغوي، وخارجي وجودي. يقول الزمخشري: «والتأنيث على ضربين: حقيقي كتأنيث المرأة والناقاة ونحوهما مما بإزائه ذكّر من الحيوان، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والأصطلاح، والحقيقي أقوى...»^(١)

بل إن النحاة التفتوا إلى "حال الطقس" وما يكون له من أثر في فهم التراكيب اللغوية، من ذلك ما قاله الزمخشري: «ولا تستعمل "إن" إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها؛ ولذلك قُبِحَ .. إن طَلَعَتُ الشمسُ، أتَكَ، إلا في اليوم المُغِيمِ»^(٢)

وقد عدّوا علم السامع مُسوِّغاً للحذف، فهو يُسوِّغُ عندهم حذف المبتدأ، واسم لا النافية للجنس، وخبر (إن وأخواتها)، وصلة الموصول والمعطوف، والمفعول ... يقول ابن السراج، «والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير، موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون»^(٣)

وقد أدركوا أهمية اللقاء بين المتكلم والسامع في الموقف الكلامي، وما قد يصدر عن المتكلم من إشارات ربما كانت أبلغ في الدلالة من الكلام نفسه، يقول ابن جنّي: «فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه ... وعلى ذلك قالوا: رَبُّ إِشَارَةٌ أَبْلَغُ مِنْ عِبَارَةٍ وقال لي بعض مشايخنا (رحمه الله): أنا لا أحسنُ أن أكلم إنساناً في الظلمة»^(٤) ومن ثم نستطيع القول إن الالتفات إلى البعد الاجتماعي في دراسة الظاهرة اللغوية حاضرة في أذهان النحاة، وهو يشكل خيطاً منهجياً وصفيّاً استعانوا به في دراسة الظاهرة اللغوية، وأنه ليس من مستحدثات هذا العصر.

(١) المفصل. ص ٨٢.

(٢) الزمخشري المفصل. ص ١٥٠.

(٣) ابن السراج. الأصول في علم النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٦٤، ص ٢٤١.

(٤) ابن جنّي. الخصائص. ج ١، ص ٢٤٧.

المبحث الثاني

الاتجاه العقلي

يستمد هذا الاتجاه تكوينه من ثلاثة روافد هي:-

١. الاتجاه العقلي الفلسفي.

٢. الاتجاه العقلي المنطقي.

٣. الاتجاه العقلي المعياري.

١. الاتجاه العقلي الفلسفي :

أ- أثر الفلسفة الاغريقية في التفكير النحوي : ربما كان تأثير النحاة القدماء بالفلسفة الإغريقية من أوائل القضايا التي تواجه الدارس عند تحليل هذا الاتجاه، وهي قضية خلافية بين الباحثين قديماً وحديثاً، فمنهم من ينكر هذا التأثير كالزجاجي حيث يقول عندما تحدث عن حد الاسم. «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به، هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأنه له نقص، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حده أحد أخرجاً عن أوضاع النحو، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم، لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، هو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثيراً من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو : إن ولكن وما أشبه ذلك»^(١)

ومن المحدثين من ينكر تأثير النحاة بمنطق اليونان، فقد ذهب علي النشار إلى أن منطق النحاة اليونان يعدُّ تعبيراً عن الروح اليونانية في نظرتها إلى

(١) الإيضاح في علم النحو تحقيق مازن المبارك. ص ٤٨.

الكون، وفي محاولتها إقامة مذاهب في الوجود، «وقد رفض الإسلام علوم اليونان الفكرية رفضاً قاسياً وحاربها أشد محاربة، وكانت الروح الإسلامية تستمد مقوماتها من بيئة مخالفة وجنس مخالف، وتصور حضاري جديد، فكان من المحتم أن يكون لها منهج في البحث مختلف أشد الاختلاف عن منهج اليونان، يستمد مقوماته من حضارتها العلمية المقدسة»^(١).

ومن الباحثين من يرى أنك «إذا درست فلسفة النحو العربي وجدت أنه لا يخرج بجوهره عن فلسفة أرسطو في اللغة»^(٢)، وأرى أن التآثر والتأثير، يُعدُّ سمة إنسانية في المجالات الحياتية المتنوعة، وعلى هذا، فمن الطبيعي، أن ينتفع علماء نذروا أنفسهم لخدموا لغة عقيدتهم بجميع المعارف والمناهج التي انصهرت في بوتقة المجتمع البصري بوجه خاص، إذ كان مزدحماً بشتى العلوم. ولا يخفى من تراث تلك الفترة أنهم أخضعوا بحوثهم للعقل، ولا سيما أن فرقاء إسلامية جديدة ظهرت، كالخوارج والشيعية والمعتزلة، الذين أطلقوا للعقل العنان في بحث المسائل. وكذلك فقد قامت مجادلات حادة، بين هذه الفرق، وغيرها كالمرجئة، والدهرية والقدرية، ومن ثم فقد كان التفكير المنطقي، سمة بارزة -ربما كانت معارف الأمم السابقة رافداً من روافدها- إلا أنها بلاشك ظلت تحمل بصمات فكرية خاصة تحفظ لعلماء العربية بشكل عام، دورهم المهم في بناء قاعدة المعارف المختلفة، ومن ثم فإنني لا أجد مسوغاً لهذه الحدة في الخلاف الذي شاع بين الباحثين، في هذه المسألة فجعلهم على طرفي نقيض، وقد كان لبعضهم نظرة تتسم بالموضوعية وتتناسب مع الغموض التاريخي الذي يحيط بمسألة التآثر هذه. يقول بروكلمان : «إن أوائل علم اللغة العربية ستبقى محوطة بالغموض والظلام، لأنه لا يكاد يُنتظر أن يُكشَف النقب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها، ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تآثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية ... والرأي الذي يتكرر دوماً

(١) علي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ص ٤.

(٢) أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، ص ٢٣.
وانظر من المؤيدين :

أ. حسن عون، اللغة والنحو ط ١، ١٩٥٢ م.

ب. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب.

عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة. بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى، من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية»^(١).

ويقف ليتمان موقفاً وسطاً قائلاً: «ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أنه أبداع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق، تعلموا أيضاً شيئاً من النحو ... وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، وهذا تقسيم أصلي، أما الفلسفة فينقسم فيها الكلام إلى اسم وفعل ورباط. وهذه الكلمات تُرجمت من اليونانية إلى السريانية ومنها إلى العربية، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف، فإنها اصطلاحات عربية ما تُرجمت ولا نُقلت»^(٢).

وأرى أن هذا الرأي يتسم بالموضوعية، ذلك أنه لم يُغفل المناخ العام الذي نشأ فيه النحو، حيث تأثر تأثراً واضحاً بالفكر الإسلامي، ولا سيما في مراحل الأولى^(٣)، ويبدو ذلك من مظاهر متعددة لعل أبرزها :-

١- الاهتمام بالنصوص، وقد مرّ بنا بعض ظواهر عناية النحاة بجمعها والإلمام بها، وكذلك حرصهم على مراعاتها عندما يضعون القواعد النحوية، وبذلك كانت القواعد تمثل الواقع اللغوي وتصفه، وهذا يتفق مع واقع القياس الأصولي، الذي قام على تقسيم الأدلة الشرعية إلى:

أ. ما يرجع إلى النقل المحض.

ب. ما يمتد عن الرأي المحض.

(١) بروكلمان. تاريخ الأدب العربي. ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف. ١٩٦٨ ج٢، ص ١٢٣.

(٢) أحمد أمين. ضحى الإسلام. طه مكتبة النهضة المصرية ج٢، ص ٢٩٢.

(٣) انظر: إسماعيل معاصرة، نظريات المستشرقين فقي نشأة الدراسات اللغوية ص ٤٥-٥٠.

ثم بعد ذلك قرروا أن كلا الضربين لا ينفصل عن الآخر، لأن «كل واحد من الضربين مفتقر إلى الآخر، لأن الاستدلال بالمنقولات لأبد فيه من النظر، كما أن الرأي لا يعتبر شرعاً إلا إذا استند إلى النقل»^(١).

بينما نجد أن القياس النحوي في مرحلة تالية، أصبح ينطلق من الفكرة العقلية أو الصورة الذهنية، وليس «النقل الذي ينسخ كل فكرة تنبثق منه، ويدحض كل صورة لا تمتد عنه»^(٢).

٢- وقوف التعليل النحوي عند ما هو موجود بالفعل من الظواهر، ومقنن في القواعد النحوية، أي أن هدف التعليل مجرد إيجاد مبرر للمتعلمين لاستيعاب القواعد، دون أن يكون لها أثر في صياغة القواعد، وذلك نحو تقسيم العلة إلى «بسيطة ومركبة»^(٣)، وتحديد مسالك العلة في الإجماع والنص والشبه والطرد وغيرها.

وكذلك في استعمال بعض المصطلحات الأصولية في جوانب مختلفة من الحكم النحوي، وذلك نحو : واجب وممتنع، وحسن وقبيح^(٤). وأما بعد ذلك فقد تعقدت العلة لدرجة وصلت معها إلى محاولة النحاة لاكتشاف العلة المؤثرة في الظواهر، ثم بناء القواعد عليها. يبدو ذلك من قول السيوطي : «إذا استقرت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة، ولا متسمح فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومتمحلة، واستدلّ لهم على ذلك بأنها أبدأ تكون هي تابعة للوجود لا الوجود تابعا لها فيمغزل عن الحق»^(٥).

ب- بعض الأمثلة الدالة على التفكير الفلسفي عند النحاة.

- (١) المشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١ ج٢/٢١-٢٢.
- (٢) علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣ ص٨٩-٩٤.
- (٣) السيوطي الاقتراح، ص٥٢.
- (٤) السابق ص١-١١.
- (٥) السيوطي الاقتراح.. ص٤٥.

ومن أمثلة الاتجاه الفلسفي، عند النحاة، تعليلهم لإعراب الفعل، وذلك لشبهه بالاسم، فقد سُمِّي مضارعاً لمضارعه للاسم «يبني مع النونين لمعارضتها بسبب إعرابه، أي شبهه بالاسم»^(١) وهذا ربما يلتقي مع ما تمثلوه، من ثقافتهم أن الذات أهم الموجودات، وأن الأحداث تليها في الأهمية، ومن ثم كانت الأسماء، وهي تدل على ذوات أقوى الكلمات، ويليهما الأفعال في قوتها، أما الحروف فهي أضعف الثلاثة، ولما شبهوا الفعل المضارع، باسم الفاعل في المعنى والعمل، فقد اكتسب قوة الاسم، ولكن عندما لحقت به نون التوكيد ونون الإناث بعد عن هذا الشبه بالاسم، ذلك أنهما لا تدخلان على الأسماء، ولما بعد عن هذا الشبه فقد ميزت الإعراب التي اكتسبها من شبهه به.

ويبدو التفكير الفلسفي، في جدلهم حول أولية المصدر والفعل، فيرى البصريون؛ أن المصدر أصل للفعل، ويرى الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر.

ويذهب البصريون إلى إثبات رأيهم مذهباً فلسفياً، إذ يرون أن الفعل يدل على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط، وقد علمنا أن المصدر أحد الشئيين اللذين يدل عليها الفعل، وقد صح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين، ويرون أيضاً أن الفعل يُصاغ منه صيغ تدل على أزمنة مختلفة نحو (كُتِبَ، يَكْتُبُ، اكتبْ)، في حين أن المصدر في جميع ذلك واحد.

ويفترضون أن الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه، على أن يكون ذلك الفرع محاكياً للأصل قائماً بنفسه، غير محتاج إلى سواه.

ثم إنهم يستدلون بالمعنى المعجمي، فيرون أن المصدر هو الأصل وذلك لتسميته مصدراً، ذلك أن المصدر هو الموضع الذي يُصدر عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل (مصدر)، فلما سُمِّي مصدرًا دل على أن الفعل قد صدر عنه.^(٢)

(١) ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/٢٣٥.

(٢) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، المسألة الثامنة والعشرون (٢٨)، ص٢٣٥. وانظر: محمد عبد المطلب البكاء، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠، ص٧٩.

ويبدو التفكير الفلسفي عند النحاة أيضاً من خلال اعتمادهم على فكرة الحلول والتوحيد، وهي فكرة فلسفية، كانت أساساً في خلاف الكوفيين في العامل في المفعول به، فقد ذهب بعضهم إلى أن عامل النصب هو الفعل والفاعل جميعاً، وذهب بعضهم إلى أن العامل معنى المفعولية، وحجة الذين ذهبوا إلى أنه الفعل والفاعل، هي الفكرة الفلسفية التي تنص على أنه لا يوجد فعل بدون فاعل، لأن أحدهما يدور في الآخر. بمعنى أن أحدهما حلٌّ في الآخر وتوحدٌ معه.^(١)

ومن ذلك أيضاً استعارة النحاة لنظرية الفيض من الفلسفة لتطبيقها على بعض العوامل، ففي مثل! (إن أمامك زيداً)، يقول الكوفيون! «إنَّ المحلَّ عندنا اجتمع فيه نصبان، نصبُ المحلِّ في نفسه، ونصبُ العامل، ففاضُ أحدهما إلى زيدٍ فنصبه».^(٢)

ويمكن ردُّ أقسام القياس من حيث الاطراد والشذوذ إلى فكرة فلسفية، ذلك أن غاية الفيلسوف هي اتخاذ موقف محدد وشامل، ومتسم بالاتساق مع مشكلات الفكر والواقع معاً، وبذلك فإن الحكم الفلسفي يتسم بأمرين :

أولهما : أنه يمتد من الصور الذهنية للواقع، وليس من الأحداث الواقعية.

وثانيهما : أنه يتصف بالاطراد النظري بحكم امتداده عن الصور الذهنية

المتسقة في الفكر.^(٣)

ومن هنا فقد صح عند ابن جنّي أن يجعل نوعاً من أنواع القياس «المُطرَد

في السماع والشاذ في القياس» وكذلك «المُطرَد في القياس، والشاذ في السماع»^(٤).

(١) الأزهرى. التصريح على التوضيح. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة. ج١/٩-٣٠.

وانظر: ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة ١١، ص ٧٨.

(٢) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف. مسألة ٦، ج١/١٠٦-١٠٢.

(٣) علي أبو المكارم. تقويم الفكر النحوي دار الثقافة. بيروت ص ١٣٥.

(٤) الخصائص. ٩٦/١ وما بعدها.

وهذا يشير إلى تفاوت كبير في الحكم بين السماع والقياس، وهذا دليل على أن الإدراك العقلي للنصوص اللغوية أغنى، إلى حد بعيد، عن المسموع والمروي.

وقد أسهمت النزعة الفلسفية، في خلق أبواب نحوية جديدة، من ذلك باب التنازع. الذي عبّر عنه سيبويه بقوله: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك، وهو قولك: (ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً)، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى، فقد يُعْلَمُ أن الأول قد وقع، إلا أنه لا يُعْمَلُ في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عَرَفَ أن الأول قد وقع بزيد»^(١).

(١) الكتاب، ج١/٧٣-٧٤.

٢- الاتجاه العقلي المنطقي

يُضْرَف الذهن عند ذكر المنطق إلى المنطق الفلسفي المتعلق بأرسطو، مع أن للمنطق تعريفات كثيرة عند القدماء، أمثال الشريف الجرجاني، فقد ربط بين المعايير العقلية واللغوية بقوله: «المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر فهو علمٌ ألي»^(١). وعرف المنطق أيضاً أنه: «اسمٌ يُطلق على العلم الذي يدرس أشكال التفكير، أي العلاقات التي تعبر عنها اللغة، بصرف النظر عن الموضوعات التي تُنصبُّ عليها عملية التفكير»^(٢).

ولعل ملامح التفكير المنطقي، عند النحاة، تبرز في بعض أشكال القياس، وبعض أشكال التعليل.

١- القياس المنطقي:

غلب على القياس عند أوائل النحاة الطابع الوصفي، إلا أنه اتجه بعد ذلك اتجاهاً شكلياً يقوم على مدى أطراد الظواهر وشيوعها، فأصبح يعرف بأنه إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقد عبّر عن ذلك ابن الأنباري بقوله: «لابد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع، وعلة وحكم، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله، فتقول: اسم، أسند الفعل إليه، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع»^(٣). ومن ثم فإننا نستطيع القول إن القياس بعد القرن الثالث اتخذ مناهج متباينة.

قياس يلتزم ما ورد من كلام العرب، من صيغ ومفردات وهذا يُعدُّ استمراراً لما كان عند النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه، والذي مثله سيبويه بقوله: «وهذا هو القياس، ألا ترى أنك إذا سمعت قامَ زيدٌ، أجزت أنت، ظرُفَ

(١) الشريف الجرجاني التعريفات. ط. مبيح القاهرة، ١٩٣٨، ص ٢٠٨.

(٢) محمود قاسم. المنطق ونظرية البحث. ط ٢، مطبعة الأنجلو المصرية. مصر، ص ٥٠.

(٣) لمع الأذلة. تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص ٩٢.

خالد، وحمق بشر، وكان ما قسسته عربياً كالذي قسسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب، (أنت ولا غيرك)، اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً، وقسست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس).^(١)

وما ينطبق على المفردات والصيغ عند الخليل وسيبويه ينطبق على الاشتقاقات غير المسموعة، إذ يريان أنه « ما لم يكن من كلام العرب، فليس له معنى في كلامهم، فكيف تجعل مثلاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ». ^(٢)

قياس الاشتقاقات غير المسموعة :

ومن أشهر أعلامه أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (الأوسط)، فقد ذكر المازني عنه : « أنه كان يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته، إذا قلت لي، ابن من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، يقول : (إنما سألتني أن أمثل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب ». ^(٣)

وقد وافق أبو علي الفارسي وابن جني في هذه المسألة رأي الخليل وسيبويه يقول ابن جنّي : « القول في هذا الخلاف - ما ذهب إليه سيبويه»، وقال الفارسي: « والقياس ألا يجوز أن تبني على أمثلة العرب، لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام العرب ».

ويستطرد ابن جنّي معللاً رأيهما : « وليس لأجد أن يقول ، هلاً جاء في الأمثلة ما لم يجي ؟ لأن هذا كان يكون باباً غير مدرك، وإنما سبيله أن يُذكر ما جاء، ويُضربَ عما لم يجي . فلا يُذكر، إلا أن يكون امتناعهم منه لعله، لأنك إنما تفسر أحكام لغتهم، لا ما لم يجي عنهم، ولأنك لو ذهبت تذكر أحكام ما لم يجيء لكننت قد شرعت في تفسير ما لم ينطق به عربي، وكان ذلك يكون تخليطاً وهوساً، لأن فيما خرج إلى الوجود شغلاً عما هو باق في العدم ». ^(٤)

(١) الكتاب. ج١، ص٦٢.

(٢) ابن جنّي. المنصف (شرح التصريف)، تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤ ج١/١٨٠.

(٣) السابق، ج١/١٨٠.

(٤) السابق، ج١/١٨١.

بيد أن الفارسي وابن جنّي لم يلتزما بقياس الخليل وسيبويه، بل خرجا عليه كثيراً حتى وصفت كتب أبي علي الفارسي بالفموض ولا سيما كتابه (المسائل العسكرية)، وذلك «لأنه حشاه بمسائل المنطق، ومسائل الخلاف، وأبهما كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل، ومن اعتراض إلى اعتراض»^(١)، ويرى ابن جنّي أن (مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبأ من كتاب لغة عند عيون الناس) ولا يرى ابن جنّي حرجاً في الدعوة إلى الارتجال في القياس : يقول: «للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع»^(٢) ويقول : «... حتى إذا أدك القياس ما لم تنطبق به العرب قط، فليس لك أن ترمي به، بل تعده لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة، لأنه قياس على كلامهم»^(٣) ومن ثم تستطيع القول، إن ميل ابن جنّي لرأي سيبويه السابق كان ميلاً نظرياً ولم يكن متمثلاً في تطبيقاته. يبدو ذلك بوضوح من خلال تقسيمه المشهور لمادة اللغة إلى أربعة أقسام هي :

- ١- مطرد سماعاً وقياساً ، وهذا هو الغاية المطلوبة.
- ٢- مطرد في القياس، شاذ في الاستعمال، وذلك نحو الماضي من (يدع).
- ٣- مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس، نحو : استصوبت الأمر، ولا يقال استصوبت، ومنه : استحوذ، واستنوق الجمل، ولا يقال : استحاذا واستناق.
- ٤- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وذلك كأن نستعمل اسم المفعول من الفعل الذي عينه واو، فنقول: ثوب مصوون والصواب: مَصُون، ويعقب على ذلك بقوله : «واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال، وشذ في القياس، فلا بد من اتباع السماع، الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يُقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ ، واستصوب أديتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع بهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول في : استقام :

(١) عيد الفتح شلبي. أبو علي الفارسي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ، ص ٤٩٢.

وانظر: إسماعيل عمارة، المسائل العسكرية، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص ١٩

(٢) ابن جنّي والخصائص ج١/١٨٩.

(٣) السابق ج١/١٢٦.

استتقوّم. ولا في استساع : استسوغ ولا في استباع : استبيع ولا في أعاد : أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك، قياساً على قولهم : أخوص الرمث (والرمث شجر ترعاه الربيل، وإخوصه، أن يبدو فيه ورق ناعم، كأنه خوصة) ^(١) في حين يرى أنه «إن كان الشيء شاذاً في السماع، مطّرداً في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وَذَر، وودع)، لأنهم لم يقولوها، ولا غرواً عليك أن تستعمل نذيرهما نحو : وَزَن، ووعَدَ لو لم تسمعهما» ^(٢).

وقد مضى النحاة في تطبيقات المنهج الذي صرح به الأخفش الأوسط في القياس، إلى حد التمثل، من ذلك قياسهم مسائل مشكوكا فيها، على مسائل مشكوك فيها أصلاً، فقد قاسوا عمل "لات" على "لا" العاملة عمل "إن"، فالمقيس عليه وهو "لا" العاملة عمل "إن"، ليس مقطوعاً به، بل مشكوك فيه، والمقيس أيضاً كذلك، ومع ذلك أباح النحاة إلحاق "لات" بـ(لا)، دون أن يدركوا أنه يتناقض مع ما اعتبروه أصلاً للمقياس، من أصالة الحكم وثبوته في المقيس عليه. ^(٣)

وقد قاس النحاة عمل (إلا)، النصب في المستثنى، على عمل (يا)، مع أن، إعمال (يا) في النداء مختلف فيه، فمن النحاة من ذهب إلى أن العامل هو "يا" ومنهم من قال : فِعْلٌ مقدر بعد يا، انطلاقاً من قاعدة أن «الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه» ^(٤).

واعتمد النحاة على القياس المنطقي القائم على المقدمتين الكبرى والصغرى. والنتيجة في تصنيفهم للاسم والفعل من حيث الخفة والثقل، وذلك بأن افترضوا أن الفعل أثقل من الاسم. بناء على مقدمة كبرى، مفادها: أن ما يستتر في الآخر هو الأخف، ومقدمة صغرى مفادها: أن الاسم يستتر في الفعل. فالنتيجة أن الاسم أخف من الفعل. وقد أثبتوا ذلك بطريق آخر، وهو نفي المنطق.

(١) ابن جني. الخصائص. ج١/٩٧-٩٩.

(٢) السابق. ج١/ص ٩٩.

(٣) ابن هشام. مغني اللبيب. ج١/٣٥٤.

(٤) ابن الأتباري. لمع الأدلة. ص ١٢٥.

بأن قلبوا المسألة بصورة أخرى فيها نفي للمنطق، يقضي بأن : الفعل لا يستتر في الاسم. فالفعل أثقل وبذلك فإن نتيجة "الفعل أثقل من الاسم" نتيجة منطقية في النفي والإثبات.

ومن التفكير المنطقي أيضاً : العامل الأضعف لا يعمل في العامل الأقوى، مثال ذلك أن "ما" الحجازية لا تعمل في الخبر كما تعمل ليس، لأن ليس فعل و "ما" حرف.

وكذلك قولهم اجتماع عاملين على معمول واحد محال. استدل بذلك الكوفيون على أن (إن) لا تعمل في الخبر لضعفها، وإنما يرتفع الخبر بما كان يرتفع به قبل دخولها، وإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فلا إحالة إذن، لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إن (إن) هي العاملة في الخبر، فيجتمع عاملان فيكون محالاً.

واستدل به البصريون على أنه لا يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر، لأن ذلك يؤدي إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان، وذلك محال.

ونلاحظ أن، مناقشة النحاة للقياس، في هذه المرحلة اعتمدت على أسس منطقية، أكثر من استنادها إلى واقع اللغة، فقد رفض فريق من النحاة القياس السابق، بحجة منطقية مفادها «أنه لو جاز القياس على مختلف فيه، لأدب ذلك إلى محال، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل»^(١).

ورد ابن الأنباري على هؤلاء رداً قائماً على المنطق أيضاً بقوله : «لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك (لات) فرع على (لا)، و(لا) فرع على (ليس)، ف(لا) أصل ل(لات) وفرع ل(ليس)، ولا تناقض في ذلك، وإنما يتم التناقض، أن يكون فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأما من جهتين مختلفتين فلا تناقض في ذلك»^(٢).

(١) ابن الأنباري. لمع الأدلة. ص ١٢٦.

(٢) السابق ص ١٢٦.

وقد بالغ النحاة في مثل هذا القياس إلى حد يفضي باللغة إلى قدر كبير من الثقل.

مثال ذلك في باب التنازع قولهم، ومنها «أعلمتُ وأعلمونيهم إياهمُ الزَيدَينَ العَمرَينَ منطلقين»^(١).

وهذا ما أثار ابن مضاء القرطبي، فانتقد طريقة الأخفش في قياس أبنية لم تسمع قائلًا: "... فكيف إذا أكثر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت فيه أطناب القول، مع قلة جدواه، وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المُستَغنى عنه"^(٢).

وكذلك انتقد كثرة العبارات المصنوعة في أبواب النحو المختلفة ولا سيما في باب التنازع، حيث قال: وتقول: (أعلمتُ وأعلمني زيدُ عمراً منطلقاً)، على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأول: (أعلمتُ وأعلمنيه إياه زيداً عمراً منطلقاً)، وفي التثنية: (أعلمتُ وأعلمانيهما الزيدَينَ العَمرَينَ منطلقَينَ)، وفي الجمع: (أعلمتُ وأعلمنيهم إياهمَ الزيدَينَ العَمرَينَ منطلقَينَ)، تقدير الكلام: (أعلمتُ الزيدَينَ العَمرَينَ منطلقَينَ وأعلمونيهم إياهمَ)، يقول: «ورأيي في هذه المشكلة وما شاكلها أنها لا تجوز، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد، قياس بعيد، لما فيه من الأشكال بكثرة الضمانر والتأخير والتقديم»^(٣)، مع أن ابن مضاء لا ينكر الصورة الأصلية للتنازع وهي (ضربتُ وضربني زيدُ)، بل يُقرُّ أنه تركيب وارد على السنة العرب، ولكنه يرفض كثرة الافتراض القائم على المنطق والمجافي للاستعمال اللغوي، مما جعل «البحث عن المنطق قد يرمي بالباحث إلى جانب النحو، كما أن البحث عن النحو قد يرمي به إلى جانب المنطق ولولا أن الكمال غير مستطاع، لكان يجب أن يكون المنطقي نَحْوياً والنحوي منطقياً»^(٤).

(١) ابن مضاء. الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي، دت، ص ١٠٩-١١٢.

(٢) السابق، ص ٣٥.

(٣) السابق، ص ٣٧.

(٤) أبو حيان التوحيدي، المقايسات، بغداد، ١٩٧٠، ص ١٢٢.

وللنحاة المعاصرين مآخذ على مرحلة التمثل في القياس، وذلك لأنه من شأنها أن تشغل الباحثين عن الاهتمام بجوهر بحوثهم، وهو حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، إلى بحوث هي أقرب إلى الرياضة العقلية منها إلى اللغة، كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

ب- التعليل المنطقي

تطور التعليل عند النحاة من تعليل وصفي يكتفي بتسويغ الظواهر اللغوية، ويربط بينها كما أوضحنا سابقاً، إلى شكل آخر، أصبحت فيه العلة هدفاً تُعدّل من أجلها القواعد، وذلك في أوائل القرن الثالث وما بعده، إثر انتشار حركة الترجمة، وما ترتب على ذلك من وقوف النحاة على حصيلة التراث الإنساني من يوناني وفارسي. وهندي، ويذكر أن حركة الترجمة آنذاك، كانت تلقى دعماً من الدولة الإسلامية وذلك بتيسير حصول المترجمين على المخطوطات. وقد يصل أمر التيسير إلى درجة استخدام الاتصالات السياسية أحياناً^(١).

إضافة إلى التطور الطبيعي للتعليل الذي أضاف منطلقات جديدة تقوم على المنطق، فأصبح لا يكتفي بتبرير الظواهر اللغوية، وإنما أخذ يوجد ما ينبغي أن ينسجم مع العلة، فالعلة أصبحت هدفاً تُعدّل من أجلها القواعد، ومن ثم نشأ نوعان جديان من العلة هما: القياسية، والجدلية، إضافة إلى النوع الذي يمكن أن يُعدّ امتداداً طبيعياً للتعليل الوصفي وهو ما سمّاه الزجّاجي بالعلة التعليمية، والذي ظل يهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها.

يقول الزجّاجي: "فأما العلة القياسية فإن يُقال لمن قال: نصبت زيداً بـ(أن)، في قوله: إن زيداً قائمٌ، ولم يجب أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُمِلت عليه، فأعملتُ إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مُشَبَّه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مُشَبَّه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله، نحو: ضَرَبَ أخاك محمداً، وما أشبه ذلك.

(١) أنظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص ٢٧.

وأما العلة الجدلية، فكل ما يعتل به في باب (إن) بعد هذا، مثل أن يقال :
 فمن أي جهة شابته هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبا الماضي أم
 المستقبل أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبهتموها
 بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو : ضَرَبَ زيداً
 عمرو؟ وهلاً شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان؟
 فأي علة دعيتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وكل شيء اعتل به المسؤول
 جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر^(١)، ومن أمثلة التعليل التي
 تمثل الخيط المنهجي المنطقي عندهم ما يأتي:-

١- قولهم في الأفعال، أيها أسبق. قال الزجاجي «اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم
 الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهو في التقدم
 منتظر، ثم يصير في الحال، ثم ماضياً، فيُخبرُ عنه بالماضي، فانسبق الأفعال في
 المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي»^(٢).

٢- إعمال اسم الفاعل والمصدر قال الزجاجي: «ضاربٌ تعمل عمل تَضربُ، كما أن
 يضرب أعرب لأنه ضارعه، فكذلك ضاربٌ يعمل عمله لمضارعه إياه، فحُمِل كل
 واحد منها على صاحبه، والمصدر الذي يكون بمعنى «أن فعل» أو «أن يفعل» يعمل
 عمل اسم الفاعل، لأنه اسم الفعل، وفيه دليل على الفعل، ولا يتقدم مفعوله على
 فاعله، لأنه لم يَقوَ قوة اسم الفاعل، ولم يجيء على تقديمه وتأخيرها واضمار اسم
 الفاعل فيه، فذلك كان أنقص رتبة من اسم الفاعل»^(٣).

٣- صرف أحمر ويشكر :-

قال أبو القاسم الزجاجي قال سيبويه: «إذا سمينا رجلاً بأحمر، لم نصرفه
 في النكرة، وإن سميناه ب(يشكر) صرفناه، واحتج بأن (أحمر) يكون نعتاً، وهو

(١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو تحقيق مازن المبارك، ص ٦٤-٦٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٨٥
 وانتظر: المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تحقيق: حنا حداد، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م ص ٥٤.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ٢٣٥.

وانتظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ١٣٥.

اسم، قال : فالذي يمنعه من الصرف موجود فيه إذا سُمِّيَ به، و(يشكر) إنما يُنعتُ به وهو فعل، فإذا سُمِّيَ به فقد زال أن يكون فعلاً، قال أصحابه : هذا محال. إذا سميْنَا بـ(أحمَر) صرفناه أيضاً كما نصرف (يشكر) لأنه إذا سُمِّيَ به فقد خرج أن يكون نعتاً كما أن يشكر إذا سُمِّيَ به، فقد خرج أن يكون فعلاً»^(١).

٤- الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول :- واستدلُّ به البصريون على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : هندٌ زيد ضاربتة هي، يجب إبرازه، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، ولو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير مَنْ هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

واستدل به الكوفيون على أن (إنَّ وأخواتها)، لا ترفع الخبر وذلك للإجماع على أن الأصل في هذه الأحرف ألا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت أضعف منه فينبغي ألا تعمل، لأننا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما وذلك لا يجوز.

تبدو النزعة المنطقية واضحة في هذه الأمثلة، فالنحاة في العلة القياسية كما في المثال الثاني يبدؤون من الواقع اللغوي، بملاحظة شكل الاسم الذي يتبع الفعل المضارع، ويتبع اسم الفاعل، ثم يبدؤون في الربط بين المصدر واسم الفاعل، معتمدين على أن الفعل فيه دليل على الفاعل كاسم الفاعل، ثم يضعون فرضية أن اسم الفاعل أكثر قوة في العمل من اسم الفعل، ويعللون من خلالها عدم تقدم مفعوله على فاعله.

فمن الواضح أن العلة القياسية تتجاوز مفهوم العلة التعليمية في أنها تمضي في افتراض العلل إلى مدى أوسع، هدف النحاة منها طرد الأحكام في الظواهر اللغوية.

أما العلة الجدلية، فهي تبدأ من الفرض الذي وضعه النحاة وتسعى إلى تأييد هذا الفرض عن طريق التبرير العقلي المنطقي، وذلك كما في المثال رقم (٣)،

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٤٢.

فهم يبدأون من فرض مؤداه أن يسمى رجلاً بـ(أحمر) أو (يشكر)، ثم يشرعون في تسويغات عقلية لهذه الفروض، وهذا يعكس أن العلة الجدلية تنطلق من إحساس النحاة بضرورة منطقة الظواهر والقواعد والعلل. يوضح هذا نص للسيوطي نقله عن صاحب المستوفي بقوله: «إذا استقرت أصول هذه الصناعة، علمت أنها في غاية الوثاقة، وإذا تأملت عللها، عرفت أنها غير مدخولة ولا مُتسَمَّحُ فيها، وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومنتحلة، واستدلّاهم على ذلك بأنّها أبداً تكون هي التابعة للوجود، لا الوجود تابعاً لها، فبمعزل عن الحق»^(١).

وقد بالغ النحاة في العلل حتى عدّوا بعد (الرماني) أربعة وعشرين نوعاً من العلل المفلسفة بالمنطقة^(٢).

ومن هنا نشأ اتجاه معارض لهذه العلل، لعلّ الزجاجي بدأه حين أشار إلى تقديم العلة التعليمية على العلتين الأخرين، غير أنه لم يتخلص في مناقشته النظرية من المنطق الذي شكل سمة بارزة في عصره، مثال ذلك مناقشته لآراء النحاة في تقدم الاسم في المرتبة على الفعل والحرف، بقوله سائلاً هؤلاء النحاة: «قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحدثه، وأنتم جميعاً مقرّون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها، وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم»، ثم يجيب قائلاً: «الجواب أن يُقال، هذه مغالطة ليس يشبه هذا الحدث والمحدث، ولا العلة والمعلول، وذلك أنا نقول: إن الفاعل -في جسم- فعلاً ما، من حركة وغيرها، سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمشروب، لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به، وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سناً من الضارب»^(٣).

(١) الاقتراح. ص ٤٥.

(٢) السابق ص ٤٨.

(٣) الزجاجي. الإيضاح في علل النحو ص ٨٣-٨٤.

.... فتقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها، وهذا بيّن واضح^(١).

فالمزجّاجي وإن قال إن العوامل ليست أجساماً مادية، وقد أراد بذلك أن يذنب عن المنطق، إلا أنه بطريقة حوارته وتدليله التي أثبت فيها كان منطقياً.

وقد أحسن ابن السراج تصنيف العلل وفقاً لدورها في تحقيق هدف أساسي لعلم النحو «انتحاء سمت العرب» إلى ضربين بقوله: «اعتلالات النحويين ضربان : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا : كلُّ فاعل مرفوع، وكلُّ مفعول منصوب، وضرب يُسمى علة العلة، مثل أن يقولوا : لم صارَ الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب»^(٢).

وصدرت عن ابن جنّي ومضات تشير إلى رفضه للعلل الثواني والثالث، وربما قدحت زناد الفكر عند ابن مضاء القرطبي، فبلورها، وعرفت به، وذلك نحو قوله: «إن العلة الحقيقية عند أهل النظر لا تكون معلولة». وقد جاءت دعوة ابن مضاء أكثر حدة وإلحاحاً، فدعا إلى إسقاط العلل الثواني والثالث بقوله: - «ومما يجب أن يُسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لم رُفِع؟ فيقال : لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول : ولم رُفِع الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له : كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»^(٣) ولعل سؤالاً يلحُ في هذا المقام: هل اللغة منطوية فعلاً حتى تدرس من منظور منطقي؟

لا شك أن في اللغة قدراً من المنطق، لأن اللغة وسيلة التعبير عن الفكر، فهي تسيّر وفقاً لمعايير عامة، ولكن عند تأملها نجد أنها لا تلتزم بدقة قواعد المنطق، إضافة إلى أن لكل لغة منطقتها الخاص بها، مثال ذلك أنه لو كان التطابق بين اللغة

(١) المزجّاجي. الايضاح في علل النحو، ص ٨٣.

(٢) السيوطي. الاقتراح. ص ٥٨.

(٣) الرد على النحاة ص ١٥١.

لازماً لاتفقت اللغات في تقسيم الأسماء من حيث الجنس، ولكن نجد من اللغات كالعربية ما يكفي بتقسيم الاسم من حيث الجنس قسمة ثنائية ليس غير، إلى مذكر ومؤنث. ومنها كالألمانية ما يقسه قسمة ثلاثية إلى مذكر، ومؤنث، ومحايد كما نجد أن أسماء الذوات لا تتطابق في اللغات جميعاً^(١)، من حيث الجنس، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، القمر والشمس، فالقمر مذكر في العربية، مؤنث في الفرنسية، والشمس مؤنثة في العربية مذكرة في الفرنسية.

ومن ثم نستطيع القول أن مَنطَقَةَ النحاة لكل ظواهر اللغة إضافة إلى مبالغتهم في إيجاد العلل الثواني والثالث، كان سبباً واضحاً في تعقيد الدراسة النحوية.

(١) إسماعيل ممايرة، ظاهرة التانيث، ص ١٥.

٣- الاتجاه العقلي المعياري

يسمى التفكير النحويّ إلى هدفين رئيسين، شكلاً معاً الاتجاه المعياري عند النحاة العرب القدماء.

١- هدف تأصيلي، يرمي إلى وصف الظاهرة اللغوية، والوقوف على حقيقتها، بتسجيل قواعدها، وذلك حتى تكون مرجعاً يرجع إليه في معرفة السمّت الذي كانت تُنطق عليه العربية، فيما سُمي بعصر الاحتجاج (ابتداءً من العصر الجاهلي حتى منتصف القرن الثاني الهجري)، لا سيما بعد أن بدت مظاهر اللحن، وزاد احتكاك العرب بغيرهم، وهم يقصدون بذلك خدمة عظمة للقرآن الكريم.

٢- هدف تعليمي، يرمي إلى تعليم الأنماط اللغوية التي تمكّن الناس من عرب وغيرهم من تعلم لغة القرآن الكريم، والتعامل بها فيما بينهم بوصفها لغة الحضارة الجديدة.

ويمكن الوقوف على هذا المنهج من خلال النقاط الآتية:

المعيارية ومستويات اللغة

تعامل النحاة مع مستويات اللغة المختلفة في إطار زمني يمتد ثلاثة قرون تقريباً، قرناً ونصف القرن قبل الإسلام، وقرناً ونصف القرن بعده؛ وفي إطار مكاني ممتد أيضاً شمل مجموعة من القبائل هي «قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ معظمه، وعليهم أُتكلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين»^(١).

(١) السيوطي، المزهرة تحقيق محمد أحمد جاد المولى، علي البجاوي، محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ج١/ ٢١٢.

وقد أعطى هذا التعامل الواسع مع اللغة بهذا الإطار مجالاً لنقد الباحثين المحدثين، فمنهم من أطلق على هذا التعامل اسماً ساخراً (ديكتاتورية الزمان والمكان)^(١)، ومنهم من ذكر أن «كتب اللغة والنحو لم تقدم إلا قطاعاً محدوداً من الحياة اللغوية حتى القرن الثاني الهجري، وهذا القطاع هو بعض لهجات البدو»^(٢) ومنهم من يرى أن هذا من باب الخلط الذي لا يُقره منهج، داعين إلى أن «تتصور شخصاً يحدثك بعامية أهل مصر، وبعامية المغرب، والشام، والعراق في آن واحد، دون أن يلتزم خصائص مستقلة للهِجَة واحدة، يخلط بين خصائص كل واحدة، في حديث واحد، كلمة من هنا، وأخرى من هناك، بمنهج نطق يختلف في كل واحدة، وبطريقة في التركيب لا تتفق على نظام لغوي واحد، وباستعمال مفردات متنوعة ... هل يمكنك متابعة حديثه وفهمه»^(٣). وأحسب أن النظرة الموضوعية تجعلنا نُقدّر صنيع النحاة ونعده تديباً سديداً عمل على استيعاب لهجات القبائل وتأليفها معاً، كما عمل الإسلام على استيعاب جهود تلك القبائل وتأليفها في بناء سياسي واحد، وذلك استئناساً بالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف، وسمح الرسول صلى الله عليه وسلم بقراءته على أي حرف منها، ذلك أنه «لو أن كل فريق ... أمر أن يزول عن لغته، وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يُمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان وقطع للعادة»^(٤).

ثم إن اللهجات العربية لم تكن متباينة تبايناً كبيراً، فقريش عُرِف عنها أنها «أفصح العرب السنة وأصفاهم لغة»^(٥)، وأنها «كانت ... مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة أسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم، وأصفى كلامهم، ... فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى سلاتهم

(١) إبراهيم أنيس، أسرار العربية ط الأنجلو، ١٩٧٢، القاهرة، ص ٢٦-٢٧.

(٢) محمود حجازي، علم اللغة العربية، ص ٢٢٤.

(٣) البدرابي زهران، مقدمة في علوم اللغة، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٩٨٦، ص ٦٤.

(٤) ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١/ ٢٢.

(٥) السيوطي، المزهري، ج ١/ ٢١٠.

التي طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب»^(١). وأحسب أن التباين هنا مرده إلى الجوانب البلاغية والفنية، وليس إلى الخصائص اللهجية.

والقبائل العربية كانت كثيرة الوفود إلى ديار قريش لأغراض دينية وسياسية وأدبية يشير إلى ذلك لقاء الفصحاء والشعراء في المنتديات والمحافل^(٢). هذه الأسباب التي اجتمعت للعربية، جعلت اختيار النحاة لهذا المنهج مقنعاً، وجعلت الفرصة أمامهم مهياة لاستخلاص قواعد معيارية، قواعد تكون معياراً للمصوب والخطأ، وتتسم بالاطراد والشمول، تجعل من الناس على اختلاف مجالاتهم يتفاهمون، ويشعرون أنهم ينتمون إلى لغة واحدة^(٣).

وقد أدى هذا النهج الاستقرائي المعياري الناقد إلى تعدد الأوجه الإعرابية وذلك نتيجة لوجود بعض التفاوت بين القبائل في الأشكال اللغوية كجموع التكسير، وإعراب بعض القبائل لبعض الأسماء أو بنائها لها، والالتزام بالإعراب أو التساهل فيه. (فما) مثلاً عاملة عند الحجازيين، وغير عاملة عند التميميين. ولا يخفى أن تعديد اللغة وفق هذا المنهج، نتج عنه تضخم كبير في المادة النحوية، غير أن تجاوز النحاة عن الدور الوصفي الخالص، باستقراء المعطيات اللغوية المباشرة، في لغة القرآن الكريم وكلام العرب؛ واستخلاص (نظام) يُعدُّ في حد ذاته إنجازاً باهراً^(٤).

إن تقليبنا سلوك النحاة المعياري هذا تقليباً واعياً يجعلنا نقف على غرضهم التعليمي الذي يهدف إلى توحيد الناس على نمط لغوي مشترك يشكل قالباً مرنًا يهيئ للناطقين بالعربية وغيرهم أن يشعروا بسبيل رحبة في الاختيار.

(١) السديوطي، الزهر، ج ٢، ص ٢١١.

(٢) جورج زيدان، انظر: الفاسفة اللغوية والألغاز العربية، ص ٨٠٨.

(٣) انظر إسماعيل عمارة: التفكير اللغوي التراثي بين التأميل والتعليم. المجلد رقم ٤٠، عدد ٨، ١٩٩٤، ص ٨٩. Inter National Journal of Islamic and arabic Studies

(٤) نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى. عمان، ١٩٨٧م، ص ٦٠.

المعيارية والشواهد

يُعرف الشاهد عند أهل العربية بأنه «الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخص من المثال»^(١). ويشمل الشاهد اللغوي كما يروي السيوطي: «كلام الله تعالى - وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده صلى الله عليه وسلم، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين - نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر»^(٢). ولعل الاحتجاج بالشعر من الظواهر التي برزت مبكرة حتى يروي أن عمر بن الخطاب قال: «أيها الناس، عليكم بديوانكم شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم»^(٣).

وأحسب أن ظاهرة الاستشهاد بهذه النصوص المحدودة في إطار زمني ومكاني محددين، إضافة إلى الاهتمام الفائق بها والرحلة من أجلها، واتخاذها مهنة حتى في عصور التدوين المتأخرة نسبياً، يجعلنا نقف على ملمح هام من ملامح المعيارية، فالنحاة لم يهتموا بالشواهد الشعرية مثلاً لأنها تحمل سمات فنية متميزة، بل ربما لا تكون كذلك، وإنما لأنها تمثل أصلاً لازماً وحجة على لغة عصر الاحتجاج الذي تؤخذ منه القواعد، وإليه يُعاد في التوثيق.

وعلى هذا جاء الاستشهاد بالشعر متنوعاً، ببيت كامل أو بجزء منه، سواءً أكان معروف القائل أم مجهوله. قال الجرمي: «نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً، فأما ألف بيت فعرفت قائلها، فأثبتها، وأما خمسون فلم أعرف أسماء قائلها»^(٤). وتنوعت أغراض الاستشهاد أيضاً، ومن ذلك ما يلي:

أ. إثبات القاعدة، وذلك نحو إثبات الاستعمالات النحوية كالتعدية واللزوم، وعدد المفاعيل، وأنواعها ...

(١) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون، دار خياط (بيروت) ج٣/٧٢٨.

(٢) السيوطي، الاقتراح ص ٤٨.

(٣) انظر: محمد جبل، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت، ص ٥٣.

(٤) البغدادي، خزنة الأدب تحقيق عبد السلام هارون، بولاق ج١/٩.

ب. إثبات جزئي للقاعدة أو فرعها وذلك نحو تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة.

ج. تخريج بعض الاستعمالات اللغوية التي جرى فيها حذف أو تقدير أو زيادة وغيرها بشواهد لغوية، مما يؤدي إلى تأصيل هذه الاستعمالات.

ولا تخفى أهمية الشواهد من ناحية تعليمية، فهي تأتي مثبتة لقاعدة أو مفسرة لها أو مَرَّجحة لوجه على آخره وهذا من شأنه أن يساعد المتعلم في تمثيل القواعد، إضافة إلى أنه يجعل المتعلم على صلة مستمرة مع زمن الاحتجاج، تلك المرحلة التي يحرص النحاة على بقائها ماثلة في الأذهان. وبذلك فإن الاستشهاد بها يُعدّ من السبل الناجعة والتدابير الجيدة نسبياً، التي توفر لها استمراراً في الحياة.

المعياريّة والأمثلة المصنوعة

إن استعمال الأمثلة المصنوعة عند النحاة من الظواهر البارزة، والتي يمكن أن نقف من خلالها على جانب من جوانب المعياريّة، وبخاصة الجانب التعليمي، فقد جاء في تعريف المثل: «المثال بالكسر يُطلق على الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة، وإيصاله (كذا) إلى فهم المستفيد، كما يقال الفاعل كذا، ومثاله «زيد» في: «ضرب زيد». وهو أعم من الشاهد»^(١).

وعلى هذا فالنحاة صنعوا أمثلة تعليمية متنوعة هدفها توضيح القواعد، وهي عادة تكون مُفصّلة عليها، مثال ذلك تمثيل ابن جنّي لباب نائب الفاعل مع الفعل اللازم، قال: «فإن أقممت الباء وما عملت فيه مقام الفاعل، قلت: سيرَ يزيد فرسخين يومين سيراً شديداً، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع، فإن أقممت الفرسخين مقام الفاعل، قلت: سيرَ يزيد فرسخان سيراً شديداً، فإن أقممت اليومين مقام الفاعل، قلت: (سيرَ يزيد فرسخين يومان سيراً شديداً)، فإن أقممت المصدر مقام الفاعل، قلت: سيرَ يزيد فرسخين يومين سيراً شديداً. ترفع الذي

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ج١/ ١٢٤١.

تقييمه مقام الفاعل لا غير»^(١) فابن جنّي يبدو في تمثيله، «كالخياط، يأخذ مقاساته ويقدم قماشه على أجسام قواعد تفصيلاً لا زيادة فيه ولا نقص، بل هو أكثر اقتصاداً من الخياط، فقطعة القماش - هنا - هي هي، إلا من زيادة هنا أو هناك، وقد ألبسها مجموعة من القواعد، وكانما أراد بذلك أن يدخر على المتعلم متابعة أمثلة مختلفة ربما أثارت في نفسه مسائل جانبية»^(٢).

ولكن النحاة أحياناً كانوا يعتمدون على الأمثلة المصنوعة دون إيراد شواهد عليها وذلك كما حدث في باب التنازع ومنها: «أعلمتُ وأعلمونيهم إياها الزيدان العَمْرَيْنِ منطلقين»^(٣) ولا شك أن النحاة في نحو هذه الأمثلة كانوا ينطلقون من حالات افتراضية لا واقع لها في باب الاستعمال.

المعيارية والجوانب التعليمية

من الملامح المعيارية والمنهجية عند النحاة، بدوهم بالنحو ثم الصرف والأصوات، إذ المتأمل في كتاب سيبويه يجد أنه بدأ بالنحو، وثنىً بالصرف والأصوات، فقد تناول في الجزء الأول الكلمة، والنكرة والمعرفة، والأفعال اللازمة والمتعدية، وأسماء الأفعال، إلى جانب الفاعل والمبتدأ والخبر، وأيضاً المنصوبات كالمصادر المنصوبة، والحال والمفعول فيه، وإن وأخواتها، والنداء والاستثناء وغيرها، أما الجزء الثاني فجميع أبوابه صرفية، إذا استثنينا باب الممنوع من الصرف الذي افتتح به الجزء، ومن موضوعاته، النسب، والتصغير، ونونا التوكيد وجمع التكسير، وأوزان المصادر وصيغ الأفعال، ومعاني الزوائد، واسم الآلة، وأسماء الأماكن، وفعل التعجب. ثم ختمه بدراسة عن الإدغام، وما يحدث من تغيرات صوتية كالإمالة والإعلال. وقد كانت هذه فرصة ليقدم فيها معارفه

(١) ابن جنّي اللع في العربية. تحقيق فائز فارس. الكويت. ١٩٧٢، ص ٢٤.

(٢) انظر إسماعيل عميرة: التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم. المجلد رقم ١٠، عدد ١، Inter National Journal of Islamic and Arabic Studies, Book 10, No.1, ١٩٩٤، ص ١١٩٤.

(٣) انظر ابن مضاء، الرد على النحاة ص ١٠٩. وانظر تمام حسان،: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٥٨، ص ٨٤.

الصوتية الدقيقة. ولعل هذه المنهجية تكشف عن جوانب أهمها ما يأتي:

أ- إن من أهم الدوافع لنشوء النحو، وضع ضوابط للغة حرصاً منهم على كتاب الله من أن يصيبه ما أصاب الألسنة من اللحن، بعد أن تعددت ألسنة الداخلين في الإسلام، وتفشت ظاهرة اللحن^(١) وربما كان من أبرز أشكال اللحن ما يظهر في التراكيب، وبخاصة على حركات الإعراب التي شكّل تفسيرها اتجاهاً واضحاً عند النحاة.

ب- يعدُّ هذا ملمحاً منهجياً تعليمياً، يتفق وأحدث النظريات التربوية التي نادت بها مدرسة «الجشطالت»^(٢)، ذات الاتجاه الكلي في التربية، حيث تبدأ أولاً بالكل أو بالتركيب، ثم تنتهي إلى التحليل والتجريد، وأرى أن هذا المنهج ليس أمراً مستحدثاً ابتدعه سيبويه، فلا شك أن أستاذه والعلماء الذين سبقوه كانوا يعنون عناية خاصة بدرس النحو، ولا سيما أن كتاب سيبويه يتضمن آراء الخليل النحوية، ومن عاصره كيونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش، ومع أنه أول كتاب نحوي وصل إلينا، غير أنه يمثل مرحلة متقدمة من مراحل التاريخ النحوي، إذ سبقته مراحل كثيرة أبرزها مرحلة وضع رموز الحركات الإعرابية على يد أبي الأسود الدؤلي، تلتها مرحلة اتسمت بالنظر والمناقشة، وفيها بدأ السؤال عن العلة التحوية، وبدأ القياس، ومن أبرز أعلامها أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ) تلتها مرحلة التأليف النحوي العام، وأبرز علمائها عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)، صاحب كتابي «الجامع» و«الإكمال أو المكمل»، وهما كتابان في النحو ذكرت كتب التراجم^(٣) أنه وضعهما، تلتها مرحلة الخليل التي شكلت ذروة في البناء النحوي بما اتصفت به من شمول وبراعة في القياس.

(١) الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢، ص ٦٤.

(٢) انظر: عبد العليم إبراهيم: الموجّه الفني لدرسي اللغة العربية. دار المعارف بمصر، ط٦، ص ٨١-٨٣.

(٣) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م، ص ٤١.

وانظر: محمد الطنطاوي: نشأة النحو. ص ٥٨.

وقد أفاد النحاة بعد سيبويه من هذا الاتجاه التربوي فهذا ابن جني يدعو لدراسة النحو أولاً، رغبة في تيسير اللغة على المتعلمين. يقول: «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما لمعرفة أحواله المتنقلة. ألا ترى أنك إذا قلت (قام بكر، ورأيت بكر، ومررت ببكر)، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئاً قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعداً، ليكون الارتياض في النحو موطناً للدخول فيه ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»^(١).

وقد طبق ابن جني هذا المفهوم التربوي في كتابه (اللمع في العربية) والذي قصد من تأليفه أن يكون تعليمياً للناشئة. فجعل ثلثيه الأولين في النحو، وثلثه الأخير في الصرف وبعض الظواهر الصوتية كالإمالة. وبذلك خالف ابن جني أحمد بن محمد الميداني (ت ٥١٨هـ)، صاحب كتاب «مجمع الأمثال» والذي يتفق مع ما نادت به النظرية الجزئية (التركيبية) في تعلم اللغة. إذ تدعو إلى تعلم الجزء ثم الانتقال إلى تعلم الكل. يقول: «فإن التصريف من أجل أركان الأدب، وبه يعرف سعة كلام العرب، ومنه يتدرج إلى اللغة العربية، ويتوصل إلى حل العويصات»^(٢). وبذلك نستطيع إدراك السبق الذي حققه نحاة العربية في المجال التعليمي التربوي، قياساً إلى النظريات المعاصرة.

ج- الاهتمام ببيان الإمجاز القرآني الذي تحدى العرب بتراكيبه ونظمه مع أن مفرداته كانت شائعة مستعملة على ألسنتهم، مما جعل الوليد بن المغيرة يصفه بسليقته اللغوية وهو على شركه بقوله: «إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة... وإنه ليعلو ولا يُعلى عليه» وقد بدا هنا النهج واضحاً فيما بعد عند

(١) ابن جني، المنصف ص ٤-٥.

(٢) أحمد بن محمد الميداني نزهة الطرف في علم الصرف. تحقيق محمد عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٢م، ص ٥٨.

عبد القاهر الجرجاني فيما عُرف عنه بنظرية النظم. حيث أكد على ضرورة دراسة المفردة في سياقها اللغوي السليم، قال: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ... هذا هو السبيل، فلست بواجب شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساد، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتمصل بباب من أبوابه»^(١).

المعيارية والعمل النحوي

إن من أبرز الظواهر اللغوية التي لفتت أنظار النحاة، تغيير أواخر الكلم، مما جعلهم يجدون في إيجاد تفسير مناسب لهذه الحركات، يعين الباحث في إيجاد تعليل مناسب لوجودها، كما أنه يساعد المتعلم في بناء تصور واضح يعينه في تشكيل كفاية تمكنه من أداء مناسب، ومن هنا كانت فكرة العامل نتيجة من نتائج البحث عن تعليل مناسب لهذه الظاهرة اللغوية التي تؤدي إلى مثل هذا الترابط بين أجزاء التراكيب اللغوية، وقد شكلت فكرة العامل دستوراً للنحاة^(٢)، فغدت نظرية متكاملة يحرص النحاة على اطّراد قواعدها في كل ما يواجهون من نصوص لغوية.

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٦١-٦٢.

(٢) انظر: إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، ١٩٢٧ م، ص ٢٨.

وليست من شأن هذه الدراسة أن تكرر ما جاء بشأن نظرية العامل، فقد أغنتنا المراجع^(١)، بيد أن من همتها أن توضح الخيوط المنهجية فيها، ويمكن توضيح ذلك فيما يأتي.

١- ظاهرة التصنيف

كان لا بد للنحاة بعد ذلك من السعي الدؤوب في وصف الظواهر اللغوية وتعليلها، من محاولة تصنيفها مما يُسهّل عليهم التعرف على أنظمتها وصياغتها في قواعد مضبوطة، تشكل في مجملها هيكلًا شاملاً للغة، وقد كان هذا بوجي من نظرية العامل التي تُعد نتيجة منطقية للتعليل.

فصنفوا بذلك الكلم إلى « اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ». وصنفوا الكلمات وفقاً لما يطرأ على أواخرها من تغير عدوّه أثراً للعامل، فصنفت إلى مبنية: بمعنى « لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناءً لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب من حيث كان البناء لازماً موضعه لا يزول من مكان إلى غيره »^(٢).

ويقع البناء على عدة أضرب هي، الضم والفتح والكسر والوقف^(٣). وكلمات معربة: بمعنى تغير أواخر الكلم بدخول العوامل عليها لفظاً أو تقديراً، ويقع الإعراب في أضرب هي، حالة الرفع، وحالة النصب، وحالة الجزم وهي خاصة بالأفعال، وحالة الجر (وهي حالة خاصة بالأسماء).

(١) انظر: ١- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ٢٨.

٢- مازن المبارك، العلة النحوية نشأتها وتطورها، ص ٥١-٧١.

٣- محمد عبد اللطيف حماسة، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، منشورات جامعة الكويت من ١٦٢-١٨٤.

٤- خليل عمارة، في التحليل اللغوي، ص ٥١-٦٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ج١/ ٣٧.

(٣) انظر سيديويه: الكتاب ج١/ ١٣.

ولما كان البناء والإعراب بأثر من العامل فقد قاموا بتصنيف العوامل إلى:

أ. العوامل اللفظية.

ب. العوامل المعنوية.

وقد صنفت العوامل اللفظية، بحسب قوة العامل، فالفعل أقوى العوامل، ذلك أن الأفعال كلها عاملة، أما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال»^(١).

وقد حُمِلَ على الفعل لقوته: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. يقول أبو حيان في شرح التسهيل: «أصل العمل للفعل، ثم لما قويت مشابته له وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، ثم لِمَا شُبِّهَ بها من طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث، وهي الصفة المشبهة»^(٢).

ومن الواضح أن هذه الملحقات بالفعل في العمل أيضاً تعمل على مستويات، فاسم الفاعل أقوى من اسم المفعول، وهو أقوى من الصفة المشبهة. وكذلك التفتوا إلى أثر الاشتقاق والجمود في العامل، فعدّوا العامل المشتق أقوى من العامل الجامد، وعلى هذا عدّوا الأفعال نحو (نِعَمَ وَيَسَّسَ وَلَيْسَ وفعل التعجب) من العوامل الضعيفة^(٣). أما الأدوات فهي أضعف العوامل، وقد صنفت إلى ما يأتي:

أ. أدوات مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات النصب مثل لن.

ب. أدوات مختصة بالدخول على الأسماء كحروف الجر.

ج. أدوات غير مختصة، وذلك نحو ما العاملة عمل ليس، تدخل أحياناً على الاسم فترفعه، وعلى الخبر فتنصبه، وأحياناً أخرى تدخل على الفعل فلا تعمل فيه شيئاً^(٤).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ج٨/ ٩.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر. حيدر آباد، ١٣٥٩هـ، ج١/ ٢٦١-٢٦٢.

(٣) السيوطي، الهمع ج٢/ ١٠٥.

(٤) انظر ابن هشام: مُغْنِي اللبیب، ج١/ ١٢١.

وانظر ابن يعيش: شرح المفصل، ج٨/ ١٧.

أما العوامل المعنوية: فهي العوامل التي يظهر أثرها على بعض الألفاظ مع عدم وجودها، وذلك نحو:

١- رافع المبتدأ، إذ يبدو المبتدأ مرفوعاً مع عدم وجود عامل ظاهر فيه، ومن ثم ذهب النحاة إلى أن العامل فيه تعريه من العوامل^(١).

٢- رافع الفعل المضارع: يُجمع النحاة على أن العامل فيه عامل معنوي سواء أكان العامل وقوعه موقع المبتدأ الذي هو مرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي، أم كان نتيجة لتجرده من الناصب والجازم^(٢).

٣- الخلاف: وهو من العوامل المعنوية التي سحبها الكوفيون على عدد من أبواب النحو، فالاسم المنصوب بعد واو المعية، مثل استوى الماء والخشبة، منصوب على الخلاف، أي على خلاف الأصل وهو الرفع^(٣). والمستثنى منصوب على الخلاف، لأن المستثنى موجب له الحكم بالإثبات بعد نفيه عن المستثنى منه، فنصب لمخالفته إياه.

وقد احتج ابن الأنباري لمبدأ عدّ التعري من العوامل عاملاً بقوله: «فإن قيل: فلم جعلتم التعري ماملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنما هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً»^(٤).

(١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف مسألة رقم (١٥).

(٢) لمزيد من التفصيل انظر ابن الأنباري، الإنصاف: مسألة: ٧٤.

(٣) انظر: الفراء: معاني القرآن، ج١/ ١٢٤.

ابن الأنباري، الإنصاف المسألة رقم (٣٠).

(٤) ابن الأنباري، أسرار العربية. تحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربية، دمشق،

١٣٧٧هـ، ص ٦٨.

وفي هذا يلتقي النحاة العرب مع مبدأ هام من مبادئ البنيوية وهو مبدأ «المُعَلَّم وغير المُعَلَّم»، والذي تصنف الأبواب النحوية على أساسه وفقاً لوجود علامات دالة عليها، وسنوضح هذا في فصل قادم إن شاء الله.

درس النحاة العلاقات في الجملة في إطار نظرية العامل، فصنفت إلى أبواب نحوية كالمرفوعات، والمنصوبات والمجرورات، وبذلك جعل النحاة الكلمات مُمثلة لأبواب نحوية، مثال ذلك أنهم يعربون الجملة «قرأ محمد الكتاب»، على أن قرأ: فعل ماضٍ، وهو يُمثل باباً نحوياً، وأن «محمد» فاعل، وهو يمثل باباً نحوياً آخر، وأن الكتاب مفعولٌ به، وهو يمثل باباً نحوياً أيضاً. وبذلك تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، ومن ثم تتضح العلاقات التي بينها. وفي هذا يلتقي النحاة مع مبدأ من مبادئ البنيوية، عُرف «بالتحليل إلى المكونات المباشرة». كما سنوضحه في حينه.

ولم نتحدث عن الجانب القياسي والتعليلي في الاتجاه المعياري، لأن الحاجة إلى ذلك قد سُدت في حديثنا عن القياس والتعليل في الاتجاهين الوصفي والعقلي المنطقي.

المعيارية بين الشكل والمضمون

من الواضح أن نظرية العامل تولى اهتماماً كبيراً لتفسير التراكيب اللغوية تفسيراً شكلياً، ولكن هل اقتصرَت على معالجة الجانب الشكلي فقط؟ أم أنها تناولت ظواهر أخرى داخل التركيب؟ لعل هذا السؤال من أكثر الأسئلة إلحاحاً، ولا سيما بعد أن أشاع بعض الباحثين المحدثين أن «النحو العربي قصر نفسه على تعرف أحوال أواخر الكلمات، إعراباً وبناءً، فبحثه قاصر على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإغراب والبناء»^(١).

لعلنا نستطيع إلقاء الضوء على هذه المسألة من خلال النقاط الآتية:

١- أقرَّ النحاة أن الشُّحو هو «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء

(١) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٠.

كلام العرب، الموصلة إلى أحكام أجزائه التي اختلف منها»^(١). والشواهد اللغوية على ارتباط الحركات على أواخر الكلمات بالمعاني كثيرة، منها ما ورد في القرآن الكريم، في نحو قوله تعالى: «إن اللّه بريء من المشركين ورسوله»^(٢).

فالإعراب، إذن، ناشيء عن سبب طبيعي يتعلق ببناء الجملة العربية وتأليفها، ومن هنا فقد فطن النحاة إلى علاقة الحركات بالمعاني، وأكدوا ذلك غير مرّة في مواطن مختلفة. يقول ابن جنّي: «الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى، أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شريحاً واحداً لاستنبه أحدهما من صاحبه»^(٣).

ويقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»^(٤).

ومن هنا جاءت فرضية النحاة، بأن الإعراب أصل في الأسماء دون الأفعال، فرضية تتفق مع روح اللغة، وإن بدت قاعدة شكلية، ذلك أن الإعراب جاء علامة مميزة بين المعاني التي تعتور اللفظ، والفعل أقلها حاجة لذلك، فلم يلزمه الإعراب كثيراً، فأخر الفعل المعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم، لكن هذا التغير لا يدل على تغير في موقع الفعل، لأنه يقع دائماً في موقع العمدة، إذ هو يتركب مع الاسم بعده، فيشكلان جملة، أما تغير الإعراب في الأسماء، فهو دلالة على تغير الموقع، فلزم لها علامات مميزة، وهذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين

(١) العين، شرح شواهد الأشموني، ج١/ ١٥.

(٢) سورة فاطر، الآية ٢٨.

(٣) سورة الدوبة، الآية ٣.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج١/ ٢٥.

(٥) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩.

المعاني، ومن ثم كانت التغييرات كثيرة في الأسماء. فقد تتغير صيغة الكلمة للدلالة على معنى معين، كما يحصل في التصغير وجمع التكسير. وقد يُضاف إلى الاسم حرف أو حرفان، كما في المثني، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث، والمنسوب وغيرها. بل إن طاقة اللغة قادرة على تسخير بعض الإضافات هذه، كي تؤدي مهمة مزدوجة، كما في جمع المذكر السالم والمثني وغيرها. وخرج قطرب عن إجماع النحاة، يقول الزجاجي: «وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً»^(١).

ويرى قطرب (محمد بن المستنير)^(٢) أن العرب «إنما أعربت كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمکنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»^(٣).

وقد ردُّ الزجاجي على قطرب بقوله: «لو كان كما زعم، لجاز خفض الفاعل مرة، ورفع أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا، إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى به المتكلم أجزأته، فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج على أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم»^(٤).

وتابع قطرباً من المحدثين إبراهيم أنيس وداود عبده كما سنوضح في فصل قادم إن شاء الله.

(١) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٦٩.

(٢) القفطي، أنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣م، ج ٣، ص ٣١٩.

(٣) الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص ٧٠-٧١.

(٤) السابق، ٧١، وانظر جلال الدين السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج ١، ص ٧٩.

٢- ربط النحاة بين الأبواب النحوية، والمعاشي الوظيفية الدالة عليها، ذلك أنهم عندما قالوا: كَتَبَ: فعل ماضٍ، دلّ ذلك على أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي، ومن هنا يمكن فهم مقولة النحاة، «الإعراب فرع المعنى». إضافة إلى تسمية النحاة لكثير من الأبواب النحوية أسماء ذات دلالة قوية على معناها. من ذلك، باب الفاعل، ونائب الفاعل، والمفعول به، والمفعول لأجله، والتمييز، والحال ... إلخ.

وقد أدرك النحاة الجوانب التعليمية في نظرية العامل، فحاولوا تقديم اللغة في هياكل تعليمية تمكّن الناس، عرباً وغير عرب، من تعلم العربية بوصفها لغة الحضارة الإسلامية. ومن هنا فقد فرّق ابن جنّي بين المعنى النحوي والمعنى المعجمي للمصطلح للنحوي، بقوله: «يقول النحويون، إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرب زيد، فنرفعه، وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام، فننصبه، وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد، فنجرّه، وإن كان فاعلاً»^(١). ومن الواضح أن النحوي يتمثل المعنى تمثلاً جيداً، وإن غلب أحياناً جانب الشكل، فليس لأنه تخلى عن فهم المعنى، وإنما لأنه يسعى إلى تشكيل معايير لغوية تفسر للمتعلّم، كيف أن الناطق يفكر بأبواب نحوية، يمثلها بممثلات صرفية، ولكل باب نحوي حركة إعرابية يأخذها الممثل الصرفي حال دخوله في خانة الباب النحوي، وقد يكون ذلك حقيقة أو اصطلاحاً، كما هو في باب نائب الفاعل، الذي سمّاه النحاة بذلك لتمييزه من الفاعل. يقول الرضي: «إن ما يُسمى بالنائب عن الفاعل عند عبد القاهر والزمخشري، فاعل اصطلاحاً»^(٢)، وقد سمّاه سيبويه من قبل تسمية وصفية معيارية بـ«المفعول المرفوع»، جاء في الكتاب: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعدّه فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل»^(٣).

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج١/ ١٨٤.

(٢) الرضي الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٣٣.

وبهذا يُعرب النحاة عن إدراكهم لأن عناصر التركيب قد تتبادل المواقع فيما بينها، أو يحل أحدها محل الآخر، فتحدث نتيجة لهذا التبادل أو هذا الإحلال بعض التغييرات الشكلية، لكن الرباط المعنوي بينها لا يزال ثابتاً لم يمسه التحول.

فقد مسَّ النحاة الصلة الوثيقة في المعنى بين الخبر والحال، مع أن الخبر من المرفوعات، والحال من المنصوبات، وهذا دليل على أن النحوي ينفذ من العلاقات الشكلية الظاهرة على التراكيب اللغوية، إلى جوهر التركيب، فأشاروا إلى:

١- أن وجوه الشبه كثيرة بين الخبر والحال، فالحال والخبر كلاهما يكون نكرة، مشتقاً أو جامداً أو مؤولاً بالمشتق^(١).

٢- الحال والخبر يتبادلان المواقع أحياناً، وذلك كأن نقول:

خالد في البيت قائم ← مبتدأ + حال + خبر.

خالد في البيت قائماً ← مبتدأ + خبر + حال.

٣- بعض ما يُعرب حالاً يجوز رفعه فيُعرب خبراً، كما في قوله تعالى: «هذا بعلي شيخاً»^(٢) وقد قرئ: «هذا بعلي شيخ»

وفيه عدة أوجه:

١- أن يكون هذا مبتدأ، وبعلي بدلاً منه، و«شيخ» الخبر،

٢- أن يكون بعلي عطف بيان، وشيخ الخبر.

٣- أن يكون بعلي مبتدأ ثانياً، وشيخ خبره، والجملة خبر هذا.

٤- أن يكون بعلي خبر المبتدأ، وشيخ خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ.

٥- أن يكون شيخ خبراً ثانياً.

٦- أن يكون بعلي وشيخ جميعاً خبراً واحداً، كما تقول: هذا حلو حامض.

٧- أن يكون «شيخ» بدلاً من بعلي^(٣).

(١) ابن الشجري، الأمالي الشجرية دار المعارف النظامية بحيدرآباد، ١٣٤٩هـ ج٢/ ٢٧٥.

(٢) سورة هود، الآية ٧٢.

(٣) العكبري، إملأ ما من به الرحمن تحقيق محمد عطوة، القاهرة ١٩٦٩م، ج٢/ ٧٠٧.

٤- الحال قد يسد مسد الخبر في إفادة المعنى، وعندئذ لا يجوز ذكر الخبر لتمام المعنى وذلك نحو:

أحسن ما يكون الطالبُ مجتهداً.

ف(مجتهداً) خبر كان المقدرة على المعنى أي:

أحسن ما يكون الطالبُ إذا كان مجتهداً.

ويرى «ابن الشجري»: أن الخبر يجب حذفه هنا، لأن الحال بعض منه، والحال قد يُحذف بأسره، فحذف بعضه وبقاء بعضه أسهل^(١).

٥- من أنواع الحال، الحال المؤكدة في نحو قوله تعالى:

«وهو الحق مصدقاً»^(٢).

«وهذا صراط ربك مسقيماً»^(٣).

فهذه الحال أكدت المعنى الذي دلّ عليه الخبر، لأن الحق لا يكون إلا مصدقاً، فالحال لا تقدّم معنى جديداً.

٦- عبّر سيبويه عن الحال بالخبر، مما يدل على إدراكه للصلة الوثيقة بينهما دلاليّاً، فقد عبّر عن الأصل النحوي المشهور «الجملة بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال» بقوله: «كلُّ شيء كان للنكرة صفة، فهو للمعرفة خبر، وذلك قولك، مررت بأخويك قائمين؛ فالقائمين هنا نصب على حد الصفة في النكرة»^(٤).

٢- دما النحاة إلى أن اللفظ الواحد قد يحتمل أكثر من وجه إعرابي، فعلى النحوي أن يرجح الإعراب الذي يوافق المعنى. يقول ابن جني ناصحاً المُعرب: «فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سُمّت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه،

(١) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ج٢/ ٢٨١.

(٢) البقرة، الآية ٩١.

(٣) الأنعام، الآية ١٢٦.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ٨ وقد وردت هذه الفكرة في مواقع مختلفة من الكتاب منها ج٢، ٤٩، ٥٠، ٨١، ٨٧، ٩٢.

وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه»^(١). وذلك على أساس أن المعنى هو الهدف، «وأول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يُعربه مفرداً أو مركباً»^(٢).

ونجد لهذه النصيحة شواهد كثيرة في تطبيقات النحاة العملية، مثال ذلك أن ابن الأنباري، رجَّح الوجه الذي يتفق مع المعنى في إعراب لفظ «أربعين»، في قوله تعالى: «وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة»^(٣) بقوله: «وأربعين ليلة مفعول ثانٍ لواعدنا، وتقديره: تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف، لأنه يصير المعنى واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة»^(٤). وقد رجح العكبري أن موقع الجملة «يُتلونه حق تلاوته» في قوله تعالى: «الذين أتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته، أولئك يؤمنون به»^(٥) موقع الحالية على موقع الخبر مستدلاً بالمعنى بقوله: «لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له»^(٦).

وهذا يتفق مع رأي ابن الأنباري الذي قال: «ويتلونه جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمرة المنصوب في (أتيناهم)، ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر، لأنه يوجب أن يكون كلٌّ مَنْ أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام»^(٧).

(١) ابن جني، الخصائص ج١/ ٢٨٣.

(٢) ابن هشام، المغني ج٢/ ٥٢٧.

(٣) البقرة الآية: ٥١.

(٤) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م، ج١/ ٨٢.

(٥) البقرة الآية ١٢١.

(٦) العكبري، التبيان في إعراب القرآن. ج١، ص ١١١.

(٧) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن. ج١/ ١١٤.

٤- إن مراعاة النحاة لعناصر هامة في الظواهر اللغوية، يشير إلى أنهم كانوا يقصدون إلى الإحاطة بالظاهرة اللغوية من جوانب مختلفة، ومن هذه العناصر:

١- التقديم والتأخير:

فقد أشار سيبويه إلى دور التقديم والتأخير في المعنى بقوله: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً، ما أردت به مقدماً، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كانوا إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم»^(١).

٢- الزيادة:

المقصود بالزيادة، هو ما زاد على تركيب الجملة الأصل، الذي عبّر عنه النحاة بعلاقة الإسناد، (المسند والمسند إليه) كالفعل والفاعل، وعدّوا ما زاد على ذلك من باب الفضلات، وهم يدركون أن لهذه الفضلات قيمة دلالية واضحة، وذلك كإضافتها لدلالة المفعولية، أو الحال أو التمييز ... الخ.

وكذلك أشاروا بمصطلح الزيادة إلى الحروف الزائدة، كما في نحو قوله تعالى: «كفى بالله شهيداً»^(٢) ومن الواضح أنهم يقصدون بها الزيادة من حيث تركيب الجملة، وأنها أضافت معنىً جديداً للجملة هو التوكيد. يقول ابن جني: «ولولا أن في الحرف إذا زيدَ ضرباً من التوكيد ما جازت زيادته البتة»^(٣)، ويقول: «فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف، فقد أرادوا غاية التوكيد»^(٤) وفي هذا دلالة واضحة على تعمق ابن جني لمعنى الجملة ومبناها.

(١) سيبويه، الكتاب، ١/ ٣٤.

(٢) سورة النساء، الآية ٧٩.

(٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، مطبعة الحلبي، ١٩٥٤م، ج١/ ٢٧١.

(٤) السابق، ج١/ ٢٧١.

المقصود بالحذف، نقص في ركن من أركان الجملة وذلك لوجود دليل عليه، وذلك كأن تجيب عن سؤال: من القادم؟ فتقول: محمداً، فكلمة «محمد» جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه وقد تتبع النحاة مواطن الحذف، ورأوا أن بعضها يكون الحذف فيه وجوباً، وأحياناً يكون جوازاً، من ذلك حذف الفاعل وجوباً^(١) في مواطن منها ما يأتي:

أ- إذا بُني الفعل للمجهول.

ب. إذا اتصلت بالفعل واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ج. في صيغة الاستثناء المفرغ، وذلك نحو: ما حضر إلا خالدٌ. وحذفه جوازاً وذلك فيما يأتي:

كأن يُحذف طرفاً الإسناد، ويذكر المفعول مشيراً إلى المحذوف كما في نحو قوله تعالى: «وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا: خيراً»^(٢)، فقام المفعول (خيراً) مقام الفعل والفاعل: «أنزل ربنا».

وقد بلغ الاهتمام بالمعنى ذورته عند عبد القاهر الجرجاني الذي جعل بنظراته الثاقبة الشاملة، وأرائه اللغوية المنفتحة جسراً يربط بين علوم العربية، ولعل من أبرز أهدافه في نظرية (النظم)، أن يبين أن النحو أعم وأشمل من النظر في حركات الإعراب، فهو علمٌ يُعنى بقواعد ربط الكلام، وتأليف الجمل، كالتقديم والتأخير والحذف والذكر في الجملة، وبهذا فتح المجال أمام الدارسين للانطلاق من النص إلى ما وراءه، بحيث يدركون الأبعاد المختلفة المهمة في تأصيل المعنى النحوي وتقعيده، ومن ثم فقد كان له رأيٌ فصلٌ في الألفاظ والمعاني، فالألفاظ أوعية للأفكار، دون أن يكون لأحدهما فضل على الآخر، ومن ثم فإنه «لا بد من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ... وإذا

(١) انظر السيوطي: الهمع ج١/ ١٦٠.

وانظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٦٥.

(٢) سورة النحل. آية ٣٠.

كانت الألفاظ أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا
وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله -
أولاً - في النطق»^(١).

ولا بُدُّ لهذا النسيج المكون من الألفاظ والمعاني أن يحتكم لمجموعة من القوانين
والقواعد، فيبدو نظاماً محكماً. يقول عبدالقاهر: «ليس النظم إلا أن تضع
كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف
مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها»^(٢).

فالجرجاني مُنظّر، استطاع أن يُلقي نظرة متكاملة على العربية، فهي تشكل
بنية عضوية واحدة، تتأسس على مادة مشتركة واحدة، وكل علم يأخذ من هذه
المادة جانباً يدرسه ويحلّله ويُنظّر له، ويرسم صورته الأولية بناء على نتائج
استقرائه، وكل هذه العلوم من نحو، وصرف، وبلاغة، وتفسير، تتوجه نحو
تحقيق هدف واحد، هو خدمة القرآن الكريم، وبناء أصول علمية موضوعية
لمعرفته، تؤدي إلى تذوقه والوقوف على أسرارهِ البيانية والبلاغية.
والجرجاني سبّاق إلى كثير من الأسس التي قامت عليها المناهج المعاصرة، ولا
سيما الوصفية (البنوية)، كما سنوضح في فصل قادم.

ومما يؤكد أن جهود اللغويين المعيارية اهتمت بجانب الشكل والمضمون في
التقعيد، إدراكاً لما بينهما من علاقة. فقد لاحظوا مثلاً أن الفاعل حكمه شكلاً أن
يكون مرفوعاً، ومعنى أن يكون هو الذي قام بالفعل ثم اطرقت هذه القاعدة في ما
لا حصر له من الأمثلة، إلا أن الفاعل في حده الشكلي - وهو الرفع - ربما لا يكون
هو الذي فعل الفعل، في نحو:

(مات الرجل)، و(انقطع الغصن).

بل هو من ناحية المضمون وقع على فعل فاعل. ولكن النحاة مع ذلك يعدّون
الرجل والغصن فاعلين، لأنهما مرفوعان ولذا فقد اضطروا إلى إسناد قاعدة الفاعل

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ٣٥.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ٧٣.

السابقة بقاعدتين أخريين وهما: تقدم الفعل، وإسناده إلى الفاعل، فالفاعل هو الذي أسند إليه الفعل^(١)، على أن يكون الفعل مقدماً على الفاعل عند النحاة البصريين، فإن تقدم الفاعل فهو مبتدأ، وبهذا يكونون قد أدخلوا جملاً لا يكون الفاعل فيها فاعلاً في الحقيقة، قال ابن السراج: «ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن، كقولك: جاء زيد، ومات عمرو، وما أشبه ذلك. ومعنى قولي: بَنَيْتُهُ على الفعل الذي بُني للفاعل، أي: ذكرتَ الفعل قبل الاسم، لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء»^(٢).

فالتحاة بهاتين القاعدتين الشكليتين: الإسناد والرتبة أو الموقع، قد حلّوا المسألة بتغليب جانب الشكل، إذ أصبح المفعول في المعنى (الرجل، الغصن)، فاعلاً في المفهوم الاصطلاحي المعياري لأنه مرفوع.

ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من هذه التفسيرات التي ترمي إلى إماطة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذر أن ينسجم التفسير الشكلي مع المضمون. ولكن النحوي يميل - في الغالب - إلى ترجيح ما يفسر الشكل^(٣)، كما رأينا في الأمثلة السابقة.

وربما كان السبب في ذلك إحساس اللغويين أن الأشكال أثبتت من المضامين، وأكثر تحديداً منها، أما المضامين فهي متغيرة متعددة، وعلى هذا فتفسير الشكل أدمى تعليمياً وتأصيلياً إلى الانضباط، وذلك مع التنبيه إلى خصوصيات المفارقة بين الشكل والمعنى، وذلك كأن يُقال: إن (غير) أداة استثناء في المعنى، وما بعدها هو المستثنى، وإن كانت تُعرب في المصطلح مستثنى^(٤)، وما بعدها مضاف إليه، لأنها اسم قابل لحمل العلامة الإعرابية، بخلاف إلا، ولأن ما بعدها يكون ملازماً للجر، بخلاف ما بعد إلا، وقد قاس النحاة «سوى» على «غير».

(١) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٦م، ج١/ ٣٣٥.

(٢) ابن السراج، الأصول، ج١/ ٧٢-٧٣.

(٣) انظر: إسماعيل عميرة: نظرة مقارنة على المدرسة النحوية، ص ١٢٩.

(٤) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١/ ١٥٨.

المبحث الثالث الاتجاه التاريخي

تقديم

تنحدر اللغة العربية من أرومة اللغات السامية ونلاحظ أن ما سُمي بعصر الاحتجاج، هو في حقيقته، عصور لغوية عديدة، تمتد على رقعة زمانية ضاربة في عمق الزمن إلى ما لا يقل عن ثلاثمائة عام، تطورت اللغة خلالها وقبلها تطوراً أثر فيه اختلاف الزمان، والمكان، والجوار للأمم مختلفة، كالفرس، والإغريق، والسريان، والترك. فإلى أي حد راقب النحاة العرب مثل هذه التطورات في اللغة؟ وهل شكلت هذه المراقبة بُعداً منهجياً سببوا اللغة من خلاله؟

لعل بناء تصور عن جهود النحاة التاريخية يتطلب منا دراسة مَلْمَحِين عندهم، هما:

- ١- الملمح التاريخي المقارن، وأقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج الذي يجتهد في مقارنة الظاهرة اللغوية بما يناظرها في لغات أخرى.
- ٢- الملمح التاريخي التطوري؛ وأقصد به تلك الإرهاصات التي تنتمي إلى المنهج الذي يرمي إلى الوقوف على أطوار الظاهرة في اللغة الواحدة، مع بيان أثر الزمان والمكان في تطورها، دون أن يحتاج ذلك إلى المقارنة بلغات أخرى، فإذا استعان الباحث بالمقارنات اللغوية الأخرى، يكون قد فتح باب المنهج التاريخي على أوسع نطاق، ويكون بذلك قد سار على المنهج التاريخي المقارن.

الملمح التاريخي المقارن

وردت إشارات مبكرة عند اللغويين الأوائل، يقارنون فيها بين الظواهر اللغوية في لغتين، كالفارسية والعربية، كما في الكتاب لسيبويه، وهناك

اشارات اخرى للخليل بن أحمد وأبن حزم^(١) وفي هذا ما يدل على أن بدايات المنهج التاريخي المقارن، ترجع زمنياً إلى ما هو أبعد من القرن الرابع الهجري، إذ زُعم بعودة الدراسات اللغوية إلى لغويين يهود عاشوا في كنف الدولة الإسلامية في شتى أقطارها، ويذكر من هؤلاء اللغويين اليهود في العراق سعيد بن يوسف الفيومي الملقب بـ(سعدياً)، المتوفى سنة ٩٤٥م، فقد ترجم التوراة وبعض كتب الحكمة إلى اللغة العربية، وكان يختار أقرب الألفاظ العربية من نطق اللفظة العبرية^(٢) وعلى هذا فلا نستطيع أن نعد جهده جهداً لغوياً، إذ لا يعدو أن يكون رجلاً واجه موقفاً من مواقف الترجمة ومتطلباتها.

ويذكرون في الأندلس والمغرب لغويين أشهرهم (يهودا بن قريش التاهرتي)، الذي عاش في القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري). ألف كتاباً بالعربية، درس فيه العلاقة بين العبرية والآرامية، وبين العبرية والعربية، وهو يرى أن «العبرية والآرامية والعربية قد صيغت - بالطبيعة - بطريقة واحدة»^(٣)، ثم تفرعت نتيجة الخروج إلى أماكن مختلفة، والاختلاط بلغات أخرى.

وقد شملت المقارنة التي قَدِّمها جدولاً قابل فيه الأصوات الساكنة في كل من العبرية والعربية والآرامية، سواء أوقعت في أوائل الكلمات أم في أواخرها، وذلك في ترتيب ألفبائي، حتى يمكن لمن أراد حرفاً معيناً أن يجده في مكانه. وكذلك خصص باباً لمعالجة الجذور العربية والعبرية التي تتطابق أو تتشارك في أصل أو أصلين ساكنين^(٤).

(١) أنظر: رمضان عبدالقواب، فصول في فقه اللغة، ص ٣٠-٣٢.

(٢) انظر: ابن النديم: الفهرست طبعة رضا، ص ٢٥.

تولدكة، اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد القواب، الكمالية، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٩.
حسن ظاظا، اللسان والإنسان، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م، ص ١٦-١٦٢.

(٣) هاشم الطعان، مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، منشورات وزارة الثقافة العراقية، ١٩٧٨، ص ٦.

(٤) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٢٥٤، نقلاً عن دائرة المعارف اليهودية.

ويُذكر أيضاً أبو اسحاق بن بارون، الذي أَلَفَ كتاباً بالعربية في أواخر القرن الحادي عشر بعنوان: «الموازنة بين اللغة العبرية واللغة العربية»، وقد أعطى ابن بارون حكماً عاماً على اللغتين - وضم إليهما السريانية لأنها متقاربة في الاشتقاق والتصريف واللفظ»^(١).

ومن إشارات علماء العربية التي تنبئ عن محاولتهم لربط العربية بغيرها من اللغات، ما يأتي:

روى ابن سلام الجمحي عن العالم النحوي المشهور أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أنه قال: «العرب كلها ولد إسماعيل إلا حمير وبقايا جرهم». وروى قوله: «ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا»^(٢).

وقد أشار الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) إلى وجود علاقة بين العربية والكنعانية، حيث قال: «وكنعان بن سام بن نوح، يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية»^(٣).

وكشف سيبويه عن بعض الفروق بين العربية وغيرها كالفارسية والعبرية في الأصوات والصيغ وذلك في باب (ما أعرب من الأعجمية، يقول: «اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم، فدرهمُ ألحقوه ببناء هجرع، وبهزج ألحقوه بسلهب، ودينار ألحقوه بديماس، وديباج [ألحقوه] كذلك، وقالوا: إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقوب فألحقوه بيزبوع، وجوزب فألحقوه بفوعل، وقالوا: أجور، فألحقوه بعاقول، وقالوا: شبارق فألحقوه بعذافر، ورستاق فألحقوه بقرطاس، لما أرادوا أن يُعربوه ألحقوه ببناء كلامهم كما يلحقون الحروف بالحروف

(١) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٥٥.

وانظر: هاشم الطعان، : مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية، ص ٨.

(٢) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود شاكر، ط ٢، ج ١، ص ٩ و ١١.

(٣) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق عبد الله درويش، الجزء الأول، ص ٢٣١، ١٨٥، ٢٣٢.

العربية»^(١)، وبهذا يكون سيبويه قد كشف عن منهج مبكر في التعريب وذلك بالتحريف في الأوزان.

ثم ذكر سيبويه طريقة ثانية تتمثل في إجراء تحريف في الأصوات، وذلك يتم أحياناً باستبدال الأصوات الساكنة التي لا توجد في العربية. ففي معظم الكلمات استُبدِل بالأصوات التي من هذا النوع أصوات عربية قريبة منها في المخرج، وفي كلمات قليلة استبدل بها أصوات بعيدة عنها في المخرج، فالصوت الذي بين الجيم والكاف مثلاً استبدل به أحياناً صوت الجيم العربية، وأحياناً صوت الكاف، وأحياناً صوت القاف، وذلك كأن يقولوا: «قُرْبُزُ أو كُرْبُقُ أو قُرْبُقُ، والصوت الذي بين الفاء والباء، استبدل به أحياناً صوت الفاء، وأحياناً صوت الباء، مثل: فَرِنْد السيف أو بَرِنْدِه»^(٢).

وأوضح سيبويه أن العرب قد يُبدلون بعض الأصوات دون ضرورة صوتية، من ذلك مثلاً أصوات المد الطويلة (الألف والياء والواو) والقصيرة (الفتحة والكسرة والضمة)، التي استبدل بعضها ببعض في كثير من الكلمات العربية، ومن ذلك أيضاً بعض الأصوات الساكنة، كصوت الشين الذي استبدل به السين في مثل: إسماعيل، وسراويل، ودست ونيسابور^(٣).

وأشار إلى أن العرب: «ربما تركوا الاسم على حاله، إذا كانت حروفه من حروفهم، كان على بنائهم أو لم يكن نحو، خراسان والكركم»^(٤).

وحاول المبرد (٢٨٦هـ) الربط بين العربية وغيرها من حيث تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، بقوله: «فالكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة»^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ج٤/٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤/٣٠٤.

(٣) السابق، ج٤/ص ٣٠٤. وأصل هذه الكلمات يشمعييل، وشراويل، ودشت، ونيشابور.

(٤) السابق، ج٤/٣٠٤.

(٥) المبرد، المقتضب، ج٢/ص ٢.

وانظر: الزركلي: الأعلام، ط٢، القاهرة، ١٩٥٤م، ج٨، ص ١٥.

ووردت نصوص تشير إلى العلاقة بين العربية والسريانية، فابن دُرَيْد يرى أن يَعْرَب بن قحطان سُمِّي يعرب (لأنه أول من انعدل لسانه عن السريانية إلى العربية)، ولابن دريد إشارات إلى اللغتين السريانية والعربية، ومقارنات صحيحة بينها^(١).

وألف أبو حيان (٧٤٥هـ) تأليفاً مستقلاً وضع فيه العلاقة بين العربية والحبشية في المفردات والتراكيب، وهو كتاب مفقود بعنوان (جلاء الغبش عن لسان الحبش)، قال فيه: «أما قولهم هندي وهندي في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند، قال الشاعر:

ومقرونة دهم وكُمت كأنَّها طَماطمُ يوفُونَ الوفارَ هنادكُ

فخرجه أصحابنا على أن الكاف ليست زائدة، لأنه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع فيحتمل هذا عليه، وإنما هو من باب سبط-سبطر، والذي أخرجه عليه، أن من تكلم بهذا من العرب، إن كان تكلم به، فإنما سرى إليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش، ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض. والحبشة إذا نُسبت ألحقت آخر ما تنسب إليه كافاً مكسورة مشوبة بعدها ياء. يقولون في النسب إلى قندي قندي، وإلى شواء شوكي، وإلى الفرس الفرسكي. وربما أبدلت تاء مكسورة، قالوا في النسب إلى جبر جبرتي، وقد تكلمت على كيفية نسبة الحبش إلى كتابنا المترجم عن هذه اللغة المسمى بجلاء الغبش عن لسان الحبش، وكثيراً ما تتوافق اللغتان، لغة العرب ولغة الحبش في ألفاظ وفي قواعد من التراكيب النحوية، كحروف المضارعة، وتاء التانيث، وهمزة التعدية^(٢).

وقد وردت لمحات مقارنة أخرى عند بعض المؤرخين، ولعل أبرزها ما ذكره المسعودي حين تحدث في مروج الذهب عن الآشوريين، في فصل عنوانه (ذكر ملوك الموصل ونيوى وهم الآثوريون) ويتحدث عن لغتهم فيقول: «وكان أهل نينوى ممن سمينا نبطاً، وسريانيين، والجنس واحد، واللغة واحدة، وإنما بان النبط عنهم بأحرف يسيرة في لغتهم والمقالة واحدة»^(٣).

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة رمضان عبد التواب، ج٢/ ١٧٧.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط ج٤/ ١٦٣ وأنظر شرح البيت السابق في لسان العرب مادة هنادك

(٣) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الأندلس، بيروت، ج١، ص ٢٣٧.

وأشار المسعودي إلى علاقة النبط بالسريان، بقوله: «من الناس من رأى أن السريانيين هم النبط، ومنهم من رأى أنهم إخوة لودماش بن نبيط»^(١).

وقدم المسعودي نظرتة إلى تقارب اللغات وتعريف اللغة بقوله: «إن اللغة إنما تكون واحدة، بأن تكون حروفها التي تُكتب بها واحدة، وتأليف حروفها تأليف واحد، وإن اختلفت بعد ذلك في سائر الأشياء الأخرى كالفهلوية والدرية والأذرية وغيرها من لغات الفرس»^(٢).

وقال في موضع آخر: «وهذه جزيرة العرب كانت كلها مملكة واحدة يملكها ملك واحد، ولسانها واحد سرياني وهو اللسان الأول لسان آدم ونوح وإبراهيم عليهم السلام، وغيرهم من الأنبياء فيما ذكر أهل الكتب، وإنما تختلف لغات هذه الشعوب من السريانيين اختلافاً يسيراً على حسب ما ذكرنا من حال الفرس، والعبرائية منها والعربية أقرب اللغات بعد العبرانية إلى السريانية، وليس التفاوت بينها بالكثير»^(٣).

ولا يخفى ما في هذا التقسيم من خلط بين الفارسية، وهي لغة هندية أوروبية، واللغات السامية التي منها العربية والعبرائية والسريانية. ولا يخفى أيضاً أن عدّ السريانية أمّاً للغات السامية ليس صحيحاً، فالسريانية فرع من فروع الآرامية، وقد اكتسب هذا الاسم من اسم البلد -سوريا- وقد تسمى بها أتباع المسيح تمييزاً لأنفسهم من الآراميين الذين ظلوا على وثنتهم، فارتبط اسمهم بالوثنية.

وقد التفت ابن حزم إلى الأسباب التي أدت إلى الاختلاف بين اللغات، وذلك كإتساع رقعة الأرض وسماء (اختلاف البلدان)، واختلاط الأمم، وسماء (مجاورة الأمم)، وأضاف (طول الأزمان)، وذكر أسلوب الأداء الفردي فأسماء (تبديل العامة للألفاظ) قال ابن حزم: «إن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً أن السريانية والعربية التي هي لغة مضر وربيعة - لا لغة حنير - لغة واحدة تبدلت بتبدل

(١) المسعودي، مروج الذهب، ج١/٢٣٠.

(٢) المسعودي، التنبيه والإشراف، دار الصاوي، مصر، ١٩٣٨م، ص ٦٨.

(٣) المسعودي، التنبيه والإشراف، ص ٦٨.

مساكن أهلها، فحدث فيها جرسٌ كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نغمة أهل القبروان، ومن القبرواني إذا رام نغمة الأندلسي، ومن الخراساني إذا رام نغمتهما، ونحن نجد أن من سمع لغة أهل فحص البلوط. وهي على ليلة واحدة من قرطبة كاد أن يقول إنها لغة غير لغة أهل قرطبة، وهكذا في كثير من البلاد، فإنه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى، تتبدل لغتها تبديلاً لا يخفى على من تأمله.

ونحن نجد العامة قد بدلت الألفاظ، في اللغة العربية تبديلاً وهي في البعد عن أصل تلك الكلمة كلغة أخرى، ولا فرق، فنجدهم يقولون في «العنب» «العينب» وفي «السوط» «اسطوط» وفي «ثلاثة دنانير» «ثلثدا»، وإذا تعربَ البربري، فأراد أن يقول «الشجرة» قال «السجرة»، وإذا تعربَ الجليقي أبدل من العين والحاء هاء، فيقول «مهمد»، إذا أراد أن يقول «محمد»، ومثل هذا كثير.

فمن تدبّر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها من نحو ما ذكرناه، من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وإنها لغة واحدة في الأصل^(١).

أما فيما يتعلق بالمفردات فقد شكّل الإقرار بوجود ألفاظ غير عربية في القرآن الكريم مسألة خلافية بين علماء العربية^(٢)، فمنهم من أنكر وجود ألفاظ ذات أرومة غير عربية في القرآن الكريم وذلك مثل أبي عبيدة معمر بن المثنى ومنهم من أقر بذلك وذلك نحو عبد الله بن العباس الصحابي (ت ٦٨هـ)، ومجاهد (ت ١٠٤هـ)، وبهذا الإقرار فتحوها باباً حاول العلماء أن يطلّوا من خلاله على مفردات اللغة بوجه عام، لا سيما تلك المفردات التي لم يتيسر عليهم اشتقاقها ومما يُذكر أن هذه المفردات كثيرة، ألفت فيها الكتب وذلك نحو (المعرب) للجواليقي، و(شفاء الغليل) للخفاجي، و(المهذب) للسيوطي وسوف نذكر بعض الأمثلة التي وافقت ما توصلت إليه الدراسات المعاصرة، وذلك على سبيل

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام مطبعة السعادة، ١٩٢٦، ج١، ص ٣١.

(٢) انظر: الجواليقي: المعرب. تحقيق أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ ص ٥

السيوطي. المزهري ج١/ ٢٦٨.

وانظر: علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ص ٢٢٩.

- ١- ذكر ابن عباس أن السفرة في قوله تعالى: «بأيدي سفرة» تعني (كثبة)، وأحدهم كاتب أصله بالنبطية سافرا^(١).
- ٢- مصحف: يُروى أن سالماً مولى أبي حذيفة جمع القرآن بين دفتين ثم انتمروا على أن يسموه باسم، فقال بعضهم: سموه سِفْر فقال لهم: إن ذلك تسمية اليهود لكتبهم، فكرهوا ذلك، فقال: إني رأيت مثله في الحبشة يُسمى المصحف فاجتمعوا رأيهم على أن يسموه المصحف، فسُمي به^(٢).
- ٣- مشكاة: ورد في البحر المحيط أن المشكاة هي الكوة بلغة الحبشة^(٣).
- ٤- التوراة: ذكر أبو حيان أنه اسم عبراني، وقد تكلف النحاة في اشتقاقها وفي وزنها، وذلك بعد تقرير النحاة أن الأسماء الأعجمية لا يدخلها اشتقاق ولا توزن^(٤).
- ٥- الطور: ذكر السيوطي إلى أن الطور بالسريانية: الجبل «ورفعنا فوقكم الطور»، يعني الجبل، وقد وافقت لغة العرب في هذا الحديث لغة السريان^(٥).

٢- الملمح التاريخي التطوري

تبدو ملامح الاتجاه التاريخي التطوري عند النحاة في النقاط الآتية:

- ١- كانوا أحياناً يردون الأبواب التي يتحقق أداؤها بأكثر من حرف، إلى حرف واحد في الأصل، وذلك كأن يروا أن الباء هي أصل حروف القسم، يقول ابن جني «والحروف التي يصل بها القسم إلى المقسم به، ثلاثة، وهي: الباء والواو والتاء،

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة حيدرآباد، ١٣٥٠هـ ج٢، ص٣٣٩.

وانظر: أفرام الأول: الألفاظ السريانية في المعاجم العربية، دمشق، ١٩٥١م، ص٩١.

(٢) انظر: عبد المجيد عابدين: بين الحبشية والعربية. مطبعة السعادة، مصر، ص١٠٢.

(٣) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م، ٦/٤٤٤.

(٤) السابق، ج١/١٣٨.

وانظر: ربحي كمال المعجم الحديث - عبري عربي - بيروت.

(٥) القرطبي، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) القاهرة، ١٩٤٦، ج١/٦٨-٦٩.

فالياء: هي الأصل»^(١)، والمقصود هو الأصل التاريخي، ذلك أنهم أشاروا إلى أن الواو أكثر استعمالاً منها^(٢). بيد أنهم في أبواب أخرى أشاروا إلى الحرف الأكثر شيوعاً من ذلك قول ابن جنّي في باب الاستثناء: «وحرفه المستولي عليه إلاّ، وتُشبهه به أسماء وأفعال وحروف»^(٣).

وقد وردت إشارة تاريخية في باب النداء تشير إلى أنه ربما كان الأصل التاريخي لأداة النداء (هيا) هو (أيا). ذكر سعيد بن الدهان (ت ٥٦٩هـ) في كتابه (الغرة في شرح اللمع: «... فإن بعدّ المنادى عن هذا، قلت: أيا زيد، وقد يُبدلون الهمزة (هاء)، كما قالوا: إياك وهياك»^(٤) في حين أنهم أوضحوا أن «يا» تُعد أم باب النداء. وذلك لأنها تستعمل للقريب والبعيد والندبة^(٥).

٢- محاولة النحاة ردّ بعض الألفاظ إلى الأصول التي يظنون أنها تكونت منها من ذلك:

١. يرى الخليل أن (ليس) مركبة من «لا أيس»، فطرح الهمزة وألزمت اللام بالياء^(٦).

وتابعه في ذلك الفراء مُستدلاً بقول العرب: «أثنتي به من حيث أيس وليس، أي من حيث هو ولا هو»^(٧).

٢. ذهب الخليل إلى أن أصل لن «لا، أن»، ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم^(٨).

(١) ابن جنّي، اللمع في العربية، ص. ١٥.

(٢) السيوطي، اللمع، ج٤/ ٢٢٢.

(٣) ابن جنّي، اللمع، ص. ١٢١.

(٤) السابق، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥، ص. ١٧، وكتاب ابن الدهان ما زال مخطوطاً.

(٥) السابق، ص. ١٨٠.

(٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة ليس.

(٧) الزبيدي، تاج العروس، مصر، ١٣٠٧هـ، مادة ليس.

(٨) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص. ٥.

٣. عدَّ النحاة الأصل في اللام اللاحقة لأسماء الإشارة السكون كما في (تلك)، وذكروا أنها كُسرت في «ذلك» لالتقاء الساكنين.
 ٤. ويرى الزمخشري أنه يُقال: «أزحلف عن كذا وأزلف، إذا انتحى وزعموا أن الرواية بتخفيف الفاء»^(١).
 ٥. ذهب الزمخشري إلى أن أصل (هم) هو (همو)، وإنما حُذفت الواو لتوالي الضمات، وثقل الواو، وقد أمِنَ اللَّبْسُ^(٢).
 ٦. ذهب بعض النحاة إلى أن الأصل في (حبذا) (حَبَبَ ذا) فادغموا الباء في الباء كراهية اجتماع المثنيين، وكذلك ما أشبهه^(٣).
 ٧. ويرى بعض النحاة أن (لات) بمعنى (نَقَصَ)، وأن أصلها (ليس) بكسر الياء، فقُلبت الياء ألفاً لِتَحَرُّكِهَا وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاء^(٤).
 ٨. يرى بعض النحاة أن (كلا) من (كلّ) بتشديد اللام، فحُذفت اللام وزيدت الألف للتثنية والتاء للتانيث^(٥).
- لا يخفى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين هذه اللغة السامية وتلك، يُشكل جانباً من المعرفة اللغوية عند اللغويين العرب، إلا أنه لا يبلغ شأوَ الدراسة المطلوبة في هذا المجال، وربما عاد ذلك لأسبابٍ نذكر منها:
- ١- أن النحاة لم يستكملوا أدوات البحث اللغوي من معرفة باللغات السامية، مما جعلهم لا يقطعون برأي، ولا يقيمون الأدلة الكافية على آرائهم التاريخية.
 - ٢- لا شك أن الدراسات اللغوية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن الكريم، ولذا فإن اللغويين كانوا حريصين على اطراد القواعد المستنتجة من استقراءهم

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٣٧.

(٢) الزمخشري، أمجب العجب، ص ١١-١٢.

(٣) الزجاجي، الجمل، ص ١١.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص ٢٥٢.

(٥) ابن الأنباري، الإنصاف، المسألة ٦٢.

للنصوص التي تمثل اللغة العربية الفصحى الأدبية التي نزل بها القرآن وتوحدت عليها القبائل قبيل الإسلام، وأخذ الشاعر أو الخطيب، يعمد إليها كلما عن له القول، محاولاً التخلي عن سماته اللهجية الخاصة (كالعننه والتلته والكشكشة) وبذلك ينال إعجاب سامعيه، ويفضل غيره من الشعراء والخطباء في تلك المناظرات التي كانت تعقد آنذاك. ومن ثم لم يكن اللغوي معنياً إلا بقدر يسير، بالالتفات إلى تأصيل ما لا يتفق مع القاعدة من منظور تاريخي. وربما ألقاه حيرته أمام شاهد لغوي إلى التأويل، وذلك نحو تأويلهم الوارد في قوله تعالى: «إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين»^(١)، حيث وجدوا أنهم يخبرون بالذكر (قريب) عن المؤنث (رحمة)، فتأولوا ذلك بأن قالوا: إن المضاف المؤنث (رحمة) - هنا - قد استفاد التذكير من المضاف إليه المذكر (الله)، وأصبحت هذه قاعدة من قواعد النحو^(٢)، في حين أن المنهج التاريخي يعطي تفسيراً مقنعاً لهذه الحالة وما شاكلها، ذلك أن الباحثين التاريخيين يذكرون أن الجنس (التذكير والتأنيث) في اللغات السامية، ربما كان ذات يوم يتجاوز حصره في المذكر والمؤنث، وأن هذا التقسيم قد تم في مرحلة متأخرة نسبياً، ومن ثم ظلت صيغ مشتركة بين المذكر والمؤنث وذلك نحو صيغة:

فَعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ نَحْوَ صَبُورٍ.

وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ نَحْوَ قَتِيلٍ وَجَرِيحٍ.

وَمِفْعِيلٌ نَحْوَ مَسْكِينٍ^(٣).

٣- نلاحظ أن البعد التاريخي لم يكن متبلوراً كبعد منهجي عند النحاة مما جعل لهم موقفاً خاصاً من بعض القراءات القرآنية، ولعل في هذا شيئاً من التواؤم مع

(١) سورة الأعراف. الآية ٥٦.

(٢) ابن هشام أوضع المسالك ج٢/ ١٧٨.

وانظر: نهاد الموسى: في تاريخ العربية. عمان، ١٩٧٦م، ص ٢٠٣.

(٣) إبراهيم السامرائي، التذكير والتأنيث. ص ١٤.

وانظر: نهاد الموسى: في تاريخ العربية. ص ٢٠٤.

إسماعيل عميرة، وظاهرة التأنيث. ص ٢٢.

حرص علماء المسلمين على قراءة القرآن بلغة واحدة، فقد ذكر أن عُمَرُ بن الخطاب سمع رجلاً يقرأ «عتى حين» في قوله تعالى: «ليسجننهُ حتى حين» فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قُرَيْش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل»^(١).

ومن ثم لم يكن هدفاً من أهداف النحاة، العناية ببرد مظاهر الاختلاف في القراءات إلى أصولها التاريخية، ولو فعلوا ذلك لجنبهم الحكم على بعضها بالشذوذ وذلك نحو ردهم قراءة يحيى بن وثاب «ولا تقربا هذه الشيرة» بدلاً من «ولا تقربا هذه الشجرة»، مع أن إبدال الياء من الجيم سمة لهجية موروثا لقبيلة من القبائل العربية، وهي قبيلة تميم.^(٢)

وكذلك ردوا قراءة أبي السوار الغنوي^(٣) «هياك نعبد» بدلاً من «إياك نعبد»، وإبدال الهمزة من الهاء سمة لهجية، إضافة إلى أنها تشكل ظاهرة سامية، فالعبرية مثلاً لم تعرف صيغة (أفعل) المهموزة. إذ الصيغة المقابلة لأفعل هي «هفعل» بالهاء وهي تقابل في العربية «هفعل»^(٤).

ولو شكّل البعد التاريخي عند النحاة منهجاً مطّرداً لجعل الفرصة أمامهم مواتية لإعطاء صورة واقية عن اللهجات العربية، فليس لدينا صورة كاملة عن اللهجات العرب الخاصة بأصواتها ومفرداتها وتراكيبها، وربما أسهم ذلك في النظر إلى الأصوات والقواعد والألفاظ في لغة قريش نظرة تاريخية تطورية^(٥).

٤- ربما كان للظلال النفسية السيئة عن أصحاب اللغات السامية القديمة في نفوس المسلمين أثر سلبي في اهتمامهم بلغاتهم لا سيما بعد أن أكرمهم الله

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج١/ ٢٦.

وانظر: الزمخشري: الكشاف القاهرة، ١٢٥٤هـ، ج٣/ ٤٦.

(٢) أحمد علم الدين الجندي، اللهجات العربية في التراث. الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣، ص ٤٦.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١/ ٢٦.

(٤) إسماعيل عميرة، معالم دراسة في الصرف (الأبنية الفعلية المهجورة). ص ٢٦.

(٥) عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي. ص ٥٣.

بالإسلام، الذي غدت به العربية لغة الحضارة الإنسانية، فالعبرية لغة اليهود، والسريانية لغة نصارى وصابئة، واللغات الحبشية لغات نصارى وعبدة أصنام واللغات الآشورية والبابلية لغات سامية سحيقة في القدم وأصحابها عبدة أصنام وكواكب^(١).

٥- وما يلاحظ أنهم في رؤيتهم التاريخية التي يشيرون فيها إلى الأصل لا يعتمدون أحياناً على تاريخ الظاهرة بقدر ما يعتمدون على قياسها على نظيرها، من ذلك أن الزمخشري يرى أن «الأصل في هم، همو» بواو بعد الميم، وإنما حذفت الواو لتوالي الضمات وثقل الواو، وقد أمن اللبس».

وبدلاً من أن يستدل بالأصل التاريخي، حملها على نظيرها في حالة التثنية فقال: «إن الأصل في هم، همو، بواو بعد الميم، لأن علامة الجمع مقابلة لعلامة التثنية، وقد تقرر أن الألف زيدت بعد الميم للتثنية، فتزداد الواو للجمع، ولأن علامة جمع المؤنث نحو (أنتن) حرفان، وفي المذكر كذلك الميم والواو»^(٢).

وقد أشاروا إلى ما اصطالحوا عليه لغة (أكلوني البراغيث) لكنهم لم يتطرقوا إلى أنها تمثل أصلاً قديماً تشترك فيه العربية مع اللغات السامية، بل جعلت مما يحفظ ولا يقاس عليه.

(١) انظر: عبد المجيد عابدين: المدخل إلى دراسة النحو العربي، ص ٢٢.

(٢) الزمخشري، أعجب العجب ص ١١-١٢ نقلاً من: كتاب الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري فاضل السامرائي، ص ٢٠.

الفصل الثالث

موازنة بين الاتجاهات المنهجية
عند القدماء والمحدثين

تقديم

يسعى هذا الفصل إلى مناقشة جُملةٍ من نقاط الموازنة بين المناهج الحديثة والاتجاهات النحوية القديمة، وذلك سعياً لاتخاذ الجهود النحوية القديمة قاعدة انطلاق، لتكوين منهج معاصر لدراسة اللغة العربية، يتسم بالأصالة، وذلك بالتزامه بما للعربية من خصائص وخصوصيات تميزها عن غيرها. وينتفع بما في المناهج المعاصرة من نظرة علمية تدرس اللغة بوصفها ظاهرة عالمية.

وسوف أعرض هذه الموازنة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: المنهج الوصفي.

المبحث الثاني: المنهج التحويلي.

المبحث الثالث: المنهج المعياري.

المبحث الرابع: المنهج التاريخي.

المبحث الأول: المنهج الوصفي

درسنا في الفصلين السابقين الأسس الرئيسية التي قام عليها المنهج الوصفي الحديث فيما استقر عليه، والملامح الوصفية العامة التي صدر عنها النحاة العرب قبل أن يستقر هذا المنهج في صورته المعاصرة، فكانت هذه الملامح إرهاصاً مبكراً لنضوج هذا المنهج في العصر الحديث ومن ثم فإنه يسهل علينا أن نوازن بينهما في النقاط الآتية:

١- التفريق بين اللغة والكلام

لعل أول ملمح من ملامح الموازنة بين المنهج الوصفي، والاتجاه الوصفي عند النحاة هو تفريقهم بين اللغة والكلام، فقد رأى دي سويسر، أن اللغة نظام اجتماعي مستقل عن الفرد، والكلام هو الأداء الفردي للغة الذي يتحقق من خلاله هذا النظام.

ونجد أن النحاة العرب يصدر عن هذا التصور في دراستهم للظاهرة اللغوية. فاللغة، مجموعة من الأصوات التي يعبر بها كل قوم عن أغراضهم^(١).

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن «العلم بجميع ذلك لا يعدو أن يكون علماً باللغة، وبأنفس الكلم المفردة، وبما طريقه الحفظ دون ما يُستعان عليه بالنظر، ويوصل إليه بإعمال الفكر»^(٢).

ويقول: «إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يُضم بعضها إلى بعض»^(٣).

(١) ابن جنّي، الخصائص. ج١، ص ٢٤.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ٢٠٢.

(٣) السابق. ص ٤١٥.

ومن هنا لم يكن همُّ النحاة البحث في اللغة، وإنما كان همهم أن يبحثوا في الكلام الذي يقع فيه التفاوت بين المتكلمين وبذلك يظهرون إعجاز القرآن وروعته. يقول الجرجاني: «وقد علمنا علماً لا تعترض معه شبهة أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم دون واضع اللغة، وإذا كان كذلك، فينبغي لنا أن ننظر إلى المتكلم، هل يستطيع أن يزيد من عند نفسه في اللفظ شيئاً ليس هو له في اللغة حتى يجعل ذلك من صنيعه مزية يعبر عنها بالفصاحة؟ وإذا نظرنا وجدناه لا يستطيع أن يصنع باللفظ شيئاً أصلاً، ولا أن يحدث فيه وصفاً، كيف وهو إن فعل ذلك أفسد على نفسه، وأبطل أن يكون عليه، وإذا ثبت من حاله أنه لا يستطيع أن يصنع بالألفاظ شيئاً ليس هو لها في اللغة، وكنا قد اجتمعنا على أن الفصاحة فيما نحن فيه عبارة عن مزية هي بالمتكلم البتة، وجب أن نعلم قطعاً وضرورة أنهم وإن كانوا قد جعلوا الفصاحة في ظاهر الاستعمال، من صفة اللفظ، فإنهم لم يجعلوها وصفاً له في نفسه، ومن حيث هو صدى صوت ونطق لسان، ولكنهم جعلوها عبارة عن مزية أفادها المتكلم، ولما لم تزد إفادته في اللفظ شيئاً لم يبق إلا أن تكون عبارة عن مزية في المعنى»^(١).

٢- العلاقة بين الدال والمدلول

يرى أصحاب المنهج الوصفي أن لا علاقة بين الدال والمدلول، فالألفاظ رموز غير معللة، يقول دي سوسير: «إن العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية Arbitrary، وببساطة أستطيع أن أقول إن العلاقة اللغوية جزافية (Signifie sign) ولا علاقة لها بذاتها، وما يمكن أن تدل عليه إلا بالاتفاق والاصطلاح Convention»^(٢)، وهو بهذا رجح هذا التصور الذي شاع خلاله في أوروبا في القرون الوسطى إذ عبّر عن ذلك توماس الاكوييني Saint Thomas Aquinos^(٣) بقوله: «إن الأسماء يجب أن تتفق وطبيعة الأشياء»^(٤).

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٠٨.

(٢) De saussure, Course in General Linguistics, peter, London, 1964, p.p 67.

(٣) عاش فيما بين (١٢٢٥-١٢٧٤).

(٤) فندريس، اللغة، تعريب عبد الحميد الداخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٠، ص ٢٣٥.

وعبر هَمْبَلْت Humboldt عن المفهوم نفسه سنة ١٨٢٥، بقوله: «إن اللغة تدلُّ على الأشياء بالأصوات التي تارة بنفسها وتارة بغيرها تترك انطباعاً في الأذن، ماثلاً للتأثير الذي تتركه الأشياء على العقل»^(١).

وقد نبه جيسبرسين Jespersen إلى عدم أطراد هذه الظاهرة، بقوله: «يكاد يستحيل علينا أن نثبت المناسبة الطبيعية بين الدلالة والصوت في كل الكلمات، وفي كل اللغات، في كل الأحوال، ولكن بعض الأصوات أيضاً في بعض الحالات تكون رمزاً لمعناها، وإن لم يكن في كل الكلمات»^(٢).

وقد شغلت هذه الظاهرة اللغوية علماء العربية، فلمح سيبويه إلى أن هناك صلة بين بعض الأوزان ومعانيها، بقوله: «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد، حين تقاربت المعاني قولك: النَّزْوَانِ وَالنَّقْزَانِ. وإنما هذه الأشياء يفي:

زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع، ومثله العَسَلَانِ والرُّتْكَانِ، ومثله هذه الغَلِيَانِ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغَثِيَانِ لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخَطْرَانِ واللُّمَعَانِ، لأن هذا اضطراب، ومثله هذا اللُّهْبَانِ والوَهْجَانِ، لأنه تحرك الحر، وتؤوره فإنما هو بمنزلة الغليان»^(٣).

وقد لمح الخليل بن أحمد هذه الصلة الصرفية من قبل، إذ أورد صاحب تهذيب اللغة قولاً للخليل: هو: «صرّ الجندب صريراً، وصرّ البابُ يصرُّ، وكل صوت شبه ذلك فهو صرير فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة، ضوعف. كقولك صرصر الأخطب صرصرة»^(٤) وقد استشعر علماء آخرون هذه الصلة، مثل ابن فارس^(٥) وكان ابن جني أكثر المتحمسين لهذه الفكرة، فعقد لها فصولاً أربعة في كتابه الخصائص، ملاحظاً هذه الصلة، فيما عرض له من بعض الظواهر الصوتية،

(١) فنندريس، اللغة.. ص ٢٤.

(٢) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص ٧٦.

(٣) سيبويه، الكتاب. ج٤/ص ١٤.

(٤) الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، مراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، باب الصاد والراء ج١٢، ص ١٠٦.

(٥) انظر ابن فارس : ١ - الصاحبي في فقه اللغة. ص ٩٨-٩٩.

والأبواب التي عقدها هي:

١- تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني^(١).

٢- الاشتقاق الأكبر^(٢).

٣- تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني^(٣).

٤- أمساس الألفاظ أشباه المعاني^(٤).

وبالغ ابن جني في متابعة هذه الفكرة مبالغة أدت به إلى عقد الصلات بين جرس الحروف وترتيب الأحداث بناء على ترتيب أصواتها في الكلمة، يقول: «نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف، وتشبيه أصواتها بالأحداث المُعبّر عنها بها، وترتيبها، وتقديم ما يُضاهي أول الحدث، وتأخير ما يُضاهي آخره، وتوسيط ما يُضاهي أوسطه، سَوَقاً للحروف على سمّت المعنى المقصود والغرض المطلوب»^(٥).

ويمكن مقابلة رأي ابن جني هذا مع ما يراه (فيرث) Firth، إذ أطلق على هذه الظاهرة (الوظيفة الفوناستيكية للأصوات)، في كتابه (دراسات في علم اللغة) phonaesthetic Function ويعني بها: «ما يُلْمح بوضوح من وجود علاقات تظهر بين الكلمات التي تبدأ بحرفين متجانسين أو أكثر، وبين بعض الملامح العامة المميزة لبعض السياقات اللغوية»^(٦).

ويمثل لذلك بالكلمات التي تبدأ بحرفي Sl، وذلك نحو slight «استخفاف»، slim «رقيق، نحيف»، slink «الذي يعيش مخفياً نفسه خوفاً، sleet «مَطَرٌ مصحوب

(١) انظر: ابن جني: الخصائص، ج٢، الصفحات ١١٢-١٢٣.

(٢) السابق، ج٢، ص ١٢٢-١٢٩.

(٣) السابق، ج٢، ص ١٤٥-١٥٢.

(٤) السابق، ج٢، ص ١٥٢-١٦٨.

(٥) السابق، ج٢، ص ١٦٢.

(٦) تمام حسان. مناهج البحث في اللغة. مكتبة الانجلو المصرية. ١٩٥٥م. ص ٢١٧، عن محاضرات فيرث للعام الدراسي ١٩٤٨-١٩٤٩م.

بالبرد».

إلا أن فيرث، أقل حماساً من ابن جنبي، يبدو ذلك من قوله: «وهناك نوع من التقسيم أحسُّ به ولا أصرُّ عليه وراء الكلمات التي تبدأ بالحرفين «si»^(١).

ويبدو أن الفرق بينهما تابع من طبيعة النظر إلى لغتين، تقوم إحداها على الاشتقاق، الذي من سماته تقارب الأصوات وتقوم الأخرى على الإلصاق أكثر مما تقوم على الاشتقاق.

وقد حسم عبد القاهر الجرجاني الأمر قبل دي سوسير بما يزيد عن تسعة قرون، مشيراً إلى أن العلاقة بين الدالّ (الصورة الصوتية)، والمدلول (المعنى الذهني) علاقة اعتبارية. يقول الجرجاني: «إن نَظْمَ الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نَظْمُها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً في العقل، اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه. فلو أن واضع اللغة كان قد قال «ربض» مكان «ضرب» لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»^(٢).

وقد كان الجرجاني وصفيّاً في تفسير الأصوات التي تبدو مشابهة لمسمياتها عند الإنسان، أكثر من الوصفيين، فالجرجاني، يرى أن اللغة نتاج بشري، والناس عندما أرادوا وضع اسم لمسمى معين، حاولوا التوفيق بين صفة الشيء المسمى، وما يوافق من الأصوات، أو الدوال وهذا ما عبّر عنه بـ (خواص ومعان)، يقول: «إن العقلاء بنوا كلامهم إذ قاسوا، وشبهوا على أن «الأشياء» تستحق «الأسامي» لخواص «معان»، هي فيها دون ما عداها»^(٣) بينما نجد أن سابير Sapir يفسر هذه الظاهرة الملحوظة فيما يبدو في كثير من اللغات على أساس عقلي، يقول: «إن الكلمات التي تبدو تقليداً للطبيعة مثل to caw (صوت الغراب)، to mew (يموء، صوت القبط)، Whip poorwill (طائر له صيحة مثل اسمه) ليست، بأي معنى من المعاني، أصواتاً طبيعية يُنتجها الإنسان بصورة غريزية أو تلقائية. إنها من خلق

(١) السابق، ص ٢١٨.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤.

(٣) السابق، ص ٣٢٢.

العقل الإنساني ومن تخيله، كأي شيء آخر في اللغة»^(١). فهو يُنكر الإحساس الحقيقي بدلالة هذه الأصوات.

أما فيما يتعلق برأي الباحثين العرب المحدثين، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، برز اتجاه دعا إلى القول بالصلة الوثيقة بين الصوت والمعنى، وممن ذهب إلى ذلك الشدياق^(٢) (١٨٠٤-١٨٨٨)، وجورجي زيدان^(٣)، وعباس محمود العقاد^(٤)، وصبحي الصالح، الذي أعجب برأي ابن جنى، وعدّه «فتحاً مبيناً في فقه اللغات»^(٥).

وثمة اتجاه من الباحثين، كان لهم رأي مخالف تماماً في هذه المسألة، وذلك أمثال حسن ظاظا^(٦)، ومصطفى مندور^(٧)، ومحمود فهمي حجازي، الذي يرى «أن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي، فليست هناك أية علاقة بين كلمة حصان، ومكونات جسم الحصان ... ومعنى هذا أن قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف، أي مع ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل. وهذا معناه أن المؤثر والمتلقي متفقان مع استخدام هذه الرموز اللغوية المركبة بقيمها العرفية»^(٨). ولعل الصواب البائن في هذه المسألة أن العلاقة تبدو واضحة في بعض ألفاظ اللغة، ولكنها أقل وضوحاً في ألفاظ أخرى، وهي غامضة في جل ألفاظ اللغة.

(١) HarCout, Language: Prace and Company, New York, 1921: p. 7.

(٢) الشدياق، الساق على الساق فيما هو الفارياق. المكتبة التجارية، مطبعة الفنون الوطنية، بعصر، د.ت، ج١، ص١-٢.

(٣) جورج زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية. مراجعة مراد كامل، دار الهلال، ص٩٩.

(٤) عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. دار المعارف بعصر، ١٩٦٣، ص٤٤-٤٦.

(٥) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ط٢، منشورات المكتبة الأهلية، بيروت، ص١٥٩.

(٦) حسن ظاظا، اللسان والإنسان. ١٩٧١، ص٢٠-٣١.

(٧) مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة. دار المعارف بالاسكندرية، ١٩٧٤م، ص١٣٥.

(٨) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة. دار الثقافة، القاهرة، ط٢، ١٧٨، ص١١.

اللغة من منظور وصفيّ بناءً أو نسق، قال دي سوسير واصفاً اللغة بأنها: «نظام يرتكز على قوانين توازن تؤثر على عناصره، وترتهن في كل حقبة من التاريخ - بالنظام - اللغوي المتزامن، ... ومن الطبيعي أن تؤلف مجموعة المعاني نظاماً يرتكز على قاعدة من المتميزات والمقابلات»^(١).

أكد هذا المفهوم علماء ووصفيّون جاءوا بعد دي سوسير أمثال (بياجيه) الذي عرف اللغة على أنها «نسق من التحوّلات له قوانينه الخاصة باعتبارها نسقاً...»^(٢).

ويُعرف ليثي اشتراوس Straus «البنية»: بأنها نسق أو نظام، فهي تتألف من عناصر يكون من شأن أي تحول يحصل للواحد منها، أن يحدث تحولاً لسائر العناصر الأخرى، وهذا عنده واضح في دراسة البنى الاجتماعية»^(٣).

وهكذا فقد أبرز المنهج الوصفي أن أهمية العنصر اللغوي لا تظهر إلا وهو في سياقه، وحتى يوضع دي سوسير أن اللغة نسق ونظام، شبهها بلعبة الشطرنج، وذلك أن للعبة الشطرنج قواعدها الداخلية الخاصة، بحيث أن استبدال القطع الخشبية بقطع من العاج مثلاً، لا يمسّ النظام الداخلي للعبة. ولكن إذا أنقصنا أو زدنا عدد القطع، أو لعبت هذه اللعبة بطريقة تخالف القوانين التي وضعت لها، فهذا التغيير يخل، ويمسّ نظام اللعبة وقواعدها، أما من حيث قيمة العلاقة بين العناصر اللغوية، فيما بينها، فإنها تشبه قيمة قطع الشطرنج أيضاً على رقعة

(١) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٢٨.

وانظر: جان بياجيه: البنيوية، ص ٦٢-٦٥. نقلاً من: «الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين، رشيد العبيدي، مجلد ١٨، عدد ١٣، ١٩٨٩.

وقد أطلق العلماء الوصفيون الذين جاءوا بعد دي سوسير بناءً على قوله السابق لقب البنيوية على الوصفية، أعلن ذلك جاكبسون وترويتسكوي وكراتسوفسكي في مؤتمر براغ عام ١٩٢٨م.

(٢) جان بياجيه، البنيوية، ص ٦٢-٦٥.

(٣) السابق، ص ٨٧.

وانظر: زكريا إبراهيم: مشكلة البنية، ص ٢٨.

اللعب، حيث تستمد كل قطعة قيمتها من الموضع الذي تأخذه على الرقعة مقابل المواقع التي تأخذها القطع الأخرى^(١).

وقد صدر النحاة العرب عن مثل هذا المفهوم للغة، فنظروا إلى اللغة على أنها نظام، والألفاظ فيها لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كَلِمٌ مفردة، وإنما تثبت بها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ^(٢).

وقد مر بنا أن الخليل بن أحمد شبه نظام اللغة بنظام الدار محكمة الصنعة^(٣)، وكذلك الجرجاني شبه نظام اللغة، بالنظام الذي يربط خيوط الغزل في يد حاذق في صنْع الديباج، أو ببناء الدار، بقوله: «وجملة الأمر أنك لن تعلم في شيء من الصناعات علماً تمر فيه وتجلي، حتى تكون ممن يعرف الخطأ فيها من الصواب، ويفضل بين الإساءة والإحسان، بل حتى تُفاضل بين الإحسان والإحسان، تعرف طبقات المحسنين، وتضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلام، وتعدّها واحدة واحدة، وتسميها شيئاً شيئاً، وتكونُ معرفتُك معرفة الصنّيع الحاذق الذي يُعلم على كل خيط من الأبريسم الذي في الديباج، وكل قطعة من القطع المنجورة في الباب المقطّع، وكل أجرّة من الأجر الذي في البناء البديع»^(٤).

فالتركيز على نظامية اللغة أمر مهدّ لمعرفته علماء التراث اللغوي من قدماء العرب، بل قطعوا شوطاً في إنضاجه حتى فيحس المرء أن المحدثين من الوصفيين لم يزيّدوا شيئاً كثيراً عما ورد عند القدماء. بل إن المرء من خلال اتقان هؤلاء وأولئك يستطيع أن يؤكد جانباً واضحاً من علمية الظاهرة اللغوية التي يُنادى بها علم اللغة العام General Linguistic، ويدعو إلى المفارقة بينها وبين الفلسفة.

(١) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، ص ٦٧.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣٨.

(٣) انظر: الفصل الثاني، ص ٧٨.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٠-٣١.

٤- مبدأ المكونات المباشرة

مرُّ بنا أن (بلومفيلد)^(١) Bloomfield تأثر بالنظرية السلوكية، وحاول أن يخلص علم اللغة من المبادئ الفلسفية، فدرس الظاهرة اللغوية على أنها سلسلة من المنبّهات والاستجابات التي تتحول بدورها إلى مثيرات تقتضي استجابات أخرى حسب المعادلة الرمزية

منبّه ← رد فعل ... منبّه ← رد فعل

Stimulus → Reponse ... Stimulus → Reponse

وأحسب أن هذا المفهوم مائل عند بعض مفكري العربية ونُحاتها، يقول الفارابي في كتابه (شرح العبارة): «وأما الألفاظ؛ فإنها علامات مشتركة، إذا سُمعت خَطَرَ ببال الإنسان بالفعل الشيء الذي جعل اللفظ علامة له وليس لها من الدلالة أكثر من ذلك، وذلك شبيه بسائر العلامات التي يجعلها الإنسان لِتُذَكَّرَ ما يحتاج إلى أن يذُكره فليس معنى دلالة الألفاظ شيئاً أكثرَ من ذلك، وكذلك الخطوط ليس دلالتها على اللفظ أكثرَ من ذلك»^(٢).

وفي هذا إشارة إلى أن اللغة مجموعة من العلامات، يجعلها نظاماً للإبلاغ والتخاطب، وبذلك يبعد عنها الخلفيات الفلسفية، وتتساوى بذلك اللغات جميعاً في الوظيفة نفسها.

وانطلق (بلومفيلد) في دراسته للظاهرة اللغوية من أسس شكلية هي:

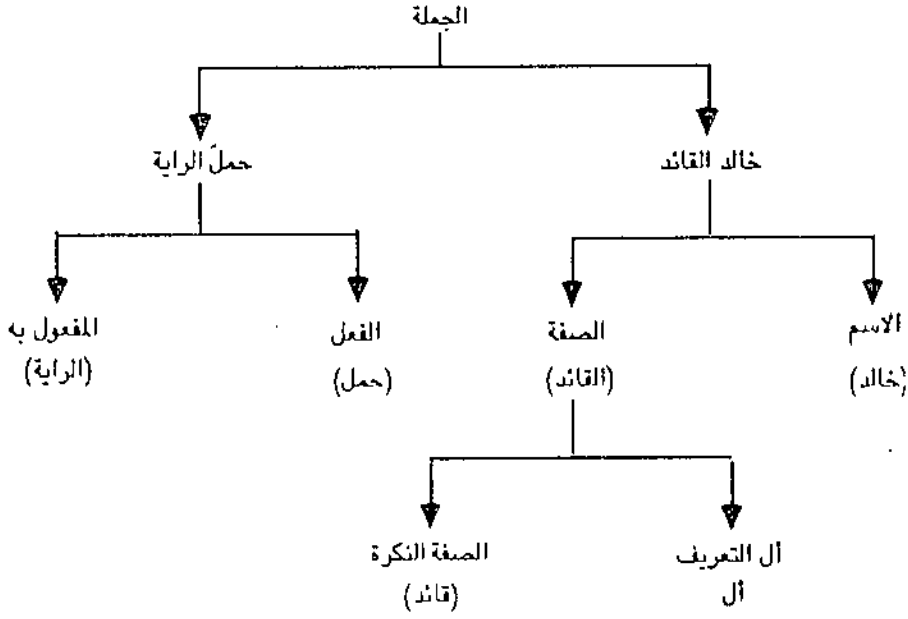
أ. التحليل إلى المكونات المباشرة.

ب. التوزيع.

وقد قسّم الجملة تفسيراً ثنائياً شكلياً حتى يصل إلى الطبقة الصغرى التي لا يمكن تقسيمها، وهي المورفيمات، وذلك نحو تحليله للجملة «خالدُ القائدُ حملَ

(١) انظر: الفصل الثاني، ص ٣١

(٢) نقلاً من كتاب: عيد السلام المسدي، «التفكير اللساني في الحضارة العربية العربية». الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م، ص ١٥٧.



ومبدأ بلومفيلد هذا يُذكر بتقسيم النُحاة القدماء للجملة: إلى اسمية وفعلية، ثم تحليل كل منها إلى مكوناتها، ومن ثمّ يمكن إيجاد مجموعة من النماذج، تنتسب كلها إلى الجملة الاسمية^(١)

- ١- اسم معرفة + اسم نكرة.
خالد + طبيب.
- ٢- اسم معرفة + صفة نكرة.
زيد + مريض.
- ٣- اسم معرفة + ظرف (أو شبه جملة بمعنى الظرف)
محمد هنا.
محمد تحت الشجرة.
محمد في البيت.
- ٤- اسم معرفة + فعل لازم.
علي + سافر.

(١) انظر: نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. منشورات عالم المعرفة، الكويت. ص ٢٩.

٥- ظرف (أو شبه جملة بمعناه) + اسم نكرة.

في البيت رجلٌ.

٦- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعول.

أحمد غادر البلدة.

٧- اسم معرفة + فعل متعدٍ لمفعولين.

أحمد أعطاني كتاباً.

فالخبير يكون مفرداً وذلك نحو «مجتهد، ومريض»، وكذلك يمكن أن يكون جملة وذلك نحو «سافر»، أو شبه جملة، نحو «في البيت» ويمكن من خلال هذا المبدأ أن ندرك أبعاد تقسيم النحاة للجمل، وفق موقعها من الإعراب، إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى ليس لها محل من الإعراب، فالجملة التي لها محل من الإعراب هي التي يمكن تأويلها بمفرد. (أو تقع موقع المفرد) ففي قولنا:

جاء الصبية: باكين

: يبكون.

: عيونهم باكية.

فإن: (باكين، يبكون، عيونهم باكية) مؤلّف مباشر واحد، هو الحال^(١). ومن هنا وصفت الدراسات النحوية بأنها منطلقة من المفردات وراجعة إليها، بمعنى أن الجملة مع أنها الوحدة الكلامية الأساسية في عملية الإبلاغ، قد كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول حين يعرضون للخبير الجملة، والنعته الجملة، والحال الجملة^(٢). ولكن المتأمل لجهود النحاة يُحسُّ أنهم أولوا الجملة عناية، وأن تقديرهم للجملة بمفرد، نابع من إدراكهم للوظيفة النحوية، فالجملة التي يحل محلها المفرد، مؤهلة لأن تقوم بوظيفة نحوية، وهذا لا يعني أن الجملة التي ليس

(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٢٠.

(٢) عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية. الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٥م، ص ١٤٢.

لها محل من الإعراب ليست لها دلالة، وذلك لأن «الاستقلال التركيبي لا يعزل وجود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام بحكم انتمائها إلى المجال الدلالي نفسه»، ولكن هذا الارتباط الدلالي ليس من الحتمي أن يتشكل في ارتباط تركيبى نحوي»^(١)

ومما يؤيد هذا التصور لتفكير النحاة، تقسيمهم الكلام إلى عمدة وفضلة، فالفضلة وجودها غير واجب من حيث العلاقات النحوية الأساسية (الإسناد)، ولكن لا تخفى أهميتها من ناحية دلالية. يقول الصبان في تعريف الفضلة: «ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي»^(٢)، وفي هذا إشارة واضحة لإدراك الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي، فالنظام النحوي يعتمد قوانين خاصة تنظم علاقاته وتضبطها. غير أن الباحثين المعاصرين اعترضوا على تقسيم النحاة للكلام بوجه عام، ومجمل اعتراضهم مؤداه أن تقسيم النحاة يقوم على أساس فلسفي منطقي، لا يتوافق مع طبيعة اللغة، والدليل على ذلك اضطرابهم في تقسيم الكلام، وفي وضع مفهوم محدد للاسم والفعل والحرف.

وعلى هذا اقترح الباحثون المحدثون تقسيمات جديدة لأقسام الكلام وصلت إلى أربعة عند إبراهيم أنيس هي:

١- الاسم: ويقسم إلى أ. الاسم العام.

ب. العلم.

ج. الصفة.

٢- الضمير: ويقسم إلى

أ. الضمائر المعروفة في كتب النحاة بهذا الاسم مثل «أنا وأنت»

ب. ألفاظ الإشارة.

ج. الموصولات.

(١) عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية، ص ١٣٦

(٢) الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ج ٢/ ١٦٩.

- ٣- الفعل.
- ٤- الأداة:
- وهي كذلك أربعة عند مهدي الخزومي^(١)
- ١- الفعل.
- ٢- الاسم.
- ٣- الأداة.
- ٤- الكنايات. وتشمل الضمائر والإشارة والموصول بجملة المستفهم به، وكلمات الشرط.
- وقد وصلت إلى سبعة أقسام عند تمام حسان^(٢) هي:
- ١- الاسم ويشمل الاسم المعين، واسم الجنس، واسم الحدث، والاسم المبهم.
- ٢- الفعل، وهو الفعل الماضي، والمضارع والأمر.
- ٣- الصفة وتشمل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وصيغ المبالغة.
- ٤- الضمير: ويتقسم إلى
- أ- ضمير حضور، كضمائر التكلم، والخطاب، والإشارة (بمعنى أسماء الإشارة عند القدماء).
- ب- ضمير غيبة وتتقسم إلى، شخصية وموصولية (بمعنى الأسماء الموصولة عند القدماء).
- ٥- الخالفة وتتقسم إلى:

أ. خالفة الإخالة، والمقصود بها أسماء الأفعال.

ب. خالفة الصوت، والمقصود بها أسماء الأصوات.

(١) مهدي الخزومي، في النحو العربي - قواعد تطبيق، ط ١، الباب الخطبي، مصر، ١٩٦٦، ص ١٥٤.

(٢) انظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦-١٢٣.
وانظر: فاضل مصطفى الساطي: أقسام الكلام العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٥.

ج- خالفة التعجب، والمقصود بها (صيغة التعجب).

د. خالفة المدح أو الذم، والمقصود بها (فعل المدح أو الذم).

٦- الظرف ويقسم إلى:

أ. ظروف زمان، وهي عند تمام حسان: إذ، وإذا، وإذا، ولما، وأيان، ومتى،

وزاد عليها «فاضل الساقى» كلاً^(١).

ب. ظروف مكان: وهي: أين، وأنى، وحيث وقد أوضح عدداً من الصفات

التي تميز الظرف عن الاسم. وذلك أنها تدل على مسميات، وهي مبنية،

ولا تسند الظروف ولا يسند إليها، وقد تكون مسبوقة بالحرف مثل:

«منذ، ومتى، ومن أين، من حيث.

٧- الأداة وتقسم إلى:

أ. أداة أصلية، وهي ما يسميها النحاة حروف المعاني مثل إن، وبل، وعن،

وربُّ وليت ... إلخ. وبقية أدوات الاستفهام التي كانت تُعد عند النحاة

من الأسماء وهي: مَنْ، وما، وأي، ومتى، وأيان. وبقية أدوات الشرط

التي عدّها النحاة من الأسماء، وذلك نحو مَنْ، ومهما، وحيثما.

ب. الأداة المحوِّلة: ويقصدُ بذلك أنها قد تكون فعلاً وتتحول إلى أداة،

«لتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة بعد القول

«بنقصانها»^(٢). والملاحظ أن النحاة القدماء كانوا على وعي بهذه

السمات الوصفية الخاصة لهذه الفروع التي أشار إليها المحدثون. غير

أنهم وانطلاقاً من المنهج المعياري وجدوا أنهم يستطيعون تحقيق أمرين:

الأمر الأول: أنهم يستطيعون ضم أكبر عدد من العناصر في باب واحد.

وهذا ما لاحظته فاضل الساقى حين علّق على قول ابن الشجري في

(١) فاضل الساقى. أقسام الكلام العربي. ص ١٢٠.

(٢) السابق. ص ١٢٢.

تعريف الاسم بأنه: « ما دل على مسمى في دلالة الوضع »^(١) قائلاً: « وكان همُّ ابنِ الشجري من هذا الحد أن يجمع في باب واحد، هو باب الاسم، بين المسميات والصفات والمضمرات، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، والشرط »^(٢).

الأمر الثاني: أنهم يستندون إلى رابط معنوي وظيفي يربط هذه العناصر في الباب الواحد، ذلك أن كلاً منها يشكل وحدة استبدالية للآخر.

وبذلك فإن النحاة يجمعون بين الشكل والوظيفة في هذا التقسيم،

ب. هناك محاولات قديمة للخروج على هذا التقسيم، قال السيوطي: « الكلمة إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، ولا رابع لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل، من أن بعضهم جعله رابعاً وسماه (الخالفة) ونقل عن أبي حيان قوله: « زاد أبو جعفر بن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة وهو اسم الفعل »^(٣).

ج. لعل هذه المفارقة بين تصور النحاة القدماء والباحثين المحدثين، ناتجة عن انطلاق القدماء في تقسيم الكلام من منظور معياري كما أسلفنا، وانطلاق المحدثين من منظور وصفي لا يتعدى وصف الظاهرة إلى تفسيرها وتعليلها^(٤)، ذلك أن « الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التصوري، فليستا من شريحة واحدة، حتى تتسنى مقارنة إحداهما بالأخرى. فليست الوصفية والمعيارية ملتزمتين بأن يكون بينها علاقة

(١) ابن الشجري، الأماشي الشجرية، ج١/ ٢٩٢.

(٢) فاضل الساقى، أقسام الكلام العربي، ص ٥٢.

(٣) السيوطي الهمع، ٤/ ١.

(٤) انظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٧.

وانظر تمام حسان: أسس علم اللغة، ص ١٠٢.

عبد السلام المسدي، الفكر العربي والألسنية، الأقطام، عدد ٤، ١٩٧٩م.

ما: من توازٍ أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة إحداهما عن الأخرى، فإن يلتزم الألسني في تحسسه نواميس الظاهرة اللغوية، وصف مدونتها واستقراء خصائصها دون تعسف منه على الاستعمال، فذاك موقف منهجي وامتثال اختياري. أما أن يصدق الألسني في تقرير أحوال الاستعمال بأن هذا خروج عن النمط، وأن هذا اتفاق مع سنن المواضع في اللغة، فذلك موقف مبدئي وامتثال معياري، وليس من تناقض بين الأمرين، لأنهم موقفان لا يقعان البتة في نفس اللحظة الزمنية، وبالتالي فإن الذي يصوغها ليس هو نفس الشخص من الناحية الاعتبارية، وإن فاه بهما اللسان، بل قل ليس الذي يصوغها هو نفس المنظار^(١).

٥- التوزيعية

ويقوم مبدأ التوزيعية Distribution^(٢)، على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام، وذلك كأن نستبدل فونيم (ق) في كلمة «قام»، بفونيم (ن) في كلمة «نام»، وإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة «رأيت فرساً»، ومعنى ذلك أن الفونيمين (ق، ن) ينتميان إلى طبيعة لغوية واحدة هي الفونيم، وأن كلمتي (رجل، فرس) تنتميان إلى طبقة الأسماء.

ويبدو هذا المبدأ واضحاً عند النحاة العرب، نلاحظ ذلك من خلال الأمور

الآتية:

١- مرآة النحاة الاسم بأنه ما كان واقعاً على معنى نحو: رجل وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك^(٣). إلا أنهم عاملوا أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة والخمائر، معاملة الأسماء، مع أن تعريفهم لا ينطبق عليها، وما سبب ذلك إلا لأنها تصلح لأن تكون وحدات استبدالية مكان الاسم، قال المبرد: والدليل على اسميتها:

(١) عبدالسلام المسدي. الفكر العربي والألسنية. الأعلام، بغداد عدد (٤)، ١٩٧٩م، ص ٣-٢٣.

(٢) انظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي. ص ١٢٦.

(٣) المبرد، المقتضب. ج١، ص ٣.

«وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء»^(١).

وعلى هذا الأساس من التوزيع استدلوا على اسمية (كم) وحرفية «رُبُّ»، فالفرق بينهما: «أن كم يخبر عنها، يقال: كم رجل أفضل منك، فيكون «أفضل» خبيراً عن كم، كما يكون خبيراً عن زيد إذا قلت: زيد أفضل منك، حكى ذلك يونس وأبو عمرو، عن العرب في رواية سيبويه عنهما، ولا يجوز مثل ذلك في رُبُّ، كما أن كم يدخل عليها حرف الجر، فتقول: بكم رجل مررت، ولا يجوز مثل ذلك في رُبُّ، ويلي كم الفعل ولا يليه رُبُّ، فتقول: كم بلغ عطاؤك أخاك، وكم جاءك رجل، ولا يجوز مثل ذلك في رُبُّ، ومن الدليل على كون رُبُّ حرفاً أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إجمالاً غيرها من حروف الجر، فتقول رُبُّ رجل عالم أدركت»^(٢). ومثل ذلك تفريقهم بين أنواع المصادر، كالمصدر الميمي، والمصدر غير الميمي، فإن أحدها يحل محل الآخر.

وكذلك المصدر المذول والصريح، يحل أحدهما محل الآخر، غير أن المصادر لا تحل محل المشتقات في الغالب الأعم، لأنها ليست أسماء للأحداث، وإنما هي صفات لها.

والمشتقات قد يحل بعضها محل بعض، والفرق بينها لا يعدو أن يكون في بعض نواحيه فرقاً في كمية الصفة أو درجتها ومثال ذلك، الفرق بين اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، وذلك نحو (عالم وعلامة).

ويمكن أن يُعبر بالفعل أو باسم الفاعل، أو اسم المفعول، إذا كان اسم الفاعل أو اسم المفعول ينوب عن الفعل نحو: «زيد يعرف ضروب الصحراء» و«زيد عارف ضروب الصحراء» فهنا «عارف»، وحدة استبدالية لـ «يعرف».

ويدخل في هذا الباب مبدأ الحديث عن تناوب الحروف أو تناوب الكلمات فيما عُرِف بالترادف.

(١) المبرد، المقتضب، ج٣/ ١٧٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ج٨/ ٢٧.

وانظر: المبرد: المقتضب، ج٣/ ٥٧.

ولا يتسع المجال للاستطراد، فهو يحتاج إلى استقصاء في بحث آخر إن شاء الله.

٢- لاحظ النحاة نوعاً من التلازم في التوزيع، وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء، مثل حروف الجرّ وأدوات النداء ودخول الألف واللام، وهي قرائن لفظية، والاسناد، وهو قرينة معنوية، لتدلّ على أن كلُّ مَنْ يقبل ذلك يصح اشتماؤه إلى طبقة الأسماء، وكذلك بالنسبة للأفعال والحروف، وقد لخص ابن مالك ذلك بقوله^(١):

بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّوْبِيحِ وَالنَّوَادِ وَالِ	وَمُسْنَدٌ لِلْأَسْمِ تَمْيِيزٌ حَاصِلٌ
بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي	وَنُونٌ أَقْبَلْنَ فَعَلَ يَنْجَلِسِي
سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ	فَعَلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَمُ

وبذلك يلتقي النحاة مع بلومفيلد في دراسته القيمة التوزيعية للمورفيم، الذي هو عبارة عن فونيم أو مجموعة من الفونيمات داخل بنية معينة^(٢)، وعُرف المورفيم أيضاً بأنه (أصغر وحدة لغوية ذات معنى في لغة ما)، وقد قُسم إلى مورفيم حرّ Free morpheme، أي الذي يمكن استعماله بحرية بوصفه وحدة مستقلة في اللغة، مثل، رَجُلٌ، دَرَسَ، كَبِيرٌ، إلى، فوق ... إلخ. ومورفيم مقيد Bound morpheme وهو الذي لا يمكن استخدامه منفرداً، بل يجب أن يتصل بمورفيم حرّ أو مقيد. وقد قُسمت هذه المورفيمات المقيدة إلى نوعين رئيسيين:

أ. النوع الأول، ويدخل في الاشتقاق^(٣) Derivational Morphemes ومن ذلك ما يطرأ على الفعل المجرد في اللغة العربية من إضافات وتغييرات لينتج عنها ما

(١) ألفية ابن مالك. القاهرة. مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨ هـ من ٩-١٠.

(٢) انظر: حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنوي. ص ١٢٦.

وانظر دافيد كريستل: علم اللغة. «ترجمة حلمي خليل، ص ١٦٧.

(٣) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص ٢٧٧.

وانظر: محمود السعمران: علم اللغة. ص ٢٢٧.

نسميه بالأفعال المزيدة مثل: قَاتَلَ من قَتَلَ، وَأَنْفَجَرَ من فَجَرَ، وَعَلَّمَ من عَلَّمَ ... ومثل ذلك أيضاً ما يطرأ على الجذر من تغيرات وزيادات لكي نكوّن منه عدداً من الأسماء المشتقة مثل المصدر واسم المرأة، واسم الهيئة، واسم الزمان والمكان، وصيغ المبالغة وغير ذلك.

ب. النوع الثاني: وهو ما يطرأ على الأفعال والأسماء والصفات حسب موقعها في الجملة مثل الإعراب بالحركات والحروف، وتُسمى هذه Inflecting Morphemes، أي أنها متصلة اتصالاً دقيقاً بالنحو، وذلك نحو: الألف والنون للدلالة على معنى المثني، كما في كلمة «مُدْرِسان». الواو والنون: للدلالة على معنى الجمع والتذكير، كما في كلمة «مدرسون». التاء المربوطة: للدلالة على معنى التأنيث، كما في كلمة «صغيرة». الألف والتاء: للدلالة على معنى التأنيث والجمع، كما في كلمة «مدرسات» ... الخ^(١).

ويمكن أن تُسهّم المورفيمات المقيدة في تمييز الطبقة اللغوية التي تنتمي إليها الكلمة من حيث النوع، مذكر أو مؤنث في نحو (يكتب، تكتب)، وكذلك تُحدّد إن كان الفعل مسنداً إلى المتكلم، كمورفيم [ت] في «كتبت»، أو كان مُسنداً إلى الغائب كمورفيم «الياء»، في يَضْرِب، كما أن المورفيمات تحدد زمن حدوث الفعل في الحال أو الاستقبال، وذلك نحو (نكتبُ أو أكتب، أو تكتب) ... وهكذا. وبذلك تستطيع إدراك دور المورفيمات التوزيعية، للجذر الواحد في التراكيب المختلفة ... ونتبين أن هذا المبدأ ظاهر في تحليل النحاة العرب، ولكنهم كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مُسعفاً دون قصر، وهو بلا شك منطلق جزئي نافع، ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقاً^(٢).

(١) ناييف خرما. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص ٢٧٨.

(٢) انظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي. ص ٢٨.

ثم ربط الوصفيون بين المباني الصرفية والوظائف النحوية فيما يُسمى بالخانية Tagmemics^(١)، فهذه الخانة للمبتدأ وتلك للخبر، وأخرى للفعل، وغيرها للفاعل، وغيرها للمفعول. فالمبتدأ في الإنجليزية خانة يمكن أن تستبدل فيها صيغ مثل (It, They, I, She, He)، والمفعول خانة يمكن أن تُستبدل فيها سلسلة مثل (Them, her, me) وهذه التقسيمات واضحة عند النحاة، ولعل هذا ما يفسر أن الاسم عندهم، يشكل مجموعة اسمية، ذلك لأن كلاً من هذه المجموعة يمكن أن يكون بديلاً ملائماً، فلو نظرنا إلى الجمل التالية:

خالد (١) «كتب رسالة» (٢)

خالد (٣) «في بيته» (٤)

خالد (٥) الذي (٦)، استعند (٧) (٧) (٨) لم يحضر

لوجدنا أن جميع الكتل الصوتية المرقمة تصلح أمثلة لما يُطلق عليه المجموعة الاسمية (Nominal group) إضافة إلى أن النحاة ربطوا بين الخانة وبين الحالة الإعرابية. وذلك كارتباط المبتدأ بالرفع، والمفعول بالنصب.

وقد مرُّ بنا أن عبد الرحمن أيوب دعا إلى دراسة العربية من خلال هذا المبدأ^(٢)، وأنه نقد الفكر النحوي من خلال نقده للثقافة العربية بوجه عام، واصفاً إياها بالتقليدية الجزئية وذلك بقوله: «فالنحو العربي شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية في عمومها، تقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يُعنى بالمثال، قبل أن يُعنى بالنظرية، ومن أجل هذا، جُهدَ النحاة في تأويل ما أشكَل على القاعدة من أمثلة، أكثر مما جُهدوا في مراجعة منطقتهم ونظرياتهم على ضوء ما يشكَل عليهم»^(٣).

(١) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٤٣
وانظر: محمود نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٧٨.

(٢) انظر: الفصل الأول، ص ٣٣

(٣) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي. المقدمة. الصفحة د

وقد أضاف نقداً آخر إلى التفكير النحوي التقليدي بقوله: «وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي، ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها. وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث»^(١).

فهو يرى أن صنيع النحاة يشبه ما يفعل البنّاء حين يضع حجراً فوق حجر لينتهي إلى بناء كامل، بينما المدرسة التحليلية الحديثة تصف التركيب اللغوي دون أن تفصّل أجزاءه بعضها عن بعض^(٢)، وأرى أن هذا الوصف لا يتفق تماماً مع عمل النحاة، وقد مرّ بنا تشبيهه الخليل لعمل النحوي، بأنه كمن دخل بيتاً مكتمل البناء، بديع الصنعة، ثم بدأ يعلل ما يراه من دقة في الصنعة، إضافة إلى أن مدرسة التحليل الشكلي - وعلى رأسها بلومفيلد وهاريس - تؤمن بالتحليل اللغوي إلى أصغر العناصر اللغوية الممثلة في الفونيم، وذلك لكي تتبين شبكة العلاقات التي تربط الأجزاء بالكل، وهو ما يُسمى عندهم بالتحليل إلى المكونات المباشرة *Immediat Constituent Analysis* القائم على فكرة التوزيع *Distribution* وهذه فكرة تصنيفية تتصل بتصنيف العناصر اللغوية وتوزيعها طبقاً لوظيفتها في التركيب.

وعبد الرحمن أيوب ينتقد اهتمام النحاة بالمعنى في تصنيف الوحدات داعياً إلى اتباع مدرسة التحليل الشكلي التي تستبعد المعنى وذلك بقوله: «ترى المدرسة اللغوية التحليلية أن يكون شكل الكلمة، لا معناها، أساساً لتقسيمها، والتقسيم التحليلي الشكلي للكلمة يشمل دراسة مقاطعها وأجزائها، كما يشمل مواضعها بين سواها من الكلمات»^(٣). ولا يخفى أنه ينبغي أن نترى عند نقد الجانب الدلالي عند النحاة، وذلك بمحاولة الكشف عن الدوافع التي صدروا عنها، والتي تتمثل بأنها دوافع دينية تشريعية تهدف إلى الكشف عن إعجاز القرآن الكريم، إضافة إلى الدوافع العلمية.

(١) السابق، المقدمة، الصفحة د.

(٢) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص ٢-٣.

(٣) السابق، ص ١١.

إضافة إلى أمر آخر، وهو أن معيار المعنى ظهر في المدارس اللغوية المعاصرة، فقد استطاع تشومسكي - كما سنبين - أن يثبت أن وصف لغة ما وفقاً لأصول مدرسة التحليل الشكلي، غير يسير، وغير كاف لتفسير جميع الجمل الصحيحة في اللغة تفسيراً شاملاً، وأنه لا بد من أخذ المعيار الدلالي (المعنى)، بعين الاعتبار، وذلك لأنه هناك نوعاً من الجمل يكون لها أكثر من معنى، أو يتعدد مغناها، ومن ثمّ تصبح الدلالة مع التركيب هما المدخل الصحيح لتحليل مثل هذه الجمل.

ومما يؤخذ عليه أنه لم يقدم دراسة تطبيقية للعربية وفقاً لهذا المبدأ الذي عدّه مثالياً في دراسة اللغة، وهو بذلك لا يختلف كثيراً عن دعاة التيسير إلا من حيث إشارته إلى منهج بعينه.

٦- المَعْلَمُ وَغَيْرُ المَعْلَمِ

ميّز الوصفيون ولا سيما مدرسة براغ على يد تروبتسكوي، بين علم الأصوات Phonetics والفونولوجيا Phonology على أساس أن علم الأصوات، يحلل ويصف أصوات اللغة وهي في حالة التجريد، أي مستقلة عن غيرها، ومعزولة خارج البنية اللغوية، بغض النظر عن دورها في المعنى، أما الفونولوجيا فهو العلم الذي يعالج الظواهر الصوتية بوظيفتها داخل البنية اللغوية. وقد كان للنحاة جهد متميز في وصف أصوات العربية على المستويين السابقين، فأدركوا مثلاً أن صوت النون (ن)، صوت صامت مجهور سني، أغن، وأدركوا أن النون قد يُنطق بمرور مختلفة كما في (نَهْر، مِنْكَ، بَنَى)، وتمييزها مختلف في النطق والسمع والعيادات النحوية للأفراد. إلا أنها لا تشكل مميّزاً للكلمات، لأنها لا تستطيع أن تغير معاني الكلمات بإحلال إحداها محل الأخرى، كما هو الحال بين النون والباء، مثلاً، فإذا أبدلنا النون بالباء في كلمة «ناب» تحولت إلى (باب)، وهي ذات دلالة مختلفة.

وكذلك في الإنجليزية، فمثلاً إذا تبادلت حرفان في كلمة واحدة تتكون كلمتان مختلفتان نتيجة اختلاف ترتيب الفونيمات فيها كما في (cat, act).

ويمكن ربط هذا مع فكرة التقاليب والتباديل في الاشتقاق الأكبر، فتقاليب كلمة (ضرب)، ما هي إلا تغيير في ترتيب الفونيمات، بحيث يؤدي ذلك إلى بناء كلمات جديدة، وهي الفكرة التي بنى عليها الخليل بن أحمد معجم العين^(١).

بل إن النحاة أدركوا قيمة الحركات في تغيير المعنى، فميزوا بينها وبين الحروف، فهي الفتحة والضمة والكسرة، إن كانت حركات، وهي حروف الألف والواو والياء إن كانت حروفاً. وقد أوردوا كثيراً من النماذج التي يعود الفرق بينها إلى الحركة، وذلك نحو الفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول^(٢).

وقد طوّر «ياكبسون» الدراسات الفونولوجية مضيفاً إليها فكرة الملامح المميزة Distinctive Features، فأصبح مفهوم الفونيم عنده، مجموعة من الملامح المميزة التي تنبع من الخصائص النطقية والسمعية التي تحدد كل صوت من أصوات اللغة، وبناء على فكرة الملامح المميزة أقام ياكبسون نظريته الفونولوجية على مبدأ الازدواجية أو الثنائية Binarism التي تقوم على أساس أن الوحدات الصوتية تحدث وتظهر نتيجة لتقابلات صوتية معينة، إذا وجدت، أصبحت الوحدة الصوتية مُعلّمة أو ذات علامة Marked، وإذا غابت أصبحت غير مُعلّمة Unmarked، ويمكن مقابلة هذه الفكرة مع ما يأتي:

١- فكرة الأصل والفرع عند النحاة: فالذكر غير مُعلّم لأنه أصل، والمؤنث مُعلّم لأنه فرع، يقول ابن هشام: «لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة، وهي إما تاء محرّكة، وتختص بالأسماء، كـ«قائمة» أو تاء ساكنة، وتختص بالأفعال كـ«قامت»، وإما ألف مفردة كـ«حُبلى»، أو ألف قبلها فتُقلب هي همزة كـ«حمراء» ويختصان بالأسماء»^(٣).

(١) مقدمة كتاب العين. تحقيق عبد الله درويش، ص ٦٦.

وانظر: ابن جني: الخصائص ج١/ ٥.

(٢) انظر: الثعالبي، فقه اللغة، المطبعة الأدبية، مصر، ١٣١٧هـ، ص ٣١.

(٣) أوضح المسالك، ج٢/ ٢٣٢.

وانظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، ص ٤١.

يُستثنى من ذلك تلك الأسماء القديمة التي تمثل مرحلة كانت فيها العربية تفرّق بين المذكر والمؤنث عن طريق التباين الاشتقاقي، بمعنى أن تعبر عن المذكر باشتقاق ليس من جنس اشتقاق المؤنث (حصان، فرس)، وفي الصفات، يبدو أنها لم تكن تُفرق بين المذكر والمؤنث البتّة، ومن ذلك تلك البقايا المتمثلة في قولهم: رجل صبور، وامرأة صبور^(١).

كما أن العربية خصّت المُعرّف بعلامات، فإذا خلا من هذه العلامات فهو نكرة، وإن كانت النكرة ذات علامة في الأصل وهي التنوين، إلا أن هذه العلامة قد فقدت قيمتها مع الزمن، بل أصبحت تدخل على بعض أنواع المعارف كالإعلام.

٢- العامل: قسّم النحاة العوامل إلى عوامل لفظية وذلك نحو كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وعوامل معنوية كالابتداء... ومن الفروق الهامة بين العوامل اللفظية والمعنوية، أن العوامل اللفظية تمثل علامات بارزة، أما العوامل المعنوية، فهي تمثل معلماً بعدم وجودها. يقول ابن الأنباري: «فإن قيل: فلم جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً»^(٢).

٣- كثيراً ما اعتمد النحاة على تعريف بعض المصطلحات النحوية، وبخاصة القسائم النحوية، فإذا اطمأنوا إلى أن قسيمين منها أصبحا واضحين بعلامات مميزة، فهذا يعني أن القسيم الثالث يصبح مميزاً تلقائياً لعدم اشتراكه مع زيدك القسيمين في علامتهما. ولنوضح ذلك من خلال المثال الآتي في حديثهم عن أقسام الكلام: الاسم، والفعل والحرف فسيبويه مثلاً وضع علامة لكل من الفعل والحرف،

(١) إسماعيل عمارة، ظاهرة التأنيث، ص ٣٦.

(٢) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص ٦٨.

ولكنه لم يضع علامة للاسم، واعتذر أبو علي الفارسي عن صنيع سيبويه هذا، بأن مدَّ علامة الفعل، وعلامة الحرف كافتين لمعرفة الاسم، فالاسم على هذا ما ليس بفعل ولا حرف، قال الفارسي: «وإذا عَرَفَ سيبويه من هذه الأشياء الثلاثة: (الاسم والفعل والحرف) شيئين (الفعل والحرف)، على الوجه الذي ذكرنا، صار الثالث منهما معرفة ولم يَسْتَبِيهِمْ»^(١).

٧- النَّظْمُ

يرى الوصفيون أن العلاقة بين العناصر اللغوية تتحدد وفقاً لانسجام بعضها مع بعض، يقول هلمسليف: «فليست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكل عنصر تتحدد علاقته بالذي يجاوره»^(٢).

ويمكن مُقَابِلَةُ هذه الفكرة مع قول عبد القاهر الجرجاني «إذا ثَبِتَ الفرقُ بين الشيشين في مواضع كثيرة، وظهر الأمرُ بأن تَرَى أحدهما لا يَصْلُحُ في موضع صاحبه، وجب أن تقضي بثبوت الفرق، حيث ترى أحدهما قد صلح في مكان الآخر، وتعلم أن المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، ... وينعكس لك هذا الحكم، أعني: أنك إذا وجدت الاسم يقع، ثم لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه»^(٣) ويقول: «وهل نجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن مُلاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها»^(٤).

مثال ذلك أن ظهور حرف الجر في جملة ما، لا بد أن يصاحبه ظهور الاسم، وظهور الصفة يؤدي إلى ظهور الموصوف أي أن ظهور أي عنصر لغوي يحكمه ظهور عنصر لغوي آخر.

(١) أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، ص ٢٣.

(٢) جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزاوي، ص ١٣٦.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٢٧.

(٤) السابق، ص ١٣٥.

وقد تَطَلَّعَ هلمسليف إلى أن يُشكَّلَ نظريَّةُ تُصاغُ صياغةً رياضيةً صُورِيَّة، تصدق على جميع اللغات، وتكون بمثابة علم الجبر في الرياضيات، فتقول مثلاً إن ظهور العنصر (س)، في تركيب ما، يؤدي إلى ظهور العنصر (ص)، أو أن ظهور العنصر (ص) في تركيب ما يؤدي إلى ظهور العنصر (س) في التركيب نفسه، ويترتب على ذلك أن أي عنصر لغوي مثل الاسم أو الحرف أو الصائت أو الصامت لا يمكن تحديده إلا في وجود العنصر الأخر، أو العناصر الأخرى. وبذلك فإنه يدرس الظاهرة اللغوية من منطلق رياضي، انطلاقاً من أن البنية اللغوية، كيان صوري مستقل، يتمثل في مجموعة من العلاقات الداخلية، ومن هنا، فإن بنيوية هلمسليف تأخذ شكلاً ثابتاً لا متغيراً، فهو يعطي أهمية كبرى للعلاقات الثابتة أكثر من التغيرات أو التحولات التي تَطُرُّ على اللغة^(١).

ويمكن مقابلة أفكار هلمسليف هذه بالمحاولة الرياضية التي قدمها ابن جني حين عالج بعض الأنماط التركيبية في (باب المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)^(٢) بعمليات رياضية، فالمقابلة بين العملية الذهنية في الرياضيات والفرائض مع العملية النحوية متوازنة في إقامة علاقات شكلية تدور في ضمير المتكلمين حتى تتولد النماذج النحوية المقبولة في سياق الإبلاغ العام، وفي المستوى العقلي المنطقي، ومرمى ابن جني هو بيان أوجه من الإحالة، ولكنه ضمناً يوجي لنا بإمكانية التعليق التركيبي بين أبنية إسنادية مُمكنة لدى المتكلمين. ويقيم نوعاً من القانون في الكلام. قائلاً: «فمن المُحال أن تنقض أول كلامك بآخره»^(٣) ثم يحاول تقديم نماذج من العمليات الذهنية الشكلية ليبلور بها نظرة في المعطيات اللغوية، فيقدم عمليات حسابية في (أجوبة صحيحة على أصول فاسدة) من ضرب وقسمة وكسور، ثم يقدم نماذج من الفرائض والوراثة عن طريق سؤال وجواب، وهو في عرضه حريص على المظهر العقلي التنظيري الشكلي، للأشكال الكلامية مثال ذلك، أنه قدم مجموعة من الفرضيات في الحساب فقال:

(١) زكريا إبراهيم، مشكلة البنية. ص ٦٨.

(٢) ابن جني، الخصائص. ج ٣/ ٢٢٨.

(٣) السابق.

أ. إذا فرضت أن $٤٠ = ٣ \times ٧$

$$٥ \times ٨ = \text{فكم}$$

وجوابه أن نقول:

$\frac{٢}{٧} + ٢٧$ ، بابه. على الاختصار أن تزيد على ٢٤ سُبُعُهَا $\frac{٢٤}{٧}$ ، وهو $\frac{٢}{٧} + ٣$

مثل زيادة السبع من ٣٥ وهو ٥

$$\text{أي أن } ٤٠ = ٥ + ٣٥$$

ب. وكذلك لو كان نصف المائة = ٤٠

$$٤٠ = \frac{١٠٠}{٢}$$

$$\text{لكان } \frac{٢٠}{٢} = ١٢$$

ويعلق على ذلك قائلًا: «المسائل من هذا النجرتمتد وتنقاد، إلا أن هذا طريق

منسعتها»^(١).

وتتلخص رؤيته في إفراس القوانين النحوية والعلاقات التركيبية بين المؤلفات المباشرة، والراجعة إلى ميدان المعاني النحوية، أو الوظائف النحوية، فلا مجال لها، ولا إفادة لما يبدو منافياً للمستعمل لدى المُخبرين في سياق إبلاغي يتخبر فيه الناطقون معانيهم المقصودة.

ونلاحظ أن هلمسليف يلتقي مع ابن جنّي من حيث القدرة على معالجة الظواهر اللغوية معالجة شكلية صورية، تقوم على منطلق رياضي، إلا أنه يفترق معه في استحضاره أهمية المعنى في اللغة، ومن ثمّ فإنه عدّ أن الفيصل في قبول تراكيب لغوية أو عدم ذلك، عائدٌ إلى المعنى؛ وذلك لأن المنهاجية المُطردة في تحديد العلاقة التركيبية في النحو العربي، غايتها إفراس البنية الوظيفية المقبولة، فيذكر على سبيل المثال، أن الجملة:

«زيدٌ أفضلُ إخوته». حالة إحالة.

بينما، «زيدٌ أفضلُ الناس». حالة إمكان.

(١) ابن جنّي، الخصائص، ج٢/ ٢٤١.

ويعلل ذلك أن الجملة الأولى تشير إلى أن زيداً ليس من إخوته، وإنما هو من بني أبيه، وكذلك فإن الأخوة مضافون إلى ضمير زيد، وهو الهاء في (إخوته) فلو كان واحداً منهم، وهم مضافون إلى ضميره كما نرى لوجب أيضاً أن يكون داخلاً معهم في إضافته إلى ضميره، وضمير الشيء هو الشيء البتة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه^(١) وعلى ذلك فالوجه المقبول هو:

زيدٌ أفضلُ بني أبيه.

أو: زيدٌ أكرمٌ نُجِّلُ أبيه.

بل إن حضورَ المعنى في ذهن ابن جنبي، جعله يُقَلِّبُ المعنى ويُعبّر عنه بأكثرَ من وجه، وذلك بقوله، إنه يمكن إضافته تحويلاً على الجملة السابقة بإدخال دليل من الحروف المُبينَة عن الإضافة، وبذلك تصبح الجملة،

زيدٌ أفضلُ من إخوته^(٢).

فهذا الدليل يُسقط الإضافة من العملية التركيبية، ويسمح بالاختيار في العناصر الكلامية.

٨- القياس الوصفي

يمكن الموازنة بين القياس عند الوصفيين والقياس عند النحاة العرب من خلال النقاط التالية:

١- يتَّسم القياس في المنهج الوصفي، بأنه مرحلة تقوم على استقراء اللغة، وملاحظة الظواهر فيها، ومن ثمَّ تشكيل أو صوغ قاعدة قياسية، وبذلك تكون القاعدة القياسية نتيجة طبيعية للاستقراء، يقول فنندريس: «يُطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً، تبعاً لأنموذج معروف»^(٣).

(١) ابن جنبي، الخصائص، ج٣/ ٢٢٢-٢٢٤.

(٢) لمزيد من الأمثلة، انظر ابن جنبي، الخصائص، ج٣/ ٢٢٢.

(٣) فنندريس، اللغة، ص ٢٠٥.

ويقول: «الإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب، التي تُذكر في كتب النحو إلا نماذج يُطلب إلى التلميذ محاكاتها»^(١).

وبذلك تستقر نُظم اللغة في مجاميع مُرتبة يتعود الإنسان من خلالها طريقة صياغة الأفعال، والتذكير والتأنيث ... الخ.

وقد مرُّبنا في الفصل السابق، أن النحاة كانوا في البداية تغلب عليهم سمة الوصفية، وقد جسَّدتها أقوالٌ من نحو: «فاستعمل من هذا الباب ما استعملت العرب وأجز ما أجازوا»^(٢).

ومن ذلك ما قاله الأخفش: «إنما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم»^(٣). ويقول الأخفش: «ولو تكلمت به العرب لأجزناه»^(٤) وقال ابن جنِّي: «إذا أدرك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر، على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه»^(٥).

ولعل هذه سمة واضحة في كتاب سيبويه والمتقدمين من النحاة، على أنها لا تُشكِّل السمة المنهجية الوحيدة فالسمات المعيارية، واضحة أيضاً، مثال ذلك، أنهم لا يدخلون كثيراً من أدوات الشرط، تحت باب الشرط لأنها تخالف معيارهم القائم على أن الجزاء مقرون بالجزم^(٦).

٢- القياس في المنهج الوصفي تعبير عن السلوك اللغوي كما بدا في المادة المُستقرأة، ولا ينسحب على السلوك اللغوي في المستقبل، ومن ثمَّ فالقاعدة القياسية عند الوصفين ليست قاعدة تحكُّمية معيارية، وهذا ما يأخذه الوصفيون

(١) فندريس، اللغة، ص ٢٠٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٤١٤.

(٣) ابن السراج، الأصول في النحو ج١/ ٢١٥.

(٤) السابق: ج١/ ٢٣٦.

(٥) ابن جنِّي، الخصائص، ج١/ ١٢٥.

(٦) إسماعيل عمارة، نظرة مقارنة على المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط، مجلة دراسات، منشورات الجامعة الأردنية، قسم العلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الرابع، ١٩٨٤م.

على المناهج التقليدية في دراسة اللغة، يقول دافيد كريستل: «تمثل المعيارية prescriptive أكثر من غيرها، الاتجاه التقليدي في دراسة اللغة، لأن النحاة يهتمون بوضع قواعد تبين للناس كيف ينبغي لهم أن يتكلموا أو يكتبوا، وذلك على هدي مستوى لغوي عزيز عليهم، وذلك كاهتمامهم بالأساليب الفنية كالرجوع إلى استعمال كبار الكتاب أمثال شكسبير* وجين أوستن**»^(١).

وقد ترتب على هذا أن كان للمنهج الوصفي رأي متسامح مع ما يشذ عن القاعدة الوصفية، يقول سابير Sapir: «كثير من حالات الشذوذ لا يمكن أن تندرج تحت القاعدة العامة، وحيثما كان الأمر فلا بد أن نعتزف أن القاعدة شيء، وتطبيق القاعدة شيء مغاير تماماً»^(٢).

وهم بذلك يؤمنون بدراسة المستوى المنطوق للغة (اللهجات) ويرفعون شعار «دع لغتك وشأنها»^(٣)، ويعدون الفصحى نمطاً كلاسيكياً ميثاقاً، ويشبهون من يقدم دراسة اللغة المكتوبة على المنطوقة كمن يضع العربية أمام الحصان^(٤) مما يؤدي إلى قلب أوليات علم اللغة، وما يترتب على ذلك من تفكير مشوش.

وقد أدرك النحاة العرب هذه الأفكار التي يطرحها الوصفيون، فهم يرون أن اللغة في تطور مستمر، يقول أبو علي الفارسي واصفاً كثرة الظواهر اللغوية التي لا تخضع لقانون مطرد، ذلك لأن المتكلمين «ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربما استهواهم الشيء، فزاغوا به عن القصد»^(٥) وقد بينا في الفصل السابق نماذج من اهتمامهم

* شاعر مسرحي انجليزي مشهور، مات سنة ١٦١٦م.

** روائية انجليزية مشهورة، توفيت عام ١٨١٧م.

(١) دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة. ترجمة حلمي خليل، ص ٥٧.

(٢) Sapir, Language, p. 61.

(٣) أنيس فريجة، نظريات في اللغة. دار الكتاب الابناني، بيروت، ١٩٧٣م، ص ٥٢.

(٤) دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، ص ٧١.

(٥) السيوطي، المزهري في علوم اللغة ج٢، ص ٢٤٨.

بالمستوى المنطوق، كاللهجات، واهتمامهم بالقراءات القرآنية، وحرمة السماع، بيد أنهم بصدد هدف سام، هو اتخاذهم من لغة القرآن الكريم لغة من تتبؤا وسط دائرة الزمان لكل الناطقين بالعربية على اختلاف لهجاتهم^(١).

٩- التعليل الوصفي

ذكرنا في الفصل السابق عدداً من الملامح الوصفية للتعليل، عند النحاة العرب، ولاحظنا أن التعليل عند النحاة بدأ وصفيًا^(٢) يهدف إلى تفسير الظاهرة اللغوية، من المادة المُستقرأة، وهم في هذا التصور للتعليل يلتقون مع تعريف الوصفيين للغة بأنها ظاهرة اجتماعية يصفها الباحث، ويسعى إلى معرفة العلاقات بين الظواهر وصفاتها، أو بين الظواهر وظروفها، وهذا لا يتحقق إلا بوصف علمي محايد لهذه الظروف والصفات، وهم يرون أن هذا المفهوم للتعليل ياتقي مع المنهج العلمي (Scientific Method)^(٣) وهو يتمثل في ملاحظة الظواهر اللغوية، ثم إقامة فروض نظرية تصف هذه الظواهر، وبذلك فهم يدرسون اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها.

وقد أخذ الوصفيون على الدراسات التقليدية للغة أنها كانت تخضع لمتطلبات دراسات أخرى، مثل المنطق والخطابة والفلسفة والتاريخ فما نتج عنه أنهم «... كثيراً ما كانوا ينتقون الظواهر اللغوية يدرسونها مجرد حب الاستطلاع، بل كانوا يذهبون بعيداً في الاستنتاج من الدراسة اللغوية لكي يدعموا وجهة نظر غير لغوية، كما نشبت بينهم مجادلات ومناظرات مريرة حول بعض القضايا المتصلة باللغة مثل نشأة اللغة الإنسانية الأولى»^(٤).

(١) إسماعيل عميرة، التفكير اللغوي التراثي بين التأميل والتعظيم، ص ٩.

(٢) انظر، من الفصل الثاني، ص ٧٤.

(٣) دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، ترجمة، حامي خليل، ص ٩٩.

وانظر: زكي نجيب محمود: أسس التفكير العلمي، ص ٤٥.

(٤) دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة، ص ٨٧.

وقد حاول بعض المستشرقين دراسة العربية من منظور وصفي^(١)، وذلك نحو الدراسة التي قام بها فيشر (Fischer) في كتابه Grammatik des Klassischen Arabisch^(٢). وقد ذكر أنه أراد أن يخلص كتابه تماماً من آثار الدرس اللغوي العربي، من جانب المصطلح، ومن جانب طريقة التفكير وبذلك سار على الطريقة الوصفية الغربية في دراسته للعربية، وعلى هذا فقد عرض المادة اللغوية المتنوعة مبتدئاً بالمباحث الصوتية ثم الصرفية ثم النحوية، مع ملاحظة أنه لا يعتمد على نظرية العامل في ائتلاف المباحث اللغوية، وجعل من فكرة (الجمل الإظهارية) Top-Comment-Satze أساساً في ذلك، والمقصود بالجمل الإظهارية، هو تقديم المادة اللغوية من خلال تداخل المفهوم الشكلي للغة، بالمفهوم المعنوي (المضمون)، وذلك بمعالجة الأنماط التي تشتمل على عنصر مقدم للتركيز عليه، وذلك نحو: باب الاشتغال (زيداً قابله) والمبتدأ والخبر (زيدٌ سمعته طيبة)، والجمل المُصدِّرة بـ (إن، وإنما)، وهكذا فقد بحث مادة تُبحث في أبواب متنوعة عندنا، في باب واحد وفقاً لهذا المفهوم الوصفي.

ثم إنه اعتمد على استحضار الأنماط السياقية التي حينما وردت في الألمانية، كالأنماط الدالة على الزمن مثلاً نحو sobald - حالماً - و wenn - حينما - و salange - طالماً - ثم بحث المؤلف عن الأنماط التي يمكن أن تناظرها في العربية عند الترجمة، وأسمى ذلك بالجمل الزمنية Zeitsätze^(٣).

ولا يخفى من أسماء هذه الكتب أن المستشرقين «لم يضطربوا في مسألة لغوية معاصرة كاضطرابهم في تحديد مفهوم ثابت يميز الفصحى المعاصرة ... وقد بلغ الاضطراب عند «امبروس Ambros» مثلاً أن أخذ بالحركات الإعرابية على صعيد الأفعال، وأهملها على صعيد الأسماء»^(٤).

(١) انظر إسماعيل عميرة: الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان. مؤتمة للبحوث والدراسات، ١٩٩٤.

(٢) السابق، ص ٣٥.

(٣) إسماعيل عميرة، الفصحى في الدرس اللغوي عند المستشرقين الألمان، ص ٣٧.

(٤) لمزيد من التفصيل في هذه المسألة انظر بحثين لفischer (Fischer) هما بعنوان «المراحل الزمنية للعربية الفصحى، ترجمة إسماعيل عميرة، المجلة الثقافية - الجامعة الأردنية، العدد ١٢/١٣ سنة ١٩٨٧م.

ونَقْدُ الوصفيين هذا يذكرنا بالنقد الذي وجهه بعض البلاغيين والنقاد القدماء للنحاة بسبب مبالغتهم في التعليل، ومن هؤلاء الجاحظ الذي برّم بعلل النحاة مشيراً إلى أنه لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه^(١). وابن سنان الخفاجي الذي نبّه على سقم حجج النحاة ووهيها بقوله: «فإن النظر إذا سلط على ما يعلل النحويون به لم يثبت منها إلا الفذُّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتّة، ولذلك كان العيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة، يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ، فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح، والقياس المستقيم، فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصّل»^(٢).

وقد تبلورت فكرة النقد هذه عند ابن مضاء، الذي نقد النحاة في تمحّلهم في التعليل مميّزاً بين العلل بقوله: «والفرق بين العلل الأول والعلل الثواني، أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أن العرب أمةٌ حكيمة»^(٣)، وذلك من بعض المواضع، كأن يقال في (أكرم القوم): لم حرّكت الميم من (أكرم) وهو أمر؟ فيقال: لأنه لقي ساكناً آخر، وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يُحرّك، فإن قيل: ولم لم يتحرّكا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكّن الناطق فهذه قاطعة، وهي ثانية واضحة، ولكن يُستغنى عنها^(٤). وهكذا فقد استطاع بعض النحاة القدامى إدراك كثير من العيوب المعيارية التي أشار إليها الوصفيون المحدثون قبل أن يظهر هذا المنهج

(١) الجاحظ، الحيوان في فصل (شرح الهزل بالجد)، ط ١، ١٣٥٦هـ، بتحقيق الاستاذ عبد السلام هارون.

(٢) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة تحقيق عبد المتعال الصعدي، القاهرة، مكتبة محمد علي، ١٩٦٩، ص ٣٣.

(٣) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص ١٥٢-١٥٦.

(٤) انظر: عبد الخالق عضيمة: النحو بين التجديد والتقليد. مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد السادس، ١٩٧٦م، ص ١٩-٢٠.

بقرون عديدة، ويبدو أن كثيراً من الأسس الوصفية لم تكن لتخفى على كثير من النحاة، حتى المعياريين منهم، فالفارسي مثلاً، نحوي معياري، وقد استخدم الفلسفة والمنطق في كثير من المسائل النحوية، التي يُدعم بها آراءه المعيارية، ومع ذلك فلم يغيب عنه أن يبدي تحفظاً إزاء الفلسفة أحياناً، فهو يردُّ على الفلاسفة والمتكلمين ممن ينكرون أن يكون دلالة الفعل على زمان، علامةً من علامات الفعل، فلو دلُّ الفعل عندهم على زمان، لكان هذا يعني قِدَمَ الزمان المقترن بقِدَمِ الفعل قال: «وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف، أرايتم قولكم: خَلَقَ الله الزمان، هل يدل هذا على زمان، فإن قلتم: لا، فسد وضعكم، وإن قلتم: يدل، فقد ثبتم زماناً قبل»^(١)، ثم أجاب بنفي هذه القضية الفلسفية، اعتماداً على مبدأ وصفي قائم على وضع اللغة فيما ألت إليه بحسب واقع الاستعمال، وما تعارف عليه الناس، قال: «وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك، أن اللفظ فيه قد جرى عندهم الآن، مجرى ما يتخاطبون به ويتعارفون»^(٢).

ونقد التمحُّل في التعليل، كثرةً من الباحثين المحدثين، انضوى نقدهم في معظمه تحت لواء تيسير الدراسة النحوية، فمنهم من دعا إلى تنقية النحو من العلل الثواني والثالث، وما يليها، والتي من شأنها إضاعة الجهد والوقت في عبث لفظي لا غناء فيه، بل فيه كل العناء، وكان من الواجب توجيهها إلى إصلاح نحوي مفيد، وعمل مثمر.

ويشير إلى أن النظرة العجلى لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العال والتعليلات زائفة، لا تمت إلى العقل، والواقع بصلة ما.

ومنهم مَنْ يميل إلى إلغاء العلل بعام، ويصف النحاة القدماء بأنهم بَعَدُوا عن التماس التعليل الصحيح، وأنهم قد أصابتهم الحيرة في فهم مخلفات العربية على الوجه الواقعي^(٣). ومن اجتهد في القضاء على العوامل مصطفى جواد، حيث

(١) أبو علي الفارسي، المسائل العسكرية: تحقيق إسماعيل عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، ص. ٣٠.

(٢) المصدر السابق، ص. ٣٠.

(٣) عبدالله العلايلي مقدمة لدرس لغة العرب، المطبعة العصرية، ص. ٦٤.

عرض للأفعال التي نطق بها العرب، لازمة معنى ومتعدية لفظاً، فقال: (فالتعدي هو صدور الفعل من الفاعل ... ووقوعه على غيره ... فإذا قلنا أكلتُ الطعام ... فالطعام مفعول به بتعدٍ حقيقي، وقولهم سَفِهَ نفسهُ وَغَبِنَ رأيهُ ... ورَشَدَ أمره، إنما هي متعدية تعدياً لفظياً، وذلك بدلالة جواز قولك سفهتُ نفسهُ، وَغَبِنَ رأيهُ ... ورَشَدَ أمره ... برفع هذه الأسماء على الفاعلية ...) (١)، ويقول بعد ذلك: «تكلمنا سابقاً على التعدية اللفظية والتعدية الحقيقية، والمفعول به اللفظي، والمفعول به الحقيقي ... وذكرنا أن ذلك مما لم يعرفه علماء النحو، لأنهم لم يفكروا فيه، إنما كان وكدهم أن يعينوا المنصوب ويميزوه من غيره ...» (٢).

وقد ذهب سيبويه في هذه الحالة وأمثالها، إلى أن الفعل قد يعمل في اللفظ دون المعنى، وذلك حين فسّر قول عامر بن الطفيل: «فالأبغينكم قنأ وعوارضاً ...» فأشار إلى أن «قنأ وعوارضاً: مكانان، وإنما يريد بقنأ وعوارض، أي أن الفعل في (أبغينكم) قد عمل في المعنى حين نصب الضمير المتصل، فلاءمت الحركة المقدرة المعنى، لكنه عمل في اللفظ حين نصب (قنأ) لأن الحركة المقدرة لم تجانس المعنى، ذلك أن المعنى على نية الجر، والحركة هي النصب» (٣).

وقد ورد في القرآن الكريم: «إلا من سَفِهَ نفسه» (٤) الوجه الذي أشار إليه مصطفى جواد وهو النصب على نية الجر، وذلك للزوم الفعل (٥)، ذكر أبو حيان في تفسير الآية: «... وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول بعض الكوفيين، وهو الفراء، أو مُشَبَّه بالمفعول على قول بعضهم أو مفعول به، إما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف، وإما لكونه ضمن معنى ما يتعدى، أي جهل، وهو قول الزجاج، وابن جني، أو: أهلك، وهو قول أبي عبيدة، أو على إسقاط حرف الجر وهو

(١) مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف. ص ٥٠.

(٢) مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف. ص ٥١.

(٣) سيبويه، الكتاب. ج ١ / ١٦٣.

(٤) البقرة. الآية ١٢.

(٥) العكبري، التبيان في إعراب القرآن. ج ١، ص ١١٧.

قول بعض البصريين ...»^(١)، فهذا رأي قديم عرفه النحاة، وممن عاب أيضاً على النحاة التعليل بوجه عام محمد الكسار، فذكر أن النحاة أفسدوا النحو وشوهوه، فاستبهمت عليهم معالم القصد، وعميت وجوه الرشد، فسفّته رأيهم وطاش سبهم، وقد عزا ذلك إلى أعجميتهم حيناً وشعوبيتهم حيناً آخر، بل رده إلى جهلهم، وادعى أنه جاء بجديد في (إن) واسمها وخبرها، فجعل اسم - إن - المنصوب، فضلة، وخبرها المرفوع مسنداً إليه، فإذا قلت ... إن الله واحد، فالتوكيد ينصرف إلى الوجدانية المستفادة من أحد، وليس منصرفاً إلى لفظ الجلالة وجعل اسم - إن - شبه فعل، وهي المسند، واسمها متمم له وخبرها هو المسند إليه.

وبعد ذلك يقول: «إن بحث الإسناد من وجهة نظري الجديدة التي أقرني عليها الكثيرون من شأنه أنه يساعد على توحيد أبواب المرفوعات كافة تحت اسم العمدة بعد أن استعصى هذا التوحيد ... بسبب سوء فهم الإسناد»^(٢).

والتأمل في أقوال النحاة يجد أنهم أوضحوا أن - إن - تفيد التوكيد، وأن معناها يتجه إلى المصدر المستفاد من الخبر، وهو المسند في الأصل، فالمؤكد في قولك (إن الله واحد). على ما ذكر النحاة، إنما هو الوجدانية، لا الله ودخول - إن - يعني تأكيد (ثبوت المسند أصلاً، وهو الوجدانية، لله، وهو المسند إليه).

وفي شرح قطر الندى لابن هشام: (إن وأن، ومعناهما التوكيد، تقول: زيد قائم، ثم تدخل - إن - لتأكيد الخبر وتقريره، فتقول: إن زيدا قائم)^(٣)، وأشار السيوطي إلى أن (إن المكسورة وأن المفتوحة لتوكيد النسبة ... أي تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها، وهي ثبوت المسند للمسند إليه، نحو «إن الله غفور رحيم»، وهكذا يصبح الخبر كالعمدة، والاسم كالفضلة)^(٤).

(١) أبو حيان، البحر المحيط، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢، ج٢ ص ٣٩٤.

(٢) محمد الكسار، المفتاح، دمشق، ١٩٧٦م، ص ٢٠٩.

(٣) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، ص ١٠٧.

(٤) السيوطي، الهمع ج١/ ١٣٤.

وهناك إشارات كثيرة تشير أن النحاة حاولوا توحيد المرفوعات والمنصوبات، فجعلوا الرفع للعمد كيف جاءت، والنصب للفضلات كيف اتفقت، فإذا حدث لعمدة أن نصبت، فذلك تشبيه لها بالفضلة، فخبر (كان) في الأصل عمدة، لكنه نُصب لشيبهه بالفضلة.

وقال الإسترابادي: «وأما من قال، وهو الحق، إن الرفع علامة العمدة فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العمدة، وهو اسم إن وأخواتها وخبر كان وأخواتها ... إلى تشبيهها بالفضلة»^(١). وعلى هذا فلا أرى جديداً أضافه محمد الكسار، وأخذُ عليه تَسْفِيهَهُ للنحاة غير المبرر وكان الأجدرُ به لو احتذى جذو ابن مضاء، الذي حَمَلَ على النحاة كثيراً، غير أن ذلك كان بأسلوب علمي فقال: «وإني رأيت النحويين، رحمة الله عليهم، قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا»^(٢).

١٠- الاتجاه الوصفي الاجتماعي

مرّ بنا في الفصل الأول أن المدرسة الوصفية السياقية اهتمت بسياق الحال Context Situation، فقد نظر أبرز أعلامها فيرث Firth، إلى المعنى على أنه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، به تتحدّد معاني تلك العناصر، وفقاً لاستعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما، معنى لا يلبث أن يتغير بالنسبة إلى الموقف المتغير الذي قد تُستعمل فيه، كما أنه وعلماء هذه المدرسة الذين جاءوا بعده، أشاروا إلى مجموعة من العناصر التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار، وذلك كالعنصر البشري، وما يترتب على ذلك من تقسيم يُنسب إلى العالم K. Ammer

(١) الرضي الإسترابادي. شرح الكافية. ج٢/ ٢٧٧

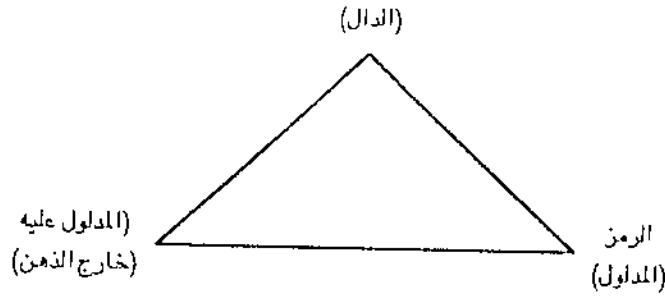
(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة. ص ٨.

- ١- سياق لغوي^(١) Linguistic Context.
- ٢- سياق عاطفي Emotional Context.
- ٣- وسياق ثقافي Cultural Context.
- ٤- سياق موقف Situational Context.

السياق اللغوي:

إن المتأمل للتراث النحوي العربي يلحظ أنهم يصدر عن تصور واع للمظاهرة اللغوية في إطارها الاجتماعي^(٢)، فكما أن هذه المدرسة ترى أن المعنى لا يتضح إلا من خلال الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة^(٣)، فإننا نجد أن علماء العربية صدروا عن مثل هذه النظرات، فهم يضعون حدّين للمفردة، سمّى الجرجاني الأول (المعنى) ويقصد به المعنى العرفي الرمزي المعجمي، وسمّى الثاني (معنى المعنى) ويقصد به المعنى الذي يتأتى عن طريق الاستعمال، وهو الذي يحقق القصد والغرض والمجاز، يقول الجرجاني: «ما تصل إليه من المعنى بظاهر فهو (المعنى)، فإذا كنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ - وحده - بل وجدت لذلك المعنى دلالة ثابتة تصل بها إلى الغرض، ... فذلك هو (معنى المعنى)، ويتأتى لك عن طريق المجاز، ... وذلك نحو: (طويل النجاد كثير الرماد)^(٤)، وهذا ما عُرف في الدراسات اللغوية الأوروبية الحديثة (The meaning of meaning)، بل إن «معنى المعنى» ذلك المصطلح الذي أشار إليه الجرجاني، كان عنواناً لكتاب (أوغدن وريشارد، ١٩٣٢م) (The meaning of meaning)، الذي حاول فيه توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي أسمىهاها (المثلث الأساسي)^(٥)

- (١) انظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٩.
- وانظر: د. هـ. دسون، : علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عبد الغني عياد، منشورات (سلسلة المائة كتاب) بغداد، ١٩٨٧، ص ١٦.
- (٢) انظر: نهاد الموسى، : نظرية النحو العربي، ص ٩٢.
- (٣) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٦٨.
- (٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٠٣.
- (٥) رشيد العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر والحدّثين، ص ١٩.



وقد أشارا فيها إلى أن أية علاقة رمزية لها ثلاثة جوانب أساسية هي:

- أ. الرمز نفسه: وهو في دراسة اللغة (الكلمة المنطوقة) مثل (منضدة).
- ب. المحتوى الفعلي: الذي يحضر في ذهن السامع حين يسمع الكلمة (منضدة).
- ج. الشيء نفسه: وهو (المنضدة) وقد يطلق عليه (المقصود) أو المعنى. ويلتقي الجرجاني مع علماء اللغة المحدثين في التمييز بين المعنى والغرض، وذلك كأن نقول: زيد كالأسد، فإنها تختلف عن معنى قولنا: (كأن زيدا الأسد)، فالثانية أكثر قوة من حيث المعنى، ولكن الجملتين أفادتاً غرضاً واحداً هو تشبيهه زيد بالأسد^(١).

ويدخل في السياق اللغوي اختلاف المعنى لكلمة واحدة في السياقات

المتنوعة، وذلك نحو قولنا^(٢):

- ١- أَكَلَ عَلِيٌّ طَعَامَهُ.
- ٢- أَكَلَ عَلِيٌّ مَالَ الْيَتِيمِ.
- ٣- أَكَلَ عَلِيٌّ أَصَابِعَهُ نَدْمًا.
- ٤- أَكَلَ عَلِيٌّ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ.
- ٥- أَكَلَهُ جِلْدَهُ.
- ٦- عَلِيٌّ يَأْكُلُ عَمْرَهُ.
- ٧- عَلِيٌّ يَأْكُلُ لَحُومَ النَّاسِ.

(١) انظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٠١.

وانظر: رشيد العبيدي،: الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص ١٩.

(٢) ابن منظور، لسان العرب. مادة (أكل).

ولعل هذا قريب من مفهوم «احتمالية الوقوع» Collocability، عند فيرث^(١)، وهو يقوم على أساس تبديل المفردات المعجمية، أو تبديل أنواع السياق اللغوي لإصدار الأحكام.

ولعل هذا يتفق مع ما عبّر عنه Joss بالتوزيع Distribution، والذي فسّر من خلاله اختلاف المعنى باختلاف السياق، وشرح ذلك بواسطة المفردة Code، التي ذكر لها أربعة عشر استعمالاً موقعياً^(٢).

السياق العاطفي:

وقد لاحظ النحاة ما يكون من تغير صفات الخطاب وعناصره وفقاً لمنزلة المخاطب والأحوال التي تعتريه، مما يدخل في نطاق السياق العاطفي الذي عدّه علماء اللغة الاجتماعي المحدثون، مطلباً مهماً لدراسة اللغة، من ذلك قول المبرد: «والدماء يجري مجرى الأمر والنهي، وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً، وقيل للآخر: طلب للمعنى، فأما اللفظ فواحد، وذلك قولك في الطلب: اللهم اغفر لي، ولا يقطع الله يدَ زيدٍ، وليغفر لخالِدٍ، فإنما تقول: سألتُ الله، ولا تَقُل: أمرتُ الله، وكذلك لو قلت للخليفة: انظر في أمري، أنصفني لقلت: سألته، ولم تقل: أمرته»^(٣)، «لأنك تَأْمُرُ مَنْ هُوَ دُونَكَ وَتَطْلُبُ إِلَى مَنْ أَنْتَ دُونَهُ»^(٤).

وكذلك فقد تدخلَ موقفُ الخطابِ في الاختيار النحوي، فالمنادى «إذا كان بعيداً أو من هو في منزلته من نائم أو ساه ناديته (يا وأيا وهيا)، وإذا كان قريباً دعوته بـ(أي والهمزة)، وإذا كان مندوباً دعوته بـ(وا)^(٥)».

ونجد في آراء مجموعة من النحاة صدوراً واضحة عن فهم الحالة النفسية العاطفية التي يعيشها المتكلم، وذلك عندما عالجوا بعض الشواهد التي وردت

(١) أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص ٧٥.

(٢) السابق، ص ٧٦.

(٣) المبرد، المقتضب ج٢/ ٤٤.

(٤) السابق، ج٢/ ١٢٢.

(٥) الزمخشري، المفصل ص ١٤٤.

باستعمال أسلوب النداء، وليس فيها القصد من النداء وذلك نحو^(١).

١- إذا تبع أداة النداء «ليت»، وذلك في نحو قوله تعالى: «يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً»^(٢).

٢- إذا تبع أداة النداء «رُبُّ» وذلك نحو قوله صلى الله عليه وسلم «يا رُبُّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةً يومَ القيامةِ»^(٣).

٣- إذا تبع «يا» حبذا، وذلك نحو قول جرير:

يا حبذا جبَلُ الرِّيانِ من جبَلِ وَحَبِذا ساكِئُ الرِّيانِ مَنْ كانا^(٤)

٤- إذا تبع يا الدعاء، وذلك نحو قول الفرزدق يهجو رجلاً من بني عذرة:

يا أرغَمَ اللهُ أنفاً أنتَ حامِلُهُ يا ذا الخنا ومقالُ الزورِ والخطلِ^(٥)

٥- إذا تبع «يا» الأمر، وذلك نحو قوله تعالى: «ألا يا اسجدوا لله الذي يخرجُ الخبءَ من السمواتِ والأرضِ وَيَعْلَمُ ما تسرونَ وما تَعْلنونَ»^(٦).

وعلى هذا ذهبوا إلى عدم تقدير منادى، وذلك إدراكاً منهم لأن الإنسان بطبعه يتفاعل تفاعلاً داخلياً يعبر به عن ذاته الفكرية، بألوان من التأمل والحوار الذي يغلب أن يكون باطنياً بين الإنسان ونفسه.

وقد استعمل العربي أسلوب النداء في تحقيق هذه التفاعلات الذاتية مفصلاً عن حالات نفسية يعيشها، دون أن يكون هناك مخصوص بالنداء يُنتظر منه الانتباه، وقد أشار ابن جنّي في تفسيره للآية الكريمة «ألا يا اسجدوا»، بقوله:

(١) للتوسع في هذه الشواهد انظر: الرسالة التي قدمتها الباحثة لنيل درجة الماجستير وهي بعنوان «جملة النداء بين النظرية والتطبيق»، عام ١٩٩٠م، ص ٢٨-٤٢.

(٢) سورة النساء، الآية ٧٣.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب مبحث «رُبُّ».

(٤) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٢م، ص ٣٥٧.

(٥) ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص ٢٨٥.

(٦) سورة النمل، الآية ٢٥.

«فجاء يا ولا منادى معها، قيل يا، في هذه الأماكن - يعني التي تجيء فيها من غير ذكر المنادى - قد جُردت من معنى النداء، وخُلصت تنبيهاً... أما قول أبي العباس: إنه أراد «ألا يا هؤلاء اسجدوا، فمردود عندنا»^(١) وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي^(٢) والمالقي^(٣)، وكذلك أبو حيان^(٤).

السياق الثقافي

وقد صدر النحاة عن فهم للسياق الثقافي Cultural Context الذي يُعد أصلاً من أصول علم اللغة الاجتماعي، وذلك بأمثلة كثيرة نذكر منها، تعبيرهم عن خروج بعض الألفاظ عن حدود دلالتها الحرفية بما يشير إلى أن الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللغة شكّل ملحظاً إضافياً في ضبط قواعدهم، وذلك نحو قولهم لقول العرب: (يا ابن أمّ)، ويا ابن عمّ «فإنهم جعلوها واحداً بمنزلة خمسة عشر (فعللوه)، بكثرة الاستعمال، واستشهدوا على ذلك بأن «الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ولمن لا رَحْمُ بينه وبينه: يا ابن عمّ، ويا ابن أمّ، حتى صار كلاماً شائعاً مُخرِجاً عمّن هو له...»^(٥).

وكذلك فإنهم يفسرون التلازم التركيبي بين عناصر بعض الألفاظ، وذلك نحو قولنا: «كلمته فاه إلى في»، بالاحتكام إلى مدلولات هذه الألفاظ الاجتماعية، قال سيبويه: «واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنه لا يجوز أن نقول كلمته فاه، حتى نقول: إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين، فإنما يصح المعنى، إذا قلت: إلى في، ولا يجوز أن نقول: يا يعته يداً، لأنك إنما تريد أن تقول: أخذ مني وأعطاني، فإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد لأنهما عمّلان...»^(٦).

(١) ابن جني، الخصائص ج٢/ ١٩٦.

(٢) السابق، ج٢/ ١٩٦.

(٣) المالقي، رمف المباشي في شرح حروف المعاني تحقيق أحمد الخراط، دمشق، ١٩٧٥م، ص٤٥٣.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج٧/ ٦٩.

(٥) المبرد، المقتضب ج٤/ ٢٥١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٢٩٢.

وانظر: نهاد الموسى، : نظرية النحو العربي، ص٩٢.

وكذلك فإنهم يلتفتون إلى حال المتكلم ومستواه الثقافي، ويفسرون من خلاله تنوع العبارة: «فإذا كان المتكلم من سواد الناس حدث عنه نفسه بمثل (أنا)، أما «الله تعالى فيخبر عن نفسه بلفظ ملك الأملاك نحو (نحن قسمنا)، وإنا أعطيناك) وهو وحده لا شريك له، لأن القرآن نزل بلغة العرب، والملك والرئيس والعالم يخبرون عن أنفسهم بلفظ الجماعة، فيقول: قد أمرنا لك بكذا، وهو الأمر وحده...»^(١).

ويلتقي النحاة في كثير من الشواهد مع آراء العالم النمساوي كارل بيلر^(٢) (من علماء المدرسة الوظيفية)، فقد دعا إلى دراسة اللغة في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينظمها الموقف، وهي المتكلم والمستمع والأشياء، (أي عناصر الموقف المحسنة وأوضاعها التي هي موضوع الكلام، ويرى أن الرمز اللغوي يقوم على التوازن وهذه العوامل، فليس أدل على ذلك من المثال الذي ضربه ابن جني بقوله: «ألا ترى إلى قوله»^(٣).

تَقُولُ - وَصَكَّتْ وَجْهَهَا - بِيَمِينِهَا أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعَسِ؟!

فالذي سمع كلامها مباشرة، أي قولها: (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس)، وشاهدها تصك وجهها بيديها في الوقت نفسه، سيكون أشد تأثراً، وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين^(٤).

وذهب ابن جني إلى أبعد من ذلك، إذ رأى أن الحال المشاهدة (الحدث غير الكلامي)، يمكن أن ينوب عن اللفظ، ويكون ذا تأثير في بيان المعاني النحوية التي تترتب عليها المعاني الدلالية: قال: «ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبية، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدَّ سَهْمًا نحو الغرض، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، وأصاب في حكم

(١) ابن هشام، شرح قطر الندى، ص ١٤٨-١٤٩.

(٢) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ١٤٧.

(٣) يقصد الشاعر: نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي.

(٤) ابن جني، الخصائص، ج١/ ٢٤٥.

الملفوظ به البتة، وإن لم يوجد في اللفظ ... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»^(١).

ولا أزي بأساً في إنهاء هذه الموازنة بقول لابن جنّي تتمثل فيه قمة الاهتمام بالسياق والبعد الاجتماعي بوجه عام يُصدره على شكل أمنية. وقول ليفيرث Firth أحد أبرز العلماء الوصفيين الاجتماعيين الذين جعلوا من السياق نظرية منظمة. يقول ابن جنّي: «فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحق، ويونس وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر، والأصمعي، ومَنْ في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامس ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه، غير متهم الرأي والعقل»^(٢).

فابن جنّي يرى أن الإشارة وما تصاحبها، أي الحدث غير الكلامي، أبلغ عنده من العبارة أو الحدث الكلامي، حتى لو شُفعت هذه العبارة بأغلب الأيمان ويقول فيرث Firth: «إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال، وذلك السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين، ماذا يقولون، وماذا يجري، ويجد فيه عالم الأصوات سياقه الصوتي، كذلك النحوي والمعجمي يجدان سياقاتهما فيه، وإذا أردت أن تبحث عن الخلفية الثقافية الأصلية، فعليك بسياقات خبرة المشاركين وتجاربهم، فكل شخص يحمل معه ثقافته وجزءاً كبيراً من واقعه الاجتماعي أينما يذهب. وبعد فراغ عالم الأصوات والنحوي والمعجمي من عملهم يعقب ذلك عملية التكامل الكبرى التي تفيد من عملهم في الدراسة الدلالية، ولهذا الدراسة السياقية والتجربة احتفظ بمصطلح علم الدلالة Semantics»^(٣).

(١) ابن جنّي، الخصائص. ج١/ ٢٤٥.

والمقاسم: الذي يدفع صدره إلى الأمام والخلف بصورة متوالية.

(٢) ابن جنّي، الخصائص. ج١/ ٢٤٨.

(٣) Firth, Papers in Linguistics, Oxford University Press, London, 1957. p. 17

فهو لا يتصور علماً للدلالة دون دراسة للسياق، ومن ثم فإنه يمكن أن نلمس توافقاً كبيراً بين آراء العالمين، إلا أن لابن جني الأصالة في هذه الآراء الناضجة دون تحييز ودون تجنُّ على غيره. وأصاب في حكم الملفوظ به البيته، وإن لم يوجد في اللفظ... فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به»^(١)

ولا أدل على التفات النحاة العرب بوجوب الإحاطة بالأشياء، من مثال ابن جني الذي لفت فيه النظر إلى دلالة إمساك الفتاة بزمام بغيرها. بما يُغني عن كثير من التفسيرات المحتملة للنص الواحد^(٢) وكذلك فإن المثل الذي ضربه ابن جني وهو قول العرب (رفع عقيرته)، وأوضح أنه لم يكتسب هذا المعنى بالأصوات المكونة له، بل اكتسبه من السياق الذي صاحبه.

التنغيم

مرت بنا بعض الشواهد^(٣) التي تُعد إرهاباً يعكس حضور التنغيم في أذهان النحاة، وهم يحللون الظاهرة اللغوية، فالأمثلة التي ذكرها ابن جني للاعتماد على ما وصفه بالتطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم وزيادة قوة اللفظ والتمكين من التمثيط وإطالة الصوت بالحرف تكشف عما يعنيه المحدثون بالتنغيم بما يؤديه من وظيفة نحوية ودلالية في الجملة^(٤)، فابن جني وإن لم يذكر النبر والتنغيم ذكراً مباشراً إلا أنه من خلال الكلمات التي استعملها يلتقي مع علم اللغة الحديث، من ذلك قوله التطريح^(٥) من «طرح الشيء» إذا طَوَّلَهُ ورفع وأعلاه. والتطويح^(٦):
من طَوَّحَ به، ذهب هنا وهناك.

(١) ابن جني، الخصائص. ج١/ ٢٤٥.

(٢) انظر: الفصل الثاني. ص ٩.

(٣) انظر: الفصل الثاني، ص ٨٧.

(٤) انظر: عبد الكريم مجاهد، : الدلالة اللغوية عند العرب. ص ١٨.

وانظر: محمد حماسة، : النحو الدلالي. ص ١٣٤.

(٥) ابن منظور، اللسان. مادة طرح.

(٦) ابن منظور، اللسان. مادة طوح.

والتفخيم^(١): (ضد الإمالة)، وهو ظاهرة صوتية ناتجة عن حركات عضوية تُغيّر من شكل حُجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخّمة.

فقد أشار بيتر ليدفوجند *laidfogen*، إلى أن المقطع المنبور غالباً ما يكون له حركة طويلة، وأنه يُلفظُ بكمية أكبر من الطاقة^(٢)، وعلى هذا، فالعلاقة واضحة بين النجر وطول المقطع، وهذا يتفق مع معنى التطريح والتطويح والتمطيط لـ(اللام) في «رجلاً» بقوله: «ونتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها» على أن القوة والتمكن في النطق لا تقع على جميع مقاطع الكلمة، وإنما على بعضها، أو على أجزاء من الكلمة دون غيرها.

وكذلك يلتقي ابن سينا مع تعريف المُحدثين للتنغيم، وذلك من حيث هو تغيرات موسيقية تتناوب الصوت من صعود إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، يحصل إلى هبوط، أو من انخفاض إلى ارتفاع، يحصل في كلامنا لغاية وهدف، وذلك حسب المشاعر والأحاسيس التي تنتابنا، من شكٍّ ويقين، ونفي وإثبات، وإعجاب أو استفهام. فقد شبّه تمام حسان التنغيم في الكلام المنطوق بالترقيم في الكلام المكتوب، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة، وقسمه إلى ستة نماذج هي^(٣):

١- النغمة الهابطة الواسعة.

٢- النغمة الهابطة المتوسطة.

٣- النغمة الهابطة الضيقة.

٤- النغمة الصاعدة الواسعة.

٥- النغمة الصاعدة المتوسطة.

٦- النغمة الصاعدة الضيقة.

(١) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٩٠.

(٢) إبراهيم أنيس، الأصوات اللفوية، مكتبة نهضة مصر، د.ت، ص ٨٢.

(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٥.

وانظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٩.

وهو متأثر في تقسيمه هذا بالتقسيم الذي قدمه هول Hall للتنغيم في اللغة الإنجليزية حيث يقول: (وهناك ثلاثة اتجاهات للتنغيم في اللغة الإنجليزية تسمى أحياناً حدود العبارة Clause-boundaries، وهي ارتفاع في النغمة على النهاية الأخيرة لسلسلة النغمات، وتشبه في مدلولها علامة الاستفهام، أو هبوط في النغمة، وتالياً ما تستعمل في الأسئلة التي لا تحتاج إلى جواب، كالاستنكار، أو بقاء النغمة في المستوى نفسه، وتشبه في دلالتها الفاصلة في الترقيم)^(١) وقد أضاف تمام حسان ما يقابل هذه النغمة الأخيرة، وهو ما سماه (النغمة المسطحة)، وضرب لها مثلاً بقوله: «ومن أمثلتها الوقف عند الفواصل الثلاث في قوله تعالى^(٢): (فإِذَا بَرَأَ الْبَصَرَ وَخَسَفَ الْقَمَرَ، وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرَ، يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَفْرُ)^(٣).

ومما يُعجب له أن جلُّ الباحثين المعاصرين من عرب ومستشرقين يفتلون دور علماء العربية في التنغيم، ويعدونه من منجزات علم اللغة الحديث، يقول تمام حسان: «إن دراسة النبر والتنغيم في العربية تتطلب شيئاً من المجازفة، لأنها لم تُعرف ذلك في قديمها، ولم يسجل لنا القدماء شيئاً من هاتين الناحيتين»^(٤). ويقول أنيس فريجة: «إن قضية النبرة لم يُعرها العرب أقل انتباه، ولم يعطها لغويو العرب حقها من العناية، حتى أنهم لم يضعوا لها لفظاً خاصاً، ونعني قضية النبرة وأثرها في الحركة من حيث الطول والقصر»^(٥).

ويرى هنري فليش Henry Fleisch: «نبر الكلمة فكرة كانت مجهولة تماماً لدى النحاة العرب، بل لم نجد له اسماً في سائر مصطلحاتهم»^(٦)، ويذهب إلى

(١) Robert Hall: Introduction to Linguistics, Motilal Banar Sidess, Delhi, India, 1969. Pp. 115-116.

(٢) الآيتان ٨، ٩ من سورة القيامة.

(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٦.

(٤) السابق، ص ١٦٣-١٦٤.

(٥) أنيس فريجة، اللهجات وأسلوب دراستها، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ٧٠.

(٦) هنري فليش، العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٩، ١٨٢.

أن «العربية لا تتصف بشيء من النبر الموسيقي»^(١)، يخالفه في ذلك بروكلمان في كتابه عن اللغات السامية Semitische Sprachwissenschaft حيث يقول: «في اللغة العربية القديمة يدخل نوع من النبر تغلب عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقف عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها»^(٢).

وقد اتضح مما بيناه أن علماء العربية تطرقوا إلى مدلولات النبر والتنغيم، وإن لم تكن المصطلحات لديهم ثابتة، مما يجعلني أرى أن النظرة الموضوعية تشير إلى أنهم، ولا سيما ابن جني، كانوا قد وضعوا اللبنة الأولى.

ولا شك في أن المنهج الوصفي المعاصر قد جئى موضوع النبر والتنغيم بمقاييسه الدقيقة، التي تفوق ما أشار إليه القدماء ولكن هذا لا يعني إغفال القدماء له إغفالاً تاماً كما رأينا، بل لقد أشاروا إليه إشارات دالة في كثير من المواطن.

ماخذ على المنهج الوصفي

من الواضح استبعاد المعنى عند الوصفيين مع إقرارهم بأهميته، وذلك لظنهم أن المعنى لا يمكن إخضاعه للدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخضع لها الأنظمة الظاهرة^(٣)، وقد أدى ذلك إلى النتائج التالية:

١- إن نظرة الوصفيين للعلاقة بين الدال والمدلول، على أنها تمثل توازناً صورتياً (شكلياً)، كان نتيجة إلى أنهم درسوا وجهاً واحداً للظاهرة اللغوية، وهم بذلك كمن «يصف صنع السفن من غير إشارة إلى البحر»^(٤)، ومن ثم فقد قصر

(١) العربية الفصحى، تعريب عبد الصبور شاهين، ١٨٢.

(٢) لحن العامة، رمضان عبد الثواب، مصر، دار المعارف، ١٩٦٧م، ص ٥٤.

(٣) فؤاد زكريا، جذور البنائية، الكويت، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد الأول، ص ٨، وانظر نايف خرما، : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٩٥.

(٤) نايف خرما، أضواء على الدراسات المعاصرة، ص ٢٩٤.

المنهج الوصفي في دراسة الصلات بين الجمل المختلفة ذات العلاقة^(١) وذلك
نحو قولنا:

كتب محمد الرسالة.

كُتِبَتِ الرسالةُ.

أو العلاقة بين الجملة الخبرية والجملة الاستفهامية نحو:

ذهب الولدُ صباحاً إلى السوق.

متى ذهب الولدُ إلى السوق؟

أين ذهب الولدُ صباحاً؟

٢- لم يستطع المنهج الوصفي تحليل الجمل التي تشتمل على شيء من الغموض،
وذلك نحو:

العاملون والطلابُ المُجْتَهِدونُ غيرُ راغبين في إضاعةِ الوقت. فالصفة
(المُجْتَهِدونُ)، قد تصف الطالبات والطلاب، وقد تضاف الطلاب فقط.

٣- لم يُجرِ الوصفيون دراسات لغوية تطبيقية متكاملة على اللغة المكتوبة
والمنطوقة، مع أن الوصفيين أجادوا في الكشف عن قواعد لغات منطوقة،
كلغات الهنود الحمر في أمريكا.

٤- ربما كان عدم الاهتمام بالمعنى سبباً رئيساً جعل من نماذجهم، ولا سيما نموذج
هلمسليف (رغم دقته الرياضية)، نماذج قاصرة لم تتجاوز تصنيف العناصر
اللغوية إلى مؤلفاتها المباشرة، بينما أعطى الصدور عن المعنى ابن جني
قدرة على بناء تصور رياضي للظاهرة اللغوية والنفاز منه إلى فرز
التراكيب الصحيحة نحويّاً (شكلياً) ودلاليّاً، والتراكيب الصحيحة شكلياً
فقط، وتجاوز ذلك بإضافة عناصر تحويل يلتقي بها مع المنهج التحويلي كما
سنوضح فيما بعد.

هذا إضافة إلى الإحساس بصعوبة التطبيقات الرياضية على الظواهر

اللغوية^(٢).

(١) انظر: دانييل ماتيس، علم اللغة، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصغر، الموقف الأدبي،
العدد ١٢٥-١٢٦، ص ٢٢٢.

(٢) حلمي خليل، انظر: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ١١٧.

المبحث الثاني المنهج التحويلي

أسهم المنهج التحويلي في تفسير الظاهرة اللغوية، وذلك بأن بدأ بدراستها من ذهن البشري إلى الواقع اللغوي. وأصحاب هذا المنهج يرون أن العملية اللغوية تتألف من أربعة عناصر هي:

العنصر النحوي:

وتشمل الوحدات التركيبية لهذا العنصر، كل الجمل النحوية ذات النظام الدقيق، وهو عنصر توليدي ينتج جملاً غير محدودة من الجمل النحوية.

العنصر التحويلي:

وهو المسؤول عن تحويل الجمل الأساسية Kernal sentence إلى جمل أخرى (كالاستفهامية والشرطية ... الخ).

العنصر التركيبي:

والهدف منه إنتاج جمل صحيحة في صياغات لغوية مكتوبة أو منطوقة.

العنصر الدلالي:

يهدف إلى ربط الشكل بالدلالة.

ومن ثم فإن المنهج التحويلي يدرّس اللغة من خلال معيارين:

١- معيار الشكل

٢- معيار المضمون (الدلالة).

ولما كان النحاة العرب قد صدروا عن مثل هذه المعايير فإنه يمكن إقامة

موازنة بينهم وبين المحدثين من أصحاب المنهج التحويلي في النقاط الآتية:

١- العلاقة بين الفكر واللغة

لا شك أن المنهج الوصفي أسهم بشكل علمي جاد في دراسة الظاهرة اللغوية، إلا أنه قصر عن الإحاطة بها، فقعدت به سبيلُه عند الوصف والتصنيف، وربما كان السبب الرئيسي في ذلك هو استثناء المعنى - مع قناعتهم بأهميته - فظلَّ المعنى عندهم نتيجة دلالية لرمز لغوي مكوَّن من الارتباط بين الموضوع الخارجي والصورة الذهنية لذلك الموضوع بصورة عشوائية، وربما زاد في ذلك استناد بعض روادها أمثال بلومفيلد إلى الفلسفة السلوكية، مما جعل الظاهرة الدلالية، عملية سلوكية، وليست عملية ذهنية فكرية^(١)، ومن ثمَّ ظلَّ المنهج الوصفي قاصراً عن تفسير القدرة الخلاقة لدى المتكلم في إنتاج عددٍ غير محدود من الجمل التي لم يَسْمَعْها من قبل، وكان هذا إرهاباً لميلاد المنهج التحويلي على يد تشومسكي، الذي جَهدَ في دراسة الطاقة اللغوية الإبداعية عند البشر، فقد افترض أن الإنسان من طفولته «لديه طاقات فطرية يُعالجُ من خلالها حميلةً الإعلّاماتِ المُقدّمة إليه من محيطه، وأن محتوى هذه الطاقات الفطرية ليس له أية علاقة باللغة، الخاصة التي سيَتعلّمها»^(٢)، وبذلك التقى تشومسكي مع المفكرين أمثال ديكرت الذي يرى أن هناك علاقة وثيقة بين الفكر واللغة، وليس هناك فكر بدون لغة، ولا لغة بدون فكر^(٣)، وبدا تأثُر تشومسكي بديكرت في كتابه (علم اللغة الديكرتي) الذي عرض فيه نظرية إبداعية اللغة^(٤).

وكذلك التقى مع العالم اللغوي الألماني فون هومبولت (Wilhelm von Humboldt)، الذي يرى أن اللغة (تُستخدَمُ وسائلٌ محدودةٌ استخداماً غيرَ محدود، وأن النُّحو ينبغي أن يَصِفَ العمليّات التي تجعل ذلك ممكناً)^(٥).

- (١) مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، ص ٢٦.
- (٢) دانييل ماثيس، علم اللغة، ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصغر. مقالة منشورة في مجلة (الموقف الأدبي)، العدد ١٣٥/١٣٦، ص ٢١٧.
- (٣) رشيد العبيدي، انظر: الأستنية بين بيد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، عدد ٣، مجلد ١٨، ١٩٨٩م، ص ٩.
- (٤) دانييل ماثيس، علم اللغة، ص ٢١٧.
- (٥) نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٥٤.

وقد صدر علماء العربية عن مثل هذا التصور الفكري مشيرين إلى تلك العلاقة القوية بين الفكر واللغة، فلا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده إلا بالكلام»^(١) فابن حزم جعل قوام وجود الإنسان اللغة، من حيث هي حجة عليه، فيكون الكلام حجة العقل على الإنسان، مثلما كان العقل حجة الإنسان على وجود الإنسان، وهو في هذا يلتقي مع ديكارت في مقولته المشهورة التي يربط فيها بين الفكر والوجود، وكان ابن حزم يقول: «أنا أتكلم، فأنا أعقل، فأنا موجود»^(٢) وبذلك كانت اللغة من السمات التي تُميِّز فيها الإنسان عن الحيوان^(٣).

وقد مَسَّ ابن جنِّي هذه الظاهرة مَسًّا ذكياً يَنْطَلِقُ فِيهِ مِنْ تَمَوُّرٍ يَتَمَثَّلُ فِي وَعْيِ الْإِنْسَانِ بِأَهْمِيَةِ اللُّغَةِ الْمُعْبِرَةِ عَنِ الْمَعْنَى فِي وُجُودِهِ بِوَصْفِهِ إِنْسَانًا، بِتَصَوُّرِهِ لِطَرِيقَةِ الْعَرَبِ فِي وَضْعِ لَفْتِهِمْ «وَذَلِكَ أَنَّهُمْ وَزَنُوا أَحْوَالَهُمْ وَعَرَفُوا مَصَائِرَ أُمُورِهِمْ، فَعَلِمُوا أَنَّهُمْ مُحْتَاجُونَ إِلَى الْعِبَارَاتِ عَنِ الْمَعْنَى، وَأَنَّهَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، فَلَا عَلَيْهِمْ بِأَيِّهَا بَدَأُوا، أَمْ بِالْأَسْمَاءِ أَمْ بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْحَرْفِ، لِأَنَّهُمْ قَدْ أَوْجِبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنْ يَأْتُوا بِهِنَّ جُمُوعًا، إِذِ الْمَعْنَى لَا تَسْتَفْنِي عَنْ وَاحِدٍ مَذِينٍ»^(٤).

وقد بلغ الربط بين اللغة والفكر ذروته عند عبد القاهر الجرجاني الذي اعتقد أن كل قوى العقل والفكر والقريحة تبقى حبيسة ما لم يُعْبَرَّ عَنْهَا بِالْكَلَامِ، إِذْ «لَوْلَاهُ لَمْ تَكُنْ لَتَتَّعَدَى فَوَائِدُ الْعِلْمِ عَالِمَهُ، وَلَا صَحَّ مِنَ الْعَاقِلِ أَنْ يَفْتَقَّ عَنْ أَزَاهِيرِ الْعَقْلِ كَمَاثِمُهُ، لَتَعَطَّلَتْ قُوَى الْخَوَاطِرِ وَالْأَفْكَارِ عَنِ مَعَانِيهَا، وَاسْتَوَتْ الْقَضِيَّةُ فِي مَوْجُودِهَا وَفَانِيهَا، وَلَكَانَ الْإِدْرَاكُ كَالَّذِي يُنَافِيهِ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَلَبَقِيَتْ الْقُلُوبُ مَعْقَلَةً عَلَى وَدَانِعِهَا، وَالْمَعْنَى مَسْجُونَةً فِي مَوَاضِعِهَا، وَلِصَارَتْ الْقَرَائِحُ عَنْ تَصْرِفِهَا مَعْقُولَةً، وَالْأَذْهَانُ عَنْ سُلْطَانِهَا مَعْزُولَةً»^(٥).

(١) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ط٢، مطبعة الإمام بمصر، دت، ج١، ص٢٩.

(٢) عبد السلام المسدي، انظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٥٦.

(٣) انظر: الجاحظ - الحيوان، ج٧، ص٧٢.

وانظر: المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص٥٧.

(٤) ابن جنِّي، الخصائص، ج٢/٣٠.

(٥) الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، نشر محمد رضا، ط٦، القاهرة، ١٩٥٩.

٢- ثنائية (الكفاية-والأداء)

ميز تشومسكي بين الكفاية أو القدرة Competence والأداء أو الإنجاز Performance، وهما يقابلان ثنائية (اللغة-الكلام) عند الوصفين، وذلك من حيث إن اللغة هي ذلك الرصيد الداخلي الذي يمتلكه كل فردٍ من الجماعة، وليس للفرد عليها أي سلطان، ولا يستطيع خلقها أو تعديلها عند الجماعة أما الكلام فهو لا يكون موضوعاً للعلم، لأنه متعدد الأوجه، فردي، إلا أنه يفترق عن الوصفين في أنه يرى أن الكفاية هي القدرة اللغوية على الخلق والتوليد، المسؤولة عن إيجاد البنية العميقة Deep-structure، والأداء يقابل الجملة المنطوقة.

والمنهج التحويلي يرى أن البنى السطحية مستمدة من البنى العميقة التي تمثل الشروط الضرورية لتعلم اللغة، نظراً لوجود كليات لغوية مشتركة لدى الإنسان^(١).

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أن تنسيق الكلام وترتيبه يكون موافقاً لما في العقل، وأن البنية الموجودة في النفس (البنية العميقة)، موافقة للبنية في النطق (السطحية)، يقول: «إنه لا بد من ترتيب الألفاظ، وتواليها على النظم الخاص ... إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب أن يكون المعنى - أولاً - في النفس، وجب للفظ الدال عليه، أن يكون مثله - أولاً - في النطق»^(٢)، أي وجب أن يتحول ما في النفس إلى بنية منطوقة، وهي الجملة المطابقة للقواعد عند التحويليين.

٣- السبئية Competence

يرى تشومسكي أن ابن اللغة، عند بدء خلقه، وهو يكتسب اللغة من والديه، ومحيطه، يكتسب المعرفة باللغة من خلال تعرض تلقائي، ومن دون أن يتدرج عبر تمارين متخصصة، فيستطيع من ثم، وبدون القيام بأي مجهود يذكر، استعمال بنى معقدة، وقواعد موجهة للتعبير عن أفكاره وعن أحاسيسه^(٣).

(١) انظر زكريا إبراهيم: مشكاة البنية، ص ٢٣.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٤١.

(٣) انظر: رشيد العبيدي: الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، ص ١٨.

وهذا يلتقي مع تصور ابن جني في صدور ابن اللغة عن سليقة طبيعية، بمعنى أنه عفوي، في تأليف الكلام وفي فهمه، وقد أورد ابن جني مثلاً يوضح فكرته، يتضمن سؤال أبي الحسن الأخفش لأعرابي، عن تصغير (الخباري) فيجيب الأعرابي، بأن تصغيره (حبرور)، ويُعلّل ابن جني هذا الرد بأن «هذا الجواب من قصر الغرض، ولم يحفّل باللفظ... وذلك أن هذا الأعرابي تلقى سؤال أبي الحسن الأخفش بما هو الغرض عند العامة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية، ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين» ثم يضيف خبراً يقوي به مفهومه للسليقة، يقول: «ونحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت: كيف تُجمع المحرنجم؟، فقال: وأيش فرقه حتى أجمعه»^(١).

وبذلك يلتقي ابن جني مع تشومسكي في أن ابن اللغة يكون عارفاً بالمعنى العام للغة^(٢).

وقد أشار الجرجاني إلى مضمون السليقة موضحاً ذلك بأن ابن اللغة، مع تمثله لتقواعدها، ربما لا يستطيع تعليل الخطأ الحاصل فيها، رغم إدراكه له، وقد مثّل لذلك بالأعرابي الذي قال حين سمع المؤذن يقول «أشهد أن محمداً رسول الله»، بالنصب، يعني رسول الله، فانكر، وقال: صنّع ماذا؟ لأن الأعرابي أدرك اختلال التركيب مع عدم اكتمال البناء الصحيح للجمل، التي تكون كلاماً مفيداً، يقول الجرجاني: «أنكر من غير علم أن النصب يُخرجُه عن أن يكون خبراً، ويجعله الأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صارَ والأول في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر، أو فعل، حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكّر ما له فائدة، إن كان لم يعلم ذلك، فلماذا قال: صنّع ماذا؟ فطلب ما يجعله خبراً»^(٣).

ومن ثم كان للنحو عند علماء العربية أهمية كبرى، فالباحث من خلاله معني بالوقوف على مجموعة القواعد التي تُمكن من (انتحاء سمّت كلام العرب)،

(١) ابن جني، الخصائص، ج٢/٤٦٦.

(٢) انظر: نهاد المرسى،: نظرية النحو العربي، ص٥٩.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص٢٢١-٢٢٢.

معتقدين بأن (العربَ نَطَقَتْ على سجيّتها وطباعتها، وعَرَفَتْ مواقعَ كلامِها، وقام في عقولها عللُها).

وهذا يتفق مع الأهمية الكبرى التي أولاها تشومسكي للنحو، فهو يعتبر « أن موقع النحو من اللغة هو بمثابة القلب من جسم الإنسان »^(١).

٤- الدلالة

مرّ بنا في الفصل الأول أن تشومسكي أخذ على الوصفيين إقصاءهم لعنصر الدلالة في دراستهم للظاهرة اللغوية، ومرّ بنا أنه لم يتغلب - في البداية - فعلياً على هذه المشكلة. إلا أنه فيما بعد وُفق مع بعض علماء اللغة التحويليين في جعل المعنى أساساً في الدراسة اللغوية، لا سيما ما عُرِفَ بنظرية العامل والربط الإحالي Government and Binding Theory.

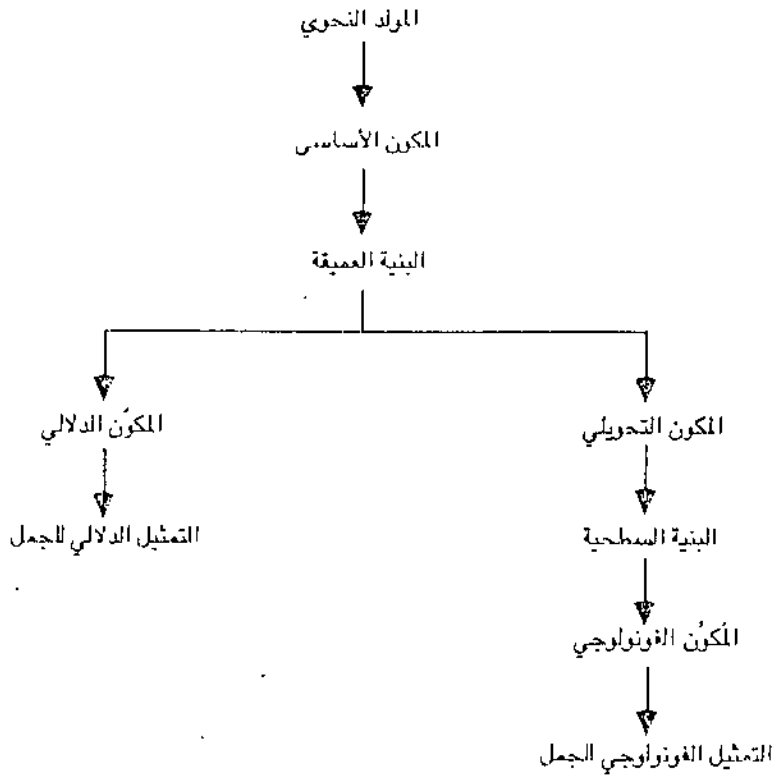
وقد ترتّب على هذا الاهتمام في الدلالة أن جعلوا المكوّن الدلالي مكوناً رئيسياً، في دراسة الجملة، فأصبح تشكيل الجملة في النحو التوليدي يتضمن منظومتين من القواعد:-

الأولى: هي الأساس الذي تتولد منه البنية العميقة للجملة، وهذا ما يعبر عنه بالموكّد الدلالي الذي يمنح الجملة معناها.

والثانية: هي المولد التحويلي الذي ينتقل بالبنية العميقة إلى بنية سطحية، وهذه بدورها يُعبرُ عنها بالموكّد الصوتي الذي يَمْنَحُها اللفظ، وهكذا فإن توليد جملة كاملة يتضمّن المراحل التالية^(٢):

(١) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٦٩، ٧٠، ٧١.
وانظر: نايف خرما، : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٩٩.

(٢) انظر: دانييل ماشيس، : علم اللغة - ترجمة سهيل عثمان، ص ٢٢٢.
وانظر: نايف خرما، : أضواء على الدراسات اللغوية، القاهرة، ص ٢٩٩.



وعلى هذا فمصطلح القواعد عند التحويليين يشمل:

- ١- المستوى الصوتي.
- ٢- المستوى الصرفي.
- ٣- المستوى النحوي.
- ٤- المستوى الدلالي.

وقد أشار تشومسكي إلى عناصر التحويل، من حيث ترتبها في (البنية العميقة)، بحسب وظائفها النحوية، وبذلك يرى التحويليون أن البنية العميقة مسؤولة عما يأتي^(١):

١- إنها تكون الأساس بالنسبة للمكون الدلالي، ويتم التفسير الدلالي من خلالها.

(١) أنظر: ميشال زكريا، : الألسنية التوليدية، ص ٨٦٤.

٢- تبرز اعتماد مفهوم التحويل، وذلك أن التحويل عملية ذهنية تقرن بين بنى الجمل (العميقة) والسطحية.

٣- تُحدد الوظائف النحوية، وترتب عناصر الجملة.

وقد مرّ بنا في الفصل الثاني^(١) مظاهر اهتمام علماء العربية في الجانب الدلالي، والجانب الدلالي هو: «أول واجب على المعرب» كما يرى ابن هشام. وعلى هذا خرّج بيت زهير^(٢):

تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِجَقْلِدِ

لا يمكن إعراب (بجقلد، حتى تعرف معناها، ويضيف «فنظرناه، فإذا هو سيئ الخلق، فقلقت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس هو بمكثّر غنيمة»^(٣).

وقد ذكر السيوطي أنه «قد يتجاوز المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام، أن المعنى يدعو إلى أمر، والإعراب يمنع منه، والتمسك به صحة المعنى، ويؤول لصحة المعنى الإعراب»^(٤).

وكثيراً ما استدللّ النحاة بالمعنى على صحة الإعراب، فقد بينوا أن قول الشاعر:

لَا تَنْهَ مِنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

يأتي على وجه إعرابي دون سواه، ولو جاءت على وجه آخر لفسد المعنى، وذلك بأنه لا يجتمع أن تنهى وتأتي، ولو جزم كان المعنى فاسداً^(٥).

(١) أنظر: الفصل الثاني. ص ١٢٥

(٢) ديوان زهير بشرح شعاب، طبعة دار الكتب المصرية، ١٩٤٤، ص ٢٢٤.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب ج٢/ ٥٢٧-٥٢٨.

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ط٢، القاهرة، ١٣٥٤هـ، ص ١٨٢.

(٥) ابن السراج، الأصول في النحو. ج٢/ ١٦٠.

وكذلك إعراب النحاة (لله دره فارساً، فكلمة «فارساً» تمييز لا حال على الصحيح، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته، فهو لبيان التعجب منه، لا لبيان الهيئة»^(١)).

أما فيما يتعلق بوظائف البنية العميقة، فقد عبّر الجرجاني عن ذلك قبل ما يقرب من ألف عام، في أكثر من موقع حيث قال: «إنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحجج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدّم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق»^(٢).

فهو يشير هنا إلى أن المعاني تترتب في النفس قبل تحولها إلى النطق بحسب وظائفها النحوية، ويؤكد هذه الفكرة، بقوله: «لا يكون النظم إلا أن تنظر إلى الألفاظ مرتبة على الأنحاء التي يوجبها ترتيب المعاني في النفس، ... وأن النظم هو توخي معاني النحو في معاني الكلام»^(٣).

٥- التعليق

يبحث المنهج التحويلي في العلاقات بين مكونات الجملة لأن هذه العلاقات تحدد أصولية الجملة، والجملة الأصولية هي الجملة الموافقة لقواعد اللغة^(٤)، ومن ثمّ فالتحويليون يبدأون بدراسة الجملة انطلاقاً من أنها وحدة اللغة الأساسية، وهي عبارة عن الإشارات التي تخلفها «ميكانيكية» القواعد في النموذج التوليدي، أما ما يتفرع عن هذه الجملة فإنه يُدرس في نطاقها، وهم يفترضون في قواعد اللغة أن تكون جهازاً لتوليد جميع الجمل الصحيحة.

(١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. حققه طه الزيني، ج٢/ ١٢٢.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص (٢٥٦، ٢٧٧، ٢٨٢).

(٣) السابق، ص ٣٠١.

(٤) ميشال زكريا، الأسمانية التوليدية. ص ١٠٨.

وانظر: نايف خرما، : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص ٣٠٠.

وهذا يذكرنا بما صَدَرَ عنه سيبويه في تحديد باب الاستقامة في الكلام والإحالة، حيث يقول: «فالكلامُ منه مستقيمٌ حَسَنٌ، ومُحَالٌ، ومُسْتَقِيمٌ كَذِبٌ، ومُسْتَقِيمٌ قَبِيحٌ، وما هو مُحَالٌ كَذِبٌ»^(١)، نلاحظ أن سيبويه في تقسيمه هذا يفكر ضمناً في التعليق الإسنادي الذي من شأنه أن يُنتج جملة أصولية، وهذا يشير إلى قدرته على ربط الدلالة بالوظائف التركيبية، فالجملة التي تمثل المستقيم الحسن نحو: «أَتَيْتُكَ أَمْسٍ»، واضح أن مصدرَ الصحة فيها من ناحيتي التركيب والدلالة معاً.

أما المستقيم الكذب فمثاله عند سيبويه: «حَمَاتُ الْجَبَلِ» أو «شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ»^(٢)، ومن الواضح أن هاتين الجملتين صحيحتان من ناحية التركيب، فالجملة الأولى مثلاً تتكون من:

مسند + مسند إليه + مفعول به.

ولكنهما غير صحيحتين من حيث الدلالة.

أما المستقيم القبيح فمثاله: «قد زيداً رأيت»، أو «كي زيداً يأتيك»^(٣) ومصدرُ القُبْحِ في أمثال هذه الجمل مترتب على وضع اللفظ في غير موضعه، وفي هذا إشارة إلى أن الموضع بمثابة القانون التركيبي الذي يُسهِم في تأليف علاقات الكلام في مجموعات العمليات الإسنادية.

ومما يُذكر أن الموضع يُعد عنصراً من عناصر التحويل عند المنهج التحويلي كما سنوضح.

وأما المُحَالُ الكذب، فمثاله: «سوف أشربُ ماءَ البحرِ أَمْسٍ»^(٤). ومصدرُ الإحالة في أشباه هذه الجملة يعود إلى أنها غير مقبولة على الصعيد المنطقي،

(١) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٢٥-٢٦.

(٢) السابق، ج١/ ٢٦.

(٣) السابق، ج١/ ٢٦.

(٤) السابق، ج١/ ٢٦.

الدلالي، وإن كانت مقبولة من حيث التركيب فهي تتكون من [أداة + (مسند + مسند إليه) + مفعول به (مضاف إليه) + ظرف زمان] وقد أشار تشومسكي إلى هذا النوع من الجمل الصحيحة نحوياً لكنها لا تحمل معنى دلالياً وذلك نحو «الأفكارُ الخضراءُ المجرّدةُ من اللونِ تنامُ حانقةً»^(١) "Colorless green ideas sleep furiously".

وقد ظل ربط النحو بالدلالة واضحاً عند سيبويه، وعند النحاة من بعده، فقد مرّ بنا كيف كان ابن جني بارعاً في استخدام عمليات ذهنية رياضية، وذلك في باب (المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول)، وقد قصد منها إلى إثبات أن هناك علاقات شكلية مقبولة، ولكنها تُعد من المُحال، وذلك «لأن المتكلم ينقض أول كلامه بآخره»^(٢).

وكذلك فقد حدّد القاضي عبد الجبار (٤١٥هـ) مجالاً للعلاقة النحوية وطرق إبرازها عند حديثه عن الفصاحة، وذلك بقوله: «إعلم أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة، ولا بُدّ مع الضمّ من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضمّ، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع»^(٣).

وهذا ما أشار إليه التحويليون، وكذلك أشار إليه العالم الفرنسي مارتينييه في إطار تحديد الوظيفة النحوية الواقعية.

وقد بلغ مفهوم الربط بين النحو والدلالة ذروته عند عبد القاهر الجرجاني فيما عُرف بنظرية النظم، فقد أشار إلى أنه «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه

(١) محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٥.

(٢) الخصائص، ج ٢ / ٣٢٠.

(٣) عبد السلام المسدي، المعنى في أبواب التوحيد والعدل، نقلاً عن التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص ٢٤٩.

التي نَهَجَتْ فلا تزيغ عنها»^(١). فتَحَقَّقُ صِحَّةُ الكلامِ وفسادهِ، مرهونٌ بتحقيقِ معاني النحو عند الجرجاني، وقد ضرب مثلاً لذلك بأنه لو قرئ بيت امرئ القيس

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل

هكذا: نيك قفا حبيب ذكرى ومن منزل

دون مراعاة لقواعد النحو، لأدى ذلك إلى اختلال في صورة النظام اللغوي، وحصلنا على تركيب لا معنى له.

وهذه المُقابِلة تُذكر بتلك التي رأيناها عند تشومسكي.

٦- الجملة البسيطة والمركبة

أشار التحويليون إلى وجود جمل بسيطة، وجمل مركبة، وهم يرون أنه ينبغي أن تُدرَسَ هذه الجمل في ضوءِ فَهْمِ العلاقاتِ بين مكوّناتها، ليس باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، وقد اشترطوا في الجملة الأصلية Kernel Sentence أن تكون بسيطة، تامة، خبرية، فعلها مبني للمعلوم إن كانت فعلية، مثبتة. أما الجملة المركبة أو المحوِّلة Derived sentence وهي التي لا يتحقق فيها شرط أو أكثر، كأن تكون مركبة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية.

وقد قسّم النحاة العربُ الجملةَ إلى اسميةٍ وفعليةٍ، واعتدوا بتحديد نوعها إلى ما يقع في صدرها. وصدر الجملة هو المسند أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما»^(٢).

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٥.

(٢) ابن هشام، مغنى اللبيب، ج ٢/ ٤٢٠.

وعلى هذا عدّوا جملاً نحو قوله تعالى: «ففریقاً كذبتهم وفریقاً تقتلون»^(١)، ونحو قوله تعالى: «خُشِعاً أبصارُهُمْ يَخْرُجُونَ»^(٢)، فعلية لأن هذه الأسماء في نية التأخير، وكذلك الجُمْلُ نحو «يا عَبْدَ اللَّهِ» وقوله تعالى: «والأنعامَ خلقها»^(٣) فعلية، لأن صدورها في الأصل أفعال^(٤).

وقد عبّر ابن هشام عن انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى بقوله: «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زَيْدٌ قَامَ أبوهُ، والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المُخْبِرُ بها في المثالين»^(٥).

٧- الجُمْلُ المَلْتَبِسَةُ

كان من المأخذ التي وَجَّهَهَا التحويليون لأصحاب المنهج الوصفي، عدم القدرة على تفسير الجمل الملتبسة، وذلك نحو: «الرجالُ والأولادُ الأقوياء» وجملة «نَقْدُ زيدٌ نَقْدٌ مُبَرَّرٌ»، وذلك بالإشارة إلى أن أمثال هذه الجمل يحتمل أكثر من معنى، ففي الجملة الأولى قد يكون المقصود، نسبة القوة إلى الرجال والأولاد جميعاً، وقد يكون المقصود نسبة القوة إلى الأولاد فقط، وفي الجملة الثانية قد يكون النقد موجهاً إلى زيد، وقد يكون موجهاً من زيد.

وقد حاول التحويليون تفسير هذه الجمل بردّها إلى بنيتين عميقتين متغايرتين، ومن ثم مثّلوا هذه الجمل بمشجرين مختلفين هما للجملة الأولى^(٦):

(١) سورة البقرة، الآية ٨٧.

(٢) سورة القمر الآية ٧.

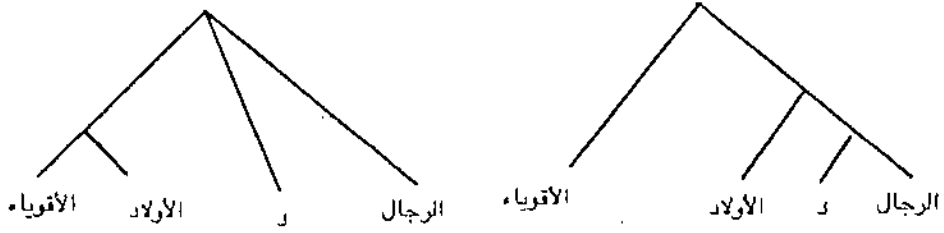
(٣) سورة النحل الآية ٥.

(٤) السابق، ج٢/ ٤٢٦.

وانظر: نهاده الموسى، : نظرية النحو العربي، ص ٥٩.

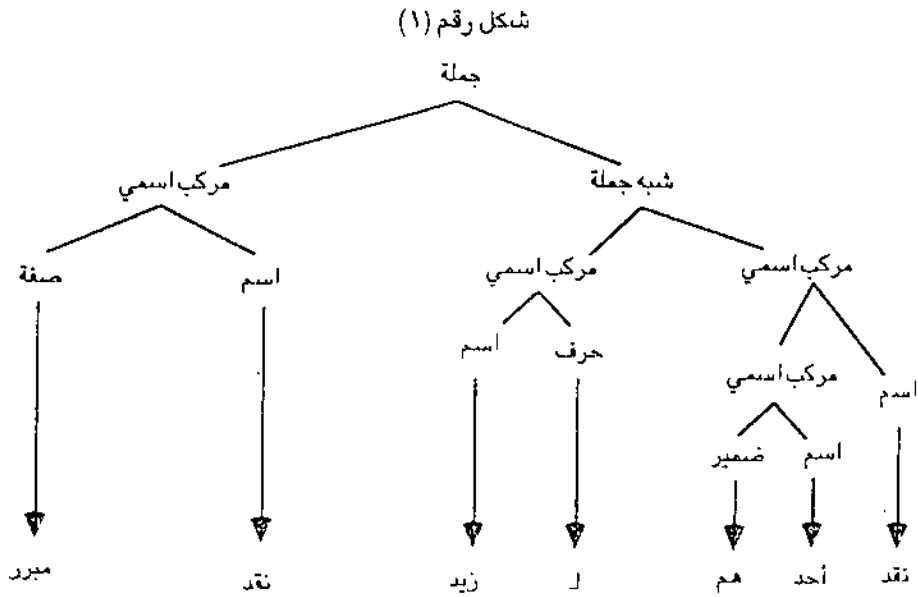
(٥) مغني اللبيب، ج٢/ ص ٢٢١.

(٦) عادل فاخوري، انظر: اللسانية التوليدية التحويلية، منشورات لبنان، ص ٢٦.



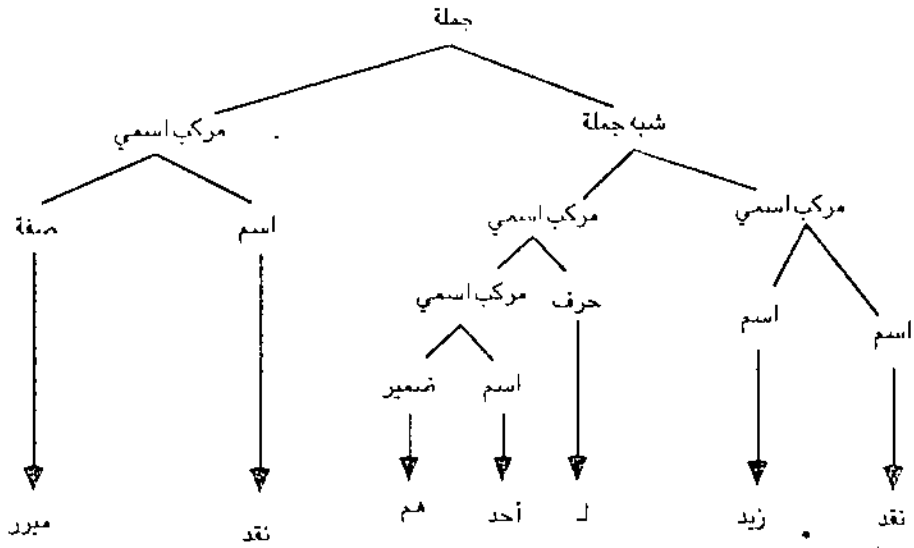
ومن الواضح أن المشجر الأول يشير إلى أن القوة منسوبة إلى الرجال والأولاد جميعاً، بينما المشجر الثاني يشير إلى أن القوة منسوبة إلى الأولاد فقط.

ويمكن تمثيل الجملة الثانية بالمشجّرين التاليين^(١):



شكل رقم (٢)

(١) جول سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية. مقالة في مجلة الفكر العربي، العدد (٨-٩)، ص ١٣٢. وانظر عادل فاخوري، اللسانية التوليدية والتحويلية، ص ١٩.



واضح أن الجملة تعود إلى بذيتين عميقتين الأولى تُعبّر عنها الجملة «نقدُ أحدهم لزيد نقدُ مبّرر» والثانية «نقدُ زيد لأحدهم نقدُ مبّرر».

وقد أشار نحاة العربية إلى هذه المواضع وما شابهها وصدروا عن تمثّل عميق لمعاني هذه الجمل عند تحليلها. من ذلك نصُّهم على أن المصدر يمكن أن يُضاف إلى الفاعل وعندئذٍ «انجرُّ وانتصبَ المفعولُ به» ويمكن أن يُضاف إلى المفعول، وعندئذٍ «انجرُّ وارتفع الفاعل».

وذلك نحو:

عجبت من أكل زيد الخبزِ

وعجبت من أكل الخبزِ زيدُ

وعلى هذا ففسروا قول الشاعر:

أفنى تلامي وما جمعتُ من نَشْبِ قرعِ القواقيزِ أفواهَ الأباريقِ

فإن كانت أفواهُ (بالنصب) كان الأصل (البنيّة العميقة):

قرعت القواقيزُ أفواهَ الأباريقِ. وكانت إضافة المصدر للفاعل.

أما إن كانت أفواه (بالرفع)، كان الأصل،

قرعت أفواهُ الأباريقِ القواقيزُ.

وكانت إضافة المصدر للمفعول^(١).

ومن ذلك تمييزهم بين «رأى» القلبية والبصرية، وذلك نحو «رأيت زيدا فقيهاً، ورأيت الهلالَ طالعاً»، فإن «رأى» في الجملة الأولى قلبية، وفقيهاً مفعول به ثانٍ، وفي الجملة الثانية «رأى»، بصرية، وطالعا، «حال».

وعلى هذا خُرِجَت الآية: «وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ»^(٢) فإن فُسِّرَت «تركهم» بصيرهم، فلا يبصرون، مفعول ثانٍ وفي ظلمات ظرف، أو الظرف مفعول ثانٍ، والجملة بعده حال. وإن حُمِلَ الفعل ترك على الوجه الثاني، فالظرف حال، وجملة لا يبصرون حال أيضاً^(٣).

٨- توجه المعنى وتعدد المبنى

وقد حاول التحويليون تفسير الجمل التي تبدو متشابهة في بنيتها الظاهرة إلا أنها تؤدي، معاني مختلفة، وذلك نحو:

زيدٌ كبيرُ الرأسِ.

وزيدٌ كبيرُ الإخوةِ.

أو دُفِعَ المالُ من زيدِ.

وسُرِقَ المالُ من زيدِ.

وذلك بردها إلى بنى عميقة مختلفة. فمثلاً الجملة الأولى يمكن تحويلها إلى «رأسُ زيدٍ كبيرٌ»، دون أن يتغير المعنى، بينما لا يصبح ذلك في الجملة الثانية إذ إن جملة «أخوة زيدٍ كبارٌ» لا تساوي في المعنى «زيدٌ كبيرُ الأخوة» وكذلك، فإن جملة، «دُفِعَ المالُ من زيدٍ» ترتد إلى البنية العميقة «دُفِعَ زيدُ المالُ» بينما يتنافى

(١) انظر: ابن جني: اللع في العربية، تحقيق فائز فارس، ص ١٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ١١٧.

(٣) انظر: ابن هشام، : معني اللبيب، الجهة التاسعة من الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعْرَبِ عن جهتها، وهي بعنوان: «أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات»، ص ٥٩٨-٥٩٩. وانظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، ص ٧٣.

ذلك في الجملتين

سُرِقَ المَالُ من زَيْدٍ.

وسُرِقَ زَيْدٌ المَالُ.

وقد حاولوا كذلك تفسيرَ الجملِ التي لا تتحد في الشكل إلا أنها تتحد في

المعنى، وذلك نحو^(١):

زَيْدٌ عَرِيضُ الجَبِينِ.

جَبِينُ زَيْدٍ عَرِيضٌ.

زَيْدٌ جَبِينُهُ عَرِيضٌ.

إذ لا يخفى أن هذه الجمل تحمل المعنى نفسه، فهي ترتد إلى بنية عميقة واحدة، وقد أدرك نحاة العربية القدماء هذه الظاهرة. نلاحظ ذلك من خلال تقليبهم لأمثلة الظاهرة الواحدة، إذ يمكن الربط في الجملة الأولى بين الصفة المشبهة (عريض) وفاعلها (الجبين) بعلاقة إسناد، فالتركيب على أصله (زيدٌ عريضٌ جبِينُهُ) قال المبرد: «اعلم أن هذه الصفة إنما حدها أن تقول: هذا رجلٌ حَسَنٌ وجهُهُ، وكثيرٌ مائهُ، فترفع ما بَعَدَ (حَسَن) و(كثير)، بفعلهما، لأن الحُسْنَ إنما هو للوَجْه، والكثْرَةُ إنما هي للمال»^(٢)، وقال: «ويجوز أن تقول: هذا رجلٌ حَسَنُ الوَجْه»^(٣) وقد أشار المبرد إلى أن عِلَّة استعمال الصيغة الثانية (زيدٌ عَرِيضُ الجَبِينِ) من قبيل الخفة^(٤).

(١) انظر: عادل فاخوري،

أ- النسائية التوليدية والتحويلية، ص ٢٠.

ب- جول سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٢٦.

(٢) المبرد، المقتضب ج٤/ ١٥٨.

وانظر: سيديويه: الكتاب، ج١، ص ١٩٤.

(٣) السابق

(٤) السابق، ج٤/ ١٥٩.

وفي الجملة الثانية نلاحظ أن الخبر يتحمل ضميراً (فاعلاً)، عائداً على المبتدأ (جيبين)^(١)، وكذلك في الجملة الثالثة.

ويتضح هذا المفهوم لديهم من خلال تقليبيهم للخاهرة تقدم التمييز إذا كان العاملُ فعلاً متصرفاً، فقد ربطوا بين جملتين من نحو:

تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا.

و: تَصَبَّبَ عَرَقٌ زَيْدًا.

وعلى هذا الأساس الدلالي رفض معظم البصريين تقدّم التمييز عليه، إذ لا يجوز أن تقول «عرقاً تَصَبَّبَ زَيْدٌ» وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، فالمتصّبب هو العرق وليس «زيداً».

بينما أجازوا ذلك في الحال، إذ يجوز أن تقول جاء زيدٌ راكباً، وراكباً جاء زيدٌ، فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعلُ فاعلهُ من جهة اللفظ والمعنى صار «راكباً»، بمنزلة المفعولِ المختص لاستيفاء الفعل فاعلهُ فجاز تقديمه^(٢). وكذلك فقد أدركوا الفرق بين بعض الجمل المتشابهة في التركيب، إلا أنها مختلفة في الدلالة، وذلك نحو تمييزهم بين الجملتين:

امتلاً الإناءُ ماءً

و: تصبب زيدٌ عرقاً.

وذلك بتحليل التركيبين، ففي التركيب الأول لا يجوز أن تقول: «امتلاً ماء» الإناء»، وذلك لأنه فاعل في الحقيقة بينما تستطيع القول: «تصبب عرقٌ زيدٌ» وذلك لأن (زيداً) ليس فاعلاً في الحقيقة^(٣).

(١) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، ج١/ ١٢٧

وانظر: نهاد الموسى: نظرية النحو العربي ص ٦٢.

(٢) انظر: ابن الأثيري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (١٢٠) ج٢/ ٨٣٠.

(٣) ابن الأثيري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢/ ٨٢٦.

التقديم والتأخير Rearrangement Rules

عد التحويليون الترتيب عنصراً من عناصر التحويل في الجملة، ويتم ذلك بإحلال عنصر مكان عنصر آخر في الجملة، ويمكن التعبير عن هذا العنصر رياضياً بالشكل التالي:

$$ا + ب \leftarrow ب + ا$$

وهذا يشير إلى الأثر الدلالي الذي يحدثه هذا النوع من التحويل.

وقد اعتنى نحاة العربية بهذه الظاهرة، ودرسوا أثرها من ناحية تركيبية ودلالية، فقد أشاروا إلى أن التقديم والتأخير قد يؤدي إلى انتقال الكلمة من حالة إعرابية إلى حالة إعرابية أخرى، من ذلك قولهم: «إِنَّ نَعْتَ النُّكْرَةِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أُعْرِبَ حَالاً»^(١) وذلك نحو قول كُثَيِّر:

لمية موحشاً طللُ يلوحُ كأنه خللُ

فالأصل، (طللُ موحشُ لمية)، وهذا يتحقق فيه شرط الابتداء بالنكرة وذلك بأن تكون موصوفة. وهذا التقديم، دفع النحاة إلى التغيير في الإعراب بما يتناسب مع التغيير في التركيب، فكان إعراب موحشاً حالاً، وصاحبُ الحال هو المبتدأ، وهذا يتفق مع التغيير الدلالي، وفي هذا إبراز لمفهوم الأهمية الذي وضعه سيبويه عنواناً للتقديم بوجه عام، وذلك بقوله: «... إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمنهم ويعنيانهم»^(٢).

وقد كان للترتيب أثرٌ في العمل عند النحاة، وذلك نحو ما أشار إليه سيبويه بخصوص (ظن)، وأخواتها، قال: «فإن أُلغيت قلت: مبدؤ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا أخالُ أخوك، وكلُّما أردت الإلغاء، فالتأخير أقوى، وكل عربي جيد، ... وكلما طال الكلام، ضَعُفَ التأخير إذا أعملت، وذلك نحو قولك: زيد أخاك أظن، فهذا

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ١٢٣.

وانظر: ابن جني: الخصائص، ج٢/ ٤٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤.

ضعيف، كما يَضْعَفُ: زِيداً قائماً ضربت. لأن الحدَّ أن يكون الفعلُ مبتدأً إذا عمل^(١).

كما أن النحاة ربطوا بين عمل ما الحجازية، وترتيب الجملة التي تقع فيها، فاشتروا لعملها أن تكونَ على نحو قوله تعالى: «ما هذا بشراً»، فإذا قلت ما مُنْطَلِقُ عبدُ الله، أو ما مَسَى من أعتب، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقديماً مثله مؤخرأً^(٢).

وقد نفذ عبد القاهر الجرجاني من خلال ملاحظته لترتيب الجملة إلى إدراك البنية العميقة لها (الأصل)، ولحظ ما يترتب على ذلك من أثر في الدلالة، مثال ذلك، أنه توقف عند الآية الكريمة «واشتعل الرأسُ شيباً»^(٣)، فقال: «فإنه لو كان اللفظُ واشتعلَ شيبُ الرأسِ»، أو «واشتعلَ الشيبُ في الرأسِ»، على الأصل، لم يَفِدْ ما أفادهُ الأول من معاني الشيب الذي يُفِيدُ الشمولَ والشيوعَ والاستقرار، حتى لم يبقَ شيءٌ من سواده. وبذلك فقد حثَّ الجرجاني على العناية بظاهرة «التقديم والتأخير»، وأخذ على بعضهم عدم الاهتمام بهذه الظاهرة كما يجب بقوله: «... وقد وَقَعَ في ظنون الناس أنه يكفي أن يُقال: إنه قُدِّم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكَر، من أين كانت تلك العناية، ولمَ كانَ أهم، ولتخيلهم ذلك قد صَغُرَ أمرُ التقديم والتأخير في نفوسهم، وهوتوا الخطبَ فيه، حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم ترَ ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»^(٤).

وقد اهتم المفسرون بالتقديم والتأخير في الجملة اهتماماً كبيراً، فميزوا من خلاله بين الآيات التي تبدو على قدرٍ كبير من التشابه، وذلك نحو تمييز الزمخشري بين الآيتين الكريمتين «لَقَدْ وَعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ، إِنَّ هَذَا

(١) نسيبويه، الكتاب، ج١/ ١٩٩.

(٢) السابق.

(٣) سورة مريم، الآية ٤.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٣١١.

إلا أساطير الأولين»^(١) و«لقد وعدنا نحن وأبائنا هذا من قبل، إن هذا إلا أساطير الأولين»^(٢) وذلك بقوله: «فإن قلت: قدّم في هذه الآية (هذا) ... قلت: التقديم، دليل على أن المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سيق لأجله، ففي إحدى الآيتين دليل على أن اتخاذ البعث هو الذي تُعمد بالكلام، وفي الأخرى على أن اتخاذ المبعوث بذلك المصدر»^(٣).

وكذلك فقد ألقى أبو حيان الضوء على الآيتين الكريمتين: «ولا تقتلوا أولادكم من إملاق، نحن نرزقكم وإياهم»^(٤) و«ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق، نحن نرزقهم وإياكم»^(٥)، فبان أنه سبحانه وتعالى، قدّم ضمير المخاطبين على الأولاد في الآية الأولى، وقدّم ضمير الأولاد على المخاطبين في الآية الثانية، لأن الخطاب في الأولى للفقراء، بدليل قوله: من إملاق، أي أنهم في فقر، فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء، بدليل، (خشية إملاق) فإنما الخشية إنما تكون من أمر لم يقع بعد، فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فبرزقهم حاصل ولذا قدّم الوعد برزق الأولاد على رزقهم^(٦).

ومن هنا يتضح لنا أن التقديم والتأخير عنصر من العناصر التي يمكن أن تطرأ على التركيب، فيكون له أثر واضح في الدلالة، وليست مجرد ظاهرة ساقها النحاة من خلال أمثلة مصنوعة، وشواهد كثيرة في القرآن الكريم على نحو ما قدّمنا من أمثلة، وليست كذلك مجرد رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية. يقول إبراهيم أنيس: «ولست أغالي حين أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد، في الجمل المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربت، زيداً ضربته، أما التقديم في مثل الآيات القرآنية «إياك نعبد»

(١) سورة النمل. الآية ٦٨.

(٢) سورة المؤمنون، الآية ٨٣.

(٣) الزمخشري، الكشاف، ج ٢/ ١٥٨.

(٤) الأنعام. الآية ١٥١.

(٥) الإسراء. الآية ٢٦.

(٦) انظر: أبو حيان: البحر المحيط. النحوي الأندلسي، المجلد الرابع، ص ٢٥١.

وإياك نستعين» و«فإيأي فأعبدون» و«ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» و«خذوه فغلوه، ثم الجحيم صلوه»... فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذا شُبِّهَ بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص»^(١).

وقد مرَّ بنا كيف أن علماء العربية ميزوا بين معاني الآيات المتشابهة من خلال ترتيب عناصرها.

قواعد الحذف Reduction Rules

مرُّ بنا أن الحذف عنصر من عناصر التحويل التي تتحول البنية العميقة من خلالها إلى بنية سطحية ذات دلالة خاصة، ويُعبر عنه التحويليون بالمعادلة الرياضية التالية:

$$أ + ب \longrightarrow أ$$

$$أ + ب \longrightarrow ب$$

وقد أدرك النحاة العرب ظاهرة الحذف في اللغة، وحاولوا الوقوف على أسبابها، فذكروا أن الحذف قد يكون لكثرة الاستعمال، وذلك نحو: حذف الفعل بعد (أما) وذلك لأنه من المضمرة المتروكة إظهاره... لأن أما كثرت في كلامهم، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل»^(٢).

وقد أشاروا إلى كثرة الاستعمال في المسموع، وذلك «كقولهم: امرأ ونفسه، أي: دُع امرأ ونفسه، وإنما كانت (علة) سماعية لعدم وجود ضابط يُعرف به ثبوت علة وجوب الحذف، أي كثرة الاستعمال»^(٣).

(١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص ٢٢٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ١/ ٢٩٤.

(٣) السابق، ج ١/ ١٢٩.

وكذلك قد يقع الحذف لوجود قرينة دالة على تعيين المحذوف، وهذه القرينة، «قد تكون لغوية كما إذا قال شخصٌ مَنْ أضرِبُ؟ فتقول: زيداً، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة، قاصداً لضرب شخصٍ فتقول: زيداً»^(١).

وهذا يدل دلالة واضحة على أن النحاة كانوا يهتمون بالموقف الكلامي بكل عناصره، وما الحذف في مثل هذه الحالات إلا دليل على بلاغة المتكلم، الذي يرى أن «تَرَكَ الذَّكَرَ أَفْصَحُ مِنَ الذَّكَرِ»^(٢).

وفي هذا إشارة إلى أن الإيجاز هدف من أهداف الحذف، ومن ذلك قولهم: «مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ، يَرِيدُ: كَانَ الكَذِبُ شَرًّا لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْنَى بِأَنَّ المَخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الكَذِبُ، لِقَوْلِهِ: كَذِبٌ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ»^(٣).

وإلى مثل هذا أشار الفراء في تفسيره لقوله تعالى: «وَلَوْ أَن قَرَأْنَا سُورَةَ الجِبَالِ»^(٤)، قال: «لَمْ يَأْتِ بَعْدَهُ جَوَابٌ لـ (لو)، فَإِن شِئْنَا جَعَلْنَا جَوَابَهَا مَتْرُوكًا، لِأَنَّ أَمْرَهُ مَعْلُومٌ، وَالعَرَبُ تَحْذِفُ جَوَابَ الشَّيْءِ، إِذَا كَانَ مَعْلُومًا، إِرَادَةَ الإِيجَازِ»^(٥).

وقد أشاروا إلى أن الحذف قد يكون بسبب ارتباط الحديث بالحواس الخمس، قال سيبويه: «وذلك أنك إذا رأيت صورة شخصٍ فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبدُ الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت، فصار آية لك مع معرفته، فقلت: زيدُ وربي، أو مسست جَسَدًا أو شَمَمْتُ رِيحًا فقلت: زيدُ أو المِسْك، أو ذُقْتُ طَعَامًا، فقلت: العسل»^(٦).

(١) الإسترابادي، شرح الكافية. الإسترابادي، ج١/ ١٢٩.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ص ٣٩١.

(٤) سورة الرعد، الآية ٢١.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ج٢/ ٦٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١/ ١٢٨.

وقد أشاروا إلى أن الحذف قد يكون للاتساع، وذلك نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في قوله تعالى: «وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ»^(١)، وقَوْلُ الْعَرَبِ: بَنُو فُلَانٍ يَطْوَهُمُ الطَّرِيقُ، يريدون أهلَ الطريق^(٢).

وهكذا فقد كان النحاة على وعي بكثير من مسالك الحذف وما يترتب عليه من تغيير في الدلالة، مما جعلهم يعدُّونه «باباً دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهة بالسحر»^(٣).

غير أننا نجد تقديرات لحذوفات أملت على النحاة نظرية العامل، وقد افترضها النحاة للحفاظ على قاعدة شاءوا اطرادها، أو لتسويغ حركة إعرابية وذلك نحو: تقديرهم خبراً محذوفاً في مثل (إِنْ حُرَّاسْنَا أَسْدًا)، لتبرير نصب «أَسْدًا»^(٤).

وكذلك فهم يقدِّرون ضمير الشأن في نحو (إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ)^(٥)، لتبرير عدم نصب (زيد)، وكذلك، يقدِّرون فعلاً محذوفاً يفسره الفعل الموجود، فيرون أن أصل (زيداً ضربته) مثلاً هو (ضربتُ زيداً ضربته)، لا لسبب إلا لتسويغ نصب (زيد).

كما يقولون إن أصل (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) هو (إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ انشَقَّتْ)، لأنهم يريدون اطراد قاعدة تنصُّ على أن أدوات الشرط والعرض والتحضيض، لا يليها إلا الفعل وكذلك يقدرون كلمة محذوفة بعد خَرِبَ فِي (هَذَا جُرَّ ضَبٌّ خَرِبَ) فيعدُّون الأصل، هذا جُرَّ ضَبٌّ خَرِبَ جحره وذلك لأن (خَرِبَ) رُوِيَتْ بِالْجَرِّ مَعِ أَنَّهَا صِفَةٌ لاسم مرفوع^(٦).

(١) سورة يوسف. الآية ٨٢.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ج٢ / ٢٦٥.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١١٢.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب، ج١ / ٢٧.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢ / ١٢٤.

وانظر: ابن الأثيري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١ / ص ١٧٩.

(٦) سيبويه، الكتاب، ج١ / ص ٦٧.

وقد عقد ابن السراج باباً بعنوان « المحذوفات التي قاس عليها النحويون »^(١) بين فيه مواطن كثيرة من هذا القبيل ومما ينتج عن الحذف، الاختلاف في إعراب الكلمة المقدرة، فإذا قدرنا المحذوف مبتدأ، فإن الكلمة الثانية تُعربُ خبراً، وإذا قدرنا المحذوف فعلاً، فإن الكلمة قد تُعرب مفعولاً به وهكذا.

وقد يحذف غير شيء من الجملة الواحدة، وذلك نحو قوله تعالى: « فاصدع بما تؤمر »، فالأصل المقدر « فاصدع بما تؤمر به » ويرى ابن هشام أن الحذف للجار والجرور المقدر قد مرّ بمراحل متعددة هي:

١- فاصدع بما تؤمر بالصدع به.

٢- فاصدع بما تؤمر بالصدع.

٣- فاصدع بما تؤمر بصدعه.

٤- فاصدع بما تؤمر به.

٥- فاصدع بما تؤمره.

٦- فاصدع بما تؤمر.

فقد تحولت، من الصورة الأولى إلى الثانية بحذف الباء، ثم حذفت الباء لامتناع جمعها مع الإضافة، ثم حذفت المضاف كما في (واسأل القرية)، فصار به، ثم حذفت الجار، فصار تؤمره، ثم حذفت الهاء كما حذفت في (أهذا الذي بعث الله رسولا)^(٢).

وللمحدثين مواقف متباينة من التقدير، فقد عدّ تمام حسان التقدير، ضرباً من الفلسفة والمنطق، ورأى أن النحاة « انساقوا إلى التفكير في جوهر الجملة، فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب من هذا الجوهر، والتقدير بليّة فلسفية ميتافيزيقية ومنطقية ابتلى بها النحو العربي، ولا يزال يُبتلى ».

وقد اعتمد تمام حسان على بعض القرائن التي يمكن أن تغني في فهم الظاهرة اللغوية دون اللجوء إلى التقدير.

(١) ابن السراج، الأصول في النحو، ج ٢/ ٣٢٢

(٢) انظر: ابن هشام: مغنى اللبيب، ١/ ٣١٥، والآية ٤١ من سورة الفرقان.

وقد أخذ محمود حجازي على النحاة القدماء ارتكازهم على نظرية العامل، وما يترتب عليها من تقدير، ويرى أن ذلك لا يتفق مع علم اللغة الحديث، ذلك أن علم اللغة الحديث، يضع هدفه دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة، وسيلة للتعبير عن المعنى، ومن ثم يُعدُّ المعنى قطباً هاماً في دراسة بناء الجملة. ويورد حجازي دليلاً على جدل النحاة حول التركيب (حتى + فعل مضارع منصوب) بقوله: «وهنا يقول أكثر النحاة، إن التركيب: حتى + فعل مضارع منصوب، ينبغي أن يفسر تقديراً لشيء لا وجود له في التركيب، استدعته النهاية، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث، فهو يُعني بالتركيب الموجود فعلاً، واصفاً له، مُحدداً وظيفته، أما التساؤل حول العامل وتخصيصه وتقديره، وما شاكل ذلك، فيتجاوز النطاق الذي رسمه علم اللغة الحديث مجالاً لبحثه، إن علم اللغة الحديث يدرس التركيب واصفاً له في اللغة الواحدة، أو مقارناً إياه في المجموعة اللغوية، ومن هنا نقول، إن تعميق البحث يتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي حول لغة ما، في مستوى بعينه دون النظر في وظيفتها، أو في مراحلها التاريخية، أو في اللغات الأخرى»^(١).

وكذلك مهدي المخزومي فقد أخذ على النحاة منهجهم في تقدير عناصر غير موجودة، وهو يرد التقدير بوجه عام إلى (إيمان النحاة بفكرة العامل، وبأن كل حركة في الأسماء أو في الأفعال إنما هي أثرٌ من أثار العوامل)^(٢)، مع أنه لجأ إلى التقدير في بعض المواقف وذلك نحو قوله في معرض حديثه عن اسم الفاعل، (... فقد وقع موقع المضاف إليه، في مثل قرلنا (عجبت له من ماهر في صنعته»، فقد جر بالإضافة بعد (من)، وإن كان المجرور الحقيقي هو الذات ...»^(٣).

وكذلك إبراهيم السامرائي فقد عدَّ التقدير من سمات «المنهج النحوي القديم، مما لا يرضاه البحث العلمي الحديث، فهو زهاب في المجهول»^(٤)، علماً بأنه

(١) انظر محمود حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص ٧٤-٧٧.

(٢) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه المكتبة العمومية، بيروت، ١٩٦٤م، ص ٧٦.

(٣) السابق، ص ١٣٩.

(٤) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٤٢-٤٣.

لجأ إلى التقدير في مثل تقديره لحرف جر في الجملة (أعطيتُ زيداً درهماً) بقوله: «ويبدو أن إسقاط الجار أمر واضح في الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين. والتعدي إلى المفعولين من باب التوسع في الكلام، فإذا قيل: «أعطيتُ زيداً درهماً»، فإن الدرهم هو المعطى إلى «زيد»، وكأن التقدير «أعطيتُ إلى زيدٍ درهماً»^(١).

وكذلك محمد عيد فقد عرض لبعض قضايا التقدير النحوي ورفضها رفضاً خالصاً، مُعرباً عن تبنيه للمنهج الوصفي الذي يراه (منهجاً لغوياً خالصاً، يصف اللغة المدروسة كما هي، فيبين ما لعناصرها من خصائص ومميزات، وما بينها من علاقات، دون إقحام العوامل الذاتية من فروض وظنون وأراء شخصية، وذلك أن قيام الدراسة على هذا الأساس هو السبيل لوحدة عناصر الدراسة اللغوية وتكاملها، وهو السبيل للوصول إلى نتائج تتفق مع واقع اللغة دون زيف أو اضطراب، فالالتجاء إلى مؤثر خارجي، وتطبيق أفكاره، ومبادئه على دراسة اللغة يتنافى مع هذه الحقيقة وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة»^(٢).

وأرى أن داود عبده نظر إلى مسألة الحذف والتقدير نظرة موضوعية فهو يرى أن التقدير ضروري في بعض المواقف، والنخاة محقون في كثير من تقديراتهم، من ذلك تقديرهم (أن) محذوفة بعد حتى، حين تسبق الفعل، وذلك لأن حتى حرف جر، وما يعادل الاسم بعد حرف الجر هو (أن المصدرية + الفعل)، وليس الفعل منفرداً^(٣). فالحذف ضروري كما قدر داود عبده، وإن كنت لا أوافقه على مثاله في (حتى)، فما الذي يمنع من أن تتعدد استعمالات حتى، فتكون ناصبة أحياناً، وجارة أخرى؟ وقد يأتي الفعل بعدها مرفوعاً كأن يقال: سرت حتى أدخلها، وقد أشار القدماء إلى هذا كله^(٤) وللحذف نظائر في الانجليزية كما في السؤال:

(١) إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص ٨٧.

(٢) محمد عيد، أصول النحو العربي، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٧٢م، ص ٦٦-٧٧.

(٣) انظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، منشورات مكتبة لبنان، ١٩٧٢، ص (٢١-٢٨).

وانظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٧٩.

(٤) المبرد: المقتضب، ج ٢/ ص ٢٨.

Have you been ever abroad?.. Never (I have been abroad
دون أية تكملة أخرى. وهذه الجمل وغيرها لها نظائر في العربية، وإجابات مثل
هذه الأسئلة صحيحة نحوياً.

هذا إضافة إلى أن المنهج الوصفي محاولة من سلسلة محاولات في دراسة
اللغة، له كثير من المزايا وعليه بعض المآخذ، وينبغي للباحث أن لا ينفلق في
حلقة واحدة يفيد من حسناتها، ويأخذ كذلك بالمآخذ الموجهة إليها.

التضييق Reduction

مرّ بنا أن التضييق نمط من أنماط التحويل في المنهج التحويلي يتم بحذف
عنصر من عناصر التركيب، متضمن في العنصر الباقي، ويعبر عنه رياضياً

$$A + \bar{B} + \bar{C} \rightarrow A + B + \bar{C} \text{ بحيث } A \supset \bar{A}$$
$$\text{أو } A + \bar{B} + \bar{C} \rightarrow A + \bar{B} + C \text{ بحيث } \bar{B} \supset B$$

ويمكن تفسير حذف ياء الإضافة إلى المتكلم والتعويض عنها بالكسرة، على
أنه نمط من أنماط التحويل بالتضييق، ذلك أن إبقاء الكسرة دالٌّ على الياء،
فالياء محذوفة متضمنة في العنصر الباقي منها، وذلك في نحو قوله تعالى: «يَا
عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ»^(١)، ولا شك أن هذا النمط من
التحويل يخدم غرض الخفة والإيجاز.

ويمكن تفسير الترخيم أيضاً على أنه نمط من أنماط التحويل بالتضييق،
وذلك لأنه بالترخيم يتم «حذف» أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً^(٢) وذلك نحو قول
الحادة:

أَسْمِي وَيْحَكَ هَلْ سَمَعْتَ بَغْدَرَةَ رُفَعَ اللِّوَاءُ لَنَا بِهَا فِي مَجْمَعٍ^(٣)

(١) الزخرف، ٦٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ج٢/ ٢٢٩.

(٣) المفضل الضبي، المفضليات، ص ٤٥.

ويمكن بواسطة التضييق تفسير وجود أسماء خاصة بالنداء وذلك نحو «قُل» و«قُلَّة» بدلاً من «فلان وفلانة»^(١)، إذ ما بقي من الاسم بعد الحذف دالٌ عليه.

ويمكن أن نفسر النحت في اللغة بواسطة التضييق، ذلك أنه يتم تضييق أكثر من عنصر من عناصر التركيب، في عنصر واحد وذلك نحو «قولنا:» لا حول ولا قوة إلا بالله»، يكون نَحْتُهَا على «حَوَقُل»، وهذه الصيغة المنحوتة تتضمن العنصرين المحذوفين جميعاً.

الزيادة Addition

الزيادة عنصر من عناصر التحويل في المنهج التحويلي، ويقصد بها زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة، ويُعبر عنه رياضياً بالقانون

$$i \text{ — } i + (i)$$

فالتجويليون يشيرون إلى (أن هناك تركيبات نَظْمِيَّة تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، ولكنها تظهر في البنية السطحية، مع حدوث دلالة جديدة لها». كزيادة هل أو الهمزة في الجملة فتنقلها إلى إفادة معنى الاستفهام، وذلك نحو:

هل ضربَ زيدٌ عمراً.

فالبنية العميقة لهذه الجملة تتكون من:

ضربَ زيدٌ عمراً.

مسند (م) + مسند إليه (م إ) + فضلة (ف).

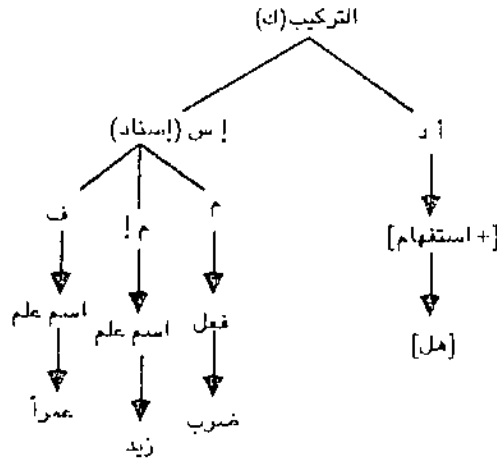
ثم دخلت الأداة (أد)، (هل)، فأصبح التركيبُ يفيدُ الاستفهام ويمكن تمثيله

(١) انظر: سيبويه: الكتاب ج٢/ ٢٤٨.

(٢) سمير سائيتيه، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية، مجلة المورد، عدد (١)، ١٩٨٩م، ص ٤٢.

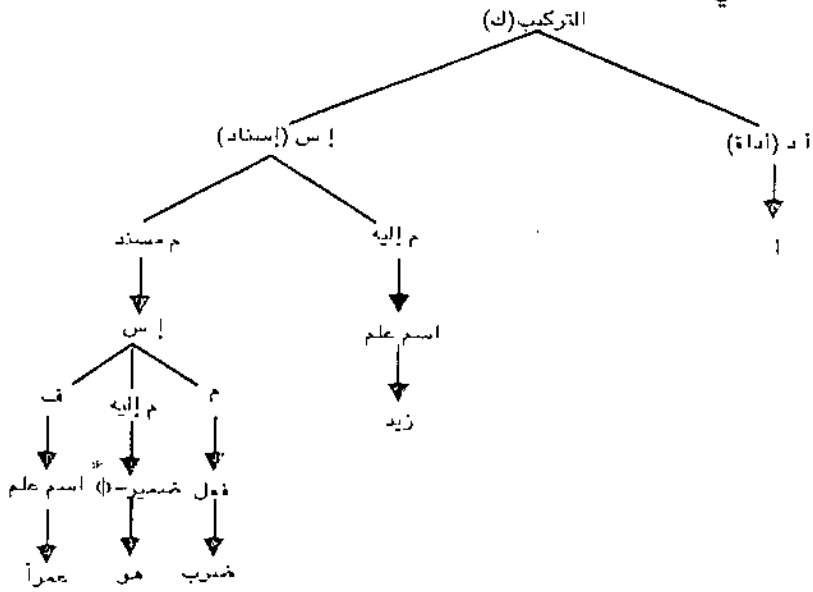
وانظر: عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص ٥٤.

بالمشجر الآتي^(١):



ويمكن تمثيل الجملة: أزيد ضرب عمراً.

بالمشجر الآتي^(٢):



ومعنى ذلك أن:

التركيب الاستفهامي = استفهام تصديقي + التركيب الأساسي. ومعلوم أن الهمزة تستعمل للتصديق الإيجابي والسلبى، بينما هل تستعمل للتصديق الإيجابي فقط.

(١) مازن الومر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة ص ١٦٢.

(٢) مازن الومر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ١٦٢.

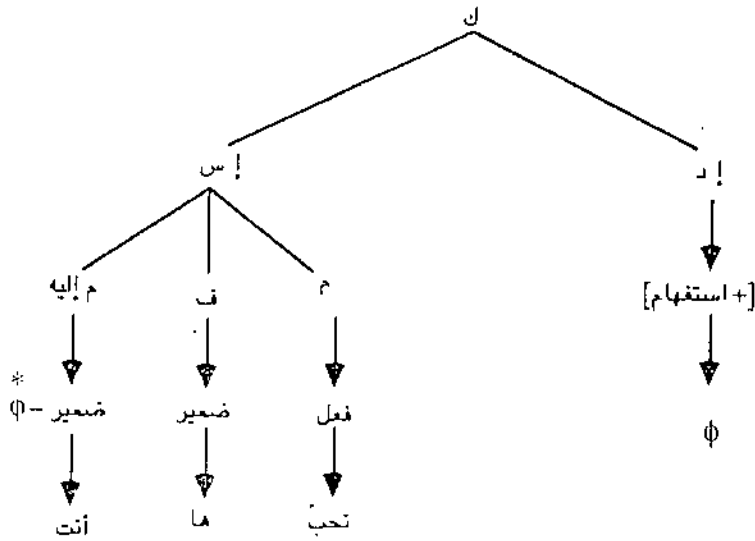
* = ضمير محذوف.

ويلتقي نحاة العربية في تصورهم لباب الاستفهام مع المنهج التحويلي ذلك أنهم عدّوا (هل والهمزة)، أداتين تفيدان الاستفهام التصديقي، ويجوز حذفهما من التركيب، ويمكن أن يقوم التنغيم مقامهما، وذلك كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

ثم قالوا: تحبُّها؟ قلت: بهراً
عدّ الرمل والحصى والتراب

قال ابن هشام: «قليل: أراد أتحبها؟»، فحذف همزة الاستفهام^(١). ويمكن تمثيل

هذه الجملة بالمشجر الآتي:

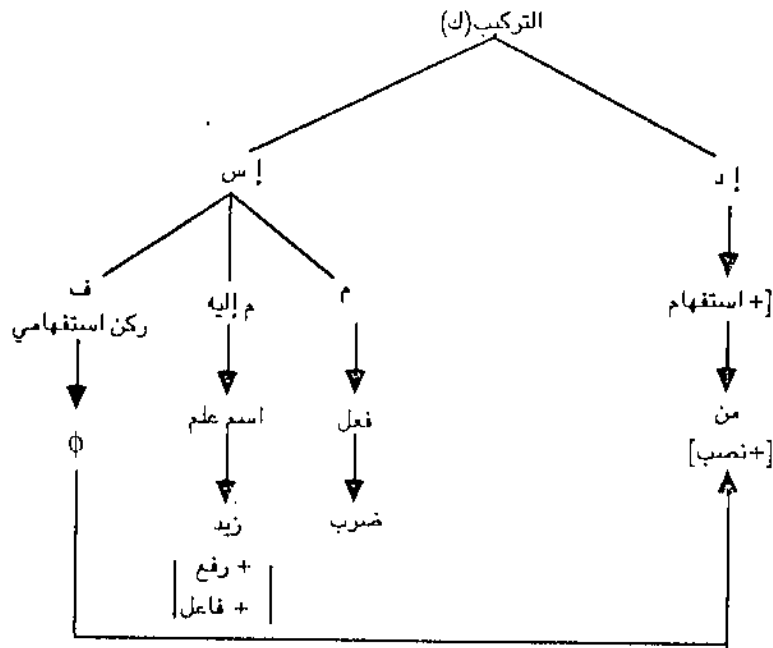


بينما لم يجيزوا حذف أسماء الاستفهام التصوري، وذلك نحو (مَنْ، ومتى،

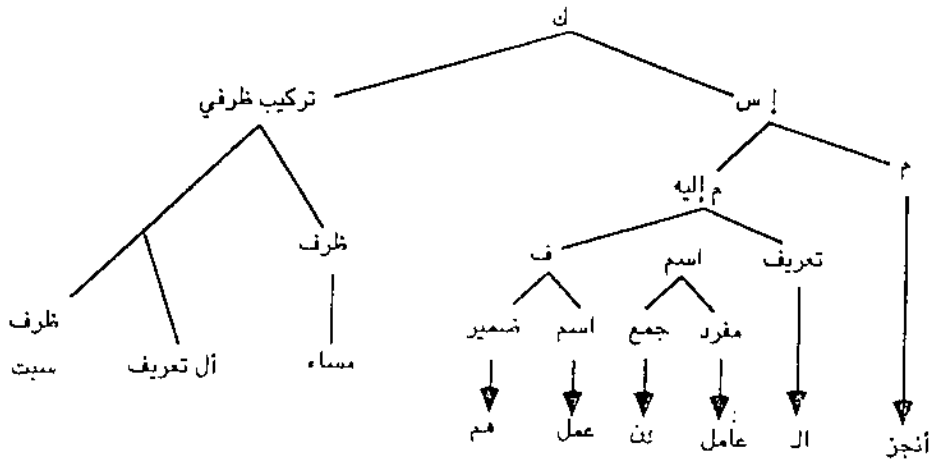
وكيف، وماذا ...)، أي أننا عندما نقول:

(١) ابن هشام، مغني اللبيب. ج١/ ١٥.

مَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ؟ يَكُونُ تَحْلِيلُهَا كَالآتِي (١):



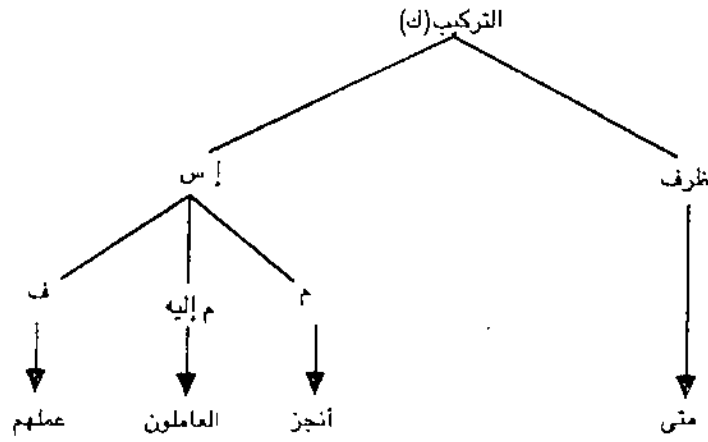
ويمكن تمثيل الجملة التالية: «أنجز العاملون عملهم مساء السبت».



(١) انظر: مازن الومر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ١٨١.

وانظر: سمير ستيثيه: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية. ص ٤١.

ويمكن تمثيل الجملة الاستفهامية «متى أنجز العاملون عملهم».



نلاحظ من المشجرات السابقة أن أسماء الاستفهام تشكل جزءاً أساسياً في البنية العميقة Deep structure كما لاحظنا من المشجرين السابقين أن رأس الجملة الإخبارية فعل إخباري، وأن التركيبة الظرفية فيها فضلة، بينما يكون اسم الاستفهام الدال على الظرفية، هو رأس الجملة الاستفهامية. وهذان نمطان متغيران في العربية، وإن كانت لهما أطر دلالية مشتركة أو كانت بنيتهما العميقة واحدة، وهذا في حقيقته مرتبط بمبدأ الموضع "Topicalization"، الذي تحاول النظرية التوليدية التحويلية تفسيره في إطار العمليات والأنماط التحويلية التي تتم في التراكيب المختلفة، فلو حاولنا تحليل الجملة «متى أنجز العاملون عملهم؟» بحذف اسم الاستفهام اعتماداً على التنغيم، حصلنا على جملة استفهامية تختلف في دلالتها عن الجملة الأولى (أنجز العاملون عملهم مساءً السبت) وعلى هذا يمكن فهم عدم جواز حذف أسماء الاستفهام، وذلك لما يترتب من جعل البنية العميقة لكل من الجملتين مختلفة عن البنية العميقة التي كانت في الأصل نظيراً مطابقاً لها^(١).

وعلى هذا يمكن أن ندرس مفهوم الزيادة بوجه عام من هذا المنطلق، بأنه ما زاد على النظير في البنية العميقة، وليس لأنه لا قيمة له في المعنى، أو لأنه

(١) انظر: سنمير ستيتيه: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية. ص ٢٧.

وانظر: مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة. ص ١٢١.

تسمية مبعثها تأثر النحاة بالمنطق كما ذهب بعض الباحثين، يقول مهدي الخزومي في سياق تعليقه على مفهوم العمدة والفضلة: «إن الذي دفع النحاة إلى هذا التصور هو عرفانهم بالقضية المنطقية المؤلفة من موضوع ومحمول، وهما عمدة القضية وركناها، فإذا سقط أحدهما سقط البناء كله، أما ما عداها فهو زائد إن شئت استغنيت عنه»^(١).

ومن منظور تحويلي أيضاً يمكن أن نفهم معنى الحروف الزائدة، ولعلها من أكثر المفاهيم التي تعرضت لشيء من الاضطراب في التسمية عند القدماء، فمنهم من سماها حروف الصلة، وهي ثمانية (أن، إن، ما، لا، من، الباء، اللام، الكاف)^(٢)، وذلك لأنه «يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة، أو إلى إقامة وزن أو سجع أو غير ذلك»، ومنهم من سماها حروف زيادة «لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته»^(٣).

وقد وضعوا لها معياراً يدل عليها، وهو أن دخولها كخروجها^(٤). ولعل المقصود بزيادتها، هو زيادتها من ناحية تركيبية، وهذا يبدو جلياً من منظور تحويلي، إذ بحث التحويليون عن الجزء الأساسي أو المركزي في الجملة، Kernal sentence ثم بدأوا بعد ذلك ببحث ما يطرأ على هذا التركيب من خلال قواعد أو عناصر التحويل من ترتيب وحذف وتضييق وزيادة وتوسيع وإحلال.

وعلى هذا فإن زيادة (مِنْ) في الآية الكريمة (هل يراكم من أحد)^(٥) هي زيادة على النظير غير القرآني، فالجملة النواة للآية الكريمة هي: يراكم أحد. ثم بعد ذلك حدث تحويل بزيادة (هل)، نقل البنية العميقة إلى بنية سطحية استفهامية، فأصبحت: «هل يراكم أحد».

(١) مهدي الخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٩٥.

(٢) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام تحقيق رشيد العبيدي، بغداد، دار الفكر، ١٩٧٠، ص ١٥٧.

(٣) الإسترأباني، شرح الكافية لابن الحاجب، ط ٢ بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٦٩، ج ٢/ ٢٨٤.

(٤) ابن السراج، أصول النحو، ج ١/ ٦٨.

(٥) التوبة، ١٢٧.

ثم حدثت زيادة وذلك بفرض التوكيد، فأصبحت: «هل يراكم من أحد». وقد أدرك النحاة قيمة هذه الزيادات من ناحية دلالية، وعبروا عنها غير مرة، من ذلك قول ابن جنى في الآية الكريمة: «ألسنت بربكم؟»: «واعلم أن هذه الباء قد زيدت في أماكن، ومعنى قولي زيدت، إنما جيء بها توكيداً للكلام»^(١).

التوسعة Expansion

التوسعة نمط من أنماط التحويل، وهي تتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً مما كان عليه قبل التحويل، ويعبر عنه رياضياً بـ

$$أ + ب \leftarrow أ + \bar{أ} + بحيث \quad \bar{أ} > أ$$

أي أن الزيادة الحاصلة في العنصر أ وهي آ متضمنة فيه. ويمكن أن تلقي هذه القاعدة التحويلية الضوء على بعض التراكيب في العربية، وذلك نحو: وجود أكثر من أداة نداء للمنادى. كما ورد في قول الشاعر:

أيا رآكباً إماً عرّضت فبلغن نداماي من نجران أن لا تلاقيا^(٢)

فقد اجتمعت «الهمزة، ويا»، وذلك من باب التوسعة للتأكيد، وكذلك نحو وجود أكثر من أداة في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا خطوات الشيطان»^(٣)، وقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم»^(٤) فقد اجتمعت فيها (الياء، وكذلك الهاء والألف)، أشار إلى هذا سيبويه بقوله: «وأما الألف والهاء اللتان لحقتا (أي)، توكيداً، فكانت كررت (يا) مرتين»^(٥). وربما كانت «أي» أداة نداء أيضاً، وبذلك يتسع نطاق عنصر النداء أكثر. يؤيد هذا

(١) ابن جنى، سر صناعة الإعراب، ج١/ ١٥٠.

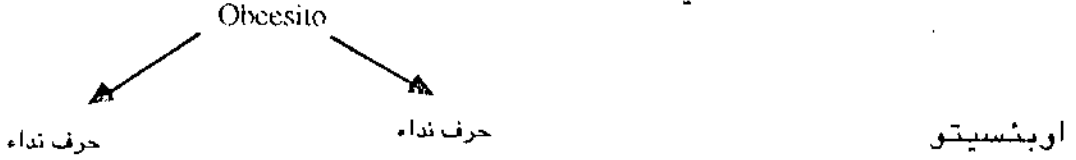
(٢) ابن هشام، أروضع المسالك، ج٢/ ٧٧، وذكر أن صدر البيت وقع عند عدة شعراء، منهم عبد بغوث الحارثي، قائل البيت المذكور، وصابي، البرجمي، ومالك بن الريب المازني.

(٣) سورة النور، الآية ٢٦.

(٤) سورة البقرة، الآية/ ١٧٢.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ١٨٨.

التصور أن (أي) أصلاً أداة من أدوات النداء التي نصّ عليها النحاة وأيدها واقع الاستعمال، إضافة إلى أن المنهج التاريخي يلقي ضوءاً يؤيد هذا التصور، وذلك أن أدوات النداء كثيراً ما تتكرر في اللغات السامية، وربما كانت سابقة للمنادى أو لاحقة له. من ذلك ما ورد في الحبشية من قولهم^(١):



ومعناها، يا أنثى، ومثل هذا النمط يتكرر كثيراً في اللهجات الدارجة اليوم، فيقال عند الجهر بالنداء (هيه زيد هيه)، وعلى هذا فربما كان استخدام «أي» في نداء الاسم المَعْرِفِ نابعاً من حاجة صوتية في التركيب، فالمَعْرِفُ بآل ربما لا يدخل عليه نداء، لما في ذلك من الثقل إذا قُطِعَتِ الهمزة، ولما فيه من عدم القدرة على مد الصوت المقصود بالنداء إذا وُصِلَتْ. وقد أدرك النحاة وضع أي من (أيها) في النداء، فعَبَّرُوا عن ذلك بأنها وصلةٌ يتوصل بها للنداء، وعلى هذا لم يُجوزوا في الاسم بعدها إلا الرفع، قال المبرد: «يا أيها الرجلُ أَقْبِلْ، أي: مدعوا، والرجل نعت لها والهاء للتنبية»^(٢) وقال أيضاً: «فإذا قلت: يا أيها الرجل، لم يصح في الرجل إلا الرفع، لأنه المنادى حقيقة، وأي مبهم يتوصل به إليه»^(٣).

إلا أن جمهور النحاة أعربوا (أي)، منادى مبنياً على الضم في محل نصب، لأنهم صدروا عن قالب لفظي خاص ينسجم مع نظرية العامل، وقد كان هذا الإعراب ينسجم مع تفسير حركة الضم على «أي»، وقد أدرك بعض المفسرين هذا الجانب، من ذلك ما قاله أبو حيان في تفسيره للآية (يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم): الخطاب مؤكد لقوله: «يا أيها الناس كلوا مما في الأرض»، ولما كان لفظ الناس يعم المؤمن والكافر، ميّز الله المؤمنين بهذا النداء تشريفاً لهم، وتذبيهاً على خصوصيتهم.

(١) Brockelman. (Grundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen Bd. 1, 11. Bresl in 1908-1913

(٢) المبرد، المقتضب. ج٤/ص٢١٦.

(٣) السابق. ج٤/ص٢١٦.

ويمكن أن يُدرس في نطاق التوسعة وصف المنادى بـ (ابن أو ابنة) وذلك في نحو قوله تعالى: «يا عيسى بن مريم» فزيادة (ابن مريم)، من باب التوسعة في التعريف بعيسى عليه السلام. ومن التوسعة أيضاً ما ورد في باب الاستفهام في قوله تعالى: «أتقولون للحق. لما جاءكم: أسحراً هذا؟»^(١)، فالبنية العميقة تتضمن الجمل التوليدية التالية:

١- جاءكم الحق.

٢- قلت للحق: هذا سحر.

ولما دخل الاستفهام على الجملة التوليدية (قلت للحق)، فقد حولها إلى جملة تحويلية استفهامية، فأصبحت: «أتقولون للحق؟» وكان من المتوقع أن يكون التركيب في بنيته المنطوقة: «أتقولون للحق لما جاءكم: هذا سحر؟» ولكن الاستفهام جاء بصورة موسعة إذ امتد إلى الجملة التوليدية «هذا سحر»، فأصبحت: «هذا سحر؟» ثم تغير الترتيب فأصبحت (أسحراً هذا) والدليل على أن (أسحراً هذا؟) من باب التوسعة للاستفهام الأول هو أن الاستفهام فيهما واحد، وهو السؤال عن قولهم للحق إنه سحر.^(٢)

ومن التوسعة أيضاً تكرار صيغة السؤال في الإجابة، وذلك بإضافتها إلى الإجابة بنعم أو لا، وذلك نحو: إجابتك لسؤال: هل قرأتَ الدرس؟ بـ «نعم، قرأتُ الدرس».

فـ (قرأتُ الدرس)، تُعد توسعة للإجابة بنعم، ودليل ذلك أنه يمكن أن نكتفي بالإجابة (نعم) دون حاجة إلى إعادة «قرأتُ الدرس».

الإحلال Replacement

الإحلال نمط من أنماط التحويل، ويتمثل في أن يحل عنصر مكان عنصر آخر متضمناً معناه، مع إضافة دلالة جديدة، ويمكن أن يفسر من خلال هذا النمط بعض

(١) سورة يونس الآية. ٧٧.

(٢) انظر: سمير ستيتية: الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية. ص ٤٤.

تراكيب اللغة العربية. وذلك نحو إحلال الشبيه بالمضاف، مكان المضاف في نحو قول الشاعر «أيا راكباً إما عرضت فبلّغن» إذ الأصل:

يا راكباً ناقته ثم تحولت إلى — يا راكباً ناقته

وقد أدى هذا التحويل دلالة خاصة في إعطاء لفظ «الراكب» قدراً من التنكير، وهذا هو المقصود من قول الشاعر، الذي يتلاءم مع الحالة النفسية التي كان يعيشها، «فراكباً»: اسم فاعل، وهو صالح للإطلاق على كل راكب، ولكن الاستعمال على أن لا يُقال: راكب «بالإطلاق إلا لراكب الجمل والناقة»^(١).

ولما كان الشبيه بالمضاف، هو «ما اتصل به شيء من تمام معناه» فقد تمت عملية تحويل أخرى أدت إلى تحويل:

يا راكباً ناقته — يا راكباً

وذلك بالتضييق، ولهذا دلالة أيضاً، إضافة إلى الإيجاز الذي يتناسب مع أسلوب النداء بعامة، تتمثل في استبطان الحالة النفسية عند الشاعر، في أنه كان يُنادي أي راكب، وللقارئ أن يكمل «راكب ناقة أو جمل أو غيرهما»، وهذا أبلغ في الدلالة من استعمال «يا راكباً ناقته» مثلاً.

ومن التحويل بالإحلال، إقامة الوصف مقام الموصوف، وذلك في نحو قوله تعالى: «يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً»^(٢) إذ الأصل فيها: «يا محمد النبي» ثم أقام الصفة مقام الموصوف، مستعملاً لذلك ما يتناسب معه من أدوات النداء، فأصبحت يا أيها النبي، ولهذا دلالة مهمة في إثبات صفة النبوة للرسول صلى الله عليه وسلم، وفي هذا تكريم له من الله سبحانه.

ومن الإحلال أيضاً الإجابة عن الاستفهام التصديقي الذي يكون باستعمال أدوات الاستفهام (هل والهمزة) وذلك بالتصديق بنعم، أو عدم التصديق بلا. وذلك كأن نسأل: «هل جاءك اليوم زائر، فيكون الجواب نعم أو لا»^(٣).

(١) انظر ابن هشام: أوضح المسالك. ج٢، ص ٧٨.

(٢) سورة الأحزاب. الآية ٤٥.

(٣) انظر مازن الوعر:

أ- نحو نظرية لسانية عربية. ص ١٦٢.

ب- سمير سنيته، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية العربية. ص ٤١.

المبحث الثالث المنهج المعياري

لم تكن المعيارية قسراً على المنهج المعياري بمفهومه التراثي، فقد أسفرت بعض المناهج اللغوية عن نوع من المعيارية، وسوف أتناول في هذا المقام الحديث عن مثلين من أمثلة المعيارية لدى المناهج الحديثة، وذلك قبل أن أنتقل إلى الحديث عن بعض النظرات التقويمية للمعيارية التراثية وعلى هذا، فلعل الأيسر أن أرتب حديثي في النقطتين التاليتين على النحو الآتي:

١- أمثلة على مفهوم المعيارية في المناهج اللغوية الحديثة.

أ. المعيارية في المنهج الوصفي.

ب- المعيارية في المنهج التحويلي.

٢- تقويم المعيارية في التراث النحوي العربي.

١- المعيارية في المنهج الوصفي

أخذ الوصفيون الأوروبيون على الدراسات اللغوية التقليدية، أنها تنحو منحىً معيارياً في معالجة الظاهرة اللغوية، ذلك أن النحاة «يهتمون بوضع قواعد تبين للناس كيف ينبغي لهم، أن يتكلموا أو يكتبوا، وذلك على هدي مستوى لغوي مزيّن عليهم»^(١)، وعلى هذا فإنهم ينبغي أن يتقبلوا حقائق التغير اللغوي language change، من حيث المستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي، وأن يتعاملوا مع كل مرحلة لغوية جديدة بمصطلحاتها الخاصة بها، وهم يرون أن لا قيمة للمقياس الجمالي الذي كان يشكل اتجاهها عاماً في الدراسات اللغوية القديمة.

وكذلك فقد أخذ بعض الباحثين العرب المتأثرين بالمنهج الوصفي على نحاة العربية صدورهم عن المعيارية في دراسة الظاهرة اللغوية، فعبد الرحمن أيوب

(١) دافيد كريستل، التعريف بعلم اللغة. ترجمة حلمي خليل، ص ٧٨.

مثلاً يأخذ على التفكير النحوي «أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبني القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى، ثم يعمد إلى المادة، فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها، وهذا نوع من التفكير لا يمكن أن يوصف بأنه تفكير علمي بالمعنى الحديث»^(١).

ويرى أن الدرس اللغوي الحديث ينبغي أن يتصف بالموضوعية والعلمية. ويرى أن هذه الصفات تنطبق على مدرسة التحليل الشكلي فدعا إلى دراسة اللغة من خلالها "school of formal analysis" وذهب إلى أنها تصحح معياراً آخر عند النحاة، ألا وهو صدورهم عن المعنى في دراساتهم اللغوية.

وتَمَام حسان يأخذ على النحاة التشبث بالمعيارية، التي يراها تتمثل في القياس والتعليل، والاحتكام إلى مستوى صوابي معين^(٢). ويرى أن تحديد الصواب والخطأ معيار ينبغي أن يكون مقياساً اجتماعياً يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع إليه عند الخلاف حول الاستعمال، وبذلك فهو يرى أن فكرة المعيارية في الدرس النحوي القديم ليست من منهج البحث الوصفي، ومن ثم فقد دعا إلى دراسة اللغة دراسة وصفية اتكأ فيها على النظرية الاجتماعية متأثراً بأبرز أعلامها فيرث Firth^(٣) وعلى هذا فهو يحدد الإطار العام لهذه الوصفية بقوله: «أن كلَّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر يُعني أولاً وأخيراً بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا ما تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أو تلك لم يعد منهجاً علمياً، بل لا مفرُّ من وصفه بالحدس والتخمين»^(٤).

ولا يخفى أن هناك مفارقة بين الوصفية التي يدعو إليها عبد الرحمن أيوب والتي تركز على الشكل من خلال مدرسة التحليل الشكلي، وتأخذ على النحاة

(١) عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، من هـ من المقدمة.

(٢) انظر تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٥٥-٦٦.

(٣) انظر الفصل الأول، ص ٣٥.

(٤) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٤٢.

صدورهم عن المعنى، وبين وصفية تمام حسن التقريرية التي تأخذ على النحاة اهتمامهم بالشكل^(١)، وتعدّ المعنى الهدف المركزي الذي ينبغي أن تُصوب إليه سهام الدراسة اللغوية من كل جانب^(٢).

وأرى أن نقد الوصفيين الغربيين للنحاة من الغربيين، نقد مُسَوِّغ ولا سيما بعد أن فشلت المحاولات في اجتماع الناس على اللغة الفصحى (اللاتينية)، وذلك في أواخر القرن الثالث عشر، ومما يذكر، أن علماءهم حذروا من استعمال العاميات، وطلبوا من مجتمعاتهم المحافظة على لغتهم القومية التي وعت لهم تاريخ أجيال وحضارات مضت، وبذلك فإنهم من خلالها يتصلون بماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم، وقد اشترك في هذه الدعوة جمعيات وطنية، وذلك كالجمعية الوطنية الفرنسية التي عهدت عام ١٧٩٤م، إلى الأب (جريجوار) أن يضع تقريراً يبين فيه الوسائل الناجعة للقضاء على اللهجات الشعبية، ونشر اللغة الفصحى (اللاتينية)^(٣).

ومن ثمّ فإن علماء الوصفية انطلقوا في نقدهم من الواقع اللغوي الذي يعيشونه، بعد أن أصبح المستوى (العزیز عليهم) على رأي دافيد كريستل (يقصد اللاتينية)، مستويات كثيرة منها، البرتغالية، والقشتالية، والفرنسية والإيطالية والرومانية والإسبانية، وقد بلغ من شدة التغيرات بين هذه اللغات، أن المرء يحس أنها لغات مختلفة تماماً^(٤).

وقد تعدى الأمر ذلك، فالفرنسية اليوم تختلف عن اللغة الفرنسية مثلاً قبل مئة عام أو أقل، ومما يُذكر أن لنا بليون مذكرات تحتاج اليوم إلى مَنْ يترجمها^(٥).

(١) انظر: الفصل الأول، ص ٣٦.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٦٩ وما بعدها.

(٣) عبد الواحد وافي، علم اللغة، ص ٤٩.

(٤) محمود السعران، اللغة والمجتمع، ص ١٦٧-١٦٩.

وانظر: عبد الغفار هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، ص ١٠٠.

(٥) انظر: أحمد نصيف الجنابي، ملامح من تاريخ العربية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م، ص ٦٦.

فالوصفيون يرون أن دراسة اللغة ينبغي أن تصف الظاهرة اللغوية وفق تطورها الذي وصلت إليه، ومن ثم فإنهم يتخذون شعار «دَعْ لغتك وشأنها»، ويرون أن الدراسات اللغوية ينبغي أن تواكب التطورات الحاصلة في اللغة.

بينما نرى أن المعيارية تشكل ضرورة ملحة بالتنسبة لدراسة اللغة العربية، وذلك لأنها مرتبطة بالقرآن الكريم، الذي هو دستور الإسلام الأعلى، ومعجزته البيانية الكبرى، ومن ثم فالمسلمون يشعرون بضرورة المحافظة على هذا المستوى اللغوي المتميز في ألفاظه وتراكيبه، ومعانيه، قال الإمام الخطابي: «اعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف، مُضَمَّنًا أصح المعاني»^(١)، ومن ثم فإنه لا بد أن يسعى النحاة إلى تثبيت المعايير اللغوية ما أمكن، لتواجه ألوان التطور اللغوي، وتيسر للأجيال أن تلجأ إلى هذه المعايير في التعرف على ذلك المستوى الأمثل وتعلمه، وإن كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر، أو تلك البيئة، اللذين استنبطت منهما قواعد اللغة المعيارية^(٢).

ب- المعيارية في المنهج التحويلي

أما عن المعيارية في المنهج التحويلي، فهي قوانين رياضية مبنية على مفاهيم افتراضية، ومن ثم فالنحو التحويلي ينبنى على عدد متناه من الجمل المختبرة (المعطيات الواقعة) يعمل على (إسقاطها) على عدد غير متناه من الجمل النحوية، بواسطة قوانين عامة (قواعد النحو)، حُدثت على أنها مفاهيم افتراضية، من ذلك الفونيمات الخاصة والكلمات والأركان ... الخ^(٣).

وهذا يعني أن المنهج التحويليّ منهج استنتاجي Deductive Method، يسعى إلى شرح الفعالية اللغوية من الداخل وذلك لمعرفة المقدرة الكلامية التي تعمل

(١) انظر: عائشة عبد الرحمن: الإجاز البياني للقرآن. ط دار المعارف بعصر، ص ٢٤.

(٢) انظر: إسماعيل عمارة: التفكير اللغوي التراثي بين التأميل والتعليم، ص ١٠.

وانظر: أحمد نصيف الجنابي: ملامح من تاريخ اللغة العربية، ص ١٩.

(٣) انظر: مجموعة من النصوص لتشمسكي ترجمها صالح الكشر، وأثبتها في كتابه «مدخل في اللسانيات»، تونس، دار العربية للكتاب، ١٩٨٥م، ص ١٧٢.

داخل الذهن البشري وذلك عن طريق الخطوات الآتية^(١):

- ١- وضع فرضيات لغوية تعتمد على نظريات علمية.
 - ٢- تطبيق الفرضية اللغوية وتجربتها على مواد لغوية معينة.
 - ٣- إعادة صياغة الفرضية اللغوية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
 - ٤- تثبيت الفرضية اللغوية في حال مناسبتها للمواد اللغوية.
- أما المتأمل في المعيارية عند نحاة العربية فيلاحظ أنها هدفت إلى تثبيت معايير لغوية استُنْتُجَتْ من استقراء كلام العرب، وعلى هذا فإنه يمكن تلخيص خطوات الوصول إلى هذه المعايير كالآتي^(٢):

- ١- ملاحظة المادة اللغوية.
 - ٢- حدس للمادة اللغوية.
 - ٣- صياغة فرضية للمادة اللغوية.
 - ٤- فحص الفرضية وتدقيقها.
- ويكون من نتائجها تمييز الخطأ والصواب بالنسبة للكلام الفعلي في زمن الاحتجاج اللغوي.

بينما نلاحظ أن المعيارية التحويلية تسعى إلى الملاءمة بين ما هو ذهني فكري، وما هو واقعي لغوي. وعلى هذا فالمعيارية بهذا المفهوم، ليست وصفاً للكلام الفعلي، بل هي قواعد للجملة على أساس أنها شكل تجريدي نظري، ومن ثمّ فليس لها علاقة بالصواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة^(٣).

(١) انظر: مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١٠٧.

(٢) مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص ١١.

(٣) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٠٠.

تؤخذ على المعيارية التحويلية المآخذ الآتية:

- ١- ذكرنا أن المنهج التحويلي يسعى إلى أن تكون الفرضيات التي تنص على الخصائص العامة التي تخضع لها كل لغة إنسانية محتملة الوجود، والتي هي عائدة إلى النشاط اللغوي الإنساني بصورة عامة^(١).
- ولا يخفى أن لكل لغة خصوصياتها، فالقاعدة النواة التي اعتمد عليها التحويليون وحددها النحاة العرب بالإسناد، تنطبق على الإنجليزية والعربية، مثلاً، غير أنها لا تنطبق على الإيطالية والبرتغالية، وذلك لأن الفاعل فيها لا يشكل عنصراً تام الدلالة^(٢). ومما يذكر أن المنهج التحويلي لم يُقم دراسته إلا على نماذج من اللغة الإنجليزية، لغة تشومسكي الخاصة^(٣).
- ٢- قدمت التحويلية معايير ركزت على السلوك اللغوي الداخلي للإنسان، وذلك على اعتبار أن اللغة قدرة فطرية مناسبة للإنسان وحده، ولذلك ينبغي على التحليل اللساني أن يشرح تلك المقدرة بوسائل فكرية ونفسية لمعرفة طبيعة اللغة. وقد اتخذت هذه المعايير بُعداً رياضياً، فيزيولوجياً، ولكنها قصرت عن الإحاطة باللغة، ظاهرة اجتماعية متغيرة، تغير الزمان والمكان^(٤).
- ٣- إستصعبت القواعد في المنهج التحويلي، لأنها ذات طابع رياضي متشعب^(٥).
- ٤- أخذ على المنهج التحويلي نزوعه إلى التفتت، فكلما قدمت نظرية أجريت عليها تعديلات جديدة، وربما كان السبب في ذلك أنها أصلاً من «بنات أفكار فرد معين، قام بتطويرها على مرّ السنين، وفي الوقت نفسه يقوم بتدريسها لطلاب، وهؤلاء الطلاب يقومون بتطوير وجهات نظرهم الخاصة حول النظرية الأصلية، ومن ثمّ تظهر اختلافات متعددة^(٦).

(١) ميشال زكريا، الألسنية التوليدية. ص ٨٨.

(٢) انظر: رشيد العبيدي: الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين. ص ٢١.

(٣) رشيد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنوية في اللسانيات. ص ٧.

(٤) انظر مازن الوعر: علم اللسان من البنوية إلى الذهنية. مقالة منشورة في مجلة المعرفة، السنة التاسعة عشرة، العددان ٢٢٠-٢٢١، حزيران، ص ١٥٩.

(٥) دافيد كريستل، علم اللغة. ترجمة حلمي خليل، ص ١٥٩.

(٦) السابق. ١٥٩.

من هذه التعديلات التي أخذ بها تشومسكي التعديل الذي قام به علماء تحويليون أبرزهم فودور وكاتس (Fodor and Katz)، وامتقداً أن هذا التعديل يركز على المعنى، وبذلك يكون مكملاً ومُعَدِّلاً لنظرية القواعد التحويلية التي بدأها تشومسكي، وقد حاول هذا التعديل أن يفسر الخصائص الدلالية، وذلك عند مقابلة الجملتين التاليتين مثلاً.

الرجل الصادق.

و السمكة الصادقة.

إذ نجد أن الجملة الأولى مقبولة من حيث الدلالة بينما نجد أن الثانية غير سليمة، وذلك عن طريق دراسة مكونات الجملة الأولية وما تتسم به من سمات، فمثلاً كلمة «رجل» يتألف معناها من العناصر الأولية التالية:

[+ اسم/ + محسوس/ + معدود/ + حي/ + بشري/ + ذكر/ + بالغ]

وقد استعملوا العلامة «+»، كي تشير إلى انتماء المفهوم الدلالي، إلى مضمون الكلمة الموافقة، والعلامة «-»، إلى عدم انتمائه. والسمكة مثلاً يتألف معناها من العناصر الأولية التالية:

[+ اسم/ + حي/ - إنسان/ + حيوان/ + يعيش في الماء]

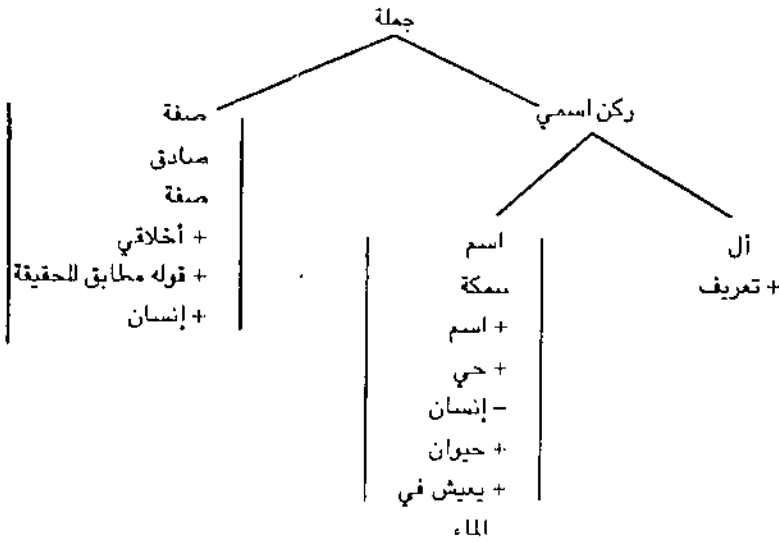
وصفة صادق تتكون من

[+ صفة/ + أخلاقي/ + قوله مطابق للحقيقة/ + إنسان]

ومن هنا نجد أن صفة «صادق» تحتوي على (+ إنسان) بينما الموصوف وهو (سمك)، يحتوي على (- إنسان) وبالتالي يحصل تناقض من إسناد الصديق إلى السمك. ويمكن تمثيل ذلك بالشكل الآتي^(١)

(١) انظر: نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. ص ٢٢٦.

وانظر: عادل فاخوري: اللسانية التوليدية والتحويلية. ص ٥٥-٥٧.



ويرون أنهم بهذه الطريقة يمكنهم تحليل معاني مفردات أية لغة، ومن ثمّ يتمكنون من تبيين الخلل في معاني بعض الجمل، وذلك نحو انعدام المعنى في المثال المشهور «الأحلام الخضراء العديمة اللون تنام بعنف»، ذلك أن أحد عناصر كلمة حُلْم هو (- حي)، بينما أحد عناصر كلمة نام (+ حي)، وبذلك فإنه لا يكون توافُق بين حُلْم ونوم، ولا ينتج عن ارتباطهما معنى مفهوم.

وكذلك فإن كلمة حُلْم (- محسوس)، بينما من عناصر كلمة أخضر (+ محسوس)، ومن ثمّ لا يوجد توافُق عند اجتماعهما.

وقد أخذ على هذه الطريقة طولها، وتعقيدها إضافة إلى أنها لا تصلح للتطبيق على كثير من اللغات، مما يجعلها قاصرة عن أن تصبح نظرية متكاملة للمعاني كما توقع أصحابها لها أن تكون^(١).

٢- تقويم المعيارية في التراث النحوي العربي

سوف أتناول هنا بعض النظرات التقويمية للمنهج المعياري، مع محاولة لتقويم العلاقة التاريخية بين معيارية القدماء، ومعيارية بعض المناهج الحديثة كالتوليدية والتحويلية لتشومسكي.

(١) انظر عادل فاخوري: اللسانية التوليدية والتحويلية، ص ٥٩.

وانظر أيضاً نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص ٢٢٧.

أثبتت المعيارية التراثية فاعلية كبيرة في معالجة الظواهر اللغوية فقد قدم العمل النحوي من خلال نظرية العامل هياكل تعليمية تُقام عليها وَحَدّة المعايير واتخذت المعيارية من هذه الهياكل شكلاً من الترابط بين الكلمة وسياقها. إلا أن ذلك لا يعني خلوها من المآخذ، فقد سُجّلت عليها عدة مآخذ أبرزها:

١- تعدد الأوجه الإعرابية: وقد أخذت أشكالاً منها:

أ. تعدد أوجه الاختلاف في تقدير المحذوف، من ذلك اختلافهم في قوله تعالى: «وصية لأزواجهم»^(١) قرئت بالنصب على أساس أن التقدير «كُتِبَ عليهم الوصية لأزواجهم»، وقرئت بالرفع على أساس أن التقدير «أمرنا وصية»^(٢).

ب. تعدد أوجه الإعراب بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية: كالأسماء المقصورة، والأسماء الموصولة، من ذلك أنه قيل في إعراب «الذين» في الآية (الذين يؤمنون بالغيب) إنها تحتمل:

١- الجر على أنها صفة للمتقين أو بدل منهم.

٢- الرفع على أنها مبتدأ، وخبره «أولئك على هدى» أو على أنه خبر مبتدأ مقدر تقديره «هم».

٣- النصب على تقدير (أعنى)^(٣).

ج. تعدد أوجه الإعراب بسبب اشتراك أكثر من باب نحوي في علامة واحدة. من ذلك أن الاسم بعد (إلا) إذا كان في جملة منفية والمستثنى منه موجوداً في مثل «ما رأيت الطلاب إلا زيداً» يُعرب إعرابين^(٤).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤٠، ونص الآية: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا، وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَلِيمٌ).

(٢) الغراء، معاني القرآن، ج١/ ٢٠٥.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١/ ١٠، ١١.

وانظر: الغراء، معاني القرآن، ج١/ ١١-١٢.

وتمام الآية: «الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ» البقرة، الآية ٢.

(٤) ابن جنّي، اللّمع في العربية ص٦٧.

وانظر: ابن يعيش: شرح المفضل ج٢/ ٨١.

الأول: مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

والثاني: بدل من المفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

د. أخضع النحاة قواعد ترتيب الجملة للعامل، فتناولوا ذلك في إطار جواز تقدم المعمولات على العوامل، وبخاصة، أنهم قسّموا العوامل، إلى عوامل قوية وأخرى ضعيفة، ورأوا أن بعض الأدوات تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها، وعلى هذا توزعت ظاهرة الترتيب وفقاً للعامل، وقد يجنحون في تفسير ذلك إلى افتراض حالات ربما لا يكون لها وجود في الواقع، وذلك نحو:

١. ما أورده السيوطي حول^(١) (هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء أن يتقدم على سببه، فيقال: «ما زيد فنكرمه يأتينا» و«متى فاتيك تخرج» و«كم فأسير تسير» والغريب أننا نجد أن النحاة يتحاورون ويتجادلون في نحو هذه الأمثلة التي لا أحسب لها وجوداً في الواقع)، فيتابع السيوطي موضحاً بقوله: «فيه قولان: قال البصريون: لا، وقال الكوفيون: نعم، والخلاف مبني على الخلاف في الأصل، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة، وأن الفاء عاطفة، عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل، على مصدر متوهم من الفعل والمعطوف عليه، والتقدير: لم يكن من زيد إتيان فيكون مناً إكرام. وعلى هذا يمتنع التقديم، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه، ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها، وليست عاطفة فلا معطوف هنا، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع»^(٢).

٢. واختلف النحاة أيضاً في المسألة السابقة، حول جواز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها^(٣)، وذلك كأن يُقال: «ما زيد يكرم - فنكرمه - أخانا» مراداً به: ما زيد يكرم أخانا فنكرمه، فمذهب البصريين المنع، ومذهب الكوفيين الجواز.

(١) انظر: السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج٢، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٢) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢، ص ٦٩.

(٣) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج٢/ ص ١٧٠.

والخلاف قائم على أساس الخلاف في عامل النصب في الفعل بعد الفاء، فالبصريون يذهبون إلى أن ما بعد الفاء معطوف على مصدر مُتَوَهَّمٍ مِنْ يَكْرِمُ. فكما لا يجوز أن يُفصَلَ بين المصدر ومعموله، كذلك لا يجوز أن يُفصَلَ بين يكرم ومعموله، لأن يكرم في تقدير المصدر. والكوفيون يجيزون هذا التركيب المفترض، لا استناداً إلى نصوص لغوية تبيح النَّسْجَ على منوالها، وإنما لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهماً.

٣- اعتمد البصريون في منع تقديم خبر (ما زال) وما كان في معناها من أخواتها على قاعدة عندهم يرون فيها أن حرف النفي لا يعمل ما بعده. فيما قبله، في حين يجيز ذلك الكوفيون وابن كيسان^(١). ولم يورد أي من الفريقين شواهداً من اللغة لتأييد قاعدته. معتمدين على أحكام العامل وحدها. وعلى عكس هذه الحالة، لا يجيز الكوفيون تقديم خبر (ليس) عليها يوافقهم في ذلك المبرد وابن الأنباري، ويجيز ذلك البصريون^(٢).

ولعله يجدر بنا أن نلقي النظر على نقطة خلافية حول مدى علاقة المعيارية التراثية بالمعيارية التوليدية التحويلية.

وأينا من خلال ما عرضناه في الفصل الثالث كيف أن اللغويين العرب القدماء أرسوا دعائم أساسية من دعائم المناهج التي تسير عليها البحوث اللغوية الحديثة، مما جعل بعض الباحثين يجزمون بتأثر تشومسكي مثلاً، بالنحاة العرب، تأثراً يُشعر بأن النحو التوليدي التحويلي إنما هو نسخة عن نظرية النحو العربي. يقول محمد زياد الكبة: «ما وصل إليه النحو العربي من التطور منذ قرون عديدة تحاول النظرية النحوية الراجحة في الغرب حالياً أن تدركه، فالنحاة العرب أدخلوا الفكرة التحويلية التوليدية في صلب قواعد اللغة العربية. ولو أنهم لم يطلقوا عليها نفس التسمية، وما قواعد الحذف والإضافة والتقديم والتأخير، ومفهوم (التقدير) في الإعراب إلا جزء من القواعد التحويلية الموجودة

(١) انظر: ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة رقم ١٧، ج١، ص ١٥٥.

(٢) السابق، المسألة رقم ١٨، ج١، ص ١٦٠.

في صميم اللغة العربية. وأغلب الظن- وهذا هو اعتقادي الشخصي- أن تشومسكي أخذ مبادئ نحوه التحويلي عن العربية من خلال اللغة العبرية التي قدم رسالته لنيل درجة الماجستير فيها، ومن المعروف أن للنحو العربي أثراً بالغاً في النحو العبري»^(١).

ويرى بعض الباحثين^(٢) أن هذا التوافق الكبير في الأنظار اللغوية يرجع إلى انتقال العلم العربي إلى الغرب اللاتيني، وذلك أن (سلفستر دي ساسي) كان عالماً بمفاهيم النحاة العرب اللغوية، وأنه أستاذ (فون هومبولت) الذي هو أول من ألح بصراحة إلى طبيعة القدرة اللغوية الخلاقة، ثم استفاد تشومسكي من هذه الأنظار جميعاً.

وأرى أن معرفة تشومسكي باللغات السامية بوجه عام، واطلاعه على النحو العربي شكلت بعداً من أبعاد ثقافته، وقد أشار إلى معرفته هذه صراحة في مقابلة أجريت معه بقوله: «قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة، كنت أشتغل ببعض البحوث باللسانيات السامية، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية^(٣) منذ عدة سنوات خلت، أظن أكثر من ثلاثين سنة، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال Franz Rosenthal، وكنت مهتماً بالتراث النحوي العربي والعبري الذي نشأ في بعض ما كنت قد قرأته من تلك الفترة، ولكنني لا أشعر أنني كفاءٌ للحديث عن البحوث اللسانية التي كان العرب قد أسهموا بها لبناء علم اللسانيات الحديث»^(٤).

(١) جان ليونز، تشومسكي. ترجمة محمد زياد الكبة، منشورات النادي الأدبي بالرياض، ١٩٧٠، ص ٦٥.

وانظر: رشيد العبيدي: الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين. ص ١٢.

(٢) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث. «مجلة اللسانيات الصادرة عن معهد العلوم اللسانية والصوتية التابع لجامعة الجزائر، المجلد الأول (الجزء ١-٢)، والمجلد الثاني (جزء ١).

(٣) الأجرومية: هو كتاب مختصر مشهور في النحو العربي لمؤلفه ابن أجروم (القرن الثامن الهجري)، ونقل إلى اللاتينية في القرن السادس عشر الميلادي.

(٤) انظر المقابلة التي أجراها معه مازن الوعر في أمريكا عام ١٩٨٠ وأثبتها في كتابه: دراسات لسانية تطبيقية، منشورات دار طلاس، دمشق، ١٩٨٩، ص(٢٩١-٣١١).

غير أن إمام تشومسكي وبعض الغربيين بنحو بعض اللغات السامية، كالعبرية، وتأليف بعض النحاة اليهود الذين عاشوا في كنف الدولة الإسلامية وبخاصة في الأندلس، ليس كافياً إلى خلق قناعة بأن النحو التوليدي، مؤسس على نظرية النحو العربي. ولعل أفضل ما يقال بهذا الشأن، أن تأثر هؤلاء بالنحو العربي كان بطريقة غير مباشرة، وربما داخلها كثير من توارد الخواطر، وبخاصة عند البحث في قواعد لغات متشابهة، كاللغات السامية، فكثيراً ما يقع العلماء على جوانب من التفسير المتقارب الذي يشبه ذلك الوعي الضمني على قواعد اللغة الأم عند الإنسانية جميعاً^(١).

ولعل ما مرّ بنا حول «المعيارية» مثالٌ جيد يوضح وعي التحويليين على مفهوم المعيارية، بيد أنهم يعبرون عنه بما يتفق وهدفهم في وضع نظرية لغوية شاملة.

(١) انظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ١٠٩.

المبحث الرابع المنهج التاريخي

مرّ بنا في الفصل الأول، الأسس التي قام عليها المنهج التاريخي والتاريخي المقارن، وفي الفصل الثاني، إرهاصات هذا المنهج عند علماء العربية. وقد أشارت هذه الإرهاصات إلى أن الانتباه إلى التشابه والصلات بين العربية واللغات السامية الأخرى، يُشكّل جانباً ولو هامشياً - من المعرفة اللغوية عندهم. إذ لم يبلغ شأو الدراسة المطلوبة في هذا المجال، كما هي حال المنهج التاريخي الحديث، الذي استطاع الباحثون من خلاله أن يكشفوا اللثام عن أمور مهمّة، وفي خطوات منظمة، وبأدوات مهيئة، من شأنها أن تخدم اللغة.

بيد أن ومضات اللغويين العرب التاريخية ذات قيمة، جعلتهم يصيبون أحياناً فيما يذهبون إليه، ويخطئون أحياناً أخرى، ويمكن أن نوازن بين آرائهم التاريخية والمنهج التاريخي الحديث من خلال النقاط الآتية، مع التأكيد على أن للخطوات القليلة السابقة فضل الريادة المبكرة في شق الطريق أمام مستقبل الدراسات المنهجية اللاحقة في ضوء هذا المنهج.

١- تأصيل ليس

مرّت بنا آراء النحاة في (ليس) في الفصل الثاني^(١). والنظرة المقارنة تلقي ضوءاً يؤيد رأي الخليل في تركيبها من «لا آيس»، ذلك أن «آيت» تعني في السريانية فعل الوجود، وعندما تدخل عليه اللام النافية يصبح (ليث) إيذاء، فيلتقي مع معنى (ليس) العربية، ويمكن ربط هذا الفعل بفعل الوجود في العبرية

(١) انظر الفصل الثاني، ص ١٤٤

وانظر: الإتصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، المسألة رقم ١٨، والمسألة ١٩

وهو (يش زى)) ومما يُرجح هذه الرؤية أن السين العربية تقابلها الشين السريانية، كما أن التاء السريانية تقابلها التاء العربية وإذا علمنا أن التاء العربية تتبادل مع السين كما في نحو (الناس والناات) (والأكياس، والأكيات)، وذلك لقرب مخرجهما، ولصفة الهمس فيهما، فإنه يسهل علينا أن نُرجح أن (ليس) من الأفعال المركبة Compound verbs من (لا إيس) وهذا يلتقي مع الشواهد القليلة الباقية في العربية ... نحو «انتني به من حيثُ أيسُ وليس، أي من حيث هو ولا هو»^(١).

وكذلك فإن النظرة التاريخية المقارنة تسعف في إلقاء ضوء يرحح رأياً لابن أبي الربيع ذهب فيه إلى أن الأصل في «لات» : «ليس» أبدلت سينها تاء كما في ست^(٢) فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس «لاس»، لأنها فَعْلٌ، ولكنهم كرهوا أن يقولوا «ليت»، فيصير لفظها لفظ التمني، في حين ذهب جمهور النحاة إلى أنها (لا)، زيدت التاء عليها لتانيث الكلمة، كما زيدت مع رب^(٣)

من الواضح أن ابن أبي الربيع يعيد (لات) إلى (ليس) وهي كما أوضحنا مكونة من «لا إيس» بل لعل (لات) هي الصورة الأقدم لـ (ليس) قبل تحول التاء فيها إلى سين.

وكذلك فإن ابن أبي الربيع يلفت النظر إلى سمة من السمات التي تتميز فيها العربية في التوسعة على ذاتها وذلك بتمييز (لات) عن ليس التي للتمني.

غير أن رأي ابن أبي الربيع ظل رأياً فردياً، لأنه لم يقدم أدلة تاريخية مقارنة

(١) انظر:

١- إسماعيل عمارة، خصائص العربية، ص ٥٥.

٢- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص ٦٨.

٣- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص ١٣٧.

٤- براجستر اسر، التطور النحوي، ص ١١١.

(٢) إسماعيل عمارة، (ست) أصلها «سدس»، فأبدلت السين تاءً وأدغمت فيها الدال ولزيد من التفصيل انظر، العدد (دراسة لغوية مقارنة)، ص ٧٩-٩٠.

(٣) السيوطي، الهمع، ج ٢/١٢١.

تساعده في دعم رأيه هذا، ومن ثم لم يسهم رأيه في تخفيف حدة الخلاف بين النحاة فيها.

٢- تاصيل الاسم الموصول

اختلف النحاة في أصل الاسم الموصول، فذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو «الذال» ساكنة فقط من «الذي»، لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر، ولو كانت أصلاً لم تسقط، واللام زيدت ليُمكن النطق بالذال ساكنة.

وذهب الفراء، إلى أن أصل الذي، «ذا» المشار بها. وذهب السهيلي، إلى أن أصل الذي، «ذو» بمعنى صاحب، «وقدر تقديرات حتى صارت الذي في غاية التعسف والاضمحلال»^(١).

والمنهج التاريخي المقارن يلقي ضوءاً على هذه المسألة بما يرجح رأي الفراء، ذلك أن «أل» من معانيها الصلة، فهي تُفيد ما يفيد الاسم الموصول أحياناً، وقد تركبت «أل» مع «ذي» في العبرية في قولهم هَلْزَى הַלְזָה ، ومعناها الذي، هذا إذا علمنا أنه يمكن ردّ «أل» التعريف العربية إلى هل العبرية، فـ «هل» استعملت للتعريف في العبرية وكذلك استعملت في اللحيانية، وفي الشمودية، وهما عربيتان بائدتان، فقالوا: هفرس وهم يقصدون، (الفرس) و(هجل): وهم يقصدون الجمل^(٢)، والتبادل بين الهاء والهمزة ظاهرة معروفة في العربية، في نحو «هيا»، و«أيا»، و«هزروف»، و«أزروف»، و«هنار» و«أنار»، وقد ذكر ابن هشام: أنه ورد عن العرب «أفعلت» بمعنى «هل فعلت» وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً^(٣).

(١) السيوطي، الهمع. ج١/ ٢٨٢.

(٢) انظر: إسماعيل عميرة: خصائص العربية في الأفعال والأسماء. ص ٦٩-٧٠.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب. ج١/ ٥٤.

٣- تاصيل مذ ومنذ

واختلف النحاة في «مذ ومنذ»، فذهب الفراء إلى أن أصلها «من ذو» من الجارة، «وذو» بمعنى الذي^(١).

وذهب آخرون إلى أن أصلها «مِنْ إِذ»، حُذفت الهمزة، فالتقى ساكنان، النون والذال، فحُرِّكَتِ الذال، وجُعِلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمنت معنى شيئين «مِنْ» و«إلى»، وذهب البصريون إلى أنها بسيطة غير مركبة^(٢).

ويرجع المنهج التاريخي أنها مركبة من «مِنْ» و«إِذَا»، ذلك أن «إِذَا» في العربية تقابلها «أزِي» في العبرية، فتكون الذال العربية قابلت الزاي العبرية، والألف العربية قابلت الياء العبرية وهي في الحبشية «يئزي»، وقد تطورت «إِذَا» فَنَحَتْ مِنْهَا مع «مِنْ»، كلمة واحدة في العبرية، فتكونت كلمة Mēaz وتعني «منذ»، ويبدو أثر النَّحْتِ أَكْثَرَ وضوحاً في «مُذ»، ذلك أن النون صوت ضعيف، قابل لأن يتأثر فيما بعده^(٣).

٤- تاصيل لفظ الجلالة (الله)

واختلف النحاة في أصل لفظ الجلالة «الله»، فذهب يونس بن حبيب والكسائي والفراء، إلى أن أصل «الله» الإله، ثم حُذفت الهمزة تخفيفاً، فاجتمعت لامان، فأدغمت الأولى في الثانية، فقيل (الله)^(٤). وقال الخليل بن أحمد، أصل إله (ولاه)، من الوله والتحير^(٥). وقد أبدلت الواو

(١) انظر: السيوطي: الهمع. ج٣/ ص٢٢١، وانظر: المرادي: الجنى الداني ص٤٦٤.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل. ج٣/ ص٢٢١.

(٣) إسماعيل عمايرة، نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية. من منشورات مجلة «دراسات» الصادرة عن الجامعة الأردنية، العدد الرابع، ١٩٩٣م، ص١١٨.

(٤) الزجاجي، اشتقاق أسماء الله. تحقيق عبد الحسين الغتلي، ص٢٣.

(٥) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة. تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة البابي الحلبي، مادة «وله»، ج١، ص١٤.

همزة لانكسارها، فقييل (إله)، كما قيل في (وعاء، إعاء) وفي (وشاح، إشاح)، ثم أُدخلت الألف واللام، وحذفت الهمزة فقييل (الله).

وذكر ابن منظور رأياً لسيبويه يذهب فيه إلى أن «لاه»، أصل اسم الله تعالى.

وذهب المازني إلى أن قولنا «الله»، إنما هو اسم هكذا موضوع لله عز وجل، وليس أصله (إله) ولا (ولاه)، فقال: «والدليل على ذلك أنني أرى لقول (الله)، فضل مزية على إله، وأني أعقل به ما لا أعقل بقول (إله)»^(١).

ويعود لفظ الجلالة في اللغات السامية إلى الأصل (ك) أي ألف مكسورة ولام، بمعنى القوة والقدرة، ومن معاني الإله في العربية، القادر القوي، ويُلفظ في السريانية "elāh"، وهو قريب جداً من لفظ الجلالة، «الله» في العربية، وهذا يجعل رأي سيبويه أقرب الآراء إلى أصل الكلمة مقارنة باللغات السامية.

وقد كان الدعاء بصيغة «اللهم»، مثار نقاش بين النحاة، فقد ذهب البصريون إلى أن الميم عوض عن حرف النداء، ولذا فهم لا يجوزون دخول حرف النداء على «اللهم»، يقول سيبويه: «قال الخليل رحمه الله، اللهم نداء، والميم ها هنا بدل من «يا»، فهي ها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله آخر الكلمة بمنزلة يا في أولها»^(٢).

ويقول الزجاجي: «ومما لا يُستعمل فيه حرف النداء قولهم: اللهم اغفر لنا، زيدت الميم في آخره، لأن الميم في آخره عوض من حرف النداء»^(٣).

أما الكوفيون، فإنهم يرون أن الأصل في «اللهم» هو «يا الله أمنا بخير»، ولما كثرت في كلامهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة واستدلوا لرأيهم ببيتين من الشعر لم يُعرف قائلهما»^(٤).

(١) الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الكويت، ١٩٦٢م، ص ٦٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج ٢/ ١٩٦.

(٣) الزجاجي، الجمل، ص ١٦٤.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٨.

ولا يخفى أن حجة الكوفيين واهية في هذا الموطن، وقد كان ردّ البصريين عليهم لطيفاً، إذ لو كان الأصل في «اللهم يا الله أمنا بخير، فكيف نفسّر ورود أدعية لا تتفق وهذا المفهوم. من مثل «اللهم عنه»^(١)؟

ولعل كلمة «اللهم» بهذه الصيغة تشبه الصيغة العبرية الأولى للفظ الجلالة إلهيم^(٢).

وسبق أن ذكرنا أن لفظ «إلهيم» العبري، جاء من أصل (ك) التي تعني «الله» في اللغات السامية، والياء والميم في العبرية علامة الجمع، ويجمع لفظ الجلالة من باب التعظيم، وهذا يفسر لنا أن الميم في (اللهم) العربية، جاءت من باب التعظيم، وليس من باب العوض كما أشار النحاة^(٣).

ولعل وجهة النظر المقارنة هذه تكشف عن القيمة الدلالية للدعاء بهذه الصيغة، فالداعي بها يكشف عن تقرب خالص لله سبحانه وتعالى، يجمع فيه كل أسماء الله في هذا اللفظ «اللهم» ثم إنه يعكس شدة ما يحسُّ به.

وقد أشار البلاغيون إلى هذا المعنى إشارة غامضة، قال أبو حيان في تفسيره للآية الكريمة: «قل اللهم مالك الملك تُؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء، بيدك الخير، إنك على كل شيء قدير»^(٤) «من قال: اللهم، فقد دعا بجميع أسمائه كلها، فد «اللهم» مجمع الدعاء، ومعنى «اللهم» هو الله زيدت فيه الميم فهو الاسم العلم المتضمن لجميع أوصاف الذات»^(٥).

(١) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٤٧.

(٢) إسماعيل عمارة، ظاهرة التانيث، ص ٤٢.

(٣) السابق، ص ٤٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ١١٤.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط ج٢/ ٤١٩. وانظر الرازي: التفسير الكبير ج١/ ص ٢٨٥.

٥- تصايل أداة النداء (هياً)

وردت إشارة تاريخية في باب النداء تشير إلى أنه ربما كان الأصل التاريخي لأداة النداء (هياً) هو (أيا)، ذكر سعيد بن الدهان (٥٦٩هـ) في كتابه (الغرة في شرح اللمع: «... فإنْ بَعُدَ المَنَادَى عن هذا قلت: أيا زيد. وقد يُبدلون الهمزة (هاء)، كما قالوا: إِيَاكَ وهِيَاكَ»^(١) ومما يرجح أن الإشارة تاريخية، أنهم أوضحوا أن «يا» هي أم البَاب في النداء، وذلك لأنها تُستعمل للقريب والبعيد والندبة.

والمنهج التاريخي المقارن يرى أنه ربما كانت (هياً) أقدم من أيا، وذلك لأن العربية تميل إلى إبدال الهاء همزة، فيما اشترك من كلمات بينها وبين اللغات السامية فصيغة أفعل تُقابلها في العبرية والآرامية هفعليل הִפְעִיל وكذلك فإن العربية ما تزال تحتوي على آثار من هذه الهاء في «أنار» و«هنار»^(٢).

وقد أشار الخليل إلى أن قرب مخرجهما كان سبباً في تبادلهما، في مجال النداء وغيره، يقول الخليل بعد ذكر تقارب الهمزة والهاء في المخرج: «ولذلك استخفت العرب إدخال الهاء على الألف المقطوعة (يعني الهمزة)، يقال: أراق وهراق، وأيهات وهيهات، وأشباه ذلك كثير»^(٣)، ثم ذكر الرماني أن «هيا ومجراها مجرى أيا» تقول من ذلك هيا زيد، وهيا عبد الله، والهاء بدل من الهمزة، كما أبدلوا في هرقت الماء»^(٤).

٦- تحديد معيار للحكم على الدخيل

يلتقي المنهج التاريخي المقارن مع علماء العربية القدماء في تحديد معيار للحكم على اللفظ إن كان دخيلاً أو لا، فقد اتخذ علماء العرب القدماء معيار «القوانين الصوتية» لهذا الغرض، وعلى هذا أشاروا إلى وجود مقابلات مطردة

(١) ابن جنّي، اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.

(٢) إسماعيل عمايرة، الأقيسة الفعلية المهجورة، ص ٢٠.

(٣) الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العليم إبراهيم مادة (راق).

(٤) الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، القاهرة، دار النهضة، ص ١٧.

بين العربية والآرامية، ذكر الجواليقي^(١) (٥٤٠هـ) تطبيقاً لهذه الفكرة بأن ذهب إلى أن كلمة «ناطور» مُعَرَّبَةٌ وأن المقابل العربي لها هو (الناطور)، وتعني (حافظ النخل والشجر).

وذكر ابن دريد في الناطور: «الناطور ليس بعربي، إنما هي كلمة من كلام أهل السواد، لأن النبط يقلبون الظاء طاء، ... وإنما الناطور، الناظور بالعربية، فقلبيوا الظاء طاء، والناظور الأمين، وأصله من النظر»^(٢).

والواقع أن الظاء العربية يقابلها طاء في الآرامية، وهذا قانون من القوانين الصوتية المطردة^(٣).

٧- تاصيل علامة الجمع

ذكر النحاة أن الواو والنون علامة جمع المذكر السالم، غير أنهم وجدوا ألفاظاً انتهت بالواو والنون، غير أنها تفتقر إلى شروطه، ولذا سموها ملحقة بجمع المذكر السالم، وذلك نحو (ألفاظ العقود، مثل (عشرون) وأخواتها، وأرضون، وأهلون، وبنون، وسنون، وعضون) كما في قوله تعالى: «الذين جعلوا القرآن عضين»^(٤)، أي فرقوه أعضاء، ومثله (عزين) جمعه عزة.

والمنهج التاريخي المقارن يسهم بمعالجة أكثر اقناعاً للجموع بوجه عام، ذلك أن الواو والنون علامة للجمع بوجه عام، قبل أن تصبح علامة لجمع المذكر، فالجمع في العبرية مثلاً يكون بإضافة الواو والنون دون تخصيص^(٥)، ولكن العربية مالت

(١) انظر: الجواليقي: المعرب تحقيق أحمد محمد شاكر، ط ثانية، ص ٦٨، وص ٢٢٤.

(٢) ابن دريد، جمهرة اللغة حيدر آباد، ١٣٥٠، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣) براجستيراسر، التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وعلق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٤٠.

وانظر: محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية. القاهرة، ١٩٧٩، ص ٢١٥.

(٤) سورة الحجر، الآية ٩١

(٥) انظر بروكلمان، : فقه اللغات السامية. - ترجمة رمضان عبد التواب، ص ٩٦.

وانظر إبراهيم السامرائي، : التطور اللغوي التاريخي. بيروت، ط ٢، ١٩٨١م، ص ٧٨.

بمرور الزمن إلى جعل الواو والنون علامة للمذكر، وكثرت الأشباه والنظائر فعددها النحاة علامة له، ومن ثم فإن المنظور التاريخي المقارن يمكن أن يبين التّطور في هذه الظاهرة، وبذلك يَضَع هذه الشواهد التي سُمّيت (بمُحَقَّات جمع المذكر السّالم) في موقعها التّطوري المناسب.

٨- تأصيل تاء التانيث

اشترط النحاة أن يكون ما قبل تاء التانيث مفتوحاً، قال ابن يعيش: «تاء التانيث لا تكون في الأسماء المفردة إلا وقبلها مفتوح، نحو: حمزة وطلحة»^(١).

وعلى هذا ذهبوا إلى أن التاء في مثل «بنت وأخت» ليست للتانيث، وذلك لسكون ما قبلها، ويلخص ابن جني اضطراب سيبويه في هذا بقوله: «يقول صاحب الكتاب (سيبويه)، في غير موضع من كتابه: إن التاء في بنت وأخت للتانيث، وقال أيضاً في باب ما ينصرف وما لا ينصرف إنّها ليست للتانيث، واعتلّ لهذا القول بأن ما قبلها ساكن، وتاء التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً»، ثم نقل رأي أستاذه أبي علي الفارسي في المسألة بقوله: «قال أبو علي رحمه الله: ليس بنت من ابن، كصغبة من صغب، إنما تانيث ابن على لفظة ابنة، والأمر على ما ذكر، فإن قلت: فهل في بنت وأخت علم تانيث أم لا؟ قيل: بل فيها علم تانيث. فإن قيل: وما ذلك العلم؟ قيل الصيغة فيها علامة تانيثها، وذلك أن أصل هذين الاسمين (بَنُو وأخو)^(٢). وانتهى ابن جني بعد ذلك ببيان رأيه في أن تاء «أخت وبنت» ليست للتانيث، وإنّما هي بدل من الواو.

وعلم اللغة التاريخي المقارن يُلقِي الضوء على هذه المسألة، وبيان ذلك أن الفتحة على الحرف الذي يسبق تاء التانيث، والتي عدّها النحاة أصلاً، هي حركة طارئة جيء بها للتخلص من توالي السواكن، وهذا ما حصل في الأكادية، هذا إضافة إلى أن الأكادية تستعمل طريقة أخرى للتخلص من التقاء السواكن المتماثلة عند التانيث وذلك بتحريك أحد الساكنين اللذين في المذكر، وذلك كأن يصبح تانيث كلمة (عدواني - nakr - om) - (nakr-t-om) بمعنى عدوانية بدلاً من nakr-at-um.

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ج١/ ٥٥.

(٢) ابن جني، الخصائص ج١/ ٢٠٦-٢٠٩.

وقد يكون التخلص من التقاء السواكن بالكسر بدلاً من الفتحة وذلك نحو ما حصل في الأكادية في نحو تصغير كلمة (صغير *Shr* بصخرتيم *Sehertum*)^(١).

وقد أشار سيبويه إلى أنه سمع عن العرب مثل هذه الظاهرة، وذلك بقوله: «سمعت العرب يقولون ضربت ضربة وأخذت أخذة وشبه الهاء بالألف، فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف»^(٢) ومثل هذا ما يحصل في اللهجات الدارجة اليوم. حيث يُمال ما قبل تاء التانيث في «فاطمة، وكريمة».

وتتخلص العبرية من توالي السواكن في حالة التانيث بالسيجول (حركة مُمالة نحو الكسر)، وذلك كقولهم: *amit* بمعنى حقيقة، أما السبب في السكون الذي في بنت فهو أن بُنِت مؤنث «ابن»، ومن الواضح أن الألف في أولها جيء بها بسبب سكون الباء في أول الكلمة، وعلى هذا يكون تانيث (بن) بزيادة التاء فتُصبح الكلمة (بِنِت) ولما كان لا بد من تحريك الباء تحاشياً للبدء بساكن لم يلزم فتح ما قبل تاء التانيث لجواز التقاء ساكنين في آخر الكلمة، وقد أنث (ابن) على (ابنة)، لكن من المرجح أن صيغة (ابنة) أحدث استعمالاً من (بنت)، لأن (بنت) هي الصيغة المبنية على الأصل، وهي الصيغة الواردة في اللغات السامية وهكذا يحسم المنهج المقارن هذا الاضطراب وذلك لتشدّد النحاة في القياس، وعدم التفاتهم إلى الظاهرة اللغوية من منظور تاريخي.

٩- الإعراب والبناء

وقد مسّ النحاة الجانب التطوري، عندما رأوا أن البناء أسبق من الإعراب، ومما يشير إلى ذلك أن النحاة أدركوا أن الحركة الإعرابية أحياناً قد تتغير دون أن تؤثر في الدلالة، من ذلك قول ابن يعيش في قولهم: من علّو: يُروى بالضم والفتح والكسر، وهذه اللغات وإن اختلفت ألفاظها فالمراد بها معنى واحد»^(٣) قال أمشي باهلة:

(١) إسماعيل عميرة، ظاهرة التانيث بين اللغة العربية واللغات السامية. عمان، ١٩٩٣، ص ٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ١٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل ج٤/ ٩٠.

إني أتتني لسان لا أسرُّ بها من علو لا عجبٌ منها ولا سخرُ

وقال الزجاجي «إن الكلامَ سابق الإعراب في المرتبة، وقد تلفظت العرب به زماناً غير مُعرب، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربتَه أو نطقت به مُعرباً في أول تبلبل ألسنتها به»^(١). فالإعراب عند القدماء تطور عن البناء من ناحية تاريخية. أما علماء الساميات المقارن، فيذهبون إلى أن اللغات السامية معربة في الأصل، ثم مالت إلى البناء التدريجي في مراحل لاحقة.^(٢)

وهناك مزيدٌ من الأمثلة التي كان للمنهج التاريخي المقارن أثرٌ في إلقاء الضوء عليها، وفي كل هذا إشارة واضحة إلى أنه لو ملك النحاة العرب أدوات المنهج التاريخي لاهتدوا إلى كثير من المسائل الهامة، ولأوصلتهم هذه الدراسات إلى أفاق رَحبة من شأنها أن تخفف حدة الخلاف بينهم.

١٠- مزايا المنهج التاريخي

تبين لنا كيف أن معرفة علماء العربية الجزئية بالمنهج التاريخي، لم تسهم في انتفاعهم به في دراسة الظواهر اللغوية بشكل مطرد شامل، ورأينا أمثلة من إضاعات المنهج التاريخي على اللغة، سواء منها ما كان يرصد هذه الظواهر من منابعها وتوجهاتها، وما تؤول إليه، مع تحديد ذلك كله زماناً ومكاناً؛ أو ما كان يسعى نحو تفسيره تفسيراً ينطلق أصلاً من الواقع النصي بوصفه الوثيقة التاريخية في يد الباحث التاريخي، مما يقلل من أهمية التعليقات المنطقية أو الفلسفية التي يتكئ عليها أصحاب المنهج المعياري، كما يقلل كذلك من أهمية بعض التعليقات التي تترتب على التفسير الشكلي القائم على مبدأ البحث عن (العامل النحوي).

(١) السيوطي، الهمع. ج١/ ٤٤.

(٢) نهاد الموسى، في تاريخ العربية، ص ١١٢. وانظر إسماعيل عميره، المستشرقون والمنهج اللغوية ص ٢٢.

وقد كان للمنهج التاريخي المقارن فضل في إثبات المزايا التالية للعربية:

١- أثبتت الدراسات المقارنة أن العربية اشتملت على معظم الحروف التي اشتملت عليها أخواتها الساميات، وزادت أصواتاً أو حروفاً لا وجود لها في كثير واحدة منها، كالظاء والخين والضاد^(١).

فالأبجدية العبرية والآرامية لا تتجاوز - عملياً - اثنين وعشرين حرفاً، وما يذكر أن الثاء والحاء والذال، وهي من أحرف ظاهرة «بجد كفت» المعروفة في هاتين اللغتين ليست سوى تلوين صوتي لكل من التاء والكاف والذال - على التوالي - ولا يترتب على تلونها اختلاف في المعنى، تماماً كما يتلون نطق الراء في العربية بين الترقيق والتفخيم دون أن يترتب على ذلك فرق في المعنى^(٢).

وفضلاً على ذلك تتميز العربية عن أخواتها الساميات بثروة لفظية معجمية هائلة مما حدا بنولدكه أن يقرر أن «مقارنة قواعد اللغات السامية يجب أن يبدأ حقاً من العربية»^(٣).

٢- أثبتت الدراسات التاريخية المقارنة أن العربية أوسع الساميات وأدقها في قواعد الصرف والنحو، من ذلك أن أوزان الأفعال في العربية موظفة توظيفاً دقيقاً فلكل وزن معانيه، فوزن فاعل: وهو الوزن الذي لم تشارك فيه العربية سوى الحبشية يفيد المشاركة والتكثير، ووزن أفعل: يفيد التعدية والصيرورة.

والعربية تمتاز باشتمالها على أوزان للمطاوعة وذلك نحو (انفعل، وافتعل، وتفعّل، وتفاعّل، واستفعل) في حين لا يوجد في السريانية غير ثلاثة من هذه الأفعال هي:

(فَعَلَ، فَعُلَّ، افْتَعَلَ)

(١) نولدكه، اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب، ص ١٥.
وانظر: إسماعيل عميرة، ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد (٤٣)، ١٩٩٢، ص ٢٩.

(٢) انظر: إسماعيل عميرة، ظاهرة (بجد كفت) بين العربية واللغات السامية، ص ١٦.

(٣) نولدكه، اللغات السامية، ص ١٥.

وفي العبرية وزنان هما: (افتعل، وانفعل) وتنفرد العربية بصيغ خاصة للفعل المبني للمجهول وذلك نحو^(١):

(فَعِلَ، وفُعِلَ، واستُفْعِلَ، وفُعِّلَ) بينما اعتمدت اللغات السامية الأخرى، على صيغ المطاوعة في التعبير عن معنى المبني للمجهول^(٢).

٣- أسهم المنهج المقارن في تأصيل بعض الظواهر اللغوية وذلك كظاهرة الإعراب في اللغات السامية، مما ألقى الضوء عليها في العربية^(٣). وأكد أنها ظاهرة أصيلة و ليست طارئة.

٤- أسهم المنهج التاريخي المقارن في ردُّ بعض التُّهم التي وُجِّهت للعربية، وذلك نحو قصورها في مجال التعبير عن الزمن يقول المستشرق سبتيانو موسكاتي: «... وللغات السامية - ومنها العربية - نظام في تصريف الفعل يختلف اختلافاً تاماً عما في اللغات الهندية الأوروبية، فليس فيها إطلاقاً صيغ زمنية بالمعنى الصحيح، أي صيغ خاصة تدل على حدوث الفعل في الحاضر أو الماضي، أو المستقبل، فهي لا تميز إلا بين الحالة والحدث أي بين نشاط (مستمر أو اعتيادي)، وحدث تمَّ ...»^(٤).

ويمكن تلخيص الدوافع التي دفعت «موسكاتي» وأمثاله إلى مثل هذا الرأي بالآتي:

١- قياسهم الزمن في العربية على الزمن في اللغات الهندية الأوروبية، وهذا يدل على عدم إدراكهم لسمة هامة في الفعل العربي، تلك هي دلالتُه على الهيئة،

(١) انظر: سيوييه: الكتاب ج٤ / ٢٨٠-٢٨٥، ٢٧٢، ٢٧٥.

وكذلك ابن هشام، أوضح المسالك ج٢/ ١٥٥.

(٢) انظر: بروكلمان: فقه اللغات السامية، بروكلمان، ص ٥٧.

وانظر إسماعيل عميرة: خصائص العربية ص ٣٢.

(٣) انظر: الفصل الأول، ص ١٩

(٤) موسكاتي، الحضارات السامية القديمة. ترجمة السيد يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص ٤٦-٤٧.

إضافة إلى دلالة على الزمن، فمثلاً الفعل العربي (يُكسِر) ومشتقاته:
يُكسِر، يكاسِر، يَتَكسِر، يَنْكسِر، يتكاسِر كلٌ منها يدل على الحاضر من حيث الزمن،
بيد أن كلاً منها يدل على هيئة خاصة، فالألف في يكاسِر تفيد المشاركة، والتشديد
في يكسِر يفيد المبالغة والتركيز Intensiv أو الشدة والتكرار Iterativ أو السببية
Kausativ، وتفيد النون في يَنْكسِر المطاوعة Reflexiv، في حين أن الأفعال في اللغات
الهندية الأوروبية، لا تتسم ببيان الهيئة، وإن كانت تحفل بصيغ متعددة لإبراز
الزمن^(١).

وقد أدرك هنري فليش عدم صلاحية هذه الموازنة بين العربية، واللغات
الهندية الأوروبية، فقال: «لا نجد في أنفسنا ميلاً إلى أن نركب النظام الفرنسي
للفعل على النظام العربي، فيؤدي به ذلك إلى ألا نفهم منه شيئاً»^(٢).

٢- النمط الذي جرى عليه تقسيم نحاة العربية القدماء في تقسيم الفعل، فقد
ربطوا الفعل بالصيغ الزمنية الثلاث شكلاً ومعنى، كما ربطوه بالحدث قال
سيبويه: «... وأما الفعل فأمثلةً أخذتُ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى،
ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع، فأما بناء ما مضى، فذهب، وسمع ...
وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك امرأ: اذهب، واقتل، واضرب، ومخبراً: يقتلُ
ويذهب ... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت»^(٣).

فتقسيم سيبويه شامل للصيغ الشكلية (الماضي، المضارع والأمر) والمعنوية
أي الزمن الماضي، والمستقبل (الذي يشمل المضارع والأمر صيغة). والدائم (الذي
يقصد به اسم الفاعل ويعني الحال المستمر في المستقبل. وأكد ذلك المبرد بقوله:
«... إن كل فعل تعدى أو لم يتعد، فإنه مُتعدٍ إلى ثلاثة أشياء، إلى المصدر ... ويلي
المصدر الزمان، فكل فعل يتعدى إلى زمان ... والمكان لا يخلو فعل منه»^(٤).

(١) انظر، إسماعيل عمايرة: خصائص العربية، ص ٢٨.

(٢) هنري فليش، العربية الفصحى، ترجمة عبد المصور، ص ١٢٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ١ / ١٢.

(٤) المبرد المقتضب، ج ١ / ٢٢٥-٢٢٦.

٣- صدور بعض علماء الغرب وبخاصة أصحاب المذهب العقلي مثل (همبولت)، عن موقف حضاري، يتجاوز البعد اللغوي، فهم يرون أن «اللغة التي تحتوي على أزمنا محددة واضحة للأفعال مثلاً، تدفع المتحدثين بها إلى إدراك قيمة الوقت، وتعودهم الدقة في المواعيد والمحافظة عليها، أما اللغة التي لا توجد فيها أزمنا واضحة للفعل، بل تكتفي بصيغة زمنية واحدة، فإنها تؤثر في المتحدثين بها، وتفقداهم الاهتمام بقيمة الوقت مما يجعلهم يهملون المحافظة على المواعيد، ولا يهتمون بإنجاز أعمالهم، حسب جدول زمني واضح»^(١).

وقد ردّ «ماريو باي» على أصحاب المذهب العقلي مشيراً إلى أن الصلة بين اللغة والأجناس، فقدت صحتها، نظراً لاختلاط الشعوب، مما أضاع المعالم المحددة لكل جنسٍ منها^(٢).

وقد أدرك بعض المستشرقين فساد المعايير السابقة وفنّدوا هذه الدعوى بقصور العربية، وذلك بمقارنة الزمن في العربية مع اللغات السامية مما ألقى الضوء على الزمن في العربية وأبرز تفوقها، يقول براجستراسر ناعماً العربية بأنها «أغنى منهما (أي من اللغات الأوروبية واليونانية)، في بعض الأشياء، من حيث الوفاء بحاجات التعبير عن الزمن»^(٣).

والتأمل للزمن في العربية يجد أن وسائله متعددة فهي:

١- عن طريق الصياغة الفعلية وذلك نحو الصيغ
فَعَلَ، يَفْعَلُ (المرفوع)، يَفْعَلُ (المجزوم)، يَفْعَلُ (المنصوب) افْعَلْ،
وقد يُضَافُ إلى ذلك بعض المشتقات التي يمكن أن تنوب عن الفعل، كاسم
الفاعل، واسم المفعول.

٢- عن طريق الأدوات، وذلك نحو

قد فَعَلَ، قد يَفْعَلُ، سيفعل (سوف يفعل).

(١) ماريو باي، لغات البشر، ص ٥٤.

(٢) السابق، ص ٥٥.

(٣) برجستراسر، التطور النحوي، ص ٨٩-٩٠.

٢- عن طريق الأفعال وذلك نحو

كان يفعل، أخذ يفعل، شرع يفعل، طفق يفعل.

٤- عن طريق الأقسام السابقة كلها:

كان قد فعل، سيكون قد فعل، ما يزال يفعل.

والعربية في هذه الصياغات المطردة تلتقي مع اللغات السامية إلا أنها تتفوق عليها في أنها وظفت هذه الصيغ بدلالات زمنية متميزة، فالسريانية والعبرية فيهما الفعل (كان) بوصفه فعلاً مساعداً، إلا أن استعماله لا يعطي دلالة زمنية جديدة، وقد علق براجستراسر على هذه الظاهرة بقوله: «وهذا يُظهر طبيعة السريانية، بخلاف العربية، فهي (أي السريانية)، وإن حازت كثيراً من وسائل التنويع والتخصيص، فلا تستفيد منها، بل تهمل الفروق وتبقى مبهما المعاني مُسببة الألفاظ»^(١).

وقد تتفوق العربية في هذا الجانب على اللغة الألمانية مثلاً، فالألماني إذا أراد ترجمة الجملة العربية «كان فلان يفعل الخير» فإنه يترجمها بمعنى: فَعَلَ فلان الخير» دون إبراز للمقصود في الجملة الأولى من تكرار لفعل الخير بما يشبه العادة، وذلك لعدم وجود صيغة قياسية في الألمانية تخدم هذا الغرض^(٢).

٥- عن طريق استخدام القرائن اللفظية السياقية، وذلك نحو اقتران الجمل بالظروف الزمنية مثل: إذ، لما، الآن. أو اقترانها بالزمن المستفاد من الأسماء التي تنقل إلى معنى الظروف وتستهمل استعمالها، ومن هذه الأسماء

أ. المصادر التي تبين الأوقات نحو: أتيتك قدوم الحاج.

ب. أسماء الزمان نحو: أتيتك مقدم الحاج.

ج. بعض الأسماء المبهمة الدالة على أوقات، أو ما أضيف إليها كأسماء المقادير، نحو: كم ساعة بقيت هناك، وأسماء الأعداد نحو: مكثت خمسة عشر يوماً، وأسماء الأزمنة المعينة، وذلك نحو «أمس، سحر، ومساء، ضحوه... الخ»^(٣).

(١) براجستراسر، التطور النحوي، ص ٩.

(٢) انظر إسماعيل عمارة: خصائص العربية، ص ٤٤.

(٣) انظر: عباس محمود العقاد: اللغة الشاعرة، القاهرة، دت، ص ٨٣، ٨٤. وانظر: علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية، بغداد، ١٩٨٤، ص ٥٠.

٦- عن طريق القرائن المعنوية والتاريخية، وذلك كقوله تعالى: «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ» فإن المعنى يدل على ما يُستقبل الزمان لأنه مرتبط ذهنياً بيوم القيامة، ونحو قولنا: خالد بن الوليد يدرك خطط الأعداء، فإن ذلك يعني أنه كان قد أدرك خطط الأعداء في الماضي، فأدى إلى انتصار المسلمين.

وقد أخذ بعض الباحثين على النحاة القدماء عدم اهتمامهم بالزمن النحوي الذي ينسجم مع ما تؤديه الألفاظ المترابطة في سياق معين، يقول تمام حسّان: «... نظر النحاة العرب في معنى الزمن في اللغة العربية، وكان من السهل عليهم أن يحددوا الزمن الصرفي في أول وهلة، فقسّموا الأفعال بحسبه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، ثم جعلوا هذه الدلالات الزمنية الصرفية نظاماً زمنياً، وفرضوا تطبيقها على صيغ للأفعال من السياق، كما يبدو من تسمية الماضي ماضياً حتى حين يكون معناه في السياق الاستقبال»^(١).

والمواقع أن النحاة القدماء تنبهوا إلى هذه الجوانب السياقية في الدلالة على الزمان، وإن لم يتعرضوا إليها تعرضاً منهجياً بارزاً كالصيغ الصرفية، فابن هشام مثلاً تنبه إلى وظيفة الفعل في الاستعمال فقال: «إنهم يعبرون بالفعل عن أمور: أحدها: وقوعه وهو الأصل، والثاني: مشارفته - للوقوع - نحو: (وإذا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ، فأمسكوهن)^(٢)، أي فشارفن انقضاء العدة. والثالث: إرادته: وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، الرابع: القدرة عليه نحو: (وعداً علينا إننا كنا فاعلين) ...»^(٣).

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية اللواحق في تحديد زمن الفعل، وتغيير المعنى بناء على ذلك بقوله: «... ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو: أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا)، إذا أراد نفي الاستقبال وبـ (إن) فيما يترجع بين أن يكون، وأن لا يكون ...»^(٤).

(١) تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٤٢.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٢٨.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢ / ٦٨٨ - ٦٩٠.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٦٤.

وسنعرض في الفصل القادم بإذن الله لمزيد من الإضاءات التي أسهم المنهج التاريخي المقارن من خلالها بإعطاء رؤية جديدة مقنعة، وذلك من خلال عرضنا لبعض الظواهر اللغوية لا سيما تلك التي شهدت خلافاً بين النحاة.

الفصل الرابع

تعدد تقويم الظاهرة اللغوية بتعدد
النظرة المنهجية إليها

تقديم:

وقفنا في الفصول السابقة على ملامح من أظهر المناهج في دراسة اللغة في القديم والحديث، ورأينا أن كلاً من أصحابها يجتهد في دراسة الظاهرة اللغوية.

فالمنهج الوصفي تعامل مع الظاهرة اللغوية بوصفها استجابة لإثارة خارجية محيطية، ومن ثم ركّز هذا المنهج على السلوك الخارجي للإنسان، واعتبره عينات لغوية أصيلة يمكن استخدامها في البحث والاستقصاء، في حين أخذ عليه عدم إحاطته بالسلوك الداخلي، والفعالية النفسية والفكرية في الدماغ البشري. ومن مظهرية هذا المنهج أنه لا يعتني إلا بواقع اللغة ولا يولي تاريخها كبير عناية.

والمنهج المعياري يسعى إلى تثبيت المعايير اللغوية، ما أمكن لتواجه ألوان التطور اللغوي، وتيسر للأجيال أن تلجأ إلى هذه المعايير في التعرف على وضع لغوي ما، وإن كانوا لا ينتمون إلى ذلك العصر أو تلك البيئة اللذين استنبطت منها قواعد اللغة المعيارية.

ولا يخفى ما لهذا المنهج من قدرة على خدمة اللغة العربية إنطلاقاً من خصوصيتها، بوصفها لغة مختصة بالقرآن الكريم يتمثل إعجازه في بيانه، وقد أنزله الله لهداية الناس كافة على مرّ العصور.

والمنهج التحويلي نظر إلى الظاهرة اللغوية، على أنها ذات أبعاد ذهنية فكرية نفسية، ومن ثم ركز على السلوك الداخلي للإنسان، بينما أخذ عليه عدم إحاطته بأثر السلوك الخارجي له.

والمنهج التاريخي يسعى إلى إضاءة جوانب الظاهرة اللغوية من خلال ما يكتشف الباحثون من نقوش وآثار، وما يجد عليهم من تحليلات نتيجة لتأملهم لمراحل اللغة المختلفة، فتعدّ المناهج بديلاً - فيما أرى - على أهمية الظاهرة اللغوية وليس على تناقض هذه المناهج، بل يجعل اللغة تظهر كالمكعب لا يكفي لوصفه أن يُسلط عليه الضوء من نور مصباح واحد، يضيء سطحاً واحداً من مساحاته،

وتخفى عندئذٍ أسطحه الأخرى، بل تسلط عليه أضواء المناهج المتعددة كي يبدو المكعب أكثر وضوحاً وإشراقاً من جوانبه المتعددة.

ومن خلال هذا الفهم للظاهرة اللغوية، وللمناهج المتعددة سوف أحاول تفسير بعض الظواهر اللغوية النحوية، ولا سيما تلك التي كانت مدار خلاف وجدل بين بعض أصحاب هذه المناهج، حتى نرى كيف تتعاور هذه المناهج في الكشف عن أسطح الحقيقة اللغوية وأعماقها، ولن تكون من همة هذا الفصل أن يستقصي كل الأبواب النحوية، فحسبه أن يقف منها على جملة من الأمثلة الدالة. من خلال بعض الأساليب التركيبية الآتية:

أسلوب التنازع

تقوم فكرة باب التنازع عند النحاة على أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول، ويكون كل من العاملين طالباً للمعمول نحو: (دخل وجلس محمد)، فلما تقدم في هذه الجملة عاملان، هما: (دخل وجلس) وتأخر عنهما معمول، وهو محمد، وكان كل من (دخل) و(جلس) طالباً له، فإنه لا يجوز عندهم أن يكون (محمد) معمولاً للفعلين جميعاً، إذ لا بد أن يكون لأحدهما فقط، وفي هذا اختلف النحاة اختلافاً بيناً، فالكوفيون يرون أن إعمال الفعل الأول أولى وذلك لتقدمه، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى وذلك لجواره^(١).

وقد انفرد الفراء برأي ذهب فيه إلى أن «الفعل الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية، نحو: ضرب وأكرم زيدُ عمرأ، جاز أن نُعمل العاملين في المُتَنَازَع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين»^(٢).

(١) انظر: ابن الأنباري: في تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ١٢، ج١، ص ٨٢-٩٦.

وانظر: ابن هشام: مغني اللبيب، ج١/ ٢٧٧، ج٢/ ٥٤٢.

(٢) الرضى الإسترابادي، شرح الكافية، ج١، ص ٧٩.

وانظر: السيوطي: الهمع، ج٥، ص ١٢٧.

وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى: «ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين»^(١) فرأى أن (من رب العالمين) متعلق بـ(تصديق) و(تفصيل) معاً^(٢).

ويمكن تصنيف مسائل التنازع كالآتي:

أ. أن تكون حاجة العاملين واحدة، وذلك كأن يحتاج كل من الفعلين إلى فاعل واحد، أو مفعول واحد، كقوله تعالى: «أتوني أفرغ عليه قطرا»^(٣) وقوله تعالى: «هاؤم اقرأوا كتابيه»^(٤)، وقوله صلى الله عليه وسلم: «تسبحون وتكبرون وتحمدون دُبُرَ كل صلاة ثلاثاً وثلاثين».

ب. أن تختلف حاجة كل من العاملين، فالأول يحتاج فاعلاً، والثاني يحتاج مفعولاً، وفي هذا النوع اشتد خلاف النحاة، وقد استندوا لإثبات آرائهم إلى مجموعة محدودة من الشواهد الشعرية، عرض سيبويه لبعض منها^(٥) وزاد النحاة المتأخرون عليها شواهد بادية التكلف وذلك نحو قول ابن مالك^(٦):

نحو أظن ويظنناني أخا زيدا وعمراً أخوين في الرخا

وقول الأشموني في التمثيل للمتعدّي إلى ثلاثة عند إعمال الأول: «أعلمني، وأعلمته إياه إياه زيداً عمراً قائماً» و«أعلمني وأعلمتُ زيداً عمراً قائماً إياه إياه، وأعلمتُ وأعلمني زيداً عمراً قائماً إياه إياه»^(٧).

وقد عرض بعض الباحثين الوصفيين، لظاهرة التنازع موضحين أن تفسير النحاة لهذا الباب لا يستند إلى واقع اللغة، وإنما يقوم على أساس عقلي فلسفي محض، إذ عالج النحاة موضوع إسناد الفعل إلى فاعله، في ضوء اعتبارات فلسفية وعالجوا قضية الفعل كما لو كان عاملاً حقيقة، فليس للفعل عندهم إلا فاعل واحد،

(١) سورة يونس: الآية ٣٧.

(٢) انظر الزمخشري: تفسير الكشاف، ج٢، ص٢٤٧.

(٣) سورة الكهف: الآية ٩٦.

(٤) سورة الحاقة: الآية ١٩.

(٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧٣، ٧٤، ٧٥.

(٦) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك ص١٠٤.

(٧) الأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص١٠٧.

وليس للفاعل أكثر من فعل واحد، ولا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل، ورتبة معمول بعد العامل.

وعلى هذا فهم يرون ما رآه الفراء من قبل، فلا مانع يمنع من أن يكون معمول الواحد لعاملين مختلفين^(١). أما فيما يتعلق بالشكل الثاني لظاهرة التنازع، فإنهم يرون أن الشواهد اللغوية لا تشكل ظاهرة عامة، فهي شواهد محدودة، إضافة إلى أنها شعرية، وللشعر خصوصيات، فقد أتيح للشاعر أن يصرف ما لا ينصرف، وأن يقصر الممدود، وأن يمد المقصور. ومن ثم فإنه يمكن أن تُحمَل الشواهد الشعرية المذكورة على الاضطرار، أما الشواهد المصنوعة (التمارين غير العملية)، فهم يرون أنها نصوص غير مقبولة، وهي أقرب «إلى الهذر وكلام السحرة»، وهي لا تصدر عن مواقف اجتماعية أبداً^(٢).

وعلى هذا، فالوصفيون ينتهون إلى أن هذا الباب في النحو، يمكن الاستغناء عنه، لأنه لا يقوم على أساس سليم، ولا يستند إلى واقع.

وقد عرض بعض الباحثين التحويلين لهذه الظاهرة، وهم يرون أن النحاة لم يلجأوا في تفسيرها إلى المعنى، وذلك للكشف عن البنية الأصلية في كل شاهد من شواهد الباب، وإنما استندوا إلى فكرتي الأعمال والإضمار.

وقد حاولوا تفسير ظاهرة التنازع في ضوء مفاهيم المنهج التحويلي، من ذلك

إنهم يعيدون الجمل التالية:

١- ناديتُ محمداً وأكرمتُهُ.

٢- ناديتُ محمداً وأكرمتُ.

٣- ناديتُ وأكرمتُ محمداً.

إلى بنية عميقة واحدة هي:

ناديتُ محمداً وأكرمتُ محمداً.

(١) انظر: مهدي الخزومي: في النحو العربي (نقد وتوجيه) ص ١٦٧.

(٢) انظر: تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٨٤.

وهذا يعني أن (محمداً) في الجملة المعطوفة (١)، قد استبدل به ضمير أعمل فيه العامل الثاني (أكرمت)، ثم جرت عملية حذف ل محمد أو ضميره في المثال رقم (٢) استغناءً بدلالة المذكور (وهو معمول العامل الأول) وعلى هذا يبقى العامل الثاني في هذا المثال غير عامل في شيء ظاهر أو مضمّر.

أما المثال الثالث، فقد جرت فيه عملية تقديم للعامل الثاني فبدأ كل من الفعلين مؤهلاً للعمل في (محمد)، ولا سيما أن جهة العمل كل من الفعلين واحدة^(١).

ومما يلاحظ أن هناك شروطاً معينة حتى تتم عملية الحذف والتقديم التي حدثت في الجملة الثالثة، وتلك الشروط هي:

- ١- أن يكون العاملان متفقين في العمل المطلوب لكل منهما.
 - ٢- أن يكون معمول أحدهما - في البنية العميقة Deep structure مطابقاً لمعمول الآخر، وهذا ما يُعرف بـ(حذف انقطاع التسلسل) Gapping.
 - ٣- أن لا يكون هناك إضمار للمعمول من النوع الذي فرضه النحاة في التنازع، في أي من العوامل المتنازعة عند تجاوزها بتقديم بعضها.
- وعلى هذا فإنه -مثلاً- لا يمكن تفسير الآية (جاء الحق وزهق الباطل)، كما فسرنا الجملة الثالثة، ذلك أن مركّبي (زهق الباطل) يختلفان عن مركّبي (جاء الحق)، ولو حاولنا حذف أحد مكونَي الجملة المعطوفة، كما فعلنا في المثال السابق لما أمكن ذلك لأجل هذا الاختلاف^(٢).

ومن الملاحظ أن معظم الشواهد التي تضمنت تنازعاً اتحد فيها العاملون في العمل، ولناخذ مثلاً على ذلك ونرى كيف يُحلل من خلال هذا المنهج.

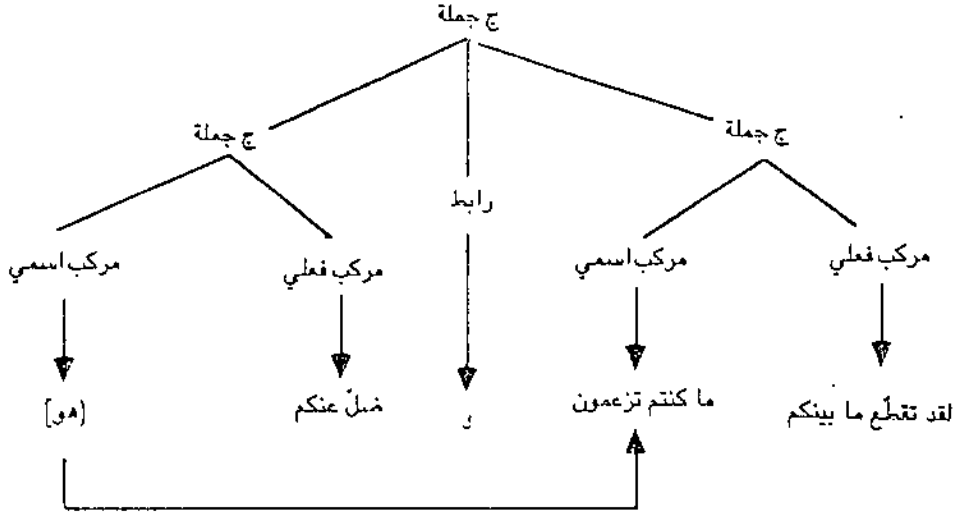
قال تعالى: «لقد تقطع ما بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون»^(٣) فالعامل الأول هو «تقطع» والعامل الثاني (ضلّ)، والمعمول (ما كنتم تزعمون)، ويمكن

(١) انظر: فيصل صفا: ظاهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي. منشورات المجلة العربية للعلوم الإنسانية - المجلد الثامن العدد الثلاثون ربيع ١٩٨٨م، ص ١٤-١٥.

(٢) فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي، ص ٢٢.

(٣) سورة الأنعام، الآية ٩٤.

توضيح البنية العميقة لهذا التركيب بالمشجر الآتي:

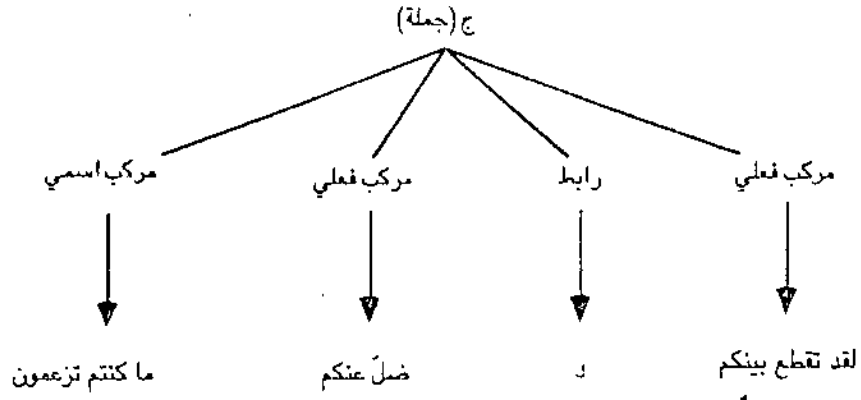


إن تفحص المعنى التفسيري السياقي يؤكد أن الفعلين (تقطع) و(ضل)، يطلبان معمولين يطابق أحدهما الآخر، وعلى هذا تكون البنية العميقة. «لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون) و(ضل عنكم) (ما كنتم تزعمون)»، وقد جرى تحويل بالتعبير بالضمير عن الأسماء المكررة فأصبح التعبير هو: «لقد تقطع بينكم (ما كنتم تزعمون) و(ضل عنكم) (هو) ولما كان أحد العاملين يعمل في اسم هو نفسه الذي يعمل فيه الآخر، فقد سمحت العربية بتجاوز العاملين المتفقين في العمل المطلوب لكل منهما، على نحو يتنازعان فيه في الممول الظاهر.

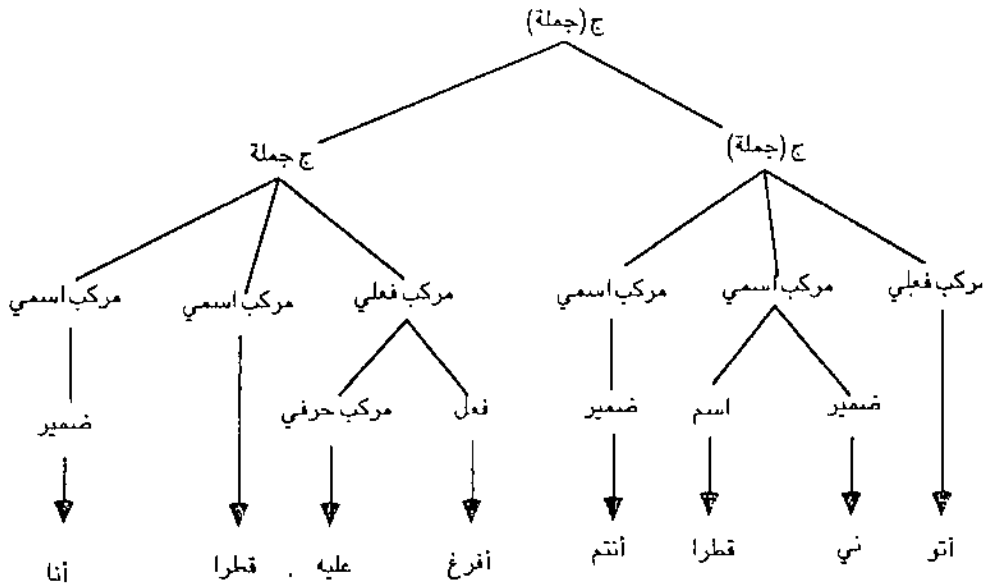
وهذا التغير الأخير: (وهو حركة التجاور بتقديم العامل في الجملة الثانية) يجعل من الشاهد الذي كان مؤلفاً من جملتين في البنية العميقة كلاماً مؤلفاً من جملة واحدة فقط، والعامل الثاني ما هو إلا امتداد للعامل الأول.

ويمكن تمثيل هذه الجملة الواحدة الممتدة بالمشجر الآتي^(١):

(١) فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي، ص ٢٢.

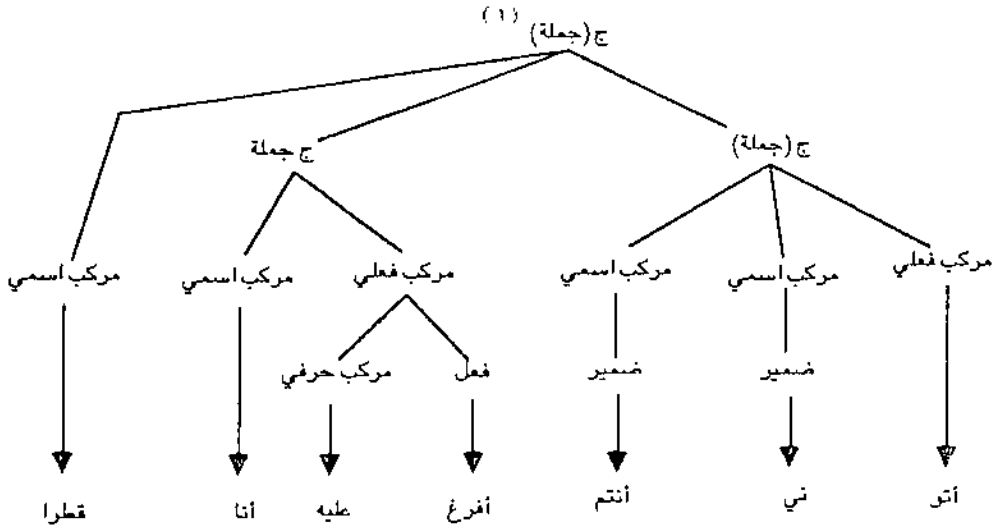


ولناخذ مثلاً آخر لا يشتمل على عطف بين العاملين كما في قوله تعالى: «أتوني أفرغ عليه قطراً»^(١) ولكننا نلاحظ أن العامل الثاني (أفرغ) علق على العامل الأول تعليقاً شرطياً. ولو لاحظنا المعنى التفسيري، لوجدنا أن العامل الأول فيه يطلب معمولاً مطابقاً، للمعمول الظاهر في الآية. وهذا يكشف أن البنية العميقة تمثل جملة كبرى مؤلفة من جملتين، مُعلّقة ثانيتهما على أولهما تعليقاً شرطياً يمثل رابطاً غير ظاهر. وعلى هذا يمكن توضيح البنية العميقة Deep structure بالمشجر الآتي:



واضح من المشجر أن معمول العاملين (قطراً) مكرراً، وهذا يمثل رتبة مساوية رتبة القرينة، وعلى هذا يُحذف معمول الثاني، ويتحرك معمول الأول ليقع في نهاية الجملة ثم يرتفع، ليمثل واحداً من خطوط العقدة العليا، هكذا.

(١) سورة الكهف، الآية ٩٦.



وعلى هذا نخلص إلى ما يأتي:

- ١- إذا لم يوجد - من الناحية التركيبية - ما يمنع من تقديم العامل الثاني باتجاه العامل الأول ليؤلفا معاً امتداداً، فإنه يتقدم، بعد أن يتم حذف معمول الثاني، ويظهر معمول الأول في نهاية الكلام المعني بالتنازع.
 - ٢- إذا وجد ما يمنع من تقدم العامل الثاني، اكتفي بتأخير معمول العامل الأول، حتى نهاية التركيب ذي العلاقة، ليصبح واحداً من مكوناته الرئيسية.
- أما إذا كانت حاجة أحد العاملين، تختلف عن حاجة العامل الثاني له، وذلك نحو قول عمر بن أبي ربيعة^(١):

إذا هي لم تستك بعُودِ أراكِ تنخّل، فاستاكت به عودُ أسحلِ

فهم يرون أن هذه الشواهد قليلة وشعرية، وهي تفسر من باب الضرورة الشعرية.

ففي الشاهد السابق، (عود أسحل) معمول ظاهر مباشر للفعل (تنخّل)، أما العامل الآخر (استاكت) فقد عمل في الضمير بواسطة الحرف، وعلى هذا الأساس، لا تنازع في البيت وما تقدم الشاعر (استاكت به) على (عود أسحل) إلا نتيجة لاضطرار الشاعر وذلك كي يأتي بالقافية على وجهها^(٢).

(١) فيصل صفا، ماهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي، ص ٤٣.

(٢) انظر الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، د.ت، ج ٢/ ١٠٥.

(٣) فيصل صفا، ماهرة التنازع في العربية - مدخل تحويلي، ص ١٥.

وهكذا نرى أن إعادة النظر في هذا الباب من زوايا نظر متنوعة يسهم في تفسيره تفسيراً مقنعاً مرجحاً رؤية قديمة، هي رؤية الفراء، وهذا يجعل الفرصة مهيأة للنحاة المحدثين للأخذ برأيه وبذلك تستعمل صيغة التنازع. كما وردت عن العرب، دون أن تثير التمحُّل في التفسير الذي يُفضي إلى الخلاف والاضطراب.

أسلوب الشرط

أحسب أن أسلوب الشرط من أكثر الأساليب التي تحتاج إلى مراجعة في ضوء المناهج الحديثة، ذلك أن كثيراً من مسائله كانت مثار خلاف بين النحاة أنفسهم، وسوف أقفُ على بعض المفاهيم الأساسية فيه:

١. في تعريف الشرط

لعل مصطلح الشرط من أكثر المصطلحات التي لم تتخذ صورة مستقرة عند النحاة القدماء، فقد تحدث عنه ابن يعيش بمعناه العام: «الشرط»^(١)، وتحدث عنه الزمخشري تحت اسم «الشرطية»، وذلك حين قسم الجملة إلى إسمية وفعلية وشرطية وظرفية^(٢)، وذكره أبو البركات الأنباري، تحت «باب الشرط والجزاء»^(٣). وقد اضطرب النحاة، في تصنيف جملة الشرط، فمنهم من عدّها جملة فعلية، قال ابن يعيش: «إن الجملة الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط: فعل وفاعل والجزاء: فعل وفاعل»^(٤).

في حين ذهب الزمخشري، إلى أن جملة الشرط، تمثل قسماً قائماً بذاته، إلى جانب الجملة الإسمية والفعلية والظرفية، وقد عارضه ابن هشام ذاهباً إلى أن

(١) ابن يعيش، شرح المفصل. ج٨، ص ١٥٥.

(٢) الزمخشري، المفصل. ص ٢٤.

وانظر ابن يعيش: شرح المفصل. ج١، ص ٨٨.

(٣) ابن الأنباري، أسرار العربية. ص ٢٢٦.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل. ج١/ ٨٨.

الشرط، جملة فعلية، ووافقه في أن الجملة الظرفية، جملة مستقلة بذاتها. وذلك لأن التقسيم - فيما يرى - قائم على ما يقع في صدر الجملة، دون النظر إلى ما تقدمه من حروف^(١).

من الواضح أن اضطراب النحاة هذا، في باب الشرط، عائد إلى أسباب شكلية اتخذوها معياراً للتقسيم، وذلك وفقاً لما يقع في الصدر، إضافة إلى توفر علاقة الإسناد في طرفي أسلوب الشرط كليهما.

أما فيما يتعلق بإدراك النحاة لمضمون هذا الأسلوب، فلا شك أنهم أدركوا دلالة إدراكاً عميقاً. يبدو ذلك من قول ابن يعيش مثلاً: «وتدخل (إن) على جملتين، فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة نحو قولك: إن تأتني أتك، والأصل: تأتيني أتك، فلما دخلت (إن) عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إن تأتني وسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى»^(٢). فهو يدرك أن أسلوب الشرط كل لا يتجزأ.

وعبر عن ذلك عبد القاهر الجرجاني بقوله: «... الشرط - كما لا يخفى - في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى»^(٣).

وقد انعكس اضطراب النحاة القدماء على الباحثين المحدثين. فلم يستقر المصطلح تماماً، فقد أطلق عبد القادر المهيري على الشرط «الجملة الشرطية التلازمية»^(٤)، وقد اكتفى ريمون الطحان بقوله: «الشرط والجواب»^(٥) وهو يضع جملة الشرط ضمن جمل يصطلح عليها بذات الشقين^(٦).

(١) انظر ابن هشام: مغني اللبيب، ص ٤٩٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨/ ١٥٦.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ١٨٩.

(٤) عبد القادر المهيري وآخرون، النحو العربي من خلال النصوص لتلامذة السنة الثالثة من التعليم الثانوي - نحو الجمل - اشترك مع عبد القادر المهيري منشورات الديوان التربوي، تونس، ١٩٦٥ م، ص ١٥، وما بعدها.

(٥) ريمون الطحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، ٩٠.

(٦) الألسنية العربية، ص ٩٠.

ويرى عبد السلام المسدي أن أشمل المصطلحات هو «التركيب الشرطي»^(١) وهو يتكون من جملتين جملة الشرط وجملة الجواب.

وهو يرى من خلال استنطاق الجداول الإحصائية لأسلوب الشرط في القرآن، أن تركيب الشرط يرد في القرآن الكريم في سياق الاستئناف بنسبة كبيرة تصل إلى ٦٦،٦٦٪، وهذا يعني أن تركيب الشرط يمتاز بالتكامل التركيبي المفضي إلى التكامل الدلالي، مما يؤهله إلى الاستقلال النسبي في الخطاب، بحيث تكون له الطاقة الإخبارية التي تمكّنه من افتتاح حلقة الكلام وغلّقها في السياق نفسه.

ولعلّ هذا يعكس شيئاً من الترجيح لرأي الزمخشري السالف الذكر، إضافة إلى ما يدعو إليه المسدي من ضرورة مراجعة تعريف الجملة في العربية.^(٢)

ويحلّل خليل عمّايرة الجملة الشرطية من منظور وصفي فيرى أن الجملة النواة في الجملة الشرطية: «إن تخرج فأننا خارج»^(٣) هي: «أنا خارج» وهي جملة اسمية توليدية. ثم جاء المتكلم بتحويل لغرض في المعنى هو الشرط، وعلى هذا أضاف (إن تخرج)، وأضاف (الفاء) رابطاً يربط الجملة بالشرط فأصبحت:

إن تخرج ف أنا خارج

وهو يرى أنه بهذا التحليل الوصفي يُقدم تصوراً واضحاً لهذا الأسلوب في العربية، ويخلص المتعلم من الإعراب المحلي، فلا يقول مثلاً إن: (أنا خارج) في محل جزم جواب الشرط.

وكذلك يرى أنه بهذا التحليل يستطيع إلقاء الضوء على التفاوت في المعنى بين الجمل الشرطية منطلقاً بذلك من قول لعبد القاهر الجرجاني قال فيه: «... وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأننا خارج وأنا إن خرجت خارج... فيُعَرَفُ لكل من ذلك

(١) عبد السلام المسدي، ومحمد الطرابلسي، الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية. الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥، ص ١٧.

(٢) السابق، ص ١٢٦.

(٣) خليل عمّايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٢٤.

موضعهُ ويجيء به حيثُ ينبغي له، وينظرُ في التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك، في خاصٍ معناه»^(١).

ب. الأصل في فعل الشرط وجواب الشرط

أدرك النحاة القدماء بنيتين أساسيتين للشرط أولاهما خاصة بما يُعرف بأدوات الشرط الجازمة وهي تتكون من العناصر الآتية:

[حرف شرط + جملة فعلية ذات فعل مضارع مجزوم + جملة فعلية ذات فعل مجزوم].

وحرف الشرط يعلق إحدى الجملتين بالأخرى، ويجعل الأولى شرطاً في حدوث الثانية وذلك نحو

إن تدرسْ تنجحْ.

وثانيها تتعلق بالأدوات التي تحمل معنى الشرط من حيث إنها تُعلق إحدى الجملتين بالأخرى، إلا أن ما بعدها لا يكون مجزوماً، وذلك نحو (إذا، ولما، ولو).

فالجملتان التي أداتها إذا مثلاً. تتكون من (إذا + جملة فعلية فعلها ماضٍ على الأغلب^(٢) + جملة فعلية جوابية) وذلك نحو قوله تعالى: «وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ، وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوسًا»^(٣) وقد تأتي على الصورة الآتية: (إذا + جملة فعلية فعلها مضارع + جملة فعلية جوابية). نحو قوله تعالى: «إِذَا يَتَلَّى عَلَيْهِمْ يَخْرُونَ لِلذَّقَانِ سَجْدًا»^(٤).

ومن ثم فإن (إذا) لم تختص بجزم المضارع، مع أنها وردت في بعض الشواهد الشعرية، فعدّها النحاة بناءً على النظرة الاستقرائية التي تقوم على تكوين

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ١١٨.

(٢) Ismail Amayreh, Das Verhältnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund. Dissertation. Erlangen, 1983.

(٣) سورة الإسراء. الآية ٨٣.

(٤) سورة الإسراء. الآية ١٠٧.

الأحكام العامة من خلال استعراض الجزئيات ضرورة شعرية مثال ذلك قول الشاعر:

استغنٍ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنبي وإِذا تُصِيبُكَ خِصاصةٌ فَتَجْمَلِ

قال سيبويه في ذلك: «وقد أجازوا في الشعر مضطرين شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب»^(١) وقال الأشموني: «هو في النثر نادر وفي الشعر كثير»^(٢).

وإذا راجعنا هذا الحكم الذي ذهب إليه الأشموني في ضوء النظرة الإحصائية^(٣)، فيمكن أن نفهمه أو أن نعدّله على النحو الآتي: تُعدُّ (إذا) مع الفعل المضارع مرفوعاً أو مجزوماً نادرة، إذا ما قورنت بنسبتها الطاغية مع الفعل الماضي، ولكن هذه الندرة في استعمال المضارع يغلب أن يكون الجزم فيها للشعر الذي يحتمل الضرورة.

ومن الملاحظ أن النحاة لم يحملوا أياً من صور إذا على الأخرى، كما فعلوا في أدوات الشرط الجازمة، حيث يُعدُّ الماضي معها في محل جزم.

وعلى هذا فقد حاول النحاة الإلمام بباب الشرط بصوره المتنوعة من خلال فكرة «الأصل والفرع»، فجعلوا الأصل في فعل الشرط أن يكون مجزوماً، وذلك لرغبتهم في تعليل ظاهرة الجزم وفقاً لنظرية العامل، ورداً ما لم يكن مجزوماً إلى الجزم، بجعله «في محل جزم»، قال سيبويه: «أصل الجزاء الفعل وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره»^(٤). وقال المبرد: «أصلُ الجزاء أن تكون أفعاله مُضارعةً لأنَّه يُعربُها»^(٥).

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ٦١.

وانظر: المبرد: المقتضب ج٢/ ٥٦.

(٢) الأشموني، شرح الأشموني، ج٤/ ١٢.

(٣) انظر الدراسة الإحصائية

Ismail Amayreh, Das Verhältnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik und dem Text befund. Dissertation, Erlangen, 1983.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٩١.

(٥) المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٦٦.

إلا أن المنهج التاريخي يُقدّم رؤيةً جديدةً لهذه الظاهرة، بالمقارنة مع اللغات السامية، وذلك بعد فعل الشرط المجزوم يمثل صيغة مستقلة تماثل أصلاً سامياً قديماً، هو صيغة الماضي präteritum الأكادية، ذات الدلالة الماضية، وقد تبادلت هذه الصيغة مع صيغة الماضي (فَعَل) في التركيب الشرطي وفي صيغة (لم يفعل) التي هي نفي (فعل)، وبذلك فهو ليس فعلاً مضارعاً Imperfekt، تعرض للجزم^(١).

أما فيما يتعلق بجواب الشرط، فإن الأكادية مثلاً تعبر عنه بما يدل على المستقبل، باستعمال صيغة المضارع المرفوع (يدرسُ مثلاً).

وعلى هذا فإن الشكل الآتي يمثل التركيب السامي للجملّة الشرطية^(٢)

أداة + فعل يدل على الماضي + فعل يدل على المستقبل

مثل (يدرسُ) وهو المضارع المرفوع (يدرسُ)

وهذا النمط التاريخي القديم أصبح نادراً في العربية، وقد أشار إليه بعض النحاة القدماء كالزمخشري^(٣).

ولعل هذه النظرة التاريخية تحكي أصلاً منطقياً حيث يعبر عن فعل الشرط بالماضي، وجواب الشرط بالمستقبل وبذا يتحقق ما يرمي إليه النحاة من أن جواب الشرط ينبغي أن يكون تالياً في تحققه زمنياً لفعل الشرط. قال المبرد: «الجزاء غير واجب آخره، إلا بوجوب أوله»^(٤).

ومما يلاحظ أن بعض النحاة كانوا على وعي بأن الدلالة الزمنية تكاد تختفي في أسلوب الشرط. قال ابن الحاجب: «قد يُستعمل الفعل الواقع شرطاً (إن) وغيرها في مُطلق الزمان» وذلك نحو قوله تعالى: «إن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم

(١) إسماعيل عمّاية، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية، ص ١٢٨.

(٢) إسماعيل عمّاية، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية، ص ١٢٨.

(٣) الزمخشري، المفصل في النحو، طبعة بروخ، ١٩٨٩م، ص ١٥٠.

(٤) المبرد، المقتضب، ج ٢/ ٦٧.

أجركم»^(١) فيدخل الماضي والمستقبل^(٢). ولاحظ الفراء أن (كان)، وهي من أهم قرائن الزمن في العربية لا يكون لها دور في التركيب الشرطي، قال: «وكان قد يَبْطُلُ في المعنى، لأنَّ القائل يقول: إن كنت تُعطيني سالتك، فيكون قولك: إن أعطيتني سالتك»^(٣).

ولعل السبب في عدم ظهور دلالة الزمن بشكل واضح في أسلوب الشرط، أنه مكون من حدثين، فالحدث في الشرط أبرز من الزمن، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني من خلال تقليبه لشواهد أسلوب الشرط.

قال: «لا نعلم شيئاً يَبْتَغِيهِ الناظمُ بنظمه غير أن يُنظَرَ في وجوه كلِّ باب (من أبواب النحو)، وفروقه، ... وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجُ أخرجُ وإن خرجتُ خرجتُ، وإن تخرجُ فأنا خارج، وأنا إن خرجتُ خارج، ... فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له»^(٤).

ومن ثمَّ فقد أشارَ بعضُ الباحثين الوصفيين إلى أن الزمن في أسلوب الشرط، لا يبدو كثيراً من خلال دراسة المستوى الصرفي، بل إنه يحتاج إلى دراسة السياق، وما يشتمل عليه من قرائن دالة على الزمن^(٥).

ولا يتعارضُ خُلُو الجملة الشرطية من وضوح الدلالة على الزمن مع ما مرَّ سابقاً من أن فعل الشرط ينبغي أن يكون في تحققه سابقاً إذا ما تحقق جواب الشرط.

وتُشيرُ الدراساتُ الإحصائية التي هي ثمرة من ثمار المنهج الوصفي، إلى أن التقسيم العقلي الذي وضعه النحاة لأسلوب الشرط، لا يتفق مع واقع الاستعمال

(١) سورة محمد. الآية ٣٦.

(٢) الرضي الإسترابادي، شرح شافية ابن الحاجب ص ١٥٠.

(٣) انظر: السيوطي، : الهمعجاء، ص ٣١٧.

(٤) دلائل الإعجاز، ص ١١٨.

وانظر: السيوطي: الهمع ج٢، ص ٥٨.

(٥) تمام حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها. ص ١٠٤-١٠٥.

وانظر: علي جابر المنصوري: الدلالة الزمنية في الجملة العربية. ص ٤٢.

اللغوي، فقد ذكر الزجاجي: «والأجودُ في هذا الباب أن تأتي بفعلين مستقبلين فتجزمهما ... أو أن تأتي بفعلين ماضيين فتدعهما على حالهما مفتوحين ... وبعد ذلك أن تأتي بفعل ماضٍ وتتركه على حاله ويكون الجوابُ مستقبلاً فتجزمه كقولك: إن ركبت أركبُ معك^(١) وقد فسّر السيوطي الحالة الأخيرة، بأنها جائزة للخروج من الأضعف (في العمل) إلى الأقوى^(٢).

بينما تشير الدراسات الإحصائية إلى أن الفعل الماضي في العربية هو الأكثرُ شيوعاً بوجه عام في الجملة الشرطية من الفعل المجزوم، ولا سيما إن أخذ بعين الاعتبار دلالة (لم يفعل) على الماضي^(٣)، وربما كان ذلك عائداً إلى أمرين.

الأول: عدم وضوح الدلالة الزمنية في أسلوب الشرط كما أسلفنا.

الثاني: ميل مستعمل اللغة للتخلص من التفكير في العلامات الإعرابية.

ويرى مهدي المخزومي أن أسلوب الشرط يتكون من عبارتين، تكونان جملة واحدة، لا جملتين، وإن اشتملت كل منهما على مستند إليه ومُسند، ذلك أن العبارتين ترتبطان بواسطة أداة الشرط، ارتباطاً وثيقاً، لا يُتصور معه استقلال إحدى العبارتين عن الأخرى، ويمكن ربط هذه الرؤية الوصفية برأي عبد القاهر الجرجاني الذي عبّر عنه بقوله: «... الشرط - كما لا يخفى - في مجموع الجملتين، لا في كل واحدة منهما على الانفراد، ولا في واحدة دون الأخرى»^(٤).

وعلى هذا فهو يرى أن تقسيم جملة الشرط إلى جملتين تقسيم قائم على النظر العقلي، والتحليل المنطقي الذي كان طاعياً على أذهان النحاة^(٥). ويحلل خليل عمارة تركيب الشرط من وجهة نظر وصفية على أنه مكون من الجملة النواة «التوليدية»، وهي تتكون من جملة جواب الشرط، وعلى هذا فإن ما زاد

(١) الزجاجي، الجمل، ص ٢١٨، وانظر: سيبويه: الكتاب ج ٢، ص ٩١. والمبرد، المقتضب ج ٢، ص ٦٠.

(٢) السيوطي، الهمع. ج ٤، ص ٣٢٢.

(٣) إسماعيل عمارة، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط. ص ١٤٢.

(٤) الجرجاني، دلائل الإعجاز. ص ١٨٩.

(٥) مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه. ص ٢٩٩.

عليها هو الذي يكسبها معاني مختلفة حسب نوع الزيادة ويمكن تحليل الجملة التالية:

« مَنْ يزرعُ المعروفُ يحصدُ الشكرَ » كالاتي .

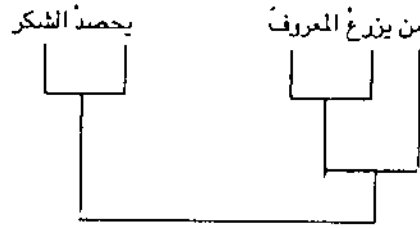
الجملة التوليدية هي: (يحصد الشكر) وهي مكونة من فعل + فاعل + مفعول

به.

وقد جرى عليها تغيير بالزيادة التالية: « من يزرعُ المعروف » وهي مكونة من

حرف شرط + فعل + فاعل + مفعول به.

وعلى هذا أصبحت الجملة



وبما أن الزيادة مؤثرة على بؤرة الجملة (نواتها)، فقد نقلت معنى الجملة التوليدية إلى جملة تحويلية، عنصر التحويل فيها الزيادة التي أفادت معنى الشرط^(١).

رأينا كيف أن الجرجاني نظر إلى الجملة الشرطية على أنها بناء متكامل، ووحدة تعبيرية واحدة، وقد تكوّنت من جملتين لكنه لم يبين لنا، أي الجملتين هي الأساس، أما وجهة النظر الوصفية هذه فقد اهتمت بتصنيف ذلك في جملة أساسية وأخرى فرعية.

ب. اقتران جواب الشرط بالفاء

وقد لاحظ النحاة اقتران جواب الشرط بالفاء في مواضع محددة، وأسَمَوْها الفاء الجوابية، ومعناها الربط. وقد خُصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية،

(١) خليل عميرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٢٢-١٢٥.

ولناسبتها للجزاء معنى»^(١)، وهذه المواضع هي:

- ١- إذا كان جوابُ الشرط جملة اسمية، نحو قوله تعالى: «وإن يَعْسُكَ بخير فهو على كل شيء قدير»^(٢).
- ٢- إذا كان جواب الشرط جملة طلبية نحو قوله تعالى: «إن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ»^(٣).
- ٣- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها جامد، أي غير متصرف نحو قوله تعالى: «إن تَرَنَّ أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالاً وولدا فعسى ربي أن يُؤْتِيَنَ خَيْراً من جَنَّتِكَ»^(٤).
- ٤- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية فعلها مسبوقةً بقدر نحو قوله تعالى: «إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل»^(٥).
- ٥- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية مسبوقة بحرفي السين أو سوف نحو قوله تعالى: «وإن خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ»^(٦).
- ٦- إذا كان جواب الشرط جملة فعلية منفية بحرف (لن) نحو قوله تعالى: «وما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ»^(٧) أو بحرف (ما) نحو قوله تعالى: «فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فما سَأَلْتُكُمْ من أجر»^(٨).

(١) خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيد إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٢، ص٢٥٠.
وانظر: المرادى: الجنى الدانى في حروف المعاني تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، ص٦٦-٨٨.

(٢) سورة الأنعام. الآية ١٧.

(٣) سورة آل عمران. الآية ٣١.

(٤) سورة الكهف، من الآيتين (٣٩، ٤٠).

(٥) سورة يوسف. الآية ٧٧.

(٦) سورة التوبة. الآية ٢٨.

(٧) سورة آل عمران. الآية ١١٥.

(٨) سورة يونس. الآية ٧٢.

وقد كان لالتزام النحاة بهذه القواعد آثاراً أهمها:

أ. لجوء النحاة إلى إخراج الشواهد التي جاءت غير مشتملة على الفاء، مع أنها شواهد قرآنية، فيها دلالة الشرط واضحة، مثال ذلك رأيهم في الآيتين التاليتين:

قال تعالى: «وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ»^(١).

وقال تعالى: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ»^(٢).

فقد أخرجها ابن هشام من الشرط، فقال: «فإذا فيهما ظرفٌ لخبرِ المبتدأ بعدهما، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جواباً لاقتترنت بالفاء»^(٣).

ولم يستطع أبو حيان التخلص من سَطْوَةِ هذه القاعدة النحوية، فقال معلقاً على تفسير أبي البقاء الذي أشار فيه إلى أن «هم: مبتدأ، ويغفرون، الخبر، والجملة جواب (إذا)^(٤) قال أبو حيان: «وهذا لا يجوز لأن الجملة لو كانت جواب (إذا) لكانت بالفاء»^(٥).

ب. أدخل النحاة بعض الشواهد في أسلوب الشرط، مع أن معناها لا يفيد الشرط، مثال ذلك جعلهم قوله تعالى: «إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ»^(٦) شاهداً للجملة الشرطية التي يأتي جوابها فعلاً مسبوقاً بقَد، وكان دليلهم على ذلك ارتباط الجواب بالفاء، والتأمل للآية يجد أن «فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ» لا يتضمن جواب الشرط الحقيقي، إذ ليس فيه نتيجة جزائية للمشروط، وعلى هذا، فالفاء ليست واقعة في جواب الشرط، ويمكن تقدير جواب الشرط بقولنا: «فلا يُستغرب ذلك.. لأن أخاً له قد سَرَقَ من قبل» أو «لا عجب، فقد سرق له أخ من

(١) سورة الشورى، الآية ٢٩.

(٢) سورة الشورى، الآية ٤٢.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ص ١٢٦.

(٤) أبو حيان، البحر المحیط، ج ٧، ص ٥٢٢.

(٥) السابق، ص ٥٢٢.

(٦) سورة يوسف، الآية ٧٧.

قبل»^(١) ومثل ذلك في فعل الشرط، إذ يمكن عدُّه محذوفاً معنئاً، وتقديره: (إن يَبُتُّ أنه سرق) وقد درس بعض المستشرقين هذه الظاهرة التي يتم فيها تنحية جواب الشرط الحقيقي، والاستعاضة عنه بما يدل عليه، أمثال (ريكندوف) Reckendorf وبروكلمان، وعُرفت باسم الزحزحة Verschiebung^(٢).

ولم يلتفت النحاة لهذه الظاهرة في هذه الآية وأمثالها، وذلك بسبب رغبتهم في المراد القاعدة النحوية، حتى لو أدى بهم ذلك - أحياناً - إلى الالتفات إلى الشكل على حساب الدلالة، وأما البلاغيون فقد فطنوا إلى هذه الظاهرة من باب حرصهم على المعنى.

واضح أن وجود الفاء في جواب الشرط من أكثر القواعد صرامة عند النحاة، لدرجة أنه كان لها الدور الحاسم في التفريق بين طبيعتي التركيبين في الآيتين التاليتين:

قال تعالى: «فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»^(٣).

وقال تعالى: «إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»^(٤).

فأخرجوا الآية الأولى من الشرط. لعدم اقتران الفعل فيها بالفاء. بينما أدخلوا الثانية في الشرط وعدّوا «فلا يستأخرون ساعة» جواباً للشرط.

وقد ألقى المنهج التحويلي ضوءاً على ظاهرة في باب الشرط عُرفت عند القدماء بـ(اعتراض الشرط على الشرط)، كتب فيها ابن هشام رسالة تحمل العنوان نفسه، والظاهرة تعني، إقحام ثاني الشرطين قبل تمام التركيب الشرطي الأول، وذلك كما في قوله تعالى: «ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم

(١) إسماعيل عميرة، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط، ص ١٤٢-١٤٣.

وانظر: سمير ستيثية، : أنماط التركيب في جملة الشرط العربية، ص (١٥-١٦).

(٢) إسماعيل عميرة، نظرة مقارنة إلى المدرسة النحوية العربية، ص ١٤٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية ٢٤.

(٤) سورة يونس، الآية ٤٩.

تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطَّوُّوهُمْ فَتَصِيبُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةٌ بِغَيْرِ عِلْمٍ، لِيُدْخَلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ، لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً»^(١).

فقد اختلف النحاة في تقدير جواب كل واحد من الشرطين، فمنهم من ذهب إلى أن يكون الجواب المذكور جواباً للشرط الثاني؛ وهما أي (الشرط الثاني وجوابه) جواباً للشرط الأول^(٢). ومنهم من ذهب إلى أن الجواب المذكور للشرط الثاني، أما جواب الشرط الأول فهو محذوف معلوم مما بعده.

ومنهم من ذهب إلى أن الجواب، للشرط الأول، أما الشرط الثاني، فلا جواب له، لأنه ليس أكثر من قيد للشرط الأول فيقدر بحال واقعة موقعه^(٣)، فتصبح الآية على إيقاع: «لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات غير متزكّين» والرأي الأخير هذا يتفق مع رأي بعض الباحثين التحويليين، ذلك أن هذا النمط من الشرط يمكن أن يفسر بقانون التوسعة والتضييق، ذلك أن الشرط الثاني توسعة للشرط الأول.

فالشرط الأول = لولا رجال مؤمنون

والشرط الثاني = لو تزكّوا

ولما كان الشرط الثاني، توسعة للشرط الأول، فقد حصل تضييق يهدف إلى البلاغة والإيجاز في جواب الشرط بأن كان جواباً واحداً، لا جوابين.

وبهذا المفهوم فإن اصطلاح الاعتراض ليس دقيقاً، فالاعتراض يعني صرفاً لبعض الكلام عن وجهته، وليس في توالي الشرطين شيء من هذا، بل إن الشرط الثاني لا يزيد عن كونه توسعة للشرط الأول^(٤).

(١) سورة الفتح. الآية ٢٥.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن ج٢، ص ٦٦٦.

(٣) ابن هشام اعتراض الشرط على الشرط. تحقيق عبد الفتاح الحموز، الأردن، دار عمار، ١٩٨٦م، ص ٢٩-٤٠.

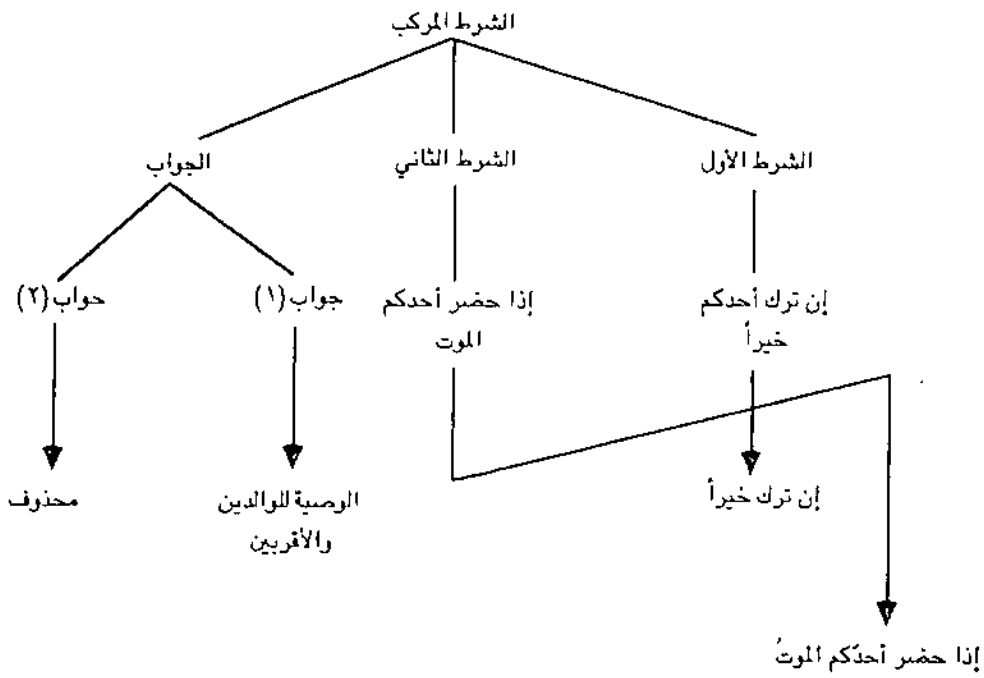
(٤) انظر: أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية. ص ٥٢.

ويمكن من خلال هذه الرؤية أن تُفسر بعض التراكيب الشرطية التي يبدو فيها الشرط الأول امتداداً للشرط الثاني وذلك كما في قوله تعالى:

«إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ، إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ»^(١).

وذلك بتصور البنية العميقة للآية بأنها: إِنْ تَرَكَ أَحَدَكُمْ خَيْراً إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، فالوصية للوالدين والأقربين.

إلا أن الشرط الثاني تقدّم على الشرط الأول، وهذا يتناسب مع رهبة الموت وحضوره، وبذلك يكون التقديم قد تناسب مع الدلالة المقصودة بإعطائها بُعداً بلاغياً مُعجزاً ويمكن توضيح ذلك بالمشجر الآتي:^(٢)



وعلى هذا يمكن أن يُقدّر الشرط الأول بظرف وذلك على نحو:

«إِنْ يَتْرَكَ أَحَدَكُمْ خَيْراً، حِينَ يَحْضُرُهُ الْمَوْتُ، فَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ».

وليس بالضرورة أن يكون التقدير للشرط الثاني فقط، كما يرى ابن هشام. وذلك حيث يكون التقدير: «إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَارِكاً خَيْراً، فَالْوَصِيَّةُ ...» بل إن

(١) سورة البقرة. الآية ١٨٠.

(٢) سميع ستيتية. أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية. ص ٥٢.

في هاتين الصورتين توسيعاً يتفق مع المعنى وإن كنت أرى أن تقدير الشرط الأول فيه نفاذاً أبعد إلى المعنى المقصود.

ويمكن في ضوء هذا المنهج ترجيح رأي الكوفيين في تَقَدُّمِ جَوَابِ الشرطِ على فعله على رأي البصريين، وذلك كما في نحو قوله تعالى: «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»^(١).

وذلك برد التركيب إلى أصله، ثم دراسة ما ينبثق عن هذا الأصل، وعلى هذا فأصل التركيب «إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ»^(٢).

ثم تقدم الجواب على فعل الشرط. وذلك لبيان الأهمية بينما لجأ البصريون إلى القول بحذف الجواب، فقدروا الجملة على أصل «هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ، إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ» والذي دفعهم إلى مثل هذا التصور، اعتقادهم باستحالة أن يتقدم المُسَبَّبُ على السبب، ولذلك فمرتبة الجزاء أن يكون بعد الشرط»^(٣).

ولا يخفى أن تصور البصريين في هذه المسألة مستندٌ إلى المنطق الذي لا تخضع له اللغة دائماً، يساند ذلك كثرة الجمل الشرطية التي تبدو فيها هذه الظاهرة، وذلك نحو قوله تعالى: «إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ»^(٤).

وقوله تعالى: «كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ»^(٥).

هذا إضافة إلى التزامهم بالقاعدة المعيارية التي ترى أن أداة الشرط لها الصدارة.

(١) سورة البقرة. الآية ٩١.

(٢) سميع ستيتية. أنظمة التركيب في الجملة الشرطية العربية. ص ٥٨.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢، ص ٦٢٧.

(٤) سورة يونس. الآية ١٥.

(٥) سورة الصافات. الآية ٣٥.

والمنهج الوصفي يرجح رأي الكوفيين كذلك، لأنه غير محتاج إلى تأويل، فجواب الشرط المذكور، ولا حاجة بنا إلى الحذف والتقدير الذي ذهب إليه البصريون.

أسلوب الاستثناء

درس النحاة الاستثناء انطلاقةً من معنى الاستثناء، فقد عرّف سيبويه الاستثناء بأنه «مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره»^(١) وتابعه في ذلك النحاة، فذكر ابن السراج مثلاً أن «إلا تُخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منفيّاً»^(٢) ومثال ذلك:

قامَ القومُ إلا زيداً.

فالاستثناء مثبت، والمستثنى منه موجود، وأداة الاستثناء إلا، والاسم الذي بعدها (المستثنى) منصوباً.

وقد ظل خط المبنى متوافقاً مع خط المعنى في توسيع نطاق الاستثناء، حتى تعدى الاستثناء النحوي الذي عُرّف بعناصر معينة هي (المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى) إلى تراكيب أخرى وذلك نحو:

جاءَ الطلابُ غيرَ زيدٍ.

جاءَ الطلابُ سوى زيدٍ.

فقد عدّ النحاة (غير، وسوى)، أسماءً للاستثناء، فتعرب إعراب الاسم التالي لـ(إلا) فنقول:

جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ.

وما جاءَ القومُ غيرَ زيدٍ (وغيرُ زيدٍ).

وما جاءَ غيرُ زيدٍ.

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ٢١٣.

(٢) ابن سراج، الأصول في النحو، ج١، ص ٢٨٢.

ومن الواضح أن محاولة النحاة للموازنة بين الشكل والمعنى كانت سبباً في ضم (غير وسوى) إلى باب الاستثناء، إذ من حيث المعنى تدلان على المغايرة، ومن حيث الشكل أمكن إعطاؤهما حركة المستثنى.

ويرى بعض الباحثين الوصفيين أن (غير وسوى) ليستا من الاستثناء، بل إنهما اسمان نكرتان نحو (مثل) في إبهامها، فإن نُصبتا، فهما منصوبتان على الحال، وإن رفعتا فهما مرفوعتان على النعت. وربما بدا هذا الرأي مقبولاً، بيد أننا ينبغي أن نميز بين التركيبين الآتين:

جاء القومُ غيرَ مسرعين.

فمسرعين هنا، حال، و(غير)، نعت الحال وأعربت إعرابه، بينما نجد أن هذا التحليل لا يصلح في الجملة

جاء الطلابُ غيرَ زيد. وربما كان هذا سبباً في عدّ النحاة لغير وسوى اسمين للاستثناء^(١).

العامل في المستثنى

اختلف النحاة في العامل في المستثنى، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه هو الفعل الواقع قبل إلا، أو ما في معناه بتوسط إلا^(٢)، وقد نسب ابن يعيش^(٣) هذا الرأي إلى سيبويه وذلك لقوله: «عاملاً فيه ما قبله من الكلام»^(٤).

وذهب بعض النحاة إلى أن العامل هو «إلا»، وردّ على هذا الرأي،

أ- بأنه لو كان الأمر كذلك لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في المنفي على البذل.

(١) انظر: ابن هشام: مغني اللبيب ج١/ ١٥٨.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ج١/ ٢٨١.

وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل ج٢/ ٧٧.

(٣) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل. ج٢/ ٧٧.

(٤) سيبويه، الكتاب. ج٢/ ٣٦٠.

- ب. إن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف.
- ج. وكذلك ليس (إلا) عامل النصب، لأننا نقول: قام القوم غير زيد، وتقدير إلا يفسد المعنى، إذا قلنا: قام القوم إلا غير زيد.
- د. إن كانت إلا هي العاملة في المستثنى، فالكلام يصبح مكوناً من جملتين، وإذا أعمل الفعل بتقوية إلا، كان الكلام جملة واحدة، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى^(١).

وذهب الفراء إلى أن عامل النصب هو (أن) المتضمنة في إلا، التي أصلها (إن)، (لا)، فزيد في (قام الطلاب إلا زيدا)، اسم إن، ولا: سدت عن الخبر لأن التأويل: إن زيدا لم يقم، ثم خُففت إن وأدغمت في لا، ورُكِّبت معها فصارتا حرفاً واحداً، وأعملوها عملين، عمل إن، فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي، وصارت بمنزلة حتى.

واضح أن هذا الافتراض لا يسنده دليل، وقد ردَّ عليه ابن الأنباري مرجحاً أن إلا حرفاً واحداً، وحتى إن كانت تتكون من حرفين، فإنهما باجتماعهما فقد كل منهما ما كان عليه في حالة الإفراد^(٢).

وقد ذهب بعض الباحثين الوصفيين^(٣) إلى أن علامة النصب على المستثنى جاءت دليلاً على إخراجها، عما جاء قبيل أداة الاستثناء إلا، وهم في هذا ينظرون إلى الاستثناء نظرة دلالية يُوجهون من خلالها نصوماً لسببويه في نحو قوله: «هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصيباً، لأنه مُخْرَج مما أدخلت فيه غيره ... وذلك قولك، أتاني القوم إلا أباك ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك وانتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة»^(٤).

- (١) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة ٣٤، ص ٢٦٢.
- (٢) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٣٤.
- (٣) انظر: خليل عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٤٨.
- وانظر: فارس عيسى: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، المجلد الثامن، العدد السادس، ١٩٩٢م، ص ١٩١.
- (٤) سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص ٢٣٠-٢٣١.

وقال ابن يعيش: «... فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه، بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول»^(١) وبذلك فهم يلتقون مع ما ذهب إليه الكسائي بأن عامل النصب في المستثنى هو مخالفة الأول^(٢).

ويرى تمام حسان أن العامل في المستثنى قرينة معنوية، فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد التي عليها المستثنى منه، وتكون إلا «وهي قرينة لفظية تضافرت مع معنى الإخراج وهي قرينة معنوية، ليفهم من كليهما ومعهما (النصب)، وغيره من القرائن معنى الاستثناء»^(٣).

وذهب بعض الباحثين التحويليين إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل الذي سدت مسده أداة الاستثناء (استثنى) وعلى هذا فالبنية العميقة للاستثناء هي:

جاء القوم إلا زيداً.

جاء القوم استثنى زيداً.

وقد جرى تحويل على البنية العميقة، تمّ به حذف الفعل استثنى، وعوض عنه بـ(إلا).

ومن خلال عملية التحويل هذه صارت الجملتان جملة واحدة بعد أن عوض عن الفعل بأداة الاستثناء، وبقيت الدلالة نفسها، وهي إخراج ما بعد أدوات الاستثناء مما دخل فيه ما قبلها حكماً، ومن ثم فإن الاستثناء، من حيث حقيقته التركيبية والدلالية، تحويل مركب جملي، بالحذف والتعويض، بأدوات خاصة، يخرج بها ما بعدها، مما دخل فيه ما قبلها، حكماً^(٤).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١/ ٧٥-٧٦.

وانظر: السيوطي: الهمع، ج٢/ ٢٤٨.

(٢) انظر: السيوطي: الهمع ج٢/ ٢٥٢.

(٣) تمام حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها، ص١٩٩-٢٠٠.

(٤) تيسير عيسى، الأنماط التحويلية في جملة الاستثناء العربية. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٩م، ص٢٨.

وربما كان رأي الوصفيين في الاستثناء أقرب إلى الصحة من رأي الباحثين التحويليين، وذلك لأنه لا يوجد ما يمنع من أن تكون البنية العميقة لجملة:
جاء القومُ إلا زيداُ.
هي: جاء القوم وامتنع زيداُ.

وهذا هو محور المحاورة التي جرت بين عضد الدولة وأبي عليّ الفارسي، حيث قال عضد الدولة (هلاً قدرتُ امتنع، فرفعتُ زيداُ، فقال له أبو عليّ: هذا الجواب الذي ذكرتُ لك ميداني، وإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب الصحيح إن شاء الله»^(١).

الاستثناء المفرغ

هو الجملة المنفية المشتملة على الحرف (إلا)، ولكن المستثنى منه فيها غير موجود وذلك نحو:
ما جاء إلا زيداُ.

وهذا من الأمثلة التي تدل على أن النحاة كانوا يحتكمون إلى الشكل في كثير من الأحيان، فمع إدراكهم لدلالة هذا الأسلوب، بأنه يفيد القصر والتوكيد، إلا أن وجود إلا جعلهم يجعلونه نوعاً من أنواع الاستثناء، فشكل التركيب جعلهم يتجاهلون دلالة الاستثناء الذي فيه إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وهذا يثبت المجيء لزيد في المثال السابق، وعلى هذا يذهب بعض الباحثين الوصفيين إلى عده، من أساليب الحصر والتوكيد^(٢).

وقد امتد ميل النحاة إلى الشكل في باب الاستثناء إلى أن انتظم هذا الباب عندهم خلا وعدا وحاشا، فعدوها من الاستثناء، إن كانت مقترنة ب(ما)، وجاء ما بعدها منصوباً، وهي على هذا أفعال جامدة، فاعلها مستتر فيها، وما بعدها مفعول بها^(٣).

(١) ابن الأنباري، انظر الإنصاف المسألة ٢٤.

(٢) انظر: مهدي الخزومي، في النحر العربي، نقد وتوجيه، ص ٢٣٧.

وانظر: خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٤٨.

(٣) سيديويه، الكتاب، ج ٢ / ٢٤٩.

وأما إن جاءت غير مقترنة ب(ما)، وما بعدها أسماء مجرورة، فهي عندئذ تعامل معاملة حروف الجر، وما بعدها مجرور بها.

واضطراب النحاة^(١) هذا يمثل قمة الانحراف باتجاه الشكل في تفسير هذه الظاهرة.

وينظر بعض الباحثين الوصفيين إلى أنها (خلا وعدا وحاشا) حروف، وذلك لعدم اشتغالها على زمن وحدث، وهذا يوافق رأي الزجاجي^(٢) وابن يعيش من القدماء، فيها^(٣).

بينما يمكن أن يشير اختلاف حركة الاسم الواقع بعدها، إلى أنها سمات لغوية لقبائل عربية مختلفة، وإلى مثل هذا أشار السيوطي. ومن الملاحظ أن شواهد هذه الكلمات قليلة، وبخاصة تلك التي جاء ما بعدها منصوباً. وذلك نحو قول شاعر مجهول: «ألا كلُّ شيءٍ ما خلأ اللُّهُ باطلٌ».

لعل فيما ذكرنا من مسائل، وغيرها من باب الاستثناء، تفسيراً لكثرة القواعد النحوية في هذا الباب، وفي معظم أبواب النحو العربي. ولعل كثرة القواعد وتضخم الأبواب ظاهرة يمكن ردها إلى أسباب كثيرة أهمها:

أ. الاختلافات في آراء النحاة التي يعللون بها الظاهرة النحوية، وبخاصة أثناء محاولتهم ردّ المعمول إلى عامل معين.

ب. التعدد في صور الظاهرة اللغوية الواحدة، وبخاصة في حركة الإعراب، فالاسم في المستثنى المنفي تارة يكون تابعاً وأخرى يكون منصوباً، مما يشير إلى تعدد في اللهجات، ولكن النحاة، وإن كانوا على علم بذلك، إلا أنهم كانوا يجهدون في تخريج الصور المتعددة، بما يتفق ونظرية العامل، حتى لو بلغ بهم ذلك حد التأويل.

(١) انظر: السيوطي: الهمع ج٢/ ص٢٨٢-٢٨٨.

(٢) الزجاجي، الجمل، ص٢٢٤.

(٣) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨/ ص٤٧.

وقد قدم المنهج الاحصائي الذي يُعد ثمرة من ثمار المنهج الوصفي دراسة علمية إحصائية لباب الاستثناء^(١)، وذلك من حيث بيان عدد قواعد باب الاستثناء في ستة من الكتب الأصول، ومن ثم بيان مدى دوران هذه القواعد في نصوص متعددة متنوعة تعود إلى عصر الاحتجاج اللغوي.

وقد بلغ عدد قواعد الاستثناء في كتاب «الأصول في النحو» لابن السراج مثلاً مائتي قاعدة، ولا شك أن ابن السراج، كان حريصاً على استقطاب الوجوه المختلفة للقواعد وردها إلى أصولها في النظر، ومن ثم فقد اتسع عنده الباب، بينما وصلت عدة القواعد عند الزجاجي في كتابه (الجمل) إلى تسع وأربعين قاعدة، وذلك لأنه كان يستهدف غاية تعليمية قريبة. في حين وصل عدد القواعد المستعملة في الواقع اللغوي تسعاً وأربعين قاعدة.

وهذه النتائج الإحصائية تكشف عن تضخم قواعد الأبواب النحوية، وتُسفر عن بيان حقيقة دوران قواعد الباب في واقع الاستعمال، مما يُمكن من بيان القواعد الصوتية والصرفية والنحوية، التي تتقوم بها الفصحى، وبمعرفة هذه تتحقق المعرفة بالفصحى، خالصة بلا حشو ولا عامية، وهذا يُمكن من ترتيب هذه القواعد ترتيباً منهجياً يخدم على مستوى التعليم المبتدئ، والبحث العلمي المتخصص.

أسلوب التوكيد

يتجاذب النحاة - فيما أحسب - مبدآن في عملية التفكير اللغوي، المعنى والشكل، ولو أمعنا النظر في شريحة من شرائح التفكير اللغوي القديم، ممثلة في موضوع التوكيد، لرأينا أن تسمية التوكيد بهذا الاسم، تمثل جانب المعنى، ولكن مفهوم التوكيد في العربية أوسع من هذا الذي تضمنه المفهوم النحوي للتوكيد فقد قسم النحاة التوكيد إلى قسمين.

١- التوكيد اللفظي: قوامه تكرير اللفظ نفسه، وهذا القسم جائز في الأفعال والأسماء والحروف، وفي الجمل أيضاً.

(١) انظر: نهاد الموسى: الدراسة الإحصائية القيمة، باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق. مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية، مجلد ٦، ١٩٧٩م.

٢- التوكيد المعنوي: ويتم بالفاظ مخصوصة بسطها النحاة في كتب النحو، وقد قصره على الأسماء، ولا نجد اختلافاً يذكر بين النحاة بشأنه، فحدوده ومفرداته واحدة عند الجميع، ما عدا بعض الاجتهادات الشخصية كالذي نلاحظه عند ابن جنبي، الذي ذكر نوعي التوكيد بقوله: «التوكيد نوعان، أحدهما تكرير اللفظ بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيد قام زيد، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والثاني تكرير الأول بمعناه، وهو على ضربين أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للثبوت والتمكين، الأول كقولنا، قام القوم كلهم، ورأيتهم أجمعين، والثاني، نحو قولك: قام زيد نفسه، ورأيتك نفسك»^(١) ولا يخفى أن ابن جنبي قسم التوكيد المعنوي - الذي جعله النحاة قسماً واحداً - إلى قسمين.

التوكيد في مفهومه النحوي يتحكم فيه جانب الشكل إلى جانب المضمون، إذ يحده من جانب الشكل، مبدأ التبعية الإعرابية، وهو مبدأ محكوم في عمومته بنظرية العامل، وهذا يعني أن التأكيد تابع للمؤكد، والعامل فيه، هو العامل في متبوعه، رفعاً ونصباً وجرأً، يقول ابن مالك^(٢):

يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءُ الأَوَّلُ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ

ولكن العربية فيها أنواع أخرى من التوكيد: من جانب المعنى، بيد أن المفهوم النحوي للتوكيد لم ينتظمها، من ذلك توكيد الفعل: فقد أشار إليه النحاة إشارة في التوكيد اللفظي، لانسجامه مع نظرية العامل، في التبعية، ولكنهم لم يذكروا أن الفعل يمكن أن يؤكد توكيداً معنوياً، فيما عدا إشارة لابن عصفور، قال فيها: «والتوكيد المعنوي يقسم إلى قسمين، قسم يُراد به إزالة الشك عن الحديث، وقسم يُراد به إزالة الشك عن المحدث عنه، فالذي يُراد به إزالة الشك عن الحديث، هو التوكيد بالمصدر، نحو قولك: مات زيدُ موتاً، وقتلتُ عمراً قتلاً، وذلك أن الإنسان قد يقول: مات فلان مجازاً، وإن لم يموت، أي كاد يموت فإذا قال: مات عمرو موتاً،

(١) ابن جنبي، الخصائص، ج٢/ ١٠٢.

(٢) ابن هشام، أروض المسالك، ج٣/ ٥٠.

وقتلت زيدا قتلًا، كان الموت والقتل حقيقيين»^(١). وعلى هذا يُمكن أن ينتظم باب التوكيد، مؤكدات الفعل وذلك نحو.

نونا التوكيد: هما حرفان من حروف المعاني لا محل لهما من الإعراب، وقد بسط النحاة القول في المواضع التي تأتي بها كل منها، بين الجواز والوجوب^(٢) ومن ثم فسوف أعرض لبعض القضايا المتعلقة بها، والتي وقف النحاة فيها بين الشكل والمعنى.

١- تاصيلُ نوني التوكيد:

يمكن تلخيص آراء النحاة القدماء في أصل نوني التوكيد بما يأتي:

ذهب الكوفيون إلى أن النون الخفيفة متفرعة من النون الثقيلة، عن طريق اختزالها تمامًا كما تخفف (أن) و(لكن)^(٣) وذهب البصريون إلى أن كلاً من النون الخفيفة والثقيلة أصلٌ مستقلٌ قائم بذاته، قال سيبويه: «فالخفيفة في الكلام على حدة، والثقيلة في الكلام أكثر، ولكننا جعلناها على حدة لأنها في الوقف كالتنوين، تذهب إذا كان بعدها ألف خفيفة أو ألف ولام، كما تذهب لالتقاء الساكنين، ما لم يحذف عنه شيء»^(٤).

ويرى فريق ثالث من النحاة، أن النون الخفيفة هي الأصل، وأن النون الثقيلة هي الفرع، أخذاً بمبدأ قرينة البساطة في التركيب^(٥).

(١) الزجاجي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢، ص ٢٦٣.

(٢) ينظر في ذلك على سبيل المثال،

١- سيبويه، الكتاب، ج٢/ ١٠٤، ج٣/ ٥٠٩.

١- المبرد، المقتضب ج٢، ص ٢٢٢.

٢- ابن يعيش، شرح المفصل ج٩، ص ٤٢.

٣- المرادي، الجنى الداني ص ١٤٢.

٤- المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص ٢٢٤.

(٣) انظر ابن الأنباري: الإحصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٩٤، ص (٦٥-٦٦٩).

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ٥٢٤.

(٥) هذا الرأي للشيخ يس بن زين الدين العلمي الحمصي، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ج٢، ص ٢٠٢.

ورجَّحَ بعضُ الباحثين رأيَ الفريق الثالث^(١)، وذلك استناداً إلى ظاهرة النبر، ويمكن أن نوضح هذه الظاهرة بما قاله بروكلمان الذي ذهب إلى أن «في اللغة العربية القديمة، يدخل نوع من النبر، تَغْلِبُ عليه الموسيقية، ويتوقف على كمية المقطع، فإنه يسير من مؤخرة الكلمة نحو مقدمتها، حتى يقابل مقطعاً طويلاً فيقفَ عنده، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل، فإن النبر يقع على المقطع الأول منها»^(٢) وعلى هذا التصور، فإن النون الثقيلة نَتَجَتْ عن حدوث نبر «باشباع مقطع من المقاطع، بأن تقوَّى، إما بارتفاعه الموسيقي أو شدته، أو مداه، أو عدة عناصر من هذه العناصر، في نفس الوقت، وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة»^(٣).

وهذا النبرُ حصلَ على المقطع الأخير من الكلمة، وهو النون الخفيفة، فَشَدَّدَتْ بمعنى أنها أصبحت ثقيلة.

وأرى أن البحث في أسبقية أي منهما تاريخياً لا يتأتى بيسر، وبخاصة أن هذا النوع من التوكيد، يُعد سمة خاصة بالعربية، فليس هناك فرصة للمقارنة بين العربية وأخواتها الساميات في هذه الجزئية^(٤).

وأحسب أن البحث في أثر هذه النون من ناحية صرفية وتركيبية ودلالية، يكون نافعاً ومتيسراً أكثر.

إن ملاحظة النسيج المقطعي لهذين الحرفين تشير إلى أنهما يشكلان نسيجاً خاصاً، فهو في النون الثقيلة (ص-ص-ح)^(٥)، وهذا شكل غير مألوف في العربية؛ وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف واحد (ص) كما في النون الخفيفة.

(١) انظر: فوزي الشايب: التأكيد بالنون، أصله وأثره. مجلة دراسات الصادرة عن الجامعة الأردنية/ المجلد ١٥، العدد ١٣ لسنة ١٩٨٨م، ص ١١٩.

(٢) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٥.

(٣) جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية. ترجمة صالح القرماضي، نشر مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، ١٩٦٦، ص ١٩٤.

(٤) انظر عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٩٨.

(٥) ص = صامت.

ح = حركة.

والنون الثقيلة مكونة من (ن + ن + ن) (ص-ص-ح).

ومما يلاحظ أن النون في (إن) التي تدخل على الاسم، تقوم بالدور الوظيفي نفسه التي تقوم به نون التوكيد مع الفعل، مع فارق هو أن همزة (إن) الناسخة التي تدخل على الاسم هي همزة قطع، وهمزة هذه حين تلحق الفعل هي همزة وصل، وثمة فارق بين همزة توكيد الفعل وهمزات الوصل الأخرى في العربية هو: أن همزة نون التوكيد مع الفعل، لا تظهر مطلقاً، لأنها مدرجة في الكلام، فلا يبدأ بها أبداً. أما همزات الوصل الأخرى كهمزة (ال) التعريفية فإنها تحقق عن بدء الكلام ولا تحقق عند وصله.

بناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد

استناداً إلى النظام المقطعي، يمكن أن نفهم قول النحاة، ببناء الفعل إذا اتصلت به نون التوكيد، بأنه قول صدروا فيه عن التزامهم بنظرية العامل، التي أوحى إليهم أن حركة البناء مُجتلِبة للفعل، وعلى هذا يمكن دراسة بعض حالات الفعل المؤكد بنون التوكيد الثقيلة كالاتي:

١- حالة توكيد الفعل المسند إلى اسم ظاهر، أو ضمير الواحد المذكور:

عندما يتصل الفعل المسند إلى ضمير الواحد المذكور، بنون التوكيد، فإن الاتصال يكون مباشراً، بعد سقوط الحركة الإعرابية، هكذا

ينصر + أن = ينصرن

Yanşuru + anna → Yanşuranna

وهنا يتضح لنا أن نهاية الفعل هي الراء، وهي متحركة بحركة الوصل وهي الفتحة، ولهذا قال النحاة: إن الفعل مع نون التوكيد يُبنى على الفتح.

وقد اختلفوا في تخريج هذا الفتح وتعليقه، فذهب سيبويه إلى أن حركة الفتح جاءت لالتقاء الساكنين. قال: «اعلم أن فعل الواحد، إذا كان مجزوماً فلحقتة الخفيفة والثقيلة، حركت المجزوم، وهو الحرف الذي أسكنت للجزم، لأن الخفيفة

ساكنة، والثقيلة نونان، الأولى منها ساكنة والحركة فتحة»^(١) وقد وافق سيبويه في رأيه هذا الزجاجي^(٢) والسيرافي^(٣) وابن يعيش^(٤).

ويرى المبرد أن الحركة السابقة لنون التوكيد، حركة بناء لأجل التركيب، يقول: (اعلم أن الأفعال مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة، فإنها تُبنى مع دخول النون على الفتحة، وذلك أنها والنون كشيء واحد، فبُنِيَتْ مع النون بناءً خمسة عشر... وإنما اختاروا الفتحة لأنها أخف الحركات»^(٥).

ويذهب بعض المستشرقين^(٦) إلى أن الحركة لم تأت لأجل التركيب، ولا جاءت لأجل التخلص من التقاء الساكنين، كما ذهب النحاة العرب، وإنما هي عنصر أساسي، وجزء لا يتجزأ من لاحقة التوكيد، فعند إرادة التوكيد نضيف حسب وصفهم إما (ن/ان)، وإما (ن/anna).

وأرى أن رأي النحاة العرب وبخاصة سيبويه يثير تساؤلاً، فإن كان التقاء الساكنين، يؤدي إلى ظهور حركة الفتح، كما مرّ بنا، فهذا يصدق في حالة الفعل المجزوم، ولكن أين ذهبت حركة الرفع في الفعل المضارع المرفوع؟ وذلك في نحو
ينصرُ - ينصرنُ

وكذلك يثير رأي المستشرقين تساؤلاً آخر، وهو أن كلامهم يشير إلى وجود (حركة + ن + ن)، وهذا أصلاً مَقْطَعٌ غير متشكل في العربية، إذ لا يوجد مقطع يبدأ بحرف علة، فكيف يفترضون وجود هذا المقطع؟

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢/ ٥١٨.

(٢) الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ص ٣٥٦.

(٣) الأزهرى، التصريح، ج٢/ ٢٠٦.

(٤) ابن يعيش، المفصل، ج٩/ ٣٧.

(٥) المبرد، المقتضب، ج٣، ص ١٩.

(٦) W. Wright. A Grammar of the Arabic Language 2 Vol 13rd edition Cambridge University press london, 1981 Vol 1 P. 61.

وأرى أنه يمكن تفسير هذه الظاهرة من خلال الرؤية التي طرحتها سابقاً، والتي تتلخص في الربط بين أن المؤكدة للفعل، وأن المؤكدة للاسم، وذلك بأن الأصل في الفعل ينصرُنْ، مثلاً، هو

ينصرُ + أن، ومن ثم سهلت همزة القطع إلى همزة وصل لا تظهر، لأنها تركبت مع الفعل، فأصبحت بمثابة الكلمة الواحدة، وبذلك فالمقطع المتكون قبل تسهيل الهمزة هو (همزة + حركة + صامت/ ص + ح + ن)

وهو مقطع قصير مغلق + ن (مقطع قصير مفتوح).

والسؤال الذي ما يزال مطروحاً، أين ذهب حركة الفعل المضارع (الضمّة)؟

من الواضح أن «ضمّة» الفعل المضارع اجتمعت مع الفتحة التي هي حركة الهمزة، ولا شك أن هناك صعوبة في نقل اللسان من الضمة إلى الفتحة، إضافة إلى أن اللغة تميل إلى التوظيف، فقد اختارت في صيغة المفرد أن تحذف الضمة، وتبقى الفتحة، أما في صيغة الجمع، فإنها تُبقي الضمة مخففة (لأنها أصلاً واو مشبعة، وذلك تخلصاً من المقطع الطويل، وذلك كما في نحو ينصرون، حيث يصبح الفعل مع نون التوكيد الثقيلة (ينصروننْ)، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فصار الفعل بعد حذفها بنون مشددة

(Yan/ṣu/rūn/na)

ويلاحظ وجود مقطع مديد من نوع (ص + ح + ح + ص) في حالة الوصل، وهي صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس، فاختصر هذا المقطع إلى مقطع طويل مقفل (ص + ح + ص)، وأصبحت الصيغة

(Yan/ṣu/rūn/na)

والملاحظ أن ضمير الجماعة هو الذي اختصر إلى النصف وبقي نصفه في صورة الضمة القصيرة، وعلى هذا فالمسند إليه باقٍ في الجملة على عكس ما ذهب النحاة القدماء إليه بأن الوار قد حُذفت.

لغة: يتعاقبون فيكم

تقضي القاعدة القياسية المعيارية التي اعتمد النحاة فيها على أساس وصفي، يستند إلى نسبة أعلى من الشبوع، أن يأتي الفعل مع فاعله، إذا كان اسماً ظاهراً مجرداً من الضمير العائد على الفاعل، فلا يُقال: قاموا الرجال، ... ولا قاما الرجلان، وعندما واجه النحاة هذه الظاهرة في النص القرآني الكريم، وذلك نحو قوله تعالى: «وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا»^(١) وقوله تعالى: «وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا، ثم تاب الله عليهم، ثم عموا وصموا كثيراً منهم والله بصير بما يعملون»^(٢).

وفي الحديث النبوي الشريف، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»^(٣) وقوله عليه السلام: «مَنْ كُنَّ لَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ».

وفي الشعر وذلك نحو قول الشاعر:

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَلِيلًا^(٤)

وقول آخر:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْسُدُ^(٥)

حاول النحاة تعليل هذه الظاهرة التي تشكل سمة لهجية نسبت إلى بلحارث^(٦)، وكذلك نسبت إلى طيء وأزد شنوءة^(٧)، فرأوا أن ما ألحق بالفعل قد

(١) سورة الأنبياء. الآية ٢.

(٢) سورة المائدة. الآية ٧٦.

(٣) مختصر صحيح مسلم. المكتب الإسلامي، بيروت، ص ٤٠.

(٤) انظر: الأشعموني: شرح الأشعموني. ج ٢/ ٣٣.

(٥) انظر: الأشعموني: شرح الأشعموني. ج ١/ ٢٨٠.

وانظر: ابن يعيش: شرح المفصل. ج ٨، ص ٦٢-٦٤.

(٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل. ج ٢، ص ٨٠.

(٧) السيوطي، الهمع. ج ٢، ص ٢٥٧.

يكون علامة. شأنه في ذلك شأن علامة التانيث، وقد يكون ضميراً. قال سيبويه: «واعلم أن من العرب من يقول: ضَرَبُونِي قَوْمَكَ، وَضَرَبَانِي أَخَوَاكَ. فَشَبَّهُوا هَذَا بِالتَّاءِ الَّتِي يُظْهِرُونَهَا فِي «قَالَتْ فُلَانَةٌ»، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا لِلْجَمْعِ عِلْمَةً كَمَا جَعَلُوا لِلْمَوْثِ»، وَهِيَ قَلِيلَةٌ قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

ولكن ديافي أبوه وأمسسه بحوران يعمرن السليط أقاربه

وأما قوله جل ثناؤه (وأسروا النجوى الذين ظلموا)، فإنما يجيء على البديل^(١).

ولكن جل النحاة على أنه ضمير، رجع ذلك ابن مضاء بقوله: «... والدليل على ذلك قولهم في التثنية قاما، ويقومان، وفي الجمع، قاموا، ويقومون، فهذه ضمائر دل عليها بالفاظ»^(٢) ومن ثم فقد اختلف النحاة في إعراب الاسم بعد هذا الضمير، فمنهم من عدّه بدلاً، ومنهم من عدّه مبتدأ والجملة السابقة عليه هي الخبر^(٣).

ولا يخفى أن النحاة خرّجوا هذه اللغة بما يتفق مع القاعدة التي تنص على أنه لا يجتمع فاعلان لفعل واحد^(٤)، وعلى هذا لم يُعرب الاسم (البراغيث) في جملة (أكلوني البراغيث) فاعلاً.

ويرى أحد الباحثين الوصفيين المعاصرين، أن هذا الاسم يحمل معنى التوكيد، وهو يرى أن قسرية القاعدة النحوية التي تنص على أن الظاهر لا يؤكد المضمرة، هي التي حالت دون إعرابه فاعلاً، ويدلل على ذلك من خلال تحليله لبعض الجمل التي تبدو فيها هذه اللغة، فهو يرى مثلاً أن الجملة النواة في جملة «أكلوني البراغيث»، هي

أكل البراغيث إياي.

فعل + فاعل + مفعول. ويسميتها الجملة التوليدية.

(١) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٤١-٤٠.

(٢) ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨٢-٨٣.

(٣) السيوطي، الهمع ج٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

(٤) ابن جنّي، الخصائص، ج١/ ٤٩.

ثم تحولت هذه الجملة إلى
أكل البراغيث البراغيث إياي، وذلك بتوكيد الفاعل توكيداً لفظياً.
ثم تحول الاسم الظاهر إلى ضمير، فأصبحت الجملة.
أكلوا البراغيث إياي.
ثم تقدم الضمير المفعول ليلتصق بالفعل فأصبحت.
أكلوني البراغيث^(١).

ويرى أحد الباحثين التاريخيين أن هذه الظاهرة ذات جذور ضاربة في اللغات السامية، فهي تمثل أصلاً تاريخياً في العربية، ما زالت تحتفظ له بعدد غير قليل من الشواهد، وهي تمثل القاعدة في بعض اللغات السامية، وعلى هذا، فإن هذه اللهجة تنبئ عن مرحلة من المراحل، كانت العربية تشترك فيها مع أخواتها الساميات، ثم تطورت عنها بالخروج على هذه القاعدة، وربما كان ذلك جنوحاً للسهولة واليسر، إضافة إلى أن المتحدث عندما لا يلحق علامةً بالفعل، يملك زمام الأمر في الفاعل، فيفرده أو يثنيه أو يجمعه أو يؤنثه أو يذكره، بعكس ما لو كان صرّح به قبل الفعل^(٢).

وبهذا فالمنهج التاريخي يضيء جانباً هاماً من جوانب هذه الظاهرة مما يرجح رأياً لدى بعض القدماء، غير أنه لم يكتب له الشيوع، إذ رأوا أن هذه اللواحق بالفعل علامات، وليست ضمائر وعلى هذا فالأمثل - فيما أرى - أن يُعرب الاسم الواقع بعد الفعل المتصل بلاحقة فاعلاً، وليس بدلاً ولا توكيداً. قال ابن عقيل: «إن الفعل إذا أُسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع، أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فنقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في قامت هند، حرفاً يدل على التانيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به، كما ارتفعت هند بقامت»^(٣).

(١) انظر: خليل عميرة: في التحليل اللغوي، ص ٢٥٧.

وانظر: خليل عميرة: آراء في الضمير العائد ولغة «أكلوني البراغيث»، ص ٤١-٤٢.

(٢) انظر: إسماعيل عميرة: ظاهرة التانيث بين العربية واللغات السامية، ص ٨٠.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج ٢ / ٨٠.

درس النحاة لا الداخلة على الأسماء، فالحقوها تارة بـ(ليس)، وألحقوها أخرى بـ(إن)، فهل احتكم النحاة في هذا الإلحاق إلى الشكل أم إلى المعنى، أم إليهما معاً؟ لتبيّن ذلك لا بدّ أن نقفَ على استعمالات لا.

١- لاحظ النحاة أنه - أحياناً - يعقب لا، اسم مرفوع وذلك نحو قولنا: « لا رجلاً في الدار بل رجلاً » وقول الشاعر:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وزرٌ مما قضى الله وأفياً

٢- ويكون الاسم بعدها - أحياناً أخرى - منتهياً بحركة الفتح، وذلك نحو قولنا: « لا حول ولا قوة إلا بالله ».

وحتى يُميّز النحاة بين هذه وتلك ألحقوا الأولى بـ(ليس) والثانية بـ(إن). ولا يخفى أن هذا الإلحاق يستند إلى أساس شكلي، وذلك لأن ما بعد ليس يكون مرفوعاً، وما بعد (إن) يكون منصوباً. وقد حاول النحاة التمييز بين دلالة كل من الاستعمالين، فذكروا أن الأولى (الملحقة بـ(ليس)) تشير إلى نفي الواحد، بينما تستعمل الثانية لنفي الجنس.

ولعل المتأمل في الاستعمالين، لا يجد فرقاً يُذكر في كثير من المواطن، بل ليس من السهل أن يُحمل قول الشاعر: «تعزّ فلا شيء على الأرض باقياً» على نفي الواحد، فالمقصود كما هو واضح من السياق نفي الجنس، وعلى هذا فإنّ (لا) تفيد معنى النفي، وما إلحاقها بـ(ليس) أو (إن) إلا محاولة من النحاة لتسويغ الحركات الإعرابية على الاسم الذي يليها، ولا أدلّ على ذلك من ورود الاسم الذي بعدها، بقراءتين قرآنيتين كما في قوله تعالى: « لا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ »^(١) فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالنصب، بغير تنوين، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين (لا بَيْعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ).

إلا أنهم حاولوا تخريجها بما يتفق مع نظرية العامل يقول أبو زرعة: «اعلم أنّ لا إذا وقعت على نكرة جُعِلَتْ هي والاسم الذي بعدها كاسم واحد، وبني ذلك على

(١) سورة البقرة. الآية ٢٥٤.

الفتح، فإذا كررت جاز الرفع والنصب، وإذا لم تُكرر فالوجه فيه الفتح، قال عز وجل: «لا ريبَ فيه»^(١). من رفع (بيع .. خلة .. شفاعاً)، جعله جواباً لقول القائل: (هل فيه بيع؟ هل فيه خلة؟) ومن نصب جعله جواباً لقول القائل: (لعل من بيع فيه؟ هل من خلة)، فجوابه: (لا بيع فيه ولا خلة) لأن (مَنْ)، لما كانت عاملة جعلت لا عاملة، ولما كانت جواب (هل) لم تُعملها إذ كانت هل غيرُ عاملة^(٢).

وقد حاول النحاة التمييز بين «إن» ولا النافية للجنس التي ألحقت بها، وذلك بأن التمسوا لها باباً مستقلاً من حيث، إنها ترد لنفي الخبر عن الاسم نفياً مؤكداً، أما إن وأخواتها، فهي لإثبات الخبر للاسم، في صورة التوكيد، أو التشبيه أو الاستدراك أو التمني أو الترجي.

وقد جعل النحاة لها شروطاً كي تعمل عمل (إن)، أبرزها:

١- أن تكون نافية.

٢- أن يكون منفيها هو الجنس.

٣- ألا يدخل عليها جار.

٤- أن يكون اسمها نكرة.

٥- أن يكون خبرها نكرة.

ولكن السؤال الذي نطرحه هنا، لماذا جعل النحاة اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح إن كان مفرداً، ولم يعدّوه منصوباً؟

يبدو أن النحاة اختاروا البناء على الفتح، وذلك لأن:

فكرة البناء تؤدي إلى تعدد الخيارات في تخريج الاسم الواقع بعد لا المكررة،

وبخاصة أنهم لاحظوا أن هذا الاسم يأتي على عدة وجوه هي:

أ. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منتهياً بعلامة الفتح، وذلك نحو قولنا «لا

حول ولا قوة إلا بالله» وقال تعالى: «لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعاً»

وبذلك يكون الاسم معطوفاً على لفظ اسم (لا) الأول.

(١) سورة البقرة. الآية ٢

(٢) ابن خالويه، حجة القراءات، ص(١٤١-١٤٢).

ب. أن يكون الاسم بعد لا المكررة منصوباً وذلك نحو « لا حول ولا قوة»،
وقال الشاعر:

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً اتسعَ الخرقُ على الراقع

فقد خرَّجَ النحاة نصب هذا الاسم على محل (اسم لا)، وتكون لا الثانية زائدة
بين العاطف والمعطوف.

ج. أن يكون الاسم بعد لا المكررة مرفوعاً وذلك نحو قولنا: « لا حول ولا قوة إلا
بالله»، ونحو قول الشاعر:

هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لي - إن كان ذاك - ولا أب

فمن تخريجات النحاة لهذا الوجه، أنه معطوف على محل « لا واسمها»، وهو
موضع رفع بالابتداء^(١).

من الواضح، أن تعليل النحاة للوجه الواردة، بعد لا المكررة، يجسد رغبتهم
في تفسير حركات أواخر الكلمات، وفق نظرية العامل. مما دعا بعض الباحثين
لإعادة النظر في هذا الباب.

فرأى بعض الباحثين الوصفيين، أن الاسم بعد لا مُعربٌ وليس مبنياً^(٢)، وذلك
دون فرق بين الفتح والتنوين، قياساً على المنوع من الصرف، فهو مُعربٌ وإن
كان غير منون، وهم بذلك يرفضون فكرة تَرْكَب لا مع اسمها، وذلك لأن ظاهرة
التلازم بين لا واسمها، ليست مختصة بها، بل تبدو في كثير من الأبواب النحوية،
كتلازم المبتدأ والخبر، وكان مع اسمها، وإن مع اسمها.

ومما يشير إلى ضعف هذه الفكرة عند النحاة أنهم سرعان ما تنحوا عنها، إذا
أتبع الاسم بعدها بنعت، وذلك نحو قولنا: (لا رجلَ ظريفَ فيها)، فذهبوا إلى أن

(١) انظر: ابن جني: اللعج ص ٤٥.

(٢) انظر: محمد صلاح الدين بكر: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. دت، الجزء الثاني،
الكويت، ص ٤٤٦.

وانظر: مهدي الخزمي: في النحو العربي، نقد وتوجيه. ص ٢٥٢.

اسم لا تركيب مع صفته، تركيب العدد المركب (خمسة عشر)، وقد امتنع تَرْكُوبُ لا مع اسمها هنا لأن التركيب لا يكون من ثلاثة أجزاء^(١).

وعلى هذا، فإن كان الاسم بعد لا المكررة، منتهياً بحركة الفتحة، أو تنوين الفتح، فهو منصوب بلا الثانية، والواو تعطف جملة على جملة، أما إن كان الاسم منتهياً بتنوين الضم، فإن (لا) تكون عاملة عمل ليس، وما بعدها معمول لها، والواو عاطفة لجملة على جملة. وأرى أن هذا التفسير، قد ظل يدور في دائرة الفكر النحوي القديم، الذي حاول التعليل، وفق نظرية العامل. مع أنه حاول التخلص من فكرة الإعراب على المحل. ويرى بعض الباحثين الوصفيين^(٢) أن لا مع اسمها يشكل جملة تامة لا تحتاج إلى خبر، وذلك اعتماداً على أنهما تفيدان معنى يحسن السكوت عليه، إذ نقول: لا ضيراً ولا قوتاً، ولا بأس، فيتم الكلام.

وكذلك يقف بعض القارئ على «لا ريباً» في قوله تعالى: «ذلك الكتاب لا ريباً فيه هدى للمتقين»^(٣).

أما عن حركة الفتح على الاسم الذي يليها، فمراد ذلك إلى أن الاسم استعمل استعمال الفعل فصار منصوباً، لا سيما أن هذا الاسم غالباً ما يكون مصدراً أو في معنى المصدر، وذلك نحو قوله تعالى: «فلا عدوان إلا على الظالمين»^(٤) وقوله تعالى: «فلا عدوان علي»^(٥) وقوله تعالى: «لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي، فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها»^(٦).

(١) انظر: ابن جنّي: اللع في العربية، ص ٤٦

وانظر: الزمخشري: المفصل، ص ٢٩، ٣٠.

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص ١٢٧.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٩٣.

(٥) سورة القصص، الآية ٢٨.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٥٦.

ومن الوصفيين من يرى^(١) أن «لا» تفيد مطلق النفي سواءً أكانت حركة الاسم الذي بعدها الفتح، نحو ما مرَّ بنا من آيات أو الضم وذلك نحو قوله تعالى: «لا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون»^(٢) وقوله تعالى: «لا الشمسُ ينبغي لها أن تُدرك القمر، ولا الليلُ سابقُ النهار»^(٣). وقوله تعالى: «لا فيها غَوْلٌ ولا هم منها ينزفون»^(٤) ومن الأدلة على ذلك أن الآية الواحدة قرئت بأكثر من وجه، وفضلاً على ذلك فالآية الواحدة حُرِّك الاسم الذي بعد «لا» فيها بأكثر من حركة، وذلك نحو قوله تعالى: «فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج» وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بحركة رفع منون، و(لا جدال) بحركة نصب، ومع ذلك فقد تكلف النحاة والمفسرون تسويغ الحركات هذه وفق نظرية العامل. قال الفراء: «فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً، فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال، وكل ذلك جائز، فمن نصب اتباع آخر الكلام أوله، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون، ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن؛ لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنون، فإذا عطفوا عليها ب(لا) كان فيها وجهان، إن شئت جعلت (لا) معلقة، يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن (لا) في معنى صلة، وإن نويت بها الابتداء كانت كصاحبيتها، ولم تكن معلقة، فتنصب بلا نون»^(٥).

وعلى هذا يمكن تحليل الآية (لا شريك له)^(٦) على أن الجملة النواة لها هي «شريك له»، مبتدأ وخبر، ثم زاد المتكلم أداة دالة على معنى النفي وهي (لا) فأصبحت الجملة «لا شريك له» وهي جملة تحويلية، عنصر التحويل فيها هو زيادة حرف النفي (لا)، ولا قيمة للحركة على الاسم من حيث الدلالة.

(١) انظر: خليل عمارة: في التحليل اللغوي، منهج وصفي تحليلي، ص ١٦٩.

(٢) يونس، الآية ٦٣.

(٣) يس، الآية ٤٠.

(٤) الصافات الآية ٤٧.

(٥) الفراء، معاني القرآن ج١/ ١٢٠.

(٦) الأنعام، الآية ١٦٣.

إن الرؤية الوصفية السابقة تمثل -فيما أرى - الواقع الدلالي الذي تحمله (لا) في سياقها، وربما شكلت مع الرؤية التاريخية صورة أكثر وضوحاً لهذه الظاهرة. وقد فسّر بعض الباحثين التاريخيين مثل هذه الحالات التي تتعاور فيها الاسم الواحد أكثر من حركة في الموضع الواحد في ضوء الأمور الآتية:

١- تعود هذه الظاهرة، إلى مرحلة من مراحل تطور اللغة تعكس ضيق المستعمل بالاحتكام إلى شكل إعرابي واحد صارم، ومن ثم فقد بدأ بالتفقت من الالتزام بذلك، واللجوء إلى التعدد^(١)، هذا إضافة إلى أن العربية، أخذت عن عدد من القبائل، ولكل قبيلة سميتها اللهجية الخاصة، وإن كانت تشترك معاً في أمور كثيرة^(٢).

والشواهد على هذه الظاهرة متعددة يبدو ذلك من خلال تبادل الفتحة والضمة، كما في نحو المصدر المُعرف الواقع في ابتداء كلام، نحو: الحمدُ لله^(٣)، فإنه يرتفع على الابتداء في القاعدة الفصيحة الغالبة، وَيَنْتَصِبُ عند عامة بني تميم، فيقولون: الحمدُ لله. ولا يخفى أن المعنى واحد في حالتي الرفع والنصب. إلا أن بني تميم انتهت إلى النصب، بينما انتهى غيرها إلى الرفع، أما تأويل النحاة لهذه الظاهرة، بعدهم المصدر في حالة الرفع مبتدأ، بينما هو في حالة النصب مفعول مطلق (مصدر نائب عن فعله)، فهو تأويل ليس مُلزماً كي يفهم الموضع من خلاله^(٤).

(١) انظر: إسماعيل عميرة: تعدد الأوجه الإعرابية، دراسة تحليلية تاريخية، ص ١١.

(٢) انظر: نهاد الموسى: نحو منهج في تحقيق قراءة الشعر القديم وفقاً لصورته التاريخية، ص ١٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٣٢٨.

وانظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. من منشورات (أبحاث الجامعة الأمريكية) لعام ١٩٧٢، ص ٧٣.

(٤) انظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة، ص ٧٣.

وكذلك فقد تبادلت الضمة والكسرة والفتحة على الاسم الواقع بعد لا سيما، وذلك في نحو قولنا:

أحبُّ الكُتِبَ ولا سيما كتب الأدب. ويجوز «كُتِبَ» و«كُتِبِرَ».

ولا يخفى أن المعنى واحد في الحالات الثلاث، مع أن النحاة جَهدوا في إيجاد تخريجات للحالات الثلاث^(١) فإن كان الاسم بعد لا سيما مرفوعاً، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره هو ... والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول بعد (ما). وإن كان الاسم بعد لا سيما منصوباً، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص. وإن كان الاسم بعد لا سيما مجروراً، فإن: سي؛ اسم لا منصوب بالفتحة الظاهرة، لأنه مضاف. وكتب: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

٢- اتخاذ مستعمل اللغة قرائن أخرى غير الحركة الإعرابية، لتدل على المعنى^(٢) وتميز الباب عن غيره، من ذلك في سياق لا النافية للجنس:

أ. قرينة الصيغة (وهي قرينة لفظية)^(٣)، فالاسم في سياق «لا» يأتي نكرة، وهذا يتفق مع دلالة النفي، بينما في سياق إن وأخواتها، غالباً ما يكون الاسم معرفة، وذلك لأن توكيد النكرة لا يفيد شيئاً لما فيها من العموم والشيوع، أما توكيد المعرفة فهو واضح الفائدة لتحديدها.

ب. وكذلك قرينة الرتبة وهي (قرينة لفظية أيضاً) إذ لا يتقدم خبر «لا»، ولو كان شبه جملة على اسمها، وهذا يمثل قيمة خلافية لها عن باب (إن وأخواتها)، حيث يكون ذلك جائزاً.

ج. وقرينة التضام، (وهي قرينة لفظية)، فيمثل تضام اللام المؤكدة مع اسم (إن) أو خبرها، قيمة خلافية تُمَيِّز (إن) بصورة خاصة عن (لا). كما أن تضام «ما» مع (إن وأخواتها) يميزها عن (لا النافية)، حيث لا تتضام (ما) معها^(٤).

(١) انظر: ابن السراج،: الأصول في النحو ج١/ ٢٠٥.

(٢) انظر: نهاد الموسى: ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. ص ٨٢.

(٣) انظر: تمام حسان: في تعريف هذه القرائن. اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤.

(٤) محمد بكر، النحو الوصفي. ص ٤٥٢.

تقدّم الاسم على الفعل

لقد حاول النحاة ضبط الكلمة من خلال وجودها في التركيب، ومن خلال ارتباطها مع غيرها من الأبنية بعلاقات تحددها طبيعة التركيب. ولعل علاقة الإسناد من أهم هذه العلاقات، وهي علاقة تكون بين المبتدأ والخبر، وبين الفاعل والفاعل. قال الرضي الإسترابادي: «فالكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»^(١) وبناءً على هذه العلاقة حُدثت أمور أخرى وذلك نحو الرتبة، والحالة الإعرابية، والحركة الإعرابية، ومن ثم فإن رتبة الفاعل تأتي بعد الفعل، وعلى هذا ميّزوا بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية بما جاء في صدر الأصل. قال ابن هشام: «الاسمية هي التي صدرها اسم، كزيد قائمٌ والفعلية هي التي صدرها فعل، كقام زيدٌ، وضرب اللصُ وكان زيدٌ قائماً، وظننته قائماً، ويقومُ زيدٌ، وقمٌ»^(٢) فإن تقدم الفاعل على الفعل، فإنه يصبح مبتدأ، والجملة تصبح خبراً، بما فيها من ضمير مستتر عائد عليه، وذلك نحو: زيد قام. قال ابن الأنباري معللاً ذلك بقوله: «الفاعل ينزل منزلة الجزء من الكلمة وهي الفعل»^(٣) وقال ابن يعيش، مركزاً على أهمية الرتبة في تعليقه وجوب تأخير الفاعل: «إنما يجب تقديم خبر الفاعل - يعني الفعل - لأمر وراء كونه خبراً، وهو: كونه عاملاً، ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملاً فيه سبب أوجب تقديمه»^(٤).

ولكن هذه النظرة المعيارية لم تكن بهذه الحدة عند الكوفيين، فهؤلاء كانوا يميلون إلى الانطلاق من جانب المضمون، في هذه المسألة، إذ يعدون زيدا في جملة (زيد قائم) هو الفاعل سواء أتقدم أم تأخر^(٥). وهي نظرة وصفية يؤيدها الباحثون الوصفيون الذين انتقدوا النحاة القدماء لقيام تقسيمهم للجملة على أساس شكلي

(١) شرح الكافية. ج١/ ٧.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب. ج٢/ ٣٧٦.

(٣) في أسرار العربية. ص ٢٥.

(٤) شرح المفصل. ج١/ ٧٤.

(٥) انظر: السيوطي: الهمع. ج٢، ص ٢٥٤.

فيرى فنندريس أن الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية هو «أنه بالجملة الفعلية يُعبر عن حدث مُسند إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه، منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول، إذا لزم الأمر، نحو: أسمعُ الموسيقى ... أما الجملة الاسمية، فيعبر بها عن نسبة صفة إلى شيء: البيت جديد، وهي تتضمن طرفين: المسند والمسند إليه. وكلاهما من فصيلة الاسم»^(١).

وذهب مهدي الخزومي إلى أن الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، والجملة الاسمية ما كان فيها المسند اسماً^(٢). وقد استند الخزومي في رأيه هذا إلى ما ذكره القزويني في ذكر أحوال المسند: «أما كونه - أي المسند - فعلاً وللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجديد»^(٣).

وكذلك استند إلى رأي عبد القاهر الجرجاني في دلالة الفعل المسند على التجدد حيث قال: «إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجده شيئاً بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً فشيئاً»^(٤).

وعلى هذا فإن الخزومي يرى أن «محمدُ سافر» و«سافرَ محمدُ»، جملتان فعليتان، ما دام المسند فعلاً. ولا شك أن رأي الخزومي يُرجح رأي الكوفيين في هذه المسألة، إلا أنه اتكأ على معطيات تحتمل النظر والمناقشة فالتجدد والحدوث سمة غالبية على الأفعال، ولكننا نجد أن هناك أفعالاً تشتمل على أحداث منقطعة لا تجدد فيها وذلك نحو «مات محمد»، و«هلك خالد»، وغيرها^(٥). وذهب خليل عمایرة إلى الرأي نفسه، ولكنه يستند إلى أن الجملة النواة في جملة (زيدُ قام) هو «قام زيد» وهذه الجملة تمثل «حداً أدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت

(١) اللغة. ص ١٦٢.

(٢) في النحو العربي. ص ٤١.

(٣) الخطيب القزويني، تلخيص المفتاح. ص ٤٧.

(٤) دلائل الإعجاز، ص ١٢٢.

(٥) انظر: ابراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته. ص ٢٠٤.

عليه»^(١)، أي أنها تمثل أحد الأطر الفعلية الرئيسية في اللغة العربية، وقد تحولت هذه الجملة (النواة) إلى عنصر من عناصر التحويل وهو (الترتيب) ممثلاً في تقديم الفاعل على الفعل وذلك لغرض الأهمية والتوكيد وأرى أن هذا التحليل رجح رأي الكوفيين، بالاعتماد على الأدلة المقنعة الآتية:

١- انطلق من نظرة وصفية في عدّه لكل من الجملة الاسمية والجملة الفعلية، إطارين أساسيين في العربية، دون افتراض لأصالة أحدهما على الآخر، ويسانده في هذا المنهج التاريخي، فاللغات السامية استعملت فيها الجملتان، الاسمية والفعلية على حد سواء، وقد رأى علي الجارم أن الجملة الفعلية هي الأصل في العربية، وذلك حين قال: «تقتضي العقلية العربية أن تكون الجملة الفعلية الأصل والغالب الكثير في التعبير، لأن العربي جرت سليقته، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة، ... فالأساس عنده في الإخبار أن يبدأ بالفعل»^(٢). وهو رأي يعوزه الدليل، وبخاصة أن الاستقراء التام في العربية غير متيسر قال عمرو بن العلاء: «فما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ولو جاءكم وافراً لجاؤكم علم وشعر كثير»^(٣).

٢- أفاد من فكرة «العبرة بصدر الأصل» في تصنيفه للجملة الاسمية والفعلية في إطارها الأساسي (الجملة النواة)^(٤) فجملة «قام زيد» هي جملة أساسية فعلية نظراً لما ورد في صدرها.

٣- أفاد من فكرة التقديم للأهمية، وهي فكرة ذكرها النحاة غير مرة فقد ذكر

(١) في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٧.

وانظر: في التحليل التحوي، ص ٤٠.

وهو متأثر بهذا التعريف بما ورد عن الزمخشري في تعريف الجملة بأنها: «ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه» انظر ابن يعيش: شرح المفصل ج١/ ١٨.

(٢) الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية. مقالة منشورة في مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء السابع، ١٩٥٢.

(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء: ص ١٧.

(٤) خليل عمارة، انظر في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٦.

سيبويه أن العرب «إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»^(١). وبذلك فقد عدَّ أن جملة «قام زيد» تعرضت لعنصر من عناصر التحويل وهو التقديم لغرض الأهمية والتوكيد.

ويسمى عبد القادر المهيري هذه الجملة: (زيد قام) الجملة المزدوجة^(٢). وذلك لأنها اسمية من حيث الشكل فهي مكونة من مبتدأ وخبر، وهي من حيث المضمون فعلية مكونة من فعل وفاعل قام بالفعل، فهي اسمية الشكل، فعلية المضمون، ويرى أن هذه التسمية تجنب الخلط بين الاسم المتقدم الواقع فاعلاً وغيره. وذلك لأن الاسم المتقدم على الفعل لا تربطه دائماً علاقة الفاعلية مع الفعل، بل قد تتمثل هذه العلاقة في المفعولية وغيرها^(٣).

وأرى أن العلامة الإعرابية، تسهم في تحديد العلاقة بين الاسم المتقدم و الفعل، وبخاصة أن النحاة، أجازوا تقدم المفعول على الفعل. إضافة إلى ما في هذه الرؤية من إضافة مصطلح يبدو مُلبساً.

ويرجح محمد الخولي رأي الكوفيين أيضاً، وذلك من خلال تحليله لجملة يتقدم فيها الفاعل على الفعل. وفقاً لفرضية «فيلمور»، إحدى الفرضيات المُعدلة لنظرية تشومسكي.

فهو يحلل الجملة التالية: الولد يكبرُ بالمعادلات الآتية^(٤):

جملة ← مساعد + فعلية + محور

← مساعد + فعلية + [جار + مُعرِّف + اسم]

← يكبر + ل + آل + ولد

(١) سيبويه، الكتاب، ج١/ ٢٤.

(٢) انظر: مساهمة في تحديد الجملة. مقالة منشورة في مجلة الحوليات التونسية، العدد (٥)، ص ١١.

(٣) السابق، ص ٥١.

(٤) انظر: قواعد تحويلية للغة العربية، ص ١٨٢.

بالقانون التحويلي (١) (حذف جار الفاعل أو المبتدأ)

← يكبر + -- + آل + ولد

بالقانون التحويلي (١٢) توافق الفعلية والفاعل:

← يكبر + -- + آل + ولد

بالقانون التحويلي (١٤) (نسخ الاسم):

← آل + ولد + يكبر + -- + --

بالقانون التحويلي (١٦) (قانون الحركات)

← آل + ولد + يكبر + -- + --

كان-بين الفعلية والحرفية

ينظر النحاة إلى «كان» بوصفها فعلاً، ولكنهم يتحفظون إزاء المواصفات الفعلية الكاملة لهذا الفعل، ولذا عدّوها فعلاً ناقصاً^(١) واختلفت النحاة في إعراب ما بعدها، فمنهم من رأى أنها مسندة إلى مرفوعها، وهو فاعل، ولا تنفك عن منصوبها وهو حال. ومنهم من رأى أنها لا تدل على حدث، وأنها تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ، ويُسمى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمى خبرها، قال ابن يعيش: «إنها لا تدل على حدث، بل تفيد الزمان مجرداً من معنى الحدث»^(٢)

ولا شك أن هناك اعتبارات حملت النحاة على عدّها فعلاً، وذلك نحو:

١- تصرفها: والتصرف سمة من سمات الأفعال ومن الشواهد التي وردت فيها

كان متصرفة، قول الشاعر^(٣):

عَسَى الهمُّ الذي أمسيتُ فيه يَكُونُ وراءَهُ فَسْرَجٌ قَرِيبُ

(١) انظر ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ج٢، ص ٤٩.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش، ج٧، ص ٩٧.

(٣) ابن جني، اللمع، ص ٢٠٤.

٢- تمامها: إذ وردت «كان» في بعض الحالات تامة، من ذلك قول الشاعر^(١):

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفُنُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِمُهُ الشِّتَاءُ

٣- نظرتهم المعيارية التي تسعى إلى تفسير العمل النحوي في الجملة الاسمية بعدها، والدليل على ذلك أنهم أدخلوا زمرة كلمات سَمَّوْهَا «أخوات كان» تحت باب واحد. يَضِمُّهَا أساس من العمل، وليس أساس من التخصص الوظيفي الزمني.

ولعل هذا التحفظ قد بلغ مبلغه عند الزجاجي، فهي عنده حرف، وقد وضعها تحت عنوان «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر»^(٢).

وعلق أبو القاسم بن العريف على رأي الزجاجي بقوله: «وإنما سَمَّى الزجاجي - كان وأخواتها حروفاً، لأنها لا تدل على حَدَثٍ، ولا تُضَارِعُ الفعل المتعدي، فَضَعُفَتْ، فَأَشْبِهَتْ الحروف، فَسَمَّاها حروفاً لذلك»^(٣).

وقال ابن الأنباري: «لأنها لا تدل على المصدر (الحدث)، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولما كانت لا تدل على المصدر، دلَّ على أنها حروف»^(٤). وأحسب أن نظرة الزجاجي وابن الأنباري في عدّها حرفاً لا تتعارض مع المنهج التاريخي، فبعض الحروف ترجع إلى أصل فعليّ، نحو عدا وحاشا وخلا، فهذه الأدوات أصلها حرفي. وعلى هذا فقد تعددت نظرة القدماء إليها، فعدّوها حروفاً تارة وأفعالاً أخرى. وعلى هذا فلا مانع من أن تكون «كان» غير الدالة على حدث متطورة تاريخياً عن (كان) الدالة على حدث، ولكنها اختصت بالزمان، وهذا ما تؤيده النظرة المقارنة، ففي السريانية والعبرية مثلاً أفعال تخصصت بالدلالة على الزمن دون الحدث^(٥).

(١) السابق. ص ٨٥.

(٢) الجمل. تحقيق علي الحمد. ص ٤١.

(٣) السابق. ص ٤١.

(٤) أسرار العربية. ص ٥٥.

(٥) انظر إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، ص ٥٨.

أما تصريفها الذي يقربها من الأفعال، فإنه قد يُفسر من منظور تاريخي أيضاً، وذلك شأنها في ذلك شأن «مَنْ» المحكية مثلاً، التي أجاز فيها النحاة الرفع والنصب والجر والجمع والتذكير والتأنيث^(١)، مما ينبىء عن أنها كانت في مرحلة تاريخية ما معربة، ثم اتجهت نحو البناء وما تزال (أي) أداة معربة. والذهاب إلى أن «كان» أداة، يتفق والمنهج الوصفي فكان يأتي منها المضارع، والأمر، واسم الفاعل، ولكن خلوها من معنى الحدث، يحول بينها وبين أن تكون أفعالاً. وعلاوة على ذلك فإن كان، تدخل على الأفعال، فنقول «كان يقرأ» مثلاً.

وعلى هذا فهي أداة مَحْوَلَةٌ عن الفعلية، وهدف هذا التحول هو التخصص في الدلالة على الزمن^(٢).

وهي طارئة على الجملة النواة في نحو «كان الطقسُ جميلاً» فالجملة النواة هي «الطقسُ جميلٌ»، جملة اسمية ثم جرى تحويل على هذه الجملة بزيادة عنصر يدل على الزمان فأصبحت «كان الطقسُ جميلاً»، جملة اسمية تحويلية بزيادة عنصر الزمان. وعلى هذا يمكن تحليلها على النحو الآتي^(٣):

كان: عنصر الإشارة إلى الزمن الماضي.

الطقسُ: مبتدأ مرفوع، أو (مسند إليه مرفوع).

جميلاً: خبر، أخذ الفتحة اقتضاءً لكان أو (مُسند أخذ الفتحة قياساً على ما جاء عن العرب).

وربما كان من إيجابيات هذه النظرة التخلص من الإعراب المحلي، عندما يكون خبر(كان)جملة.

تبين من استعراض هذه النماذج - التي ما أردت من ورائها التماذي في الاستقصاء - أن الظاهرة اللغوية يمكن أن تُسلط عليها أنوار من كوى مختلفة ينبعث من ذبالة كل منها نور يضيء جانباً من جوانبها، أو عمقاً من أعماقها، وكل نورٍ يمثل منهجاً ورؤية مختلفة، ولا يترتب على ذلك التضاد بالضرورة، فإن حصل

(١) انظر ابن جنّي: اللّمع في العربيّة. ص ٢٣٥.

(٢) انظر تمام حسان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها. ص ١٣٠.

(٣) انظر خليل عمّايره: في نحو اللّغة وتراكيبها. ص ١٠٢.

تضاد، فهذا لا يعني العيب في تكامل المناهج وتعددتها، وإنما يعني أن ثمة عيباً في طريقة تطبيقها أو طريقة تطبيق بعضها.

وعلى هذا فإن للمرء أن يطرح تصوراً مفاده أن النحو العربي لا تكفي في دراسته النظرة المعيارية وحدها، فقد بات لزاماً - بعد أن اتضحت معالم هذه المناهج الحديثة في عصرنا هذا أن يُعاد النظر في الدرس اللغوي كله، في ضوء كل منهج على حده، وفي ضوء التكامل المنهجي الذي يلقي وهجاً على الحقيقة اللغوية من جميع أبعادها.

الخاتمة

لم يدخر علماء العربية جهداً في دراسة اللغة العربية، مدفوعين برغبة علمية صادقة في أن يحافظوا على لغة القرآن الكريم ويُسهّلوا تعليمه، وهم في سبيل هذه الغاية، أفادوا من جميع العلوم المتوفرة في عصرهم، ساعد في ذلك الاحتكاك الثقافي، والانفتاح الفكري الإسلامي، واتصالهم بالحضارات المختلفة.

حاول هذا البحث أن يعرض صورة لأبرز المناهج اللغوية الحديثة، وأن يتتبع الخيوط المنهجية عند علماء العربية، ومن ثمّ حاول بيان صورة الفكر النحوي العربي، بين المناهج الحديثة، من خلال الموازنة بينها وبين هذه المناهج، ومن ثمّ طرح دراسة تطبيقية، اشتملت على دراسة بعض الأساليب اللغوية، من وجهات نظر المناهج المتعددة، وقد خلّص البحث إلى جملة من النتائج، وبعض التوصيات يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١- إن تتبع التفكير النحوي يجعلنا نقف على بعض الإرهاصات المبكرة للتفكير المنهجيّ عند النحاة القدماء ممثلاً في إرسائهم لأسس المناهج الآتية:

أ. المنهج الوصفيّ.

ب. المنهج التحويليّ.

ج. المنهج المعياريّ.

د. المنهج التاريخي.

وقد تتبعتُ المظاهر الدالة على هذه المناهج التي بدت متفاوتة في نضجها عند النحاة.

٢- إن المنهج المعياري هو المنهج الأكثر نضجاً عند النحاة، ذلك لأنه يتفق مع هدف النحاة في إيجاد معايير للغة العربية في زمان ومكان محددين، وذلك حفاظاً على العربية في المستوى الذي نزل عليه القرآن الكريم، وذلك حتى يتسنى لهذه المعايير أن تساعد في تعلّم العربية وتعليمها على مرّ الأجيال.

- ٣- المنهج التاريخي كان مجرد معالم منثورة هنا وهناك. وقد وقفت على مجموعة من الأسباب التي أسهمت في تشكل هذه المعالم.
- ٤- أوضح البحث أن منهج النحاة في تناولهم لمستويات اللغة في مؤلفاتهم يوازي أحدث النظريات التربوية المعاصرة، وذلك أنهم جعلوا للمادة النحوية وقواعد التركيب أسبقية تعليمية تفوق المستوى الصرفي، والمستوى الصوتي، مع أنهم يدركون قيمتهما التأصيلية، وذلك انطلاقاً من الطريقة الكلية التي تبدأ بتعليم الكلّ وهو الجملة (التركيب)، ثم تنتقل إلى الكلمة (الصرف)، ثم إلى الجزء (الصوت).
- ٥- عند مقابلة أنظار النحاة العرب القدماء من منظور وصفي، فإننا نجد اتفاقاً في أفكار رئيسة كثيرة، وذلك نحو صدورهم عن مبدأ التوزيع، ومبدأ المكونات المباشرة، والمبدأ الاجتماعي في دراسة اللغة إضافة إلى تفريقهم بين الكلام واللغة، وغير ذلك.
- ٦- وكذلك فإننا نجد نقاط موازنة كثيرة بين أنظار النحاة العرب، وأنظار المنهج التحويلي، وذلك فيما يتعلق بالبنية السطحية والبنية العميقة، التي كثيراً ما عبّر عنها النحاة بفكرة، الأصل والفرع، وكذلك فيما يتعلق بعناصر التحويل، وبخاصة في المحاولة التي عُرفت بـ(نظرية العامل والربط الإحالي) عند التحويليين.
- ٧- ثمة درجة عالية من التماثل الذي وصل أحياناً إلى حد التطابق بين أنظار القدماء والمحدثين ومثّلنا لذلك باستعمال عبد القاهر الجرجاني لمصطلح «معنى المعنى». الذي كان عنواناً لكتاب (أوغدن وريتشارد، ١٩٣٢م) The meaning of meaning، فقد حاول توضيح فكرة المعنى من خلال القاعدة المشهورة التي أسماها «المثلث الأساسي». إن هذا التماثل في كثير من الأفكار، جعل بعض الباحثين يميلون إلى أن علماء اللغة الغربيين قد اطلعوا بشكل أو بآخر على جهود علماء العربية، وأفادوا منها في بناء علم اللغة المعاصر، ويرى آخرون أن هذا التوافق ربّما كان من قبيل التوارد الذي يخطر على الفكر الإنساني عند معالجة ظاهرة إنسانية واحدة.

ولم تستبعد هذه الدراسة أن يكون وجه الشبه بين التفكير اللغوي العربي، والتفكير اللغوي الحديث عائداً إلى ذلك التواصل الفكري بين علوم الحضارة العربية الإسلامية وأوروبا منذ أقدم العصور، ويعزز هذا الأمر تاريخياً تأثير الإسبان بالحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، وقد أكد بعض المستشرقين ذلك التواصل، كما ورد في الحديث الذي نقلنا طرفاً منه على لسان تشومسكي، وغيره مثل المستشرق الألماني فايس^(١). الذي أكد تأثير المعارف اللاتينية في مجال اللغة بالمعارف اللغوية العربية.

٨- وقفتُ على وجوه الاتفاق والاختلاف في مفهوم المعيارية عند النحاة العرب القدماء، والمعيارية في المنهج التوليدي التحويلي، وذلك ببيان الخطوات التي اتبعتها كل طرف من هؤلاء في تشكيل معاييرهم.

٩- إن النحاة العرب لم يهملوا المعنى، بل كان المعنى هدفاً رئيساً من أهدافهم، يبدو ذلك في كثير من أقوالهم النظرية وتطبيقاتهم العملية. وما نظرية العامل إلا نظرية تعليمية حاول النحاة من خلالها الربط بين المبنى والمعنى، غير أنهم كانوا يميلون أحياناً إلى المبنى، وذلك ربما نتيجة لإحساسهم بأن الشكل أكثر ثبوتاً من المضمون، ويزيد الإحساس بتفوق النحاة في الربط بين المبنى والمعنى عند الاطلاع على المناهج الغربية، وما واجهته من صعوبة في ضبط الظاهرة اللغوية ضبطاً تاماً يجمع بين المبنى والمعنى، مما أدى إلى انحياز المدرسة السلوكية إلى الشكل، في حين انحازت المدرسة الإنجليزية إلى المضمون، وقد واجهت هذه الصعوبة تشومسكي أبرز أعلام المنهج التوليدي التحويلي، وما التعديلات التي أجراها تلاميذ تشومسكي إلا محاولة منه لإيجاد موازنة بين الشكل والمضمون.

١٠- رصدت مجموعة من العيوب التي انعكست على اللغة العربية من خلال التزام النحاة الصارم بالمعيارية، متمثلة في التزامهم بنظرية العامل، وتمحلهم في بعض أقيستهم ومبالغتهم في التعليل أحياناً.

(١) انظر إسماعيل عميرة: رأي فايس في كتاب المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية. إربد، ١٩٨٧، ص ٨٧.

١١- تأثر معظم الباحثين العرب المحدثين، بالنظريات الغربية، وقد كان لتأثرهم هذا نتائج إيجابية، لعل أبرزها لفت النظر إلى دراسة التفكير النحوي العربي وتمحيصه، وكانت له أيضاً نتائج سلبية، تبرز في التركيز على سلبيات نظرية العامل دون إيجابياتها، ووسم الجهود النحوية بالشكلية الخالصة والقصور بوجه عام.

وقد أكدت هذه الدراسة أن ثلّب جهود القدماء لا يتناسب مع منهج النحاة الذي خدم العربية خدمة واسعة فقد جُهدَ النحاة في استصفاء صورة منضبطة للعربية تجعلها ثابتة المعالم العامة، على مرّ العصور.

١٢- وقد عرضت الدراسة إلى بعض محاولات المحدثين، - وأخص المستشرقين منهم - في محاولة تقديم العربية من منظور وصفيّ يختلف عن الطرح التقليدي القائم على نظرية العامل، ولا تُقلل من أهمية ذلك عندهم، غير أننا نؤمن أن نظرية العامل أكثر دقة واستيعاباً، وأقرب إلى الروح التعليمية من النظريات الحديثة، ونؤمن كذلك أن محاولات المحدثين من المستشرقين وغيرهم يمكن أن يُستضاء ببعض جوانبها في تعميق وصف الظاهرة اللغوية العربية، في نظرة منفتحة، تسعى إلى الأخذ بما تثبت صحته وجدواه.

١٣- نقد علماء اللغة المحدثين الغربيين لما أسموه بالنحو التقليديّ للغات الكلاسيكية الأوروبية (كالإيونانية القديمة واللاتينية)، الذي كان شائعاً في القرون السابقة للنهضة في أوروبا، نقد مُسوّغ، فيما أرى، وبخاصة بعد أن فشلت محاولاتهم في الحفاظ على بقاء اللغة اللاتينية حيّة، ومن ثمّ فهم يتابعون اللغة في مستواها الذي تطوّرت إليه، بينما نلاحظ أن هذا لا يتفق مع خصوصية اللغة العربية الفصحى في ارتباطها بالقرآن الكريم.

التوصيات

أشير فيما يأتي إلى بعض التوصيات التي ينبغي أن يأخذ الدرس اللغوي بها:

١- الانتفاع بأدوات المناهج المعاصرة في دراسة اللغة العربية، وذلك انطلاقاً من أن الظاهرة اللغوية تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها من أكثر من منهج، على أن الأصل في هذه المناهج أن تكون متكاملة وليست متضادة.

وعلى هذا فإنه يمكن الاستفادة من المنهج الوصفي الإحصائي مثلاً، في إجراء إحصاء لقواعد اللغة العربية كما هي في الكتب النحوية، وإجراء إحصاء آخر، على مدى دوران هذه القواعد في واقع النصوص التي تقع ضمن زمن الاحتجاج اللغوي والنصوص الحديثة. مما يسهم في تحقيق ما يأتي:

أ. بناء تصور واضح للقواعد التي استند النحاة فيها إلى قياس وصفي، والقواعد التي استند النحاة فيها إلى القياس المنطقي.

ب. تأليف المناهج التعليمية تأليفاً يستند إلى المعرفة بواقع دوران هذه القواعد في الاستعمال اللغوي.

ج. معرفة مدى التطور في الأساليب اللغوية المتنوعة على مرّ الزمن.

وكذلك يمكن الانتفاع من المنهج التاريخي المقارن في المقارنة بين الخصائص والظواهر اللغوية في العربية وأخواتها الساميات، وقد يترتب على هذا إلقاء الضوء على مسائل كانت مدار خلاف بين النحاة، وبذلك فإنها تحسم هذا الخلاف، وتقلل من عدد القواعد. وقد بينا ذلك من خلال بعض الأمثلة. هذا إضافة إلى أن حرص الباحثين على نشر العربية في البلدان الإسلامية بوجه خاص ينبغي أن يدفع الباحثين إلى إجراء البحوث التقابلية بين اللغة العربية واللغات التي تتكلمها شعوب تلك البلدان، تمهيداً لوضع الكتب التعليمية القائمة على أسس علمية تربوية مدروسة.

٢- إجراء مزيد من الموازنات بين المناهج الحديثة، ونظريّة النحاة القدماء، وذلك بهدف الوصول إلى تشكيل قاعدة عريضة تتّسم بروح الأصالة، وتتطلع إلى إيجاد نظرية لغوية ذات صبغة علمية مجدّدة.

وقد حاولتُ في هذه الدراسة أن أورد جملة من الأمثلة التي تسعى إلى بيان أهمية الأخذ بهذه التوصيات.

لم تبلغ هذه الدراسة الغاية، ولعلّ عزائي أنني أخلصت النية في تناولها وبذلت فيها أقصى الجهد، فأسأل الله أولاً وأخراً، أن يتغمّد الزلّة بالرحمة، وأن يجعل الخطأ - لإخلاص النية - اجتهاداً يوهلني إلى عدم الحرمان من الأجر، وإن أصبت فعسى أن يضاعف الله لي الحسنه.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- القرآن الكريم
- إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي. ط ١، بيروت، ١٩٨١.
- إبراهيم السامرائي الفعل زمانه وأبنيته. ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢ م.
- إبراهيم السامرائي فقه اللغة المقارن. دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩.
- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
- إبراهيم أنيس، اللهجات وأسلوب دراستها. معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٥ م.
- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية. مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٢٧ م.
- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د.ت.
- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو. القاهرة، ١٩٢٧ م.
- ابن الأنباري، (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد - ٥٧٠هـ) أسرار العربية، شرح وتحقيق محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإغراب، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.
- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٩ م.

- ابن الأنباري، لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- ابن الأنباري، - نزهة الألباء في طبقات الأدياء. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.
- ابن الجزري، (شمس الدين محمد بن محمد) النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن جني، (أبو الفتح عثمان - ٤٢٠هـ) الخصائص، تحقيق محمد النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٢، ١٩٥٦م.
- ابن جني، - اللمع في العربية. تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥.
- ابن جني، - اللمع في العربية. تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٧٢م.
- ابن جني، - المنصف شرح التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م.
- ابن جني، - سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وزملائه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٤م.
- ابن السراج، (أبو بكر محمد - ٣١٦هـ) الأصول في علم النحو. تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن الشجري، (أبو السعد هبة الله البغدادي - ٥٤٢هـ) الأمالي الشجرية. دار المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣٤٩هـ.
- ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، حيدرآباد، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٥هـ.
- ابن خالويه، (الحسين بن أحمد) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٠هـ.
- ابن خالويه، - حجة القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، ١٩٧١م.
- ابن خلدون، (عبدالرحمن بن محمد) مقدمة ابن خلدون. تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر.

- ابن خاكان، (أبو العباس أحمد بن محمد) وفيات الأعيان. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة العربية، ١٩٤٨م.
- ابن دريد، جمهرة اللغة، حيدرآباد، ١٣٥٠هـ.
- ابن السكيت، إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦م.
- ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة. تحقيق عبد المتعال الصعيدي، مكتبة محمد علي، القاهرة، ١٩٦٩م.
- ابن عبد البر، مختصر جامع بيان العلم وفضله. دار الطباعة المنيرية، مصر، ١٣٢٠هـ.
- ابن عصفور، (أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي-٦٦٣هـ) المتم في التصريف. تحقيق فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٧٠م.
- ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٢م. مخصره ملك صاحب جناح
- ابن عقيل، شرح الألفية. تحقيق طه الزيني، الطبعة العاشرة، مطبعة صبيح، ١٩٥٨م.
- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، المطبعة السلفية بالقاهرة، ١٩١٠م.
- ابن مالك، (أبو عبدالله جمال الدين الطائي) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة.
- ابن مالك، الألفية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- القاهرة، ١٣٥٨هـ.
- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي.
- ابن منظور، (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم المصري) لسان العرب، ط بولاق، ١٣٠٧هـ.
- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، المطبعة العلوية بالنجف الأشرف، ١٣٤٢هـ.

- ابن هشام، (أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري- ٧٦١هـ) اعتراض الشرط على الشرط، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمّار، الأردن، ١٩٨٦م.
- ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر، بغداد، ١٩٧٠م.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٩٤٨.
- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية، القاهرة.
- ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
- ابن يعيش، (أبو البقاء يعيش موفق الدين بن علي- ٦٤٣هـ) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- أبو الحسن المجاشعي، شرح عيون الإعراب، تحقيق حنا حداد، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
- أبو حيان الأندلسي، (محمد أثير الدين الغرناطي) البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣م.
- أبو حيان التوحيدي، المقابسات، بغداد، ١٩٧١م.
- أبو سعيد السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجة، القاهرة، ١٩٨٩م.
- أبو عثمان الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦١م.
- أبو عثمان الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٦هـ.

- أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن الشاذلي، القاهرة، ١٩٦٩م.
- أبو علي الفارسي، " المسائل العسكرية، تحقيق إسماعيل عمارة، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م.
- أبو علي القالي، الأمالي، ط٢، دار الكتب المصرية، ١٩٢٦م.
- أحمد الحملوي، شذا العُرف في فن الصُرف، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ت.
- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة، القاهرة، ط٥.
- أحمد بن محمد الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق محمد درويش، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٢م.
- أحمد حسن حامد، دراسات في أسرار العربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ١٩٨٧م.
- أحمد فارس الشدياق، الساق على الساق فيما هو الفارياق، المكتبة التجارية، مصر، مطبعة الفنون الوطنية، د.ت.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
- أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٨٢م.
- أحمد نصيف الجناحي، ملاحم من تاريخ العربية، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨١م.
- الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق أحمد عبد العليم، مراجعة علي البجاوي، الدار المصرية للتأليف القاهرة.
- إسماعيل عمارة، الأقيسة الفعلية المهجورة، ط٢، دار حنين، عمان، ١٩٩٢م.
- إسماعيل عمارة، " العدد، دراسة لغوية مقارنة، المعهد العالي للدعوة، السعودية، ١٩٨٨م.

- إسماعيل عميرة، المستشرقون والمناهج اللغوية. عمان، ١٩٩٢م.
- إسماعيل عميرة « خصائص العربية في الأسماء والأفعال، دراسة مقارنة في ضوء اللغات السامية. دار حنين، عمان، ١٩٨٧م.
- إسماعيل عميرة « ظاهرة التانيث في اللغات السامية. ط٢، دار حنين، عمان، ١٩٩١.
- الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، نشر محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، النهضة المصرية، ١٩٥٥م.
- الأعشى، ديوان الأعشى، طبع بيروت، ١٩٦٠م.
- أنيس فريحة، نحو عربية مُيسرة. دار الثقافة، بيروت، د.ت.
- أنيس فريحة « نظريات في اللغة. دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣م.
- ببتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة. ترجمة يعقوب بكر، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية. أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- تمام حسان، اللغة العربية ميناها ومعناها. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- تمام حسان « اللغة بين المعيارية والوصفية. دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٥٨م.
- تمام حسان « مناهج البحث في اللغة. مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٥م.
- الشعالبي، (أبو منصور عبد الملك بن محمد) فقه اللغة. مطبعة الاستقامة، مصر، د.ت.

- ثعلب، (أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب) مجالس ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- جان كانتينو، دروس في علم أصوات اللغة. ترجمة صالح القرماوي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، تونس، ١٩٦٦م.
- جان ليونز، تشومسكي. ترجمة محمد الكبة، منشورات النادي الأدبي، الرياض، ١٩٧٠م.
- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية. مراجعة مراد كامل، دار الهلال، ١٩٦٩م.
- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن. ط٢، القاهرة، ١٣٥٤هـ.
- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، حيدرآباد، ١٣٥٩هـ.
- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٥م.
- جلال الدين السيوطي، همم الهوامع. تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م.
- جلال الدين السيوطي، الاقتراح. تحقيق أحمد محمد قاسم مطبعة السعادة، ١٩٧٦م.
- الجواليقي، المُعَرَّب. تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية، ١٣٦١هـ.
- جورج مونان، علم اللغة في القرن العشرين. ترجمة نجيب غزاوي، دمشق مطبعة الوحدة، د.ت.
- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية. ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٨٥م.
- حسن ظاظا، اللغة والإنسان. دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
- حسن ظاظا، كلام العرب. دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.

- حسن ظاظا، اللغة والنحو. ط ١، ١٩٥٢م.
- حسن عون، دراسات في اللغة والنحو العربي. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٩.
- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي. الاسكندرية، د.ت.
- خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح. القاهرة، دار إحياء دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، المطبعة الأزهرية المصرية، ١٣٢٥هـ.
- الخليل بن أحمد. معجم العين. تحقيق عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م.
- خليل عميرة، آراء في الضمير الغائب، ولغة أكلوني البراغيث. دار البشير، عمان، ١٩٨٩م.
- خليل عميرة، في التحليل اللغوي. مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٣م.
- خليل عميرة، في نحو اللغة العربية وتراكيبها. جدة، ١٩٨٤م.
- داويد كريستل، التعريف بعلم اللغة. ترجمة حلمي خليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.
- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣م.
- د هـسون، علم اللغة الاجتماعي. ترجمة محمود عبد الغني، بغداد، ١٩٨٧م.
- دي سوسير، دروس في الألسنية العامة. ترجمة صالح القرمأوي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٥م.
- دي سوسير، مدخل للأسانيات. ترجمة حنون مبارك، دار بوقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧م.

- الرضي الإستريادي، (محمد بن الحسن) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ١٩٧٥م.
- الرضي الإستريادي - شرح الكافية، طبع مصر، ١٩٧٥هـ.
- الرماني، (أبو الحسن علي بن عيسى) معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار النهضة، القاهرة.
- رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧م.
- رمضان عبد التواب - مدخل إلى علم اللغة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الزبيدي، (أبو بكر محمد بن الحسن) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٤م.
- الزبيدي، تاج العروس، مصر، ١٣٠٧هـ.
- الزجاج، (أبو اسحاق إبراهيم بن السري) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت، ١٩٧٣م.
- الزجاجي، (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحق-٢٣٢٧هـ) اشتقاق أسماء الله الحسنى، تحقيق عبد الحسين المبارك، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م.
- الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الكويت، ١٩٦٢م.
- الزجاجي - الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، القاهرة، ١٩٥٩م.
- الزجاجي - الجميل، تحقيق علي الحمد، دار الأمل، الأردن، ١٩٨٤م.
- زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧٦م.
- زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، مطبعة الانجلو، مصر.
- الزمخشري، (أبو القاسم محمود بن عمر جار الله-٥٢٨هـ) الكشاف، دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م.
- الزمخشري، المفصل في النحو، مطبعة بروخ، ١٩٨٩م.
- ستيقن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- سعد مصاوح، الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٨٤.

- سيبويه، (أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر-١٨٨هـ) الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤١هـ.
- الشريف الجرجاني، التعريفات، مطبعة صبيح، القاهرة، د.ت.
- صالح الكشور، مدخل في اللسانيات. الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٥م.
- عائشة عبد الرحمن، الإعجاز البياني للقرآن الكريم. مصر، ط١، دار المعارف، د.ت.
- عادل فاخوري، اللسانية التوليدية التحويلية. منشورات لبنان، ١٩٨٠م.
- عباس حسن، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية. مطبعة العالم العربي، القاهرة، ١٩٧١م.
- عبد عسر، اللغة والنحو بين القديم والحديث. مصر، ١٩٦٦م.
- عباس محمود العقاد، اللغة الشاعرة. القاهرة، د.ت.
- عباس محمود العقاد، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب. دار المعارف بمصر، ١٩٦٣م.
- عبد الرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي. مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة فخير، ١٩٥٧م.
- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨١م.
- عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام. بيروت، ١٩٨٤م.
- عبد الغفار هلال، علم اللغة بين القديم والحديث. ط٢، القاهرة، ١٩٨٦م.
- عبد الفتاح شلبي، أبو علي الفارسي. مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.

- عبد القادر المهيري وعبد الوهّاب باكير وعبد الله بن عليّة، النحو العربي من خلال النصوص، لتلامذة السنة الثالثة من التعليم الثانوي - نحو الجمل - منشورات الديوان التربوي، تونس، ١٩٦٥.
- عبدالقادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، الدار البيضاء، ١٩٨٥
- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان. نشر محمد رضا، ط٦، القاهرة، ١٩٥٩.
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز. تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٩٦٩م.
- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب. مطبعة النور، عمان، ١٩٨٥م.
- عبد الله العلايلي، مقدمة لدراسة لغة العرب. المطبعة العصرية، مصر، د.ت.
- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي الحديث في ضوء اللغات السامية. ط١، مصر، ١٩٥١م.
- عبد الواحد وافي، علم اللغة. ط٦، القاهرة، د.ت.
- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.
- العكبري، (أبو البقاء عبدالله الضرير بن الحسين - ٦١٦هـ) إملاء ما منَّ به الرحمن، تحقيق محمد عطوه، القاهرة، ١٩٦٩م.
- العكبري - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق محمد علي البجاوي، بيروت، ١٩٨٧م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي. دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م.
- علي أبو المكارم تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة، بيروت.
- علي النجدي، سيبويه. إمام النحاه. مطبعة لجنة البيان العربية، ١٩٥٣م.

- علي النشار، المنطق الصوري. ط٢، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٢م.
- علي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام. دار المعارف بمصر، ١٩٦٢م.
- علي بن حزم الظاهري، الإحكام في أصول الأحكام. تحقيق أحمد شاكر، ط٢، مطبعة الإمام، مصر، د.ت.
- علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية. بغداد، ١٩٨٤م.
- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة. ط٦، دار نهضة مصر، د.ت.
- العيني، شرح شواهد الأشموني، تحقيق الشيخ محمد يحيى عبد الله، ط عيسى الحلبي.
- فاضل مصطفى الساقني، أقسام الكلام العربي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الفخر الرازي، التفسير الكبير، المطبعة المصرية، ١٣٥٢هـ.
- الفراء، (أبو زكريا يحيى بن زياد) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، ١٩٧٢م.
- فُنْدريس، اللغة. ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، القاهرة ١٩١٣م.
- القرطبي، (أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، القاهرة، ١٩٦٧م.
- القفطي، (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣م.
- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي. ترجمة عبد الحلیم النجار، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبدالقواب، الرياض، ١٩٧٧م.
- ماريو باي، لغات البشر. ترجمة صلاح العربي، القاهرة، ١٩٧٠م.
- مازن المبارك، النحو العربي، نشأة وتطور. دار الفكر، دمشق، ١٩٧١م.

مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث. دار طلاس، دمشق، ١٩٨٨م.

مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. دار طلاس، دمشق، ١٩٨٧م.

المالقي، (أحمد بن عبدالنور) رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق أحمد الخراط، دمشق، ١٩٧٥م.

المبرد، (أبو العباس محمد بن يزيد-٢٨٥هـ) المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

محمد الطنطاوي، نشأة النحو. ط٢، القاهرة، ١٩٦٩م.

محمد صلاح الدين بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم. الكويت، د.ت.

محمد عبد اللطيف حماسة، النحو والدلالة. القاهرة، ١٩٨٣م.

محمد حماسة العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. منشورات جامعة الكويت.

محمد عبد المطلب البكار، منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه. دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م.

محمد عيد، أصول النحو العربي. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣م.

محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. مطابع الشعب، ١٣٧٨هـ.

محمد الكسار، المفتاح. دمشق، ١٩٧٦م.

محمد نحل، مدخل إلى دراسة الجملة العربية. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.

محمود حسني، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي. ط١، دار عمار، الأردن، ١٩٨٦م.

محمود السعران، اللغة والمجتمع. رأي ومنهج. بني غازي، ليبيا.

محمود السعران، علم اللغة. بيروت، د.ت.

- محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة. القاهرة، ١٩٧٩م.
- محمود حجازي مدخل إلى علم اللغة. ط٢، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٨م.
- محمود قاسم، المنطق ونظرية البحث. ط٢، مطبعة الانجلو المصرية، مصر.
- المرادي، (الحسن بن القاسم) الجنى الدانى في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤م.
- مصطفى جواد، دراسات في فلسفة النحو والصرف. القاهرة، ١٩٥٥م.
- مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي. لبنان، ١٩٨١م.
- مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمفارقة. دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٤م.
- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه. المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.
- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة). المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ١٩٧٢م.
- نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة. سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧م.
- نهاد الموسى، في تاريخ العربية. عمان، ١٩٧٦م.
- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث. دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م.
- نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. عمان، ١٩٨٠م.
- نولدكه، اللغات السامية. ترجمة رمضان عبد التواب، القاهرة، ١٩٨٠م.
- هنري فايش، العربية الفصحى. ترجمة عبد الصبور شاهين، بيروت، ١٩٦٦م.
- ياقوت الحموي، معجم البلدان. دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- يعقوب بكر، دراسات في فقه اللغة العربية. ط١، منشورات المكتبة الأهلية بيروت.

الدوريات

- إسماعيل عميرة، التفكير اللغوي التراثي بين التأصيل والتعليم. Inter National
Journal of Islamic and Arabic Studies Book 10, Number 1. 1994
- إسماعيل عميرة الفصحى في درس اللغوي الحديث عند المستشرقين الألمان. جامعة
مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، ١٩٩٤م.
- إسماعيل عميرة تعدد الأوجه الإعرابية، دراسة تحليلية تاريخية. Inter National Journal
of Islamic and Arabic Studies Book 11, Number 1. 1994
- إسماعيل عميرة ظاهرة بجد كفت بين العربية واللغات السامية. مجلة مجمع اللغة
العربية الأردني، عدد ٤٣، ١٩٩٢م.
- إسماعيل عميرة نظرة مقارنة على المدرسة النحوية العربية من خلال باب الشرط.
مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ١١، عدد ٤، ١٩٨٤م.
- إسماعيل عميرة نظرة مقارنة على بعض أدوات المعاني في ضوء اللغات السامية.
مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عدد ٤٠، ١٩٩٢م.
- جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية. مجلة الفكر العربي العدد ٨-٩.
- دانييل مانيس، علم اللغة. ترجمة سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، الموقف
الأدبي، العدد ١٢٥-١٢٦.
- رشيد العبيدي، الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين. مجلة المورد، مجلد
١٨، عدد ٣، ١٩٨٩م.
- رشيد العبيدي البحث اللغوي وصلته بالبنوية. مجلة آداب المستنصرية، عدد ١٢،
١٩٨٥م.
- سعد مصلوح، الدراسة الإحصائية للأسلوب، عالم الفكر، مجلد ٢٠، العدد ١٣،
١٩٨٩م.
- سمير ستيتية، الأنماط التحويلية في الجملة الاستفهامية. مجلة المورد، مجلد ١٨،
عدد ١.

- سمير ستيتية، أنظمة التركيب في جملة الشرط. مقبول للنشر في مجلة كلية الآداب، الجامعة الجزائرية.
- عبد الخالق عزيمة، النحو بين التجديد والتقليد. مجلة كلية الآداب، الرياض، عدد ٦، ١٩٧٦م.
- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث. مجلة اللسانيات الصادرة من معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، مجلد ١، جزء (١-٢)، مجلد ٢، جزء (١).
- عبدالقادر المهيري، مساهمة في تحديد الجملة، حوليات الجامعة التونسية، العدد ١٥.
- علي الجارم، الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد ٧، ١٩٥٣م.
- علي الحمد، نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة، أبحاث اليرموك، مجلد ٢، عدد ١، ١٩٨٤.
- فؤاد زكريا، جذور البنائية. حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد ١.
- فارس عيسى، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي. مؤته للبحوث والدراسات، مجلد ٨، عدد ٦، ١٩٩٣م.
- فوزي الشايب، التأكيد بالنون أصله وأثره. مجلة دراسات (الجامعة الأردنية) مجلد ١٥، عدد ١٣، ١٩٨٨م.
- فيشر، المراحل الزمنية للعربية الفصحى. ترجمة إسماعيل عميرة، المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية، ١٩٨٧م.
- فيصل صفا، ظاهرة التنازع في العربية، مدخل تحويلي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد ٨، عدد ٣، ١٩٨٨م.
- مازن الوعر، علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية. المعرفة، السنة ١٩، العددان ٢٢-٢٢١.
- محمود حسني، قراءة أبي عمرو بن العلاء، دراسة علمية ونقدية. دراسات، مجلد ١٢، عدد ٣، ١٩٨٥م.

نهاد الموسى، باب الاستثناء بين النظرية والتطبيق. مجلة دراسات (الجامعة الأردنية)، مجلد ٦، ١٩٧٩م.

نهاد الموسى، ظاهرة الإعراب في اللهجات العربية القديمة. أبحاث الجامعة الأمريكية، ١٩٧٢م.

المراجع الأجنبية

- Brockelman. Ggrundriss der Vergleichenden Grammatik der Semitischen Sprachen Bd, I, II, Brel in 1908-1913.
- David: Crystal. Linguistics, penguin, Books, London 1974.
- De Saussure, Course in general Linguistics, peter owen, London, 1964.
- Firth, Papers in Linguistics, Oxford University Press, London, 1957.
- G: Leech, Semantics, penguin Books 1974.
- Harcourt, Language, Prace and Company, New York, 1921.
- Ismail Amayreh. Das Verhaltnis Zwischen der Theorie der Arabischen National grammatik Und dem Text befund, Dissertation, Erlangen, 1983.
- Leonard Bloom field: Language. George Allen and Unwin. London, 1950.
- Robert Hall: Introduction to Linguistics, Motilal Banar Sidess, Delhi, India, 1969.
- Sapir, Language, An Introduction to The Study of Speech, New York, 1949
- W. Wright, A Grammar of the Arabic Language, 2 Vol, 3rd, edition, Cambridge University Press, London, 1981.

ثَبْتُ المصطلحات الإنجليزية

المصطلح بالإنجليزية	المصطلح بالعربية
A	
Arabic Linguistics Heritage	التراث اللغوي العربي
Approach	منهج
Analysis	تحليل
Application	تطبيق
Ambiguity	لُبْس (غموض)
Actor	الفاعل الحقيقي
Addition	إضافة
Arbitrary	اعتباطية
B	
Base	الأساس
Base Component	مكون أساسي
Basic sentence	التركيب الأساسي
C	
Case Assignment Rules	قواعد إسناد الحالات الإعرابية
Causative	السببية
Competence	الكفاية
Context of Situation	سياق الحال
Context of Situation Theory	نظرية السياق
Contrastive Analysis	منهج التحليل التقابلي
Convention	الاتفاق والاصطلاح
Configurational Structure	بنى مشجرة علائقية
Comparative Linguistics	المنهج المقارن
Conditional Clauses	تراكيب شرطية
Cultural Context	موقف ثقافي
D	
Deep Structure	البنية العميقة
Deletion	الحذف
Distribution	توزيع
Descriptive	وصفي

	E	
Empty Categories		العناصر الفارغة
Emotional Context		سياق عاطفي
Expansion		التوسيع
	F	
Focalisation		التبشير
Focus		بؤرة الاهتمام
Functional Grammar		النحو الوظيفي
Functionalism		الوظيفية
Functional Sentence Perspective		المنظور الوظيفي للجملة
	G	
Gapping		حذف انقطاع
Goal		الهدف
Governing		العمل النحوي
Grammatical Status		الحالة النحوية
	H	
Historical Linguistics		المنهج التاريخي
	I	
Iterative		الشدة والتكرار
Immediate Constituent Analysis		التحليل إلى المكونات المباشرة
Immediate Constituents		المكونات المباشرة
Inflection		الصرفة
Input		مدخل
Intensive		التركيز
Intuition		الحدس
Information Question		استفهام تصوري
	K	
Kernel Sentences		الجملة الأساسية
Kausativ		السببية
	L	
Language		اللغة
Linguistic Theory		نظرية لسانية
Linguistic Context		سياق لغوي
Logical representation		تمثيل منطقي

Morphology	علم الصرف
Moved transformationally	نُقل تحويلياً
	N
Nominal Phrase	العبارة الاسمية
Nominal Structure	تركيب اسمي
Negative Structure	تركيب منفي
	P
Parole	الكلام
Performance	الأداء
Permutation	الترتيب
Perspective	منظور
Primitives	مفاهيم أولية
	R
Reduction	الاختصار
Referential	إحالي
Referential Binding	الربط الإحالي
Reflexive	المطاوعة
Related Language	اللغات القريبة
Rheme	المسند
Rhetorical Question	الاستفهام الإنكاري
Replacement	الإحلال
	S
School of Formal Analysis	مدرسة التحليل الشكلي
Science Normatives	المعيارية
Situational Context	سياق موقف
Signify sign	العلامة اللفوية
Sociolinguistics	علم اللغة الاجتماعي
Surface Structure	البنية السطحية
Synchronique	دراسة أنية (الوصفي التزامني)
Syntactic Subject	الفاعل النحوي
Syntactic Structure	التركيب النحوية
Syntagmatic Relations	العلاقات السياقية
Syntax	علم النحو
	T

Tagmemics		الخانية
Taxonomique		تصنيفي
Theme		المسند إليه
Tone Patren		النغم
Transformational and Generative Grammar		النحو التحويلي التوليدي
Transformational rules		القواعد التحويلية
Transformations		تحويلات
	U	
Ultimate Constituents		المكونات النهائية
Universals		المشترك
Un-natural		غير طبيعي
	V	
Verb		فعل
Verbal		فعلي
	Y	
Yes-No Question		استفهام تصديقي

٤٠٧٩٤٩
Abstract

Trends of Old Grammerians In the light of Modern Merhologies

*Halleema Ahmmad Mohmad Amyreh
Mahmood Hosni Magalssa*

This study consists of Four chapters:

Chapter One: Modern approaches

This chapter presents the major Modern Western Trends:

- 1- The Historical Trend
- 2- The Descriptive Structural Trend.
- 3- The Transformational Generative Trend.

The most important Arabic Researchers who were influenced by Western trend and applied studies to Arabic Language are presented.

Furthermore it talked about Easterners Orientalists, investigatives about Arabic Language are also reviewed.

Chapter two (Trends of old Arabic Grammerians)

This chapter presents the most important trends which include:

- 1- The Descriptive Trend.
- 2- The Normative Trend.
- 3- Ideological trend of both phylisophical and logical aspects.

In this chapter the major trend is the descriptive normative in the first three centuries, and after that they were directed towards the phylisophical and logical normative trends as a reflection of the affect of Grammerians by different ideological streams.

The historical trend knew all about but didn't appear in their books in a clear manner but as signals here and there which represent the bigging of Modern Historical Trend.

Chapter Three: (Comaparison Between the Old and Modern Trends)

This chapter presents the famous thoughts in approaches which could be used to compare between the old Grammatic approaches and the modern ones.

- A. In the Descriptive Approach, the following are presented.
- 1- Comparison between Language and Parole.
 - 2- Language is a complete system.

- 3- Relationship between Indicator and Indicative.
- 4- Immediate constituent Analysis.
- 5- Distribution Principle
- 6- Marked and Un-marked Principle.
- 7- intonation.
- 8- Context of Situation theory.

B- In the transformation approach, the following are dealt with:

- 1- Relationship between ideologies and Language.
- 2- Dual Competence and Performance.
- 4- The deep and surface structure.
- 5- Normative especially through the modification which is done on Chomesky theory and known as (Governmental and Binding theory).
 - 1- Permutation.
 - 2- Addition.
 - 3- Expansion.
 - 4- Deletion.
 - 5- Reduction.
 - 6- Replacement.

As a result, the efforts of Arabic Grammerians were the basic elements of Modern Language theories and even they reached to better results than Modern Western theories especially in their ability of Binding between Form and Content in their analysis of Language.

While Bloomfield cared about Form more than Contents and English school and Firth on top cared about content more than the Form.

It is of no doubt that the modern Approches helped the scientific progress in Analysis of Language which helped them to progress to control the intonation phenomena.

Moreover, the development of historical approches in its two parts Comparative and Developmental consider Language as a universal phenomena.

Chapter Four: (Multiple Evaluation of Linguistic Phenomena by Poly-Sestemic Approach.

This chapter the researcher presents an applied study on Linguistic methodologies as follow:

- 1- Conditional Approach.
- 2- Exeptional Approach.